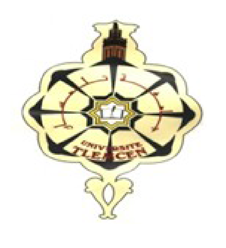


جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص السياسات المقارنة .

إعداد الطالب:

محمد أمين بن جيلالي

إشراف الأستاذ:

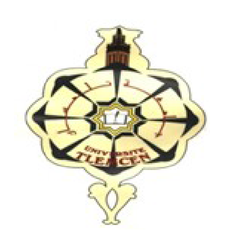
د. بومدين طاشمة

لجنة المناقشة والتحكيم:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. طاشمة بومدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. عواج بن عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
د. عياد محمد سمير	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية :

1434 - 1435 هـ /2013 –2014 م



جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص السياسات المقارنة.

إعداد الطالب:

محمد أمين بن جيلالي

إشراف الأستاذ:

د. بومدين طاشمة

لجنة المناقشة والتحكيم:

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د بن سهلة ثاني بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. طاشمة بومدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. عواج بن عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	مناقشا
د. عياد محمد سمير	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية :

1434 - 1435 هـ /2013 -2014م

قال الله تعالى:

لبسم الله الرحمن الرحيم

« أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِين،

لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيم ».

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآيتين:(109-110).

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمريهما

إلى جميع أفراد أسرتي:

سهام، أسماء، إكرام، سفيان

إلى كل الأصدقاء والأحباب

أهدي هذا العمل المتواضع .

شكر

الشكر والحمد لله أول العمل وآخره .

أتقدم بجزيل شكري لأستاذي الفاضل الدكتور طاشمة بومدين على صبره وحلمه وإشرافه المتميز على هذا العمل . وأعترف أنه كان أحرص مني على إتمام هذا البحث، وأن ما ظهر من نقص فيه

– والكمال لله – فهو راجع لتقصير مني .

والشكر الموصول إلى كل الأساتذة الذين تشرفنا بالدراسة على أيديهم خلال فترة السنة النظرية .

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سوف يناقشون هذه المذكرة ويحكمونها.

ويحتم عليا واجب الوفاء أن أخص بشكري صديقي الأستاذ بلخضر طيفور بجامعة تيارت الذي لم يبخل عليا بالمساعدة المعرفية.

المقدمة

المقدمة :

عرفت أدبيات حقل السياسة المقارنة تطورات مركبة وجذرية مست الأصول المرجعية التي كانت تقوم عليها الظاهرة السياسية، فالدولة التي مثلت وحدة أساسية في التحليل ومحورا أصيلا في البحث شهدت جملة من التحولات المعرفية الإبستيمولوجية والبيئية التي دفعت نحو ضرورة التكيف المنهجي معها بالشكل الذي تبلورت معه أطر نظرية ومنهجية تتخذ من مسألة بناء الدولة مجالاً أساسياً في إقتراباتها . وكان هذا مع إرساء علماء السياسة لقواعد حقل معرفي في نهايات القرن التاسع عشر بإعتباره علما يتمحور حول الدولة وأبنيتها، بالرغم من إتصال حقل السياسة المقارنة قبل ذلك بالنظرية السياسية هذا الحقل الأخير الذي كان له دور في ترسيخ أسس لنماذج معرفية متباينة ومتعددة ضمن حقل السياسة المقارنة .

من هذا المنطلق شغلت عملية بناء الدولة معظم الباحثين في حقل السياسة المقارنة، فقاموا بتطوير مفاهيم أساسية ودراسات نظرية حاولت تتبع هذه الظاهرة علميا من خلال أول خطوة فسرت العلاقة الإرتباطية الموجودة بين أهم المتغيرات كالفواعل المؤسسية والغايات الوظيفية، لكنها لم تصل إلى حدود المقاربة العلمية الشاملة التي تنظر إلى الظاهرة السياسية بمنظار مزدوج يراعي الأبعاد النظرية وإسقاطاتها الميدانية من جهة، ويأخذ بعين الإعتبار أنماط المستويات التحليلية من جهة أخرى، والشيء الأساسي في هذه المقاربة هو أنها تركز على التموجات المعرفية التي مست حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى التمسك بالمنظور الحضاري البيئي القائم على مفهوم النسبية الثقافية .

لقد حاول الباحثين في كل مرحلة من مراحل تطور أدبيات حقل السياسة المقارنة ترسيخ نموذجهم المعرفي خاصة مع النزعة العلمية مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وبالأخص مع صدور كتاب **توماس كوهن**، إلا أن السمة الغالبة التي ميزت الحقل هي عدم الإستقرار خاصة في ظل تصارع النماذج المعرفية بين دعاة النزعة المعيارية وقولهم بالتعدد وعدم التركيز البحثي أو المنهجي، وبين دعاة النزعة العلمية الإمبريقية وقولهم بالتركيز البحثي وأسبقية الإتجاه المنهجي على الإتجاه الموضوعي في البحث، الأمر الذي

جعل الأجندة البحثية لعملية بناء الدولة تفقد توازنها داخل الحقل، فكانت تزيد مركزيتها مع البناء المعرفي للحقل وتنعدم أهميتها نسبيا مع التفكك المعرفي الذي أصاب حقل السياسة المقارنة مما أدى إلى الإنتقال على المستوى الإبستيمولوجي من الحديث عن نموذج معرفي لعملية بناء الدولة داخل الحقل إلى الإعتماد على مجرد برامج بحثية لهذه الظاهرة، مع إمكانية أن يرقى البرنامج إلى نموذج معرفي .

وفي سياق متصل مثلت فترة ما بعد الحرب الباردة تحديا كبيرا لحقل السياسة المقارنة، خاصة مع الثورة العلمية الثانية في الحقل 1990 [1]، فقد إتسع هذا الحقل إلى درجة التمزق والتصدع، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى فقدان وحدته الموضوعية والمنهجية وتشتت مداخله وإقتراباته، وهو الأمر الذي دفع **فياردا** إلى القول بفكرة **الجزر النظرية** الملائمة للحقول الفرعية المتعددة في هذا الحقل، كما سيطر الخيار العقلاني وفرض نفسه على دراسات السياسة المقارنة، حيث فرض رواد هذا الخيار منهجهم العلمي الكمي، كما غابت الإهتمامات النظرية ولم تظهر هذه المرة ثورة علمية بالمعنى **الكوهني**، بل إنتشرت البرامج البحثية بكثرة والتي درست المواضيع التي كانت موضع إهتمام كالتحول الديمقراطي، المجتمع المدني، الثورة، العنف، الدمقرطة، الهندسة السياسية، الثقافة السياسية، السياسة العامة...إلخ.

في ظل هذه البرامج البحثية السائدة برز برنامج بحثي وسم بعودة الدولة حيث كانت نواته المعرفية الصلبة هي إعادة مفهوم الدولة إلى الحقل، هذا المفهوم الذي كان غائبا نسبيا طوال المرحلة السلوكية، ولكن هذه العودة لم تكن بالمفهوم التقليدي الدستوري. الأمر الذي أدى بالباحثين في حقل السياسة المقارنة إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة والبحث عن برامج بحثية [2] يمكن أن ترقى إلى مستوى النموذج المعرفي الجديد .

ومع بداية الألفية الثالثة ظهرت بوادر تموج جديد يدعو إلى إصلاح علم السياسة أو ما إصطلح عليه **بيريسترويكا** علم السياسة، والذي إنتقد الخيار العقلاني **(Rational choice)**

---

[1]– من الناحية المعرفية الكلية تزامنت هذه المرحلة مع مفاهيم ما بعد الحداثة (Post–Modernism) .

[2]– البرامج البحثية في معناها الواسع هي مجموعة من الجهود العلمية التي لم ترقى بعد إلى إرساء أسس النظرية العلمية.

بشدة وإتهمه بالمبالغة في إستخدام الأساليب العلمية والرياضية وتجاهل العوامل التاريخية والإقتصادية والإجتماعية عند دراسة عملية بناء الدولة كظاهرة سياسية، والتركيز على السلوك والمواقف السياسية في جوانبها الكمية دون الكيفية منها، وهذا يعني ويدل على أن حقل السياسة المقارنة علم متجدد بإستمرار وقابل للتكيف، وله القدرة على إيجاد مداخل جديدة لدراسة الظواهر السياسية الجديدة كعملية بناء الدولة حتى ولو لم تحكمه نظرية موحدة [1] .

أولا: أهمية وأهداف الدراسة:

تتبع أهمية وأهداف هذه الدراسة من عدة إعتبارات علمية وعملية، وتتمثل **الإعتبارات العلمية** في أن هذه الدراسة تتخذ من الإبستيمولوجيا مدخلا لتحليل عملية بناء الدولة داخل حقل السياسة المقارنة، فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة النماذج المعرفية السائدة في الحقل، وإكتشاف خلفياتها الفكرية، ومعرفة مدى تحكمها في القدرات التفسيرية والتحليلية لعملية بناء الدولة، وإدراك درجة التطابق بين السياق المعرفي لأدبيات حقل السياسة المقارنة وواقع عملية بناء الدولة في العالم المعاصر، وكيفية تأثير دينامية السياسة المقارنة التي تراوحت بين البناء والتفكيك المعرفي على الأطر النظرية المفسرة لعملية بناء الدولة .

أما عن **الإعتبارات العملية**، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كون أنها تسعى إلى إيجاد أدوات منهجية ومعرفية تمكن الباحث من تحليل ظاهرة عملية بناء الدولة إنطلاقا من توظيف مقاربة سياسية علمية شاملة تنتقي المتغيرات التفسيرية للظاهرة بغض النظر عن سياقاتها الأيديولوجية قصد تحقيق الفهم الموضوعي لعملية بناء الدولة، طبعا دون إهمال توظيف المقاربة الحضارية، ومن خلال الدراسة النقدية لفرضيات النظريات المفسرة لطبيعة الدولة الليبيرالية والماركسية والإسلامية، بناء على ذلك يتضح معالم الدولة النموذج التي يمكن بنائها وفق أدبيات السياسة المقارنة المعاصرة .

---

[1]– Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, USA, New York: Romwman & Littel field Publishers, 2007, p. 253.

ثانيا: مبررات إختيار الموضوع:

وإنطلاقا من أهمية البحث، فإنه يمكن تحديد مبررات إختيار الموضوع كمايلي:

تبلورت جملة أسباب ودواعي رئيسة ودافعة، من أجل فك الإشكالات الجزئية والعامة الواردة تحت عنوان هذا البحث، وقد إصطفيت في إتجاه ثنائي الأصل، مجموع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

فالأسباب الذاتية، تكمن بالإضافة إلى الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع، وهي الميل إلى الدراسات التأصيلية والنظرية، إلى جانب الإهتمام بالإبستيمولوجيا كمبحث من مباحث الفلسفة .

أما من حيث **الدوافع الموضوعية** لإختيار الموضوع، فترد من كون أن الدراسة تعالج موضوعا حيويا مركب ومتعدد المتغيرات، يتمثل في رصد وتحليل عملية بناء الدولة وفق أدبيات السياسة المقارنة، بقصد الوقوف على موقع هذه الظاهرة ضمن التحليل السياسي المقارن، وإكتشاف أبعاده المعرفية والنظرية، وتحديد العلاقة الإرتباطية بين المتغير الإبستيمولوجي وبناء الدولة كظاهرة سياسية والسياسة المقارنة كحقل معرفي .

ثالثا: إشكالية الدراسة:

أما إشكالية الدراسة فتندرج فيما يلي:

إلى أي مدى لعبت الإبستيمولوجيا دورا في توجيه المعرفة السياسية المتعلقة بالأطر المفاهيمية والنظرية لمشكلة بناء الدولة ضمن أدبيات السياسة المقارنة، على ضوء النماذج المعرفية المتباينة من جهة، والتي فرض تداخلها وتشابهها من جهة أخرى توليف برامج بحثية بإمكانها أن ترتقي إلى نموذج معرفي جديد ينتج منطق بناء الدولة المستجيبة كنموذج في أدبيات السياسة المقارنة المعاصرة ؟ .

وإذا جاز لنا أن نفترض أن الإطار النظري والمنهجي في دراسة عملية بناء الدولة يجب أن يرتبط بالمتغيرات الواقعية والتاريخية، هل بإمكاننا تطوير مدخل منهجي بديل يراعي النموذج المعرفي الحضاري والبيئي لدراسة عملية بناء الدولة ؟ .

ولتوضيح إشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف لعبت المعرفة السياسية المعيارية والإمبريقية دورا في التأصيل النظري لعملية بناء الدولة داخل أدبيات السياسة المقارنة ؟ .
- ما هو موقع النموذج المعرفي في دراسة مشكلة بناء الدولة، وما هو دور البرنامج البحثي في إبراز التداخل والتشابه بين النماذج المعرفية لأدبيات السياسة المقارنة ؟ .
- هل يمكن تأسيس نموذج معرفي حضاري بيئي لعملية بناء الدولة ؟ .
- ما هي أهم الأطروحات المفسرة لمستويات تحليل عملية بناء الدولة النموذج ؟، وما هي الدولة النموذج التي يمكن بنائها من خلال أدبيات السياسة المقارنة المعاصرة ؟ .

رابعا: فرضيات الدراسة:

وحتى تسهل الإجابة على هذه الإشكالية، حاولنا أن نثير الفرضيات التالية التي تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحتها أو خطئها:

- ينحصر دور الإبستيمولوجيا في معرفة منطلقات النماذج المعرفية المختلفة، والحدود الموضوعية والمنهجية لأدبيات السياسة المقارنة، وإسقاط هذه المعرفة على دراسة مشكلة بناء الدولة .
- ترتبط دراسة فواعل وغائيات عملية بناء الدولة بالمقاربة المؤسسية والوظيفية التي تنتمي إلى النموذج الليبيرالي المهيمن على النماذج الأخرى .
- هناك نماذج متعددة ومتباينة في السياسة المقارنة في الطرح والتأسيس لعملية بناء الدولة.
- يوجد علاقة إرتباط بين التراكم المعرفي لأدبيات السياسة المقارنة، والتفاعل الحاصل مع التحولات في واقع عملية بناء الدولة .
- تقوم البرامج البحثية الجديدة على إمكانية تصميم براديغم جديد يبحث عن نموذج بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع وفق أدبيات السياسة المقارنة المعاصرة .

خامسا: منهجية الدراسة :

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج والمداخل التي ينبغي إستخدامها، فقد تم توظيف العديد من المناهج من جهة، والمدخل الإبستيمولوجي من جهة أخرى .

أما بالنسبة **للمناهج** التي إعتمدناها ضمن هذه الدراسة يمكن أن نعرض لها فيما يلي:

- **المنهج المقارن،** بالنظر إلى قيمته العلمية في معالجة مستويات الأطروحات النظرية في الحقل، ووجه المقارنة هو التحليل المنظم للإختلافات والتشابهات للتطور المعرفي والنظري لعملية بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة . ومن خلال هذا المنهج تم تتبع الأبعاد التفسيرية للتمايز بين النماذج المعرفية حول موضوع الدراسة في الحقل، والأبعاد الجديدة للتداخل بين هذه النماذج مواكبة لبروز السياسة المقارنة المعاصرة، وتراوحت المقارنة بين العمودية **(cross– time temporal)** أي زمنية بمعنى التطور الكرونولوجي لعملية بناء الدولة ضمن التراكم المعرفي لهذا الحقل، وبين المقارنة الأفقية (**cross– comparative vertical)**، أي أفقية بين الحدود المنهجية والموضوعية لإنتاج المعرفة السياسية حول عملية بناء الدولة ضمن حقل السياسة المقارنة في مراحل معينة من التطور.
- **المنهج الوصفي التحليلي،** لما تقتضيه الدراسة من وصف لأدبيات ومدارس حقل السياسة المقارنة المعالجة لمشكلة بناء الدولة وكيفية الإنتقال من نمط فكري معين إلى آخر في التعاطي مع الموضوع، بالإضافة إلى تحليل وتفكيك العلاقة الإرتباطية الموجودة بين عملية بناء الدولة وأدبيات السياسة المقارنة .
- **منهج المسح الببيبليوغرافي،** الذي سيركز على جرد لمختلف الأدبيات المنضوية في إطار النظرية السياسية أو حقل السياسة المقارنة، هذه الأدبيات التي جعلت من الدولة محور دراساتها الأكاديمية، الأمر الذي يجعل الباحث له دراية معمقة بمختلف الأطر النظرية ونماذجها المعرفية الدارسة لمشكلة بناء الدولة .

أما **المدخل الابستيمولوجي** فيهتم بالدراسة النقدية للمعرفة العلمية (المعرفة السياسية)، ويبحث في كيفية تحويل الأفكار والإفتراضات إلى نماذج معرفية، بمعنى دراسة البنى الفكرية التي تقوم عليها قصد معرفة جذورها وأصولها، ومدى تحيزها من موضوعيتها . وقد تم

إستخدام هذا المدخل لمعرفة محتويات وبدايات تكون مختلف البراديغمات الخاصة بدراسة مشكلة بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة [1].

وذلك إستنادا بالأساس إلى الإسقاط المنهجي لنظرية عوالم المعرفة الثلاثة لدى **كارل بوبر** على متغيرات هذه الدراسة، فالعالم الأول يحوي الأشياء المادية والأحداث الإجتماعية المختلفة، إذن هذا العالم يشتمل أساسا على مواضيع المعرفة أو الظواهر محل الدراسة كعملية بناء الدولة . أما العالم الثاني فيشتمل على العمليات الإدراكية التي يقوم بها الدماغ وكل ماله صلة بالذات العارفة، أي كل ما توصل إليه الباحث في أدبيات حقل السياسة المقارنة من معارف حول عملية بناء الدولة . وأخيرا العالم الثالث ويشتمل على كل ما أنتجته الذات العارفة أو الدماغ البشري من معارف لدى سعيه لفهم العالم الأول، وبذلك فإن هذا العالم يتضمن حسب **بوبر** كل النظريات العلمية، بمعنى الدراسة الإبستيمولوجية، من خلال النظريات والمقاربات المفسرة للتقدم العلمي عند كل من: **توماس كوهن، كارل بوبر، إمري لاكاتوش، باول فايرباند** [2]. وهكذا فإن الموضوعية العلمية تشترط التسليم بوجود العالم الثالث في معادلة عوالم المعرفة، هذا العالم يخضع العالم الثاني للتمحيص والنقد، وربما التكذيب، وهو العامل الأكثر فاعلية في تقدم المعرفة.

سادسا: حدود الدراسة:

يضبط البحث في إطار إختبار هذه الفرضيات حدود زمنية وعلمية للدراسة [3]، حيث سيمتد المجال الزمني لهذه الدراسة منذ نشأة مشكلة بناء الدولة داخل النظرية السياسية أي

---

[1] – البراديغمات جمع براديغم، ويقصد به النموذج المعرفي والذي يعني:"مجموعة متألفة ومنسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتقنيات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما ".

[2] – أنظر قائمة الأشكال والجداول، في: الشكل رقم (03)، الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة من خلال مثلث المعرفة عند "كارل بوبر".

[3] – بما أن هذه الدراسة ذات طبيعة نظرية فإن لها حدود علمية وليست مكانية، لأنها ليست دراسة تراعي الجوانب التطبيقية بقدر ما تراعي الجوانب النظرية والإبستيمولوجية .

قبل أن يتحرر حقل السياسة المقارنة من الإطار المعياري والقيمي، إلى غاية آخر حركة معرفية عرفها الحقل وهي **حركة إصلاح علم السياسة الأمريكية** التي نشأت مع بدايات الألفية الثالثة ولا زالت لم تتبلور نتائجها النهائية إلى غاية يومنا هذا، حيث أصبحت مشكلة بناء الدولة قيد الدراسة وفق متغير المشترك المعرفي في حقل السياسة المقارنة المعاصرة التي تشكلت وفق مواكبتها لدينامية العولمة السياسية .

سابعا: أدبيات الدراسة:

أما حول الدراسات السابقة حول الموضوع، فهناك العديد من الدراسات التي إهتمت ببحث موضوع بناء الدولة من المنظور المعرفي في إطار حقل السياسة المقارنة، فيمكن ذكر البعض منها على التوالي :

1- الدراسات الأجنبية: إنطلقت أغلب هذه الدراسات من النموذج المعرفي الغربي محاولة التأسيس النظري لعملية بناء الدولة، وسنقتصر على عرضها وفق التصنيف التالي:

- **الفقهاء المحدثين للسياسة المقارنة:**

أسس علماء السياسة المقارنة الحديثة قاعدة معرفية لمشكلة بناء الدولة مهدت لبروز أدبيات مختصة في عملية بناء الدولة ضمن حقل السياسة المقارنة، حيث تشير الأدبيات التي جاء بها الأستاذ **صامويل هنتجتون** إلى أهمية بناء السلطة والمشاركة والهوية كمتطلبات أساسية في عملية تشييد وبناء الدولة، وذهب الأستاذ **لوسيان باي** إلى دراسة الثقافة السياسة كمتغير مركزي له وزنه المعتبر في تحليل عملية بناء الدولة، وفي سياق تطوير كل من غابريال **ألموند** و**باول** لمفهوم الوظيفة وإستعماله نظريا في دراسة الأنظمة السياسية، حيث حدد كل منهما الدور الوظيفي للمجتمع السياسي من خلال التكيف مع التحديات الأربعة التالية: بناء الدولة، بناء الأمة، المشاركة والتوزيع . على العموم تندرج هذه الجهود في إطار النموذج المعرفي الليبيرالي الذي كان له هيمنة صارخة ضمن أدبيات السياسة المقارنة . بالإضافة إلى هذه البحوث الغربية التأسيسية هناك محاولات جادة في هذا المجال نذكر من أبرزها:

* دراسة للباحث **دافيد لاتان** (**David D. Laitin**) ، عنوانها: السياسات المقارنة : الدولة فرع من الحقل[1]، فهي عبارة عن ورقة قدمت في الإجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، تركز في محتواها على المنظور الجديد للسياسة المقارنة الذي يقوم على حصر الإختلاف بين الوحدات السياسية بإتباع المنهجية الثلاثية (**the tripartite methodology**) وهي: الإحصاء – المقارنة – دراسة الحالة، سواءا كانت وحدة سياسية خلال فترة زمنية محددة، أو بين وحدتين سياسيتين خلال فترة زمنية معينة، وفق متغيرات تفسيرية . وقد ركزت مساهمة **لاتان** على تغير البناء الديمقراطي وعوامله التي تميز الدول الديمقراطية عن الدول غير الديمقراطية، ودراسة أهمية التحول المعرفي من المتغيرات الإقتصادية إلى المتغيرات المؤسسية، وأخيرا التركيز على دور متغير الثقافة السياسية في توطيد أسس الدولة الديمقراطية وذلك بهدف إعادة بناء النموذج المعرفي الليبيرالي لعملية بناء الدولة .

* أما الأستاذ **جوال ميجدال** (**JOEL S. MIGDAL**)، في كتابه الموسوم ب: الدولة في المجتمع [2]، حاول تقديم رؤية نظرية وتاريخية أنثروبولوجية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوى الإجتماعية المختلفة، بهدف الخروج من النقاشات الكلاسيكية التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة والمجتمع، حيث أكد **مجدال** في إنتقاده لنمط الدولة عند **ماكس فيبر** (**Max Weber**) على أنها ركزت في أغلبها على خاصية واحدة من خصائص الدولة، ألا وهي الخاصية البيروقراطية أو الإلزام القانوني دون النظر إلي باقي وظائف الدولة الأخري .

* دراسة لمجموعة من المؤلفين **بيتر إيفانز**، و**ديتريتش ريشيمير**، و**تيدا سكوكبول** وهي عبارة عن كتاب جماعي إتفق الباحثين على تسميته : إعادة الدولة [3]، ففي نفس الكتاب ترى **تيدا سكوكبول** أن قيم الدولة (**State Norms**) وما تمثله من أهداف لا تتكون دائماً كإنعكاس

---

[1] – David D. Laitin, Comparative Politics: The State of the Subdiscipline, Comparative Politics, unpublished Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, APSA, September 2000.

[2] – JOEL S. MIGDAL, State in Society: STUDYING HOW STATES AND SOCIETIES TRANSFORM AND CONSTITUTE ONE ANOTHER, Cambridge.uk: Cambridge university press, 2001.

[3] – Peter Evans, Theda Skocpal ,and others, Bringing the state back in, Cambridge.uk: Cambridge university press, 1985.

لتفاعل القوى الإجتماعية الداخلية وعلاقتها بالدولة . أيضا كتب محرروا هذا الكتاب يقولون:" **أن الأطر النظرية في حقل السياسة المقارنة لم تركز على الدولة كمجموعة من الهياكل التنظيمية، ولكن الدراسات الراهنة تنظر إلى الدولة كفاعل رغم أنه يتأثر بالمجتمع المحيط به إلا أنه يؤثر بدوره في العمليات الإجتماعية والسياسية.**"

* أيضا قدم الكاتب **تاد ليندمان (ToddL andman)** دراسة محورها: قضايا ومناهج في السياسة المقارنة [1]، تطرق من خلالها إلى أهمية المقارنة بين الدول، كما حاول أن يعرض لبعض المداخل والمواضيع المرتبطة بالسياسة المقارنة الجديدة كالتحول الديمقراطي وأوضح المقارنات بين المداخل الجديدة في دراسة الظواهر السياسية ومن بينها عملية بناء الدولة .

* كما أن المفكر **هارولد لاسكي** له كتاب عنوانه: الدولة نظريا وعمليا [2]، يهدف وفقه إلى إستكشاف طبيعة عملية بناء الدولة الحديثة، وهو يسعى إلى تفسيرها عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها . ويحاول أيضا – على ضوء هذه السمات – أن يضع نظرية لبناء دولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائمه النظرية الكلاسيكية .

* يضيف الأستاذ **أندرو فنسنت** إسهام معرفي غني في هذا المجال، وذلك في كتابه: نظريات الدولة [3]، هذا الكتاب يزودنا بنظرة عامة متفحصة وشاملة لأهم الإشكاليات المرتبطة بالدولة ونظرياتها وذلك في إطار توليفي وبنيوي محاولة من الكاتب لفهم نظريات الدولة السائدة في النظرية السياسية، ففي إعتقاده يمكن مواجهة إشكالية تعقد الدولة من خلال التطور النقدي للنظريات التالية: النظرية البنائية للدولة على سبيل المثال قد تطورت كرد فعل في مواجهة أدبيات الحكم المطلق، ونظرية الطبقة تبلورت في القرن التاسع عشر في مواجهة خلفيات النظريات الأخلاقية والبنائية .

---

[1]– Todd Landman, Issues and methods in comparative politics : An introduction, 2nd Edition, UK, London, Routledge, 2005.

[2] – هارولد لاسكي، الدولة نظريا وعمليا، ط.2، د.م.ن: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013 .

[3] – أندرو فنست، نظريات الدولة، تر . مالك ابوشهيوة ومحمود خلف ، ط.2 ، طرابلس : دار الرواد ، 2001.

* بالإضافة إلى أن **روبيرت ماكيفر** أستاذ العلوم الإجتماعية والسياسية بجامعة **كولومبيا**، له مؤلفه الشهير: تكوين الدولة[1]، وهو عبارة عن دراسة سياسية من أعمق الدراسات التي وضعت لفقه تشكيل الدولة وتكوينها، حيث بدأ الأستاذ **ماكيفر** بإستقراء نتائج الدراسات الأنثروبولوجية حول ظاهرة تكوين الدولة وبنائها بتتبع العديد من التجارب سواء كانت غربية أو غير غربية، والشيء الملفت للإنتباه في هذا العمل هو أنه يهدف إلى الخروج من الدولة التي أسستها الأساطير السياسية للإنسان الكلاسيكي، بتجاوز ذلك إلى علم تكوين الدولة وهو دراسة الدولة منهجيا، وتبين الأحوال التي تنشأ فيها مختلف الدول والحكومات، وإستكناه خصائص كل نموذج من نماذجها، وسبر العلاقة بين المحكوم والحاكم في مختلف الأحوال التاريخية، والتعرف على كيفية قيام الحكومات بوظائفها تبعا لنماذجها وأحوالها وظروفها .

* أما **جون هوبسن** (**John M.hobson**) الأستاذ المحاضر في العلاقات الدولية في جامعة **سيدني** - **أستراليا**، كتب حول : الدولة والعلاقات الدولية [2] ، هذا الكتاب يقدم دراسات حول النظريات الأساسية لعملية بناء الدولة من زاوية العلاقات الدولية، نظرا لتضارب الآراء حول وجود نظرية للدولة من عدمه، حيث فكر **هوبسن** في حل هذه الفوضى من خلال البحث الإستقصائي لتفسير نظريات الدولة التي برزت في إطار المدارس التالية : **الواقعية، الليبرالية، الماركسية، البنائية، إتجاه ما بعد الحداثة والنسوية الجديدة.** بحيث يقترح إطارا جديدا يقوم على أساس المناقشة يكون بمثابة مقدمة فريدة من نوعها لنظرية الدولة.

* ولم يغفل الأستاذ **فرانسيس فوكوياما** مسألة جمع كل الإسهامات المعرفية حول الموضوع من خلال كتابه المعروف: بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين[3]، والذي يلخص ما توصل إليه المختصون من نظريات عامة في الدراسة المعرفية لعملية بناء الدولة للإستعانة بها من أجل البحث عن قابلية التعميم، ويتضح

[1] – روبيرت ماكيفر، تكوين الدولة، تر. حسن صعب، ط.2، بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

[2] – John M.hobson, the state and international relation, New York: Cambridge university press, 2000.

[3] – فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، تر. مجاب الإمام، الرياض:العبيكان للنشر، 2007.

ذلك من خلال تأكيد الكاتب على خمسة حقول معرفية بإمكانها الإختصاص في دراسة عملية بناء الدولة، فمثلا حقل الإدارة العامة والإقتصاد وظيفتهما إعادة تصميم الدولة وإدارة نظامها السياسي، أما العلوم السياسية فمهمتها واضحة تتعلق بتصميم المؤسسات وتحليل أساس الشرعية، وأخيرا كل من علم الإجتماع والأنثروبولوجيا محور إهتمامهما هو العوامل الاجتماعية والثقافية لعملية بناء الدولة.

- **التقارير الدولية:**

حاولت تقارير (**UNRISD**) [1] في إطار السياسة المقارنة المعاصرة تقديم إقترابات جديدة لعملية بناء الدولة، فحددت ثلاث استراتيجيات لإنجاح تلك العملية يمكن إيجازها في التالي: الحكم الرشيد، التسيير العمومي الجديد واللامركزية . بالإضافة إلى أن معظم التقارير الدولية تؤكد على ضرورة الإنتقال من الشرعية القانونية إلى شرعية الإنجاز في عملية بناء الدولة.

2- **المجهودات العربية في دراسة السياسة المقارنة من زاوية بناء الدولة:** إعتمدت هذه الأدبيات على فرضية التأصيل لنموذج معرفي حضاري لعملية بناء الدولة، نرتبها على التوالي:

- الدكتورة **منى عبد المنعم أبو الفضل،** " التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية"[2]، أول من أصل للمنظور البيئي الحضاري لدراسة عملية بناء الدولة في العالم العربي[3]، فقد ركزت **منى أبو الفضل** في بحثها على ضرورة الإستفادة من الجوانب الإيجابية للمداخل المنهجية والنظرية الغربية، في بناء المنظور البيئي الحضاري، من خلال المحددات التي أجملتها الدكتورة **منى أبو الفضل** في:

---

[1] -UNRISD., Transformative Social Policy: Lessons from UNRISD Research, Geneva: UNRISD Research and Policy Brief, 2006.

[2] – منى عبد المنعم أبو الفضل،" التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية" ، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983 – 1984.

[3] – قد أشار الأستاذ " لوسيان باي" (Lucien Pye) في هذا الصدد إلى رغبة البعض من أبناء الدول النامية في البحث عن نمط للحياة السياسية غير النمط الغربي (type of Politics non Western) و من هنا تبدو أهمية أخذ الخصوصيات و المعطيات البيئية الداخلية والخارجية ، و هذا هو ما يتصل بجوهر عملية بناء الدولة.

* إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لهذه النظريات والمداخل مع إنتقاء بعض المفاهيم التي قدمها المنظور الغربي بما يفيد في تحليل عملية بناء الدولة في العالم العربي، وذلك مع الأخذ في عين الإعتبار الأسس والمسلمات التي يقوم عليها .

* الإنطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بعملية بناء الدولة في التصور الإسلامي.

* من خلال الدمج بين الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادرا على التناول الحقيقي لعملية بناء الدولة.

– وأيضا الأستاذ **حسنين توفيق إبراهيم** قدم دراسة عنوانها: النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها [1]، يناقش هذا العنوان مشكلة الدولة الوطنية في العالم العربي ومظاهر أزمتها البنائية، مرتكزا في ذلك على إقترابات وإتجاهات نظرية مستمدة من البيئة المعرفية الغربية، لكن يحاول الباحث تطويعها وتكييفها مع الخصوصية الحضارية للدولة القطرية لتشكيل أجندة بحثية في دراسة عملية بناء الدولة في المستقبل المنظور.

– وكذلك هناك دراسة مهمة للأستاذ **نصر محمد عارف** حول: ابستمولوجية السياسة المقارنة : النموذج المعرفي، النظرية، المنهج [2]: تطرق ضمنها عبر مقاربة ابستيمولوجية إلى التطور النظري للسياسة المقارنة من حيث الإقترابات والمداخل النظرية، بالإضافة إلى أهمية النموذج المعرفي، وتتبع بالتحليل والنقد تلك الإقترابات (القانوني – المؤسسي، السلوكية وما بعد السلوكية)، وفيما يخص الثورات المعرفية فقد رأى أن ما بعد السلوكية التي واكبت ما بعد الحداثة كان لها دور مهم في تفكيك الكثير من معارف السياسة المقارنة مع إعادة تركيبها وفقا لما يناسب قدرتها التفسيرية للظواهر السياسية الجديدة، كعملية بناء الدولة التي يمكن دراستها من خلال إفتراضات متباينة حسب طبيعة النموذج المعرفي الذي يدرسها وأغلب تركيزه على النماذج الليبيرالية والماركسية وما تلاها من تنقيحات متواصلة

---

[1]– حسنين إبراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

[2] – نصر محمد عارف، إبيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

أدت إلى بروز رؤى متعاقبة كالماركسية الجديدة والنيوليبيرالية، بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة تأسيس بنية نظرية حضارية إسلامية لدراسة الدولة ونظمها السياسية .

إن معظم الكتب والمقالات التي تناولت مشكلة بناء الدولة بالدراسة، الملاحظ أنها عرضت هذا الموضوع في إطار تاريخ النظرية السياسية أو ضمن التطور الكرونولوجي للسياسة المقارنة، ولم تهتم بالبعد الإبستيمولوجي إلا القليل منها، حيث أنها أهملت جانب تصنيف النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة والمتخصصة في دراسة عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى غياب النزعة الموضوعية والشمولية في الطرح لدراسة هذه الظاهرة، وهذا هو الجانب الذي يحاول الباحث تناوله من خلال هته الدراسة، مستعينا بما وصلت إليه الأدبيات السابقة، بغية تكملتها محاولا كشف إستراتيجية نظرية جديدة لعملية بناء الدولة، آخذا في عين الإعتبار ضرورة تشكل نموذج معرفي جديد في إطار السياسة المقارنة المعاصرة .

ثامنا: هيكلة الدراسة :

حاولنا الإجابة على الإشكالية من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، مع خاتمة، وقائمة للأشكال والجداول .

إنفرد **الفصل الأول** بالتأصيل المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة وفق السياسة المقارنة، بالتركيز على ضبط مصطلحات الدراسة وأيضا فواعل، وأبعاد عملية بناء الدولة .

أما **الفصل الثاني،** فإحتوى على المنظور الإبستيمولوجي المقارن لعملية بناء الدولة، حيث تناول أهم النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة، والمتباينة حول تفسير مشكلة بناء الدولة، وركز على الدراسة النقدية لنظريات كل نموذج معرفي، ومقارنة النتائج التي توصلت إليها تلك النماذج في دراستها لعملية بناء الدولة .

وفي **الفصل الثالث** والأخير، خصص لتصميم نموذج معرفي جديد لدراسة عملية بناء الدولة إنطلاقا من إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة تزامنا مع التغيرات الواقعية والتحولات المعرفية التي نتجت عن سياق العولمة السياسية، أيضا إعادة بناء مرجعية معرفية

للحقل تراعي الخصوصية المشتركة للنماذج المعرفية المتباينة سابقا، وكنتيجة لذلك نصل إلى نموذج الدولة التي تستحق البناء نظريا في حقل السياسة المقارنة .

كما وضعت **خاتمة** لأهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها، ونجيب فيها عن أهم الإشكالات التي حددت في المقدمة، ثم نحاول أن نبحث عن إستراتيجية نظرية لعملية بناء الدولة تنتقل من إطار البرامج البحثية إلى تأسيس نموذج معرفي جديد في حقل السياسة المقارنة المعاصرة يراعي معيار الحاجة عند الفرد والمجتمع .

تاسعا: صعوبات الدراسة:

أما عن صعوبات الدراسة صعوبة الفصل بين أدبيات حقل السياسة المقارنة، وبين أدبيات النظرية السياسية، خاصة في الفترة التي سبقت وضع لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة **اليونيسكو** التابعة للأمم المتحدة من أجل تقسيم فروع العلوم السياسية والتي بفضلها تم جعل حقل السياسة المقارنة كأحد فروع العلوم السياسية سنة 1948، بالإضافة إلى إستحداث **لجنة السياسة المقارنة** سنة 1953 من طرف الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (**APSA**)، وهي خطوات مهدت إلى قيام حدود واضحة لأدبيات السياسة المقارنة فيما بعد . هذه الصعوبة أثرت على الباحث في كونه واجه تصدعا معرفيا برز في التأرجح بين النزعة المعيارية من جهة، والنزعة العلمية من جهة أخرى في التعاطي المنهجي والموضوعي مع عملية بناء الدولة . بالإضافة إلى بعض الصعوبات المنهجية تضع قيدا على حركة الدراسة وتحد من فعاليتها، وأهم هذه الصعوبات:

– تعدد وتمايز النماذج المعرفية والتصورات والإجتهادات النظرية في دراسة عملية بناء الدولة، وغالبا ما يحكم هذه التصورات مواقف أيديولوجية وقيمية مسبقة ليبيرالية، وماركسية، وقومية...الخ، يدعي كل منها إمتلاك الحقيقة التي لا تقبل الشك.

- تعدد الإسهامات الفكرية وإمتدادتها على فترة زمنية كبيرة نسبيا، وإنتاج علمي غزير بصورة لا يستطيع معها أي باحث أن يلم بجميع هذه الكتابات . وهذه الصعوبة تفرض علينا التركيز على الأطر المفاهيمية والمنهجية من خلال دراسة المفاهيم والمسلمات الأساسية التي تتعلق بالإطار الكلي .

الفصل الأول :

عملية بناء الدولة: التأصيل المفاهيمي والنظري وفق السياسة المقارنة

الفصل الأول: عملية بناء الدولة: التأصيل المفاهيمي والنظري وفق السياسة المقارنة

إن دراسة عملية بناء الدولة إكتست أهمية كبرى داخل حقل السياسة المقارنة المعروف بتحولاته الإبستيمولوجية، خاصة مع تغير مفهوم عملية بناء الدولة موازاة مع تلك التحولات التي مست الحقل، الأمر الذي أدى إلى وجود تضاربا مفاهيميا ونظريا حول فواعل وأبعاد عملية بناء الدولة من منظور السياسة المقارنة .

وعليه سيعالج المبحث الأول ضمن هذا الفصل ضبط مفهومي الإبستيمولوجيا وحقل السياسة المقارنة، وتحديد دور الإبستيمولوجيا في الحقل .

أما المبحث الثاني فسنتطرق من خلاله لدراسة مفهوم عملية بناء الدولة والمفاهيم الأخرى ذات الصلة المباشرة .

ثم سيتم التركيز في المبحث الثالث على الفواعل الأساسية وأهم المرتكزات والمتطلبات لعملية بناء الدولة كأطر نظرية تقليدية .

وأخيرا سيعالج المبحث الرابع الغايات والأهداف التي تتقيد بها الدولة أثناء عملية البناء، مع العلم أننا ركزنا من الناحية المنهجية على الجانب الإتيمولوجي والنظري لحقل السياسة المقارنة [1].

---

[1]– الإيتيمولوجيا(Etymology): هي علم إشتقاق الكلمات، أو علم التأثيل. تعني أيضا حقيقة وأصل الكلمة، إذ تتكون من مقطعين يونانيين(Etymos) وتعني الحقيقة، والمقطع الثاني (logos) وهو متعدد المعاني ويستخدم هنا بمعنى الكلمة، وهو فرع من فروع اللسانيات يدرس أصل الكلمات، وكيفية تطورها، وشرحها، ويعتبر" أفلاطون " من الباحثين في هذا المجال. أنظر:

– مسعود البلي، " واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2009، ص.22.

المبحث الأول : الابستيمولوجيا والسياسة المقارنة :

تتميز السياسة المقارنة بتموجاتها النظرية والمعرفية، مما يبرز دور الإبستيمولوجيا كتخصص مستقل ينتمي إلى فلسفة العلوم في هذا الحقل. لذلك وجب ضبط كل من دلالة الإبستيمولوجيا والسياسة المقارنة، وتوضيح علاقتهما المشتركة .

المطلب الأول : ضبط مصطلح الابستيمولوجيا :

تعرف الإبيستيمولوجيا على أنها أحد الفروع الثلاثة التي تفرعت عن الفلسفة: الإبيستيمولوجيا، الأنطولوجيا **(Antology)** والتي تبحث في الوجود والماهية، الأكسيولوجيا **(Axiology)** المهتمة بدراسة القيم والجمال. والإبيستيمولوجيا في اللغات الأوروبية مأخوذة من كلمتين يونانيتين هما: **إبيستيم (Epstime)** ومعناها علم، و**لوغوس (Logos)**[1] من معانيها نقد أو نظرية أو دراسة، وتدل هذه الكلمة على فلسفة العلوم، لكن بمعنى أدق فهي حسب **أندريه لالاند (Laland) (-1963 1887)** ليست المناهج العلمية التي هي موضوع علم المناهج **(Methodology)**، كما أنها ليست توليفا ظنيا بالقوانين العلمية على منوال المدرسة الوضعية. فالإبستيمولوجيا هي الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم وفرضياتها ونتائجها الرامية إلى تحديد أصلها المنطقي، قيمتها ومداها الموضوعي [2].

وينبغي التمييز بين الإبستيمولوجيا ونظرية المعرفة على الرغم من كون الابستيمولوجيا مدخلا لها ومساعدها، فهي تمتاز عن نظرية المعرفة بأنها تدرس المعرفة بالتفصيل وبشكل بعدي في مختلف العلوم والأغراض أكثر مما تدرسها على صعيد وحدة الفكر[3]. فهذه المسألة تعرف خلطا كبيرا في الإستخدام العربي إذ أن نظرية المعرفة تهتم بدراسة جميع أنواع المعرفة، أما الإبستيمولوجيا فتهتم بدراسة المعرفة العلمية وحدها، ويقع الخلط كذلك بين الإبيستيمولوجيا وعلم المنهج **(Méthodologie)**، فهذا الأخير يبحث في إجراءات الوصول إلى المعرفة، أما البحث الإبستيمولوجي فمركز إهتمامه المعرفة العلمية وإفتراضاتها ونتائجها، أما الإبستيمولوجيا وتاريخ العلم، فلما كانت الأولى تهتم بكيفية تحول الأفكار الجينية إلى أنساق معرفية فإن تاريخ العلم

---

[1]– لوغوس (Logos): مفردة تشير إلى إله التفكير عند " أفلاطون"، وبالمعنى الإجرائي تدل على المرجعية أو الإطار الكلي للتفكير.

[2]– أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الاول، تر.خليل أحمد خليل، ط.2، بيروت: منشورات عويدات، 2001، ص.356.

[3]– المرجع نفسه، ص.357.

يؤرخ لتطور العلوم لعلم بعينه أو بصورة عامة ويبحث في بدايات الأفكار، أو بدايات تكون العلوم المعاصرة [1].

إضافة إلى ذلك يمثل تاريخ العلم تاريخ العقل الإنساني والتفاعل بينه وبين الخبرات التجريبية أو معطيات الحواس، هو تاريخ المناهج وأساليب الإستدلال وطرق حل المشكلات التي تتميز بأنها واقعية، عملية ونظرية على السواء وفق هذا التصور ينبغي التمييز بين تاريخ العلم وفلسفة العلم من جهة والابستيمولوجيا من جهة أخرى، فإذا كان العلم لا يفكر في ذاته فإن فلسفة العلم هي التي تتكفل بذلك العبئ وتضطلع بالتفكير في ذات العلم ... في منهجه ومنطقه وخصائص المعرفة العلمية وشروطها وطبائع تقدمها، وكيفياته وعوامله... على الإجمال التفكير في الابستيمولوجيا – أي نظرية المعرفة العلمية – ثم العلاقة بينها وبين المتغيرات المعرفية الأخرى والعوامل الحضارية المختلفة وإذا كان العلم لا يلتفت كثيرا إلى ماضيه، فإن فلسفة العلم أصبحت لا تنفصل عن الأبعاد التاريخية لظاهرة العلم ومن هذا المنطلق فإن الابستيمولوجيا تعتبر جزءا من فلسفة العلم ككل التي بدورها تقوم على البعد التاريخي للعلم [2].

وفلسفة العلم بدورها نشأت كابستيمولوجيا، أي كفلسفة معرفية خالصة تجد في قطع أي صلة بينها وبين فلسفة القيمة، وتعتبر هذا معلمها المميز الذي تحرص عليه فهي منطق للمنهج الصوري الصارم أو للمنهج التجريبي المرتكز على الواقع والوقائع ولا شأن لها بالمعايير القيمية، وفلسفة العلم في جوهرها هي تساؤل دائم حول مبررات وعوامل نجاح العلم الحديث، وقدمت تفسيرا مكتملا لظاهرة العلم بوصفه فاعلية تخصصية مستقلة، محكومة فقط بالأدوات الابستيمولوجية كاللغة الرياضية والملاحظة والتجربة ودقة التفسير والتنبؤ، ويغدو تاريخ العلم وأبعاده الإجتماعية والحضارية والقيمية غير ذات صلة بالموضوع، وظل الأمر كذلك حتى الربع الأخير من القرن العشرين حيث تحررت فلسفة العلم من الإنبهار بالعلم وأدواته، وأدركت أن العلم ليس نسقا واحدا ووحيدا بل هو ظاهرة حضارية متغيرة عبر التاريخ الإنساني، وتتداخل معها العوامل الحضارية والإجتماعية والايديولوجية، فالعلم ظاهرة إنسانية متدفقة في السياق الحضاري المتعين، وهكذا أسفر هذا التطور على أنسنة العلم أي النظر إليه بصفته ظاهرة إنسانية يجب البحث في سائر أبعادها الحضارية، من قبيل سوسيولوجيا العلم، سيكولوجيا البحث والإبداع

---

[1]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص– ص.22–23.

[2]– يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الاصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص.10.

العلمي، وعلاقة العلم بالأطر الايديولوجية والأنظمة السياسية، والدراسة المقارنة للمؤسسات العلمية وسائر علاقة العلم بالمجتمع [1].

وعلى هذا الأساس فإن فلسفة العلوم ليست في الحقيقة علما يضاف إلى قائمة العلوم كأنه واحد منها ولكنه يأتي بعد العلوم كلها، فيحلل طرقها ونتائجها ومبادئها، ولهذا تكون فلسفة العلوم هي التي تحلل العلم ولا تكون جزءا منه، أي أنها ليست العلم نفسه. وهكذا يتضح الفرق بين فلسفة العلوم من حيث أنها تختص بالمناهج التي تبحث في الواقع، وبين الابستيمولوجيا من حيث أنها تختص بنقد هذه المناهج ومبادئها ونتائجها وتنظر في مدى مشروعيتها، وتختلف أيضا عن نظرية المعرفة من حيث هي إطار تقليدي عام يطرح إشكالية المعرفة عموما. وفلسفة العلوم نشأت كفرع متميز عن الفلسفة في القرن العشرين في لحظة تصادم أسلوبين من الأحداث: الأول يتمثل في إنهيار تقاليد الفلسفة الكانطية، والثاني هو أزمة العلوم والرياضيات في بدايات القرن العشرين، لكن في حقيقة الأمر فلسفة العلوم لها تاريخ طويل يرجع إلى بدايات التفكير الإنساني لدى الإغريق [2].

وبناء على ذلك يمكن القول أن الابستيمولوجيا تختلف عن نظرية المعرفة وفلسفة العلوم، ولقد استبعدت من قبل المعرفة العلمية من الدراسات الفلسفية التي اهتمت بإشكالية المعرفة وجعلتها مبحثا من مباحثها الأساسية، وظلت الفلسفة تنظر إلى المعرفة العلمية، نظرة خاصة واعتبرتها مثالا للصدق والثبات، ولكن تطور العلم في العصر الحديث وما رافقه من تغيرات جذرية في مفاهيمه ومناهجه وشروطه غير نظرة الفلسفة للعلم، ونتيجة لذلك أصبحت المعرفة العلمية من بين مباحثها فظهرت أولا فلسفة العلوم بمختلف فروعها ثم تبلور أحد فروعها وظهر بإسم الابستيمولوجيا التي ترتكز على المفاهيم الإجرائية مثل مفهوم العائق والقطيعة والهدم والبناء .

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من المنظورات الفكرية التي ساهمت في إثراء حقل الابستيمولوجيا. بهذا الصدد يمكن الحديث عن **كارل منهايم** الذي يرى أن أهمية البحث الابستيمولوجي تكمن في إعطاء إهتمام بالمعرفة وكيفية وصولها إلينا، وإلى الوجود بعد أن تم تحطيم الرؤية الدينية الأحادية للعالم، وفي هذا المجال أيضا يعتبر **برتراند راسل** أول من أصل مفهوم

[1]– ديفيد روزنيك، أخلاقيات العلم، تر. عبد النور عبد المنعم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2005، ص– ص.8–9 .

[2] –Donald M. Borchert, Encyclopedia of Philosophy, Second edition, Vol.07, USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006, p.503.

الابستيمولوجيا في القرن العشرين [1]. في نفس السياق نجد كتابات عالم الابستيمولوجيا الفرنسي **ميشال فوكو** الذي إرتبط إسمه بمفهوم **الابستيمية** أي المنظومة الفكرية ونظام الفكر وهذا ما يظهر في مؤلفاته التي ساهمت في تقدم الابستيمولوجيا كحقل معرفي مثل: **(الكلمات والأشياء)**، **(أركيولوجيا المعرفة)** [2]، حيث تبنى هذا المفكر مفهوم الإزاحة المعرفية في تفسير تطور المعرفة. في حين أننا سنعتمد في هذه الدراسة على مداخل ابستيمولوجية أخرى للتقدم العلمي من أبرزها: **كارل بوبر** ومفهوم التفنيد والإحلال المعرفي، **توماس كوهن** والثورات العلمية، **إمري لاكاتوش** ومفهوم البرامج البحثية، **باول فايرباند** والتعددية المنهجية .

وتاريخيا مختلف تقاليد دراسة الظواهر الإنسانية حاولت ابستيمولوجيا التمييز بين الفروق الجوهرية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ويمكن إستنباط ثلاث طرق جدلية إقترنت بثلاث مدارس إرتكزت على الدراسات الابستيمولوجية: الوضعية (**Positivism**) في مقابل التاريخية (**Historicism**)، الامبريقية المنطقية (**Logical Empericism**) في مقابل النظرية الجدلية (**Dialectical Theory**) والواقعية (**Realism**) في مقابل البنيوية (**Constructivism**) [3].

ومفردة الابستيمولوجيا المطروحة في الإشكالية تختلف دلالاتها في الفكر الغربي، (**Epistemology**) باللغة الإنجليزية، تستعمل كثيرا خلافا لإشتقاقها للدلالة على نظرية المعرفة وكيفية تطورها، عكس (**Epistémologie**) باللغة الفرنسية التي تقصرها على فلسفة العلوم وعلى مدى علمية الدراسات أو الحقول المعرفية التي يراد لها أن تتسم بالعلمية، وهذا هو المفهوم الذي سأحاول إسقاطه ومعالجته في الدراسة دون تجاوز الخصائص التي تميز الظاهرة السياسية (عملية بناء الدولة)، ودون إهمال الفواعل غير العلمية (التطورات الفكرية، السياسية، المجتمعية والحضارية تحديدا، ...) التي ساهمت في تطور حقل السياسة المقارنة .

---

[1]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.24.

[2]– محمد أركون، الفكر الاسلامي: نقد واجتهاد، تر.هاشم صالح، ط.3، بيروت: دار الساقي، 1998، ص.228.

[3] –Edgar F. Borgatta and Rhonda J. V. Montgomery, Encyclopedia of Sociology, Second Edition. USA, Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000 ,p. 818.

ولقد عالجت الرؤية الابستيمولوجية للمعرفة في مجال الدراسات السياسية ثلاث مستويات من المعارف، فالأولى هي المعرفة السياسية البديهية التي يكتسبها الإنسان العادي أو الممارس للسياسة عن طريق تجارب معينة متعلقة بالسياسة، وثاني المستويات هي المعرفة السياسية الفلسفية التي هي رؤية لما ينبغي أن تكون عليه الظواهر السياسية، وآخر مستوى هو المعرفة العلمية للسياسة وتتمثل في الإستنباطات التي تم إثبات صحتها بواسطة التجربة أو صدقية التنبؤ وإثبات صحة الإفتراض.

ففي الدراسات السياسية المقارنة الإبستيمولوجيا كالأنطولوجيا شغلت حيزا في النقاش من ناحية فلسفة العلم والتمييز بينهما غالبا ما يكون غائبا في الدراسات المقارنة، فالأنطولوجيا من ناحية التأسيس الفكري هي في هذا المجال دراسة الوجود، أي ما هو ظاهر من الظواهر السياسية أو بنية المواضيع في التحليل المقارن، وهي تهتم بالذي بالإمكان دراسته ومقارنته، وماهية التأسيس في الظواهر السياسية، بكلمات أخرى بالنسبة للسياسة المقارنة الأنطولوجيا تهتم بالدول، الأحداث، الفواعل، المؤسسات والعمليات بين باقي المواضيع والظواهر الأخرى القابلة للملاحظة والتي هي بحاجة إلى التفسير.

أما فيما يخص الابستيولوجيا في السياسة المقارنة فهي دراسة طبيعة المعرفة السياسية التي تدخل في حيز دراسات الظواهر والمواضيع السياسية المقارنة، أو كيف بإمكان المذاهب والباحثين معرفة العالم السياسي من خلال الوسائل والمعاني القبلية والبعدية للظواهر الملاحظة، تأثير العقل والتجربة، وبعكس الأنطولوجيا، فالإبستيمولوجيا في السياسة المقارنة معنية أكثر بمدى إمكانية معرفة العالم السياسي والقواعد التي يتبعها الباحثون في معرفة ذلك العالم [1]، سواء كانت قواعد تخضع للرؤية العلمية الصارمة، وهذا من ناحية رؤية الفكر الفرنسي لمعنى الابستيمولوجيا أو مجرد دراسات فلسفية تدرس كيف تطورت المعرفة السياسية وتنتهج أسلوب ما يجب أن يكون، أو حتى المزج بين المناهج العلمية والأخذ بعين الإعتبار المعايير القيمية كما هو حال الدراسات الحديثة.

---

[1] –John McCormick, Comparative Politics in Transition, Sixth Ed,USA,Wadsworth Center Street Boston, 2010,p17.

المطلب الثاني : مفهوم حقل السياسة المقارنة (The Field of Comparative Politics):

السياسة المقارنة [1] هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول، فدراسة السياسة بهذه الطريقة تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة، من مثل لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دول أخرى ذات أنظمة شمولية ؟، لماذا وكيف تتغير الأنظمة ؟، لماذا بعض الدول غنية ومتطورة، لكن أخرى تقبع في الفقر والتخلف ؟[2]، لماذا بعض الحكومات تفرض ضرائب وتنفق أكثر من أخرى ؟، لماذا النظم الإنتخابية تصيغ مخرجات الحكومة ؟، لماذا تحدث الصراعات الإثنية في مناطق دون أخرى، ولماذا الهوية الإثنية تبرز في أمكنة ولا تبرز في أخرى؟، لماذا بعض الأحزاب تحضر للإنتخابات عن طريق برامج في حين أن أحزاب أخرى تعتمد على منطق العلاقات الزبائنية مع المنتخبين ؟، لماذا للمرأة تمثيل جيد في الإنتخابات الرسمية في دول دون أخرى ؟، لماذا الحكومات تنشر الفساد في مدن دون الأخرى ؟ [3] ...، فالسياسة المقارنة تعتبر حقل معرفي جد غني وديناميكي، وخاصة في مجال ونطاق البحث في الدراسات السياسية والذي بإمكانه أن يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم [4].

يشار إلى أن السياسة المقارنة تبحث في الظواهر السياسية في الدول الخارجية على المستوى الكلي ملتزمة بالحفاظ على وحدة المنهج والموضوع، فهي كمنهج للدراسة ترتكز على المقارنة وعلى المناهج البحثية من منظور مقارن، أما فيما يخص الموضوع فهي ترتكز على البحث في الظواهر السياسية جاعلة من مفاهيم كالدولة، والمجتمع، الأمة، الثقافة، المؤسسة،

---

[1]– حقل السياسة المقارنة في هذه الدراسة هو تلك الأدبيات التي تخصصت في المعالجة النظرية لمواضيع وظواهر معينة، حيث مكنها ذلك من إنتاج العديد من الإقترابات والنظريات بعد إستقراء الواقع السياسي، وعملية بناء الدولة إحدى هذه الظواهر السياسية، بمعنى آخر سيتم تناول السياسة المقارنة كعلم وكمواضيع وإقترابات في آن واحد . بالرغم من أن أدبيات السياسة المقارنة تعني مجموع الأفكار المستمدة سواء من النظرية السياسية والفلسفة السياسية أو من علم السياسة .

[2] –Patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, Cases in comparative politics.3rd edition, London, Norton and Company Ltd, Castle House, 2010, p. 02.

[3]– George Thomas Kurian, and others, The Encyclopedia of political science, USA, Associate editors, Theassistance of the APSA, CQ (Congressional Quarterly) , Press,Washington DC,2011, p. 1301.

[4] –Howard wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science. USA, Routled geoxon, 2005 , p.05.

الحكومة، والدولة–الأمة، بالإضافة إلى النظام السياسي وبعض المفاهيم الأخرى التي تدرس وتحلل على المستوى الكلي أحد أهم المفاهيم المفتاحية للدراسة السياسية المقارنة [1].

وهناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء السياسة المقارنة كمترادفات وهي: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، التحليل المقارن، على أن التمييز هنا ممكن نظريا بين هذه المصطلحات. فالحكومات المقارنة هي إتجاه في السياسة والإجتماع يعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن، بحيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية والأنظمة وأنماط السلوك[2]، وهي تهتم أساسا بدراسة المؤسسات الحكومية من تكوينها ووظائفها وتركز على الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني على أساس أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية وغالبا ما يستخدم مصطلح التحليل المقارن كمترادف للمنهج المقارن[3]، خاصة بعد أن إشتهر حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه ومحتواه، لأنه لو عرف بموضوعه فسيكون من الصعب الفصل بينه وبين النظرية السياسية والإجتماع السياسي والتحليل السياسي، وبذلك أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجيا، وليس كما معرفيا أو نطاقا جغرافيا، ويبحث دائما عن إجابة للسؤالين كيف؟، ولماذا ؟ وليس عن ماذا؟ [4]. ويحتوي الحقل على مواضيع كبرى (**The Scopes**) وللتعرف عليها والإحاطة الجيدة بها يمكن النظر إليها من زاويتين، أولا من زاوية الإطار النظري لمواضيع السياسة المقارنة، وثانيا من زاوية الدراسات الامبريقية.

فالجزء النظري يتمثل في الأفكار الرئيسية التالية: القوة والسلطة، الهيكل المؤسسي، المجتمع المدني، التغير السياسي والإقتصادي، والسياسة العامة. وبشكل نظري وموضوعي يتعلق هذا الجزء بنظريات المؤسسات السياسية، والثقافة السياسية، والإقتصاد السياسي، وتطوير الايديولوجيات السياسية. فالسلوكات هي مجموع ثقافة فئة معينة، يرتبط الواحد منها بالآخر ضمن مجموعات تؤلف المؤسسات والتنظيمات، ومنظومات التعابير السوسيولوجية ليست دائمة الدقة على هذا الصعيد بالمعنى

---

[1]– Lim C. Timothy, Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues, USA, Lynne Rienner. 2006,pp. 04-05.

[2]– عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.م.ن: د.د.ن، 2003، ص.185.

[3]– كمال محمود المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص.17.

[4]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.99.

الواسع للكلمة، فالمنظومة تتشكل عن طريق مجموعة من الأدوار وترابط عناصرها يجعل منها كلا منظما[1].

وهناك بعض المواضيع تهتم بالمفاهيم الأولية مثل: الحكومة، الأمة، والدولة، والدولة القومية، الأمة–الدولة، النظام السياسي، المدخلات والمخرجات والهياكل والوظائف والبيئات والتغذية المرتدة، نظام الحكم المحلي، والإنقسامات السياسية، والشرعية، والسيادة، والسلطة، والقوة، والإكراه، حالة السلم، وحالة الحرب، العقد الإجتماعي، والحقوق الطبيعية، والحريات المدنية ...إلخ. كما يركز هذا الجزء على المفاهيم الهامة التي تمثل القاعدة السياسية والايديولوجية للدولة، ومكونات النظام السياسي (النظم الفرعية).

ومن تلك المفاهيم التي يتم دراستها: السيادة والقوة، الانقسامات في المجتمع، والمنافسة السياسية، مقاييس الديمقراطية والسلطوية، التمثيل والنظم الإنتخابية، القومية، والإثنية والهوية السياسية، والرسوخ الديمقراطي ومعوقاته، والمجتمع المدني وجماعات المصالح، الحركات الاجتماعية، الايديولوجية والثقافة السياسية، أنظمة المعتقدات بإعتبارها أحد مصادر الشرعية(الدين، الايديولزجيا، الشيوعية، والمذهب الإجتماعي، والليبيرالية، الإتجاه المحافظ، والفاشية). حيث أن الدراسات السياسية تجعل من الإنسان كجماعة متفاعلة وذات بناء محوري للدراسة وتركز على الإنسان من حيث هو جماعة فيها من يحكم فيها ومن يحكم، وتلك الدراسات تجعل من الحكومة والدولة مركزا للإهتمام بالإضافة إلى دراسة السلوك السياسي [2].

أما الجزء الامبريقي فيتمثل في المواضيع التي تصف الأنظمة السياسية لبعض الدول والتي تعد نماذجا سياسية، بالإعتماد على حالات الدراسة التي وقع عليها الإختيار في كل حالة، هذا الوصف يرتكز على تبيان خصائص النظم السياسية الديمقراطية وعقد مقارنات بينها وبين الأنظمة السلطوية وغير الديمقراطية، وذلك بدراسة المتغيرات التي من شأنها التأثير على تشكيل الأنظمة السياسية المختلفة التي تعكس خبرات مختلفة عبر التاريخ والثقافة والممارسة السياسية [3]. ويعتبر دور

---

[1]– موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، تر. جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص.15.

[2]– سعد علي إسماعيل، حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، ط.2، السويس: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص.65.

[3]– حمادي حافظ علوان الديلمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار نائل، 2001، ص.17.

مؤسسات الحكومة، والمصالح الإقتصادية، والايديولوجيات السياسية، والهويات الإجتماعية من صميم تلك الخبرات، أي تلك العوامل التي من شأنها أن تلعب دورا في تشكيل جوهر العمليات السياسية في الدول [1]. ويشار إلى أن الكثير من المواضيع التي تدرس من منظور مقارن كبنية الهياكل السياسية، وسياسات العالم النامي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثلا، ترتكز على المقارنة من خلال إستخدام النماذج الغربية كأطر مرجعية للمقارنات النموذجية. كما يتم تناول تلك المواضيع بالتحليل عن طريق توضيح كيف أثرت العوامل المختلفة مثل: الدين، والإثنية، والموروث الإستعماري، على عملية التنمية السياسية في الدول الأقل نموا، وكيف أثرت العوامل ذاتها على التجارب الغربية [2].

إن دراسة السياسة المقارنة هي دراسة وطيدة الصلة بحقول متعددة في العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية والإقتصادية بل وحتى العلوم الطبيعية، فهي دراسة ترتكز على منظور تتقاطع فيه حقول معرفية متعددة في دراسة النظم السياسية خاصة **دراسات المناطق،** بالإضافة إلى علم الإجتماع السياسي، والتنمية السياسية أو ما يعرف بسياسات التنمية وأخيرا النظرية السياسية [3]. وينبغي أن نفرق في هذا الصدد بين أدبيات حقل السياسة المقارنة، وبين أدبيات النظرية السياسية، خاصة في الفترة التي سبقت وضع لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة **اليونيسكو** التابعة للأمم المتحدة من أجل تقسيم فروع العلوم السياسية والتي بفضلها تم جعل حقل السياسة المقارنة كأحد فروع العلوم السياسية سنة 1948 [4]، بالإضافة إلى إستحداث **لجنة السياسة المقارنة** سنة 1953 من طرف الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية **(APSA)** وهي خطوات مهدت إلى قيام حدود واضحة لأدبيات السياسة المقارنة فيما بعد، إلا أننا في هذه الدراسة سنستعين ببعض أدبيات النظرية السياسية خاصة فيما يتعلق بالنموذج المعرفي الليبيرالي

---

[1] –George Mct. Kahin, Guy J. Pauker, and Lucian W. Pye, "Comparative Politics of Non–Western Countries", The American Political Science Review, Vol.49, No.4, Dec. 1955, p.1029.

[2] – David D.Laitin, "Comparative Politics: The State of the Subdiscipline", op.cit, p. 07.

[3] – علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.13.

[4] – من أبرز التقسيمات لحقول علم السياسة هي التي إستقرت عليها لجنة الخبراء التي نصبتها منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة سنة 1948 والتي فرعت علم السياسة إلى أربعة حقول وهي: (النظرية السياسية، العلاقات الدولية، الإدارة العامة، السياسة المقارنة). وقد نال علم السياسة أهمية خاصة منذ ذلك الحين ولاسيما من خلال السياسة المقارنة التي لم تعد تقتصر على النظم السياسية السائدة في أوروبا وأمريكا فحسب بل إمتدت أيضا إلى النظم السياسية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد كان للجمعية الدولية لعلم السياسة التي تأسست سنة 1949 من طرف اليونيسكو دور مهم في كسب حقول علم السياسة إعترافا دوليا .

والإسلامي لتفسير عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى الإستعانة بها كرؤية معاصرة لتقديم مراجعة نقدية لأسس عملية البناء .

إن هذا التنوع في المصادر المعرفية للسياسة المقارنة وتشابكها مع الكثير من العلوم الأخرى أدى إلى جدل بشأن المدى الذي يمكن أن يصله حدود هذا الحقل المعرفي. فتعتبر السياسة المقارنة حقل دينامي، وكإطار عام فالمواضيع والبحوث الميدانية في حالة تغير دائم ومستمر، فهناك دائما مداخل ومقاربات جديدة، حركات سياسية جديدة وحتى دول جديدة تكتشف وتفسر، فهذه الديناميات والتغيرات تطرح مواضيع جدة مثيرة للإهتمام في السياسة المقارنة [1]. حيث تمكن الباحث من إستخراج القواعد المشتركة لحركيات النظم السياسية، وتقييم أداء النظام السياسي للدولة. ومن أبرز المواضيع في هذا المجال ما شهده العالم الحديث والمعاصر من تموجات واقعية تراوحت بين ظاهرة تفكك الدولة القومية، وفي المقابل عملية بناء الدولة، وعليه ما دلالة هذه الدينامية في حقل السياسة المقارنة ؟.

[1]– Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, op.cit , p233.

المبحث الثاني : مفهوم عملية بناء الدولة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى :

إختلف الباحثون حول تحديد مفهوم عملية بناء الدولة من الناحية النظرية والوجهة الإجرائية، إذ إرتبط البناء نظريا بإسهامات السياسة المقارنة، وإجرائيا تم ربط بناء الدولة بالعملية **(Process)**، أيضا تداخلت منظومة مفاهيمية مع موضوع بناء الدولة جعلته أكثر خصوبة علمية.

المطلب الأول : مفهوم عملية بناء الدولة (State-Building)

أولا : عملية البناء في المنهجية المقارنة :

يقابل عملية البناء **(structural)** في الموسوعة السياسية مصطلح الإنهيار **(decay)** ، والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط [1].

أما معنى البناء [2] في حقل السياسة المقارنة فله دلالة مرتبطة بعملية التأسيس السياسي التي يعرفها **هيليو جاكورايبة (helio jaguaribe)** بأنها عملية زيادة متغيرات المشاركة في الدولة، ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: التعبئة السياسية، التكامل السياسي، والتمثيل السياسي. ويقسم كل متغير إلى متغيرات فرعية تحدد مقاييس الإختلافات، وتوضح المتغيرات الناتجة في النظام السياسي عن الزيادة في عامل المشاركة . فعلى سبيل المثال يجزأ مفهوم التعبئة السياسية إلى عملية التنشئة السياسية، التي تقاس بدرجة ودقة توافق مشاركة الجماعة في الثقافة السياسية، وهذا يؤدي إلى زيادة التأسيس في النظام السياسي. أما حسب **دافيد إيستن** فالبناء مرادف للأساس الذي يدل على: "**وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة**

---

[1]- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص- ص.64- 79 .

[2]- يرجع مفهوم البناء إلى علم البيولوجيا، فهو نمط من الخصائص والمحددات، يكون وحدة بينها علاقات معينة. وقياسا على البيولوجيا رأى "راد كليف براون" أن الذي يقاوم لبقاء المجتمع حيا مستمرا ليس فردا أو أفراد معينين، وإنما هو نمط معين من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد هو ما يطلق عليه البناء (structural). للإشارة أيضا البنائية (constructivism): مقاربة إبستيمولوجية، ذات صلة بالظواهرية، تركز على أولوية تمثلات الواقع المبنية إجتماعيا، بالمعارضة مع المعرفة الفورية للواقع. للإطلاع أكثر أنظر :

- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.270 .
- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، تر. محمد عرب صاصيلا، ط.2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006، ص. 568.
- أندرو فنست، نظريات الدولة، تر . مالك ابوشهيوة، محمود خلف، ط.2، طرابلس : دار الرواد ، 2001، ص. 111 .

دائمية". فالأساس هو بحد ذاته ظاهرة يبرز من خلالها تجسيد عمل معين بصورة ثابتة [1]. أما **صمويل هنتجتون (Huntington)** فأشار إلى تأسيس التنظيمات والإجراءات، والإستقلالية والتماسك، بعكس التكيف، والبساطة، والخضوع، والتفكك [2]. حيث إستخدم **هنتجتون** مفهوم الانهيار بصيغة الإنحلال السياسي **(Political decay)** الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث [3]. بالإضافة إلى أن لجنة السياسة المقارنة أطلقت مفهوم البناء على مفهوم الجماعة[4].

ويختلف مفهوم البناء عن البنية، فالبنية هي الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد وهي نظام العلاقات **(Links)** القائم بين أجزاء الكل والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام . ويختلف مفهوم البنية **(System)** عن البناء أو الشكل **(Form)**، فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات فإن البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد . والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه إنسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل، فإذا كان النظام السياسي في مجمله هو عبارة عن مجموعة من الظواهر المترابطة وأنه يتضمن مجموعة من الوحدات الجزئية فيصبح لزاما أن يتسم أي نظام سياسي بوجود طريقة ما أو نوعا ما من العلاقات التي تربط أجزاءه وهو ما يطلق عليه البنية السياسية [5].

نلاحظ مما تقدم أن مدلول البناء تغير من مدرسة إلى أخرى داخل حقل السياسة المقارنة، فمع المدرسة الدستورية اللاتنية كان يدل البناء على شكل أو هيكل المؤسسات المشكلة للنظام أو أجهزة الدولة (السلطات الثلاث) ، وهو بذلك يعبر عن إستاتيكية المفهوم . لكن مع المدرسة السلوكية تحول المفهوم إبيستيمولوجيا نتيجة للضوابط المنهجية التي ميزت هذه المدرسة عن المدرسة الدستورية، فأصبح المفهوم بصيغة البنية كمؤشر لديناميات سياسية (التأسيس –

---

[1]– حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص.19 .

[2]– فيريل هايدي، الإدارة العامة من منظور مقارن، تر. محمد قاسم القريوتي، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص.ص.67-68.

[3]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، 1987، ص.33.

[4]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص. 272 .

[5]– بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، المناهج والإقترابات، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص.18 .

معايير المأسسة – التفاعلات) تتم داخل العملية السياسية سواءا على مستوى النظام السياسي أو الدولة.

ثانيا : الدلالة الابيستيمية للدولة (state):

حظي مفهوم الدولة في أوائل القرن السادس عشر بإهتمام معظم المفكرين وقد ظهر لفظ **(State)** والذي يعني الدولة صاحبة السلطة السياسية والمستقلة عن الأشخاص السياسيين[1]. محاولة لبناء مساقات إبستمولوجية عبر- تخصصية **(disciplinaires Constructions epistemologiques trans-)** حول تعريف الدولة، على أساس وجود إهتمامات مشتركة لباحثي العلوم الإجتماعية بمختلف تخصصاتهم فيما يتعلق بموضوع الدولة [2]، بالرغم من أن تعريفاتهم للدولة إختلفت وتعددت تبعا لطبيعة تلك الإهتمامات، لذلك فقد طرح علماء القانون، والإجتماع، والسياسة، والتاريخ، والفلسفة، والإقتصاد، وغيرهم، الكثير من التعريفات للدولة، سنشير إلى بعضها في التالي :

1- **التعريف السوسيولوجي** : فعلم الإجتماع ينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع وأفراده [3]، فها هو **إميل دوركايم** إعتبر الدولة تعبيرا عن السلطة السياسية، بينما نظر إليها **ماكس فيبر** على أنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح إحتكار الإستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين[4]، أما علم الإجتماع التاريخي يتناول الدولة بوصفها نظاما ذو بنية محددة تاريخيا تعود نشأتها إلى مجموعة من الأفكار الإجتماعية المترابطة التي لها معنى.

---

[1]– سرية صالح حسين التاوغري، العولمة والدولة الوطنية، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص- ص.37 – 42.

[2]– يدل لفظ الدولة في اللغة العربية على التداول والتغير، فقد جاء في" لسان العرب" "لإبن منظور":" ...و الدولة الفعل والإنتقال من حال إلى حال ". إن كلمة (State) أي الدولة مشتقة من اللفظة اللاتينية (Stare) والتي تعني "أن يقوم" وأيضاً من كلمة (Status) بمعنى "موقف أو وضع"، وهذه الكلمة أطلقت على الكيانات السياسية التي إستقرت ونتجت عن تفكك الإمبراطورية الرومانية، وبعدها إستخدم الإيطاليين المفهوم للدلالة على وضع الحاكم وتحقيقيه للإستقرار . وفي تلك الفترة كان تحقيق الإستقرار عن طريق بعض العوامل مثل العائلة، المهنة وأكثر هذه العوامل تأثيرا هي الملكية. للمزيد أنظر :

– عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس، ط.1 ، الجزائر، منشورات الإختلاف، 2011، ص .23.

-Mary Hawkesworth, Maurice Kogan, Encyclopedia of Government and Politics, (eds.), Vol. 01, London:Routledge, 1992. p-p. 43-55.

[3]– عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، ط.1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص. 58 .

[4]– بوتومورو، تمهيد في علم الاجتماع، تر.محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ط.5، 1981، ص.216 .

ويعرف **كابلان ولازويل** الدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة. أما **روبرت ماكيفر (R.Maciver) وبيج** يميزان الدولة عن المنظمات الأخرى بأنها تتميز بحق إستخدام القوة العليا والقهر.

2- التعريف القانوني: ينظر فقهاء القانون الدستوري للدولة من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه والفصل بين السلطات، وقد عرفها العميد القانوني **دوجي** بأنها جماعة من الناس الإجتماعيين بينهم طبقة حاكمة والأخرى محكومة، كمفهوم في علم السياسة والقانون العام، ويشير **جارنر (Garner)** أنها مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض، ويكونون مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة[1].

3-التعريف السياسي: يركز على التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع[2]، فيرى **ماكيفر (R.Maciver)** أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية، وجزء من بيئته الإجتماعية الشاملة، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام إجتماعي أوسع منها، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام و المحكومين، وليست مرادفة للحكومة [3]، ويرى **ريموند دوفال** و **روجر بنجامين** أن من أهم المفاهيم المتداولة لإصطلاح الدولة ما يلي:- الحكومة أي مجموعة القيادات والأفراد الذين يتولون مواقع إتخاذ القرار وسلطاته في النظام السياسي - نظاما قانونيا مؤسسا أو بيروقراطية عامة أو جهاز إداري ينظر إليه ككلية متجانسة - الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالحها - نظاما معياريا متكاملا للقيم العامة. أما دراسة **نتل** عن الدولة فتدل على أنها كيان جماعي يستجمع على مستوى القمة مجموعة من الوظائف والهياكل ، بهدف تعميم تطبيقها مثل: عملية الإدارة، التعبير المؤسسي عن السيادة، تحديد الإستقلالية القطاعية، أعمال القانون...[4]

4-التعريف الفلسفي: قدم رواده منظور نقدي للتعريفات السابقة خاصة التعاريف السياسية والقانونية، فهذه الأخيرة إنطلقت من تصور **جورج فردريك هيجل** للدولة بتعبيرها عن الفكرة المطلقة والنهائية وكتعبير عن العقل في مواجهة المادة. لم يقبل الإتجاه الماركسي أو المتأثرين

---

[1]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص - ص. 58 - 62 .

[2]- المرجع نفسه، ص. 58 .

[3]- مولود زايد الطبيب، علم الإجتماع السياسي، ط.1، الزاوية: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007، ص .113.

[4]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص- ص61-62 .

به هذا الطرح معتبرين أن الدولة بنمطها القانوني والمؤسسي قد وجدت لخدمة أغراض النمو الرأسمالي وسيطرة الطبقة البورجوازية، فلقد تم بناء الدولة الليبيرالية لكي تخدم وتعضد عن طريق القانون أو الحكم وسيطرة الطبقة البورجوازية الأوروبية الصاعدة على المجتمع ككل. لم يكن النقد من طرف الماركسية فقط فبعض القانونيين نقدوا وجهة النظر القانونيية معتبرين إياها باللامعقولة وفي هذا الإطار يقول **ميشال مياي** الدولة هي أولا السلطة الرأسية عبر المؤسسات مما يعني بعبارة أخرى أن الدولة ليست الأرض أو المكان و نظام القوانين الإجبارية، الدولة تتسامى عن كل هذه المعطيات، ووجودها يرتفع إلى مستوى العقل، أن الدولة هنا بالمعنى القوي للكلمة، فكرة ولا واقع لها سوى الواقع المفهومي، ليست إذن الدولة خارجة عن البنى التي يحاول الفكر الإلمام بها، بل هي الواقع الذي يعبر المفهوم عنه [1].

أما التعريف الذي نلاحظ شبه إتفاق عليه بين الباحثين في العلوم الإجتماعية والدارسين لموضوع الدولة فهو الذي يعرف الدولة، بأنها مجموعة من الأفراد، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة إستقر الناس على تسميتها الحكومة [2]. هذا التعريف بدوره يعكس الأركان الأساسية التي تبنى عليها الدولة .

ثالثا : عملية بناء الدولة (State–Building):

يعد مفهوم عملية بناء الدولة قديما وحديثا في آن واحد [3]، ذلك أن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة إستقلال الدول من نير الإستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق

---

[1]– ميشال مياي، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.26 .

[2]– مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص.114 .

[3]– إستعمل هذا المصطلح في المجموعة الدولية بداية من سنوات 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة وتحت تأثير فكرة الحد من فكرة وجود الدولة والنزعة التدخلية لها. ففي تحليل فترة الإحتلال لكينيا إعتبر المفكر "لونسدال" (j.lonsdal) أن بناء الدولة هو جهد واعي من أجل خلق وسيلة مراقبة وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزئها الأكبر غير واعية ومتناقضة. للمزيد أنظر :

– بشكيط خالد، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص.66.

التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والإستعمار الجديد وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية .

إلا أن مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع إستخدامه بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والإستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والإقتصادي ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الإهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك خلال إعادة هندسة سياسية وإجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والإستقرار الداخلي. فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت إنهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى إنهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي. وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها [1].

بناء على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظرا لتداخل مرتكزاتها من جهة وإختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة أخرى، لكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصب في غائيات عملية بناء الدولة بما يخدم الدراسة، ومن ثم يمكن عرض تعريفات عملية بناء الدولة، حيث يعرف فرانسيس فوكوياما (**Fukuyama Francis**) عملية بناء الدولة بأنها: " **تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراته**"[2]. وهذا المعنى يحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء وإلتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين، وصولا إلى تحقيق الإستقرار السياسي [3].

---

[1] –Béatrice Pouligny, “ State Building et Sécurité International, “ Critique International, n° 28 Juillet – Septembre 2005, p–p. 119 – 69.

[2] – فرانسيس فو كوياما، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، تر. مجاب الإمام، الرياض:العبيكان للنشر، 2007، ص– ص 11– 34.

[3] – شنا فائق جميل، " مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم "، مذكرة ماجيستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010، ص.8.

ويعرف **تشارلز تيلي (Charles Tilly)** عام 1975 بناء الدولة على أنها:"**عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة** "[1]. وأيضا هي عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها : الأمن، والعدالة، وسيادة القانون فضلاً عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين[2]. لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى . وهذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الإجتماعي والإقتصادي وتمثيل المواطنين[3].

وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى[4]. وفي نفس السياق تعرف مؤسسة التعاون الإقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها: "**عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع**[5]". والحقيقة، أن موضوع بناء الدولة يخضع للإحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية.

أما المنظور التاريخي الأمبريقي لعملية بناء الدولة فقد ركز على أنَ هذه العملية هي نتاج للجهود التاريخية لمواجهة سلسلة من المشاكل الحاسمة مثل: الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي، ولقد ساعدت الطريقة التي تمت بها معالجة هذه المشاكل على تفسير الإختلافات بين المؤسسات السياسية بين الدول وأثبتت أنَ

---

[1]- Mohammed Ayoob, “The Security Predicament Of The Third World State, “ In Job, Brian (ed.) National Security Of Third World States, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992 p. 68.

[2]– التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، ص.90 .

[3] – صلاح زرنوقة، " الإتجاهات الحديثة في دراسة الدولة"، النهضة، العددالثاني، ربيع 2007، ص.57.

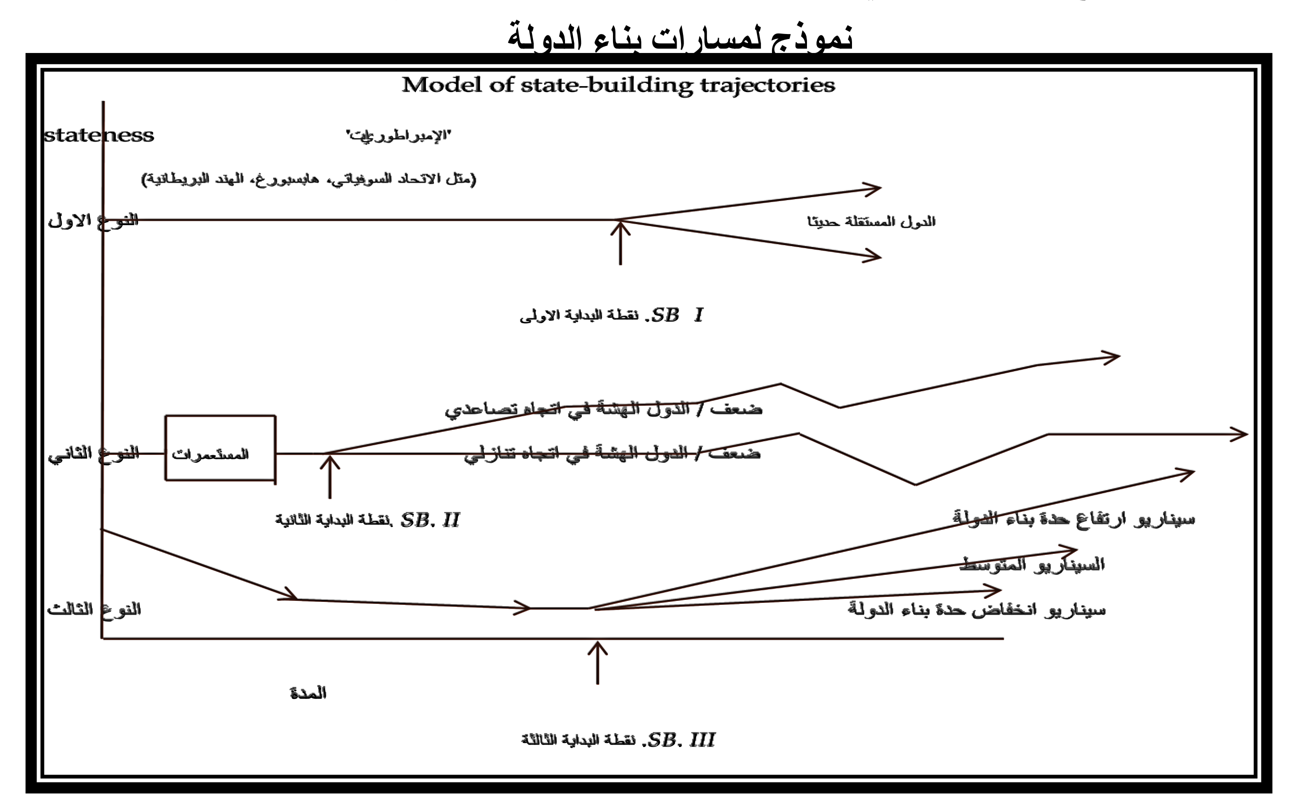
[4] –Overseas Development Institute, State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building.August, 2009, p.2.

[5]– كلير كاستليليو، " بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع "، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان : تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص.5 .

عملية بناء الدولة تميل لأن تكون عملية عامة تتطلب تركيز القدرات الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، الأمر الذي يتطلب وجود سلطة وقوة قسرية لإستخراج الموارد وتنظيم السلوك [1].

ويمكن توضيح المنظور التاريخي لعملية بناء الدولة من خلال الشكل (رقم 01)[2] :

نموذج لمسارات بناء الدولة



وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أن عملية بناء الدولة (**State-building processes**) تتميز بمجموعة من الخصائص، على أنها:

- عملية **(process)** أو تطور فعملية بناء الدولة ليست مرحلة **(Stage)** أو درجة بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أن النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

---

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص. 134 .

[2] –Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political Economy Perspective , Overseas Development Institute, 2007, p.17.

- عملية بناء الدولة مفهوم دينامي أي أنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود إستمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- عملية بناء الدولة مفهوم نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
- عملية بناء الدولة مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والإجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالإفتراض أنها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يحدده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.
- عملية بناء الدولة مفهوم عالمي، بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على إعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا.

وعليه فإن عملية بناء الدولة هي مسار سياسي بالدرجة الأولى مضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الإجتماعي والإقتصادي السائد خلال عملية البناء، وعليه يتضح وجود أبعاد ترمي هذه العملية إلى تحقيقها وفق التباين في السياقات البيئية. بناء على ذلك يمكن القول أن عملية البناء كمفهوم إرتبطت بنمط الدولة التي تسعى إلى إيجادها.

رابعا: أنماط عملية البناء للدولة الحديثة: هناك العديد من أصناف الدول[1] التي تحتاج لعملية البناء، من أبرزها:

- **بناء الدولة الأمة (National–Building) :**

من أجل استيعاب مفهوم بناء الدولة الأمة، لابد من تحديد لمفهوم الأمة[1]، ومفهوم بناء الأمة وأيضا تحديد معنى للقومية ثم ننتقل إلى تعريف مفهوم بناء الدولة الأمة.

---

[1]- للإطلاع أكثر على أنماط الدول راجع في ذلك قائمة الأشكال والجداول، في: الجدول رقم (02) .

فمن التحديدات الموضوعية لمفهوم الأمة التي اتفق عليها أغلب الباحثين – سواء من الغرب كالمفكر الفرنسي **أرنست رينان** (**Arnest Renan**) (**1823–1892**)، أو من طرف المفكرين العرب أمثال: **ساطع الحصري**، **علي شريعاتي**، و**حسن حنفي**، وغيرهم – هو أنها مجموعة من الأفراد أو عرق معين، لهم تاريخ مشترك وتقاليد وثقافة، وفي بعض الأحيان دين واحد وعادة ما تكون لغة مشتركة. هذا التعريف يشير إلى المقومات الأساسية للأمة .

وعليه فالمراد بمفهوم بناء الأمة– في المنظور الغربي –هو عملية دعم التكامل القومي بإنشاء مؤسسات قومية مشتركة ورموز للوحدة وهذه العملية مهمة بالذات في الدول ذات الحدود المصطنعة الناتجة عن تصفية الإستعمار الأوروبي التقليدي، والتي تحتاج إلى التنمية المزدوجة للسلطة العامة والولاء القومي [2]. وبناء الأمة (**Nation–building**) حسب **غابريال ألموند** (**Gabriel Abraham Almond**) (**1911– 2002**) فتعني تلك العملية التي ينقل بها الأفراد ولائهم وإرتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي. وترتبط أزمة بناء الأمة بالنظام الثقافي للمجتمع، فالمشكلة في تحويل الولاء التقليدي المحلي إلى ولاءات أخرى كالدين، والعرق، أو الطبقة [3]. ويتضح أن هذه العملية تتركز في الدول الجديدة وأساس ذلك خلق إحساس عام بالهوية القومية، وشعور غالبية الأفراد بالإنتماء للأمة وللنظام السياسي القومي. أما القومية فهي كيان من الروابط والعواطف والولاءات، هدفها المحافظة على إستمرار الجماعة، وهي ما ينشأ من معاني في الذهن عند تأمل الأفراد لتلك الروابط بين الجماعة. فالهوية القومية تعتبر جوهر عملية بناء الأمة لأنها تحقق الولاء للدولة، هذه الأخيرة التي

---

[1]– مصطلح الأمة (nation) مشتق من الكلمة الإغريقية (natio) ، وهي بدورها مشتقة من (natus) والتي تعني الولادة، وتشمل علاقة دموية مشتركة فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي إرتباطها العرقي . للمزيد إرجع إلى:

–Peter Raw Rasmussen,"What is a Nation?, See link : www.scholiost.org/nations/whatisanation.html(may 2006).

[2]– السيد عمر، " حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن "، ص.144، أنظر الرابط:
http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9%203_1.pdf، تاريخ الدخول: 09 أوت 2013.

[3]– كريمة جباري، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989– 1997)"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص.9.

ينبغي أن تتوافر على قدرة تكاملية وإندماجية، ويكون ذلك من خلال نظام التعليم الجماهيري وأدوات التنشئة السياسية والثقافة السياسية التي تكرس مفهوم المواطنة (**Citizenship**) [1].

وهناك فرق بين بناء الأمة وبناء الدولة [2]، فبناء الدولة يعني بناء الولاء، للبيروقراطية و المؤسسات السياسية اللازمة لإستمرار الدولة في أداء وظائفها، أما بناء الأمة، فهي العملية التي من خلالها ينتشر الوعي القومي بين المجموعة القومية [3].

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم بناء الدولة الأمة يشير إلى إمكانية تحويل المجتمعات التي هي دول قومية شكلا إلى دول قومية فعلا ويتحقق هذا طالما تنشأ هذه الدولة، وعليه يتحقق مفهوم المواطنة الذي ي تخطى الفوارق الدينية والعرقية والإثنية واللغوية، ويؤكد قيمة المساواة، وبالتالي يفتح مجال التكامل والإستقرار السياسي والإجتماعي داخل المجتمع في إطار وجود سلطة مركزية واسعة الإختصاصات وقدرة تنظيمية لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته.

-بناء دولة الرفاه (Welfare state- Building):

ظهرت دولة الرفاه منذ القرن التاسع عشر فاتخذت بعض الدول الأوروبية سياسات تمثلت في التدخل المباشر لتوفير الرعاية الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين، حيث سعت تلك الدول إلى زيادة دورها في تحسين مستوى الرفاه الإجتماعي والإقتصادي للمواطنين. وهذه السياسة هي ما يطلق عليه "سياسة الرفاه" أو سياسة الخيار الإجتماعي، وتعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين. وتشمل هذه

---

[1]- بومدين طاشمة، "بناء الدولة في عصر المعلومات"، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الأولي ماجستير، تخصص السياسات المقارنة، جامعة تلمسان ، 2012.

[2]- في هذا الصدد هناك تباين حول طريقة تشكل الدولة الوطنية فهناك الدولة التي تأسست على عملية" بناء الدولة-الأمة (Nation State Building) في ألمانيا، ويتأسس هذا المفهوم على العناصر القومية المستمرة كاللغة والثقافة و الهوية الوطنية (National Identity). وفي المقابل توجد الدولة القائمة على أساس بناء الأمة -الدولة (State – Nation Building) وهو النموذج الفرنسي من حيث كون الدولة هي من يؤسس الأمة ويقوم هذا النموذج على عامل الشعور المشترك. للمزيد أنظر :

- السعيد لوصيف، " واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات ما بعد مرحلة الحرب الباردة "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص- ص .32-33 .

[3]- عبد العالي عبد القادر، " أزمة الإنتماء على ضوء مقاصد الشريعة والنظريات الإجتماعية والسياسية"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول : فقه الإنتماء إلى المجتمع والأمة، عمان : المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 22-23 مارس 2011، ص. 7 .

السياسات والبرامج توفير الخدمات التالية: التعليم العام، الرعاية الصحية، فرص العمل، أو ضمان حد أدنى من الدخل في حالة البطالة، المسكن المناسب، وضمان الرعاية الكاملة .

والهدف من ذلك هو أن تتدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لقطاع كبير من المواطنين ورفاهيتهم. ونتيجة لهذه السياسات والبرامج فقد زادت أهمية الدولة في حياة شرائح كبيرة من المجتمع، وزاد دورها في توفير مختلف أنواع الرعاية الضرورية للمواطنين. وإنطلاقا من هذه السياسات والبرامج فقد تجاوزت الدولة حدود وظائفها التقليدية، المتمثلة في توفير الأمن وتطبيق العدالة، لتقوم بوظائف إضافية قد لا تكون من وظائف الدولة [1]. فالدولة التي تقدم مثل هذه السياسات والبرامج لمواطنيها يطلق عليها: **دولة الرفاه** [2].

-بناء الدولة الفاشلة (Failed state– Building):

إن بناء الدولة يشير إلى إعادة بناء المؤسسات العامة التي تمكن الدول الفاشلة أو الضعيفة التي عجزت عن إستعادة قدراتها بفعل الأزمات التنموية المتراكمة، والتي تجاوزت في كثير من الأحيان قدرات بعض الأنظمة السياسية، مما يتطلب وضع استراتيجيات وتبني مفاهيم مركبة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تقوم بالغايات الموكلة إليها، المتمثلة في المهام والوظائف الأساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة.

وفي سياق متصل، نجد أن كل الأدبيات التي كتبت حول فشل الدولة وبناء الدولة تتقارب نحو الرأي القائل بأن من المتوقع أن أداء الدولة موجه للقيام بالمهام الأساسية التالية:

– ضمان الدولة للأمن الداخلي والخارجي للمواطنين.

---

[1]– عبد الكريم حمود الدخيل، سياسات الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في قطر: طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص– ص.3–4.

[2]- يرى بعض الدارسين أن دولة الرفاه هي آخر مرحلة من مراحل عملية بناء الدولة – الأمة بعد تشكيل الدولة، حيث تعتبر بمثابة مرحلة ترسيخ عملية البناء، والملاحظ أن دولة الرفاه بقيت دائما دولة قومية، إذ من أسباب قيامها رغبة السلطات السياسية في تعزيز التضامن الإجتماعي، بحيث كان إنشاء مؤسسات الرفاه العام منذ البداية جزء من عملية أوسع نطاقا، وهي بناء الدولة، وهو ما دفع "أنطوني غيدنز" إلى التأكيد أن :"من يقول بدولة الرفاه فإنه يعني الدولة – الأمة ". أنظر:

– حسام الدين علي محمد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الإندماج والتنوع، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص–ص.79–80.

- يفترض من الدولة أن تقدم خدمة الرعاية الأساسية لمواطنيها، وهو ما يعرف بالرفاه الإجتماعي.

- يجب أن ينظر إلى الدولة كممثل شرعي من قبل مواطنيها، ويكون ذلك من خلال بناء مؤسسات وتعزيز شرعيتها وهو ما يشكل عملية بناء الدولة ككل [1].

وترتيبا على ما سبق يتبين أن عملية بناء الدولة تتقاطع مع مفاهيم عديدة من حيث المتغيرات المؤسساتية والممارساتية التي تعطي تفسيرات للظاهرة السياسية، وعليه سنتطرق لأهم هذه المفاهيم.

المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدولة :

إن التدقيق الإصطلاحي يقتضي منا البحث في المفاهيم المكملة لعملية بناء الدولة قصد إزالة الغموض عن المصطلح [2]، وتعتبر مفاهيم: بناء المؤسسات وبناء القدرات، التنمية السياسية، بناء المركز، من أهم المفاهيم المتداخلة مع مصطلح بناء الدولة بحيث تؤدي وظيفة التكامل المفاهيمي، على هذا الأساس يمكن تعريفها على التوالي :

أولا: **التنمية السياسية (Political Development):**

تحفل أدبيات التنمية السياسية بالعديد من التصورات والإجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف للتنمية السياسية أو الإقتراب من دلالتها الموضوعية [3]، حيث نستنتج من تلك التعريفات أن التنمية السياسية تعني : العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والإتجاهات السياسية

---

[1] -Julia Raue and Patrick Sutter, Facets And Practices of State-Building, Martinus Nijh of Publishers, 2009,p.62.

[2] - هناك مفاهيم أخرى مكملة لعملية بناء الدولة نجد مثلا : بناء السلام (Peace-Building): يشير إلى "تلك الأعمال التي تقوم بها الجهات الدولية أو الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي للسلام." بالإضافة إلى الدمقرطة (Democratization): عملية من خلالها يتم التأسيس لنظام يقوم على مبادئ وآليات الديمقراطية الليبيرالية المعاصرة. وأيضا توطين الدولة (Indigenization state): عمليات تأسيس دولة من الواقع والتاريخ، بدلا من الأصول الخارجية للدولة. للمزيد أنظر:

- فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي والهندسة الإنتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أريل 2011، ص.384 .

- أحمد فاخر، "السلام: بناء السلام وإنهاء النزاعات"، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد الأول، يناير 2005، ص.7 .

- رضوان بروسي، " الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية: الآليات و العمليات ، مؤشرات قياس نوعية الحكم "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص- ص .4-19 .

[3] - يعرض لنا الأستاذ "لوسيان باي" لوحة تعريفية لأهم الباحثين فيما يخص مصطلح التنمية السياسية، أنظر في ذلك قائمة الأشكال والجداول، في: الجدول رقم (03).

والنظم والبنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي، وزيادة قدرة النظام على الإستجابة لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، بما يتضمن عملية بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق أكبر قدر من الإستقرار السياسي.

وعليه نلاحظ أن التنمية السياسية بالمفهوم النظري تلتقي بعملية بناء الدولة في مسألة الغايات، والتي يمكن حصرها في مستويين أساسيين يمثلان محور الحركة الإجتماعية ووجهتها، وتبرز من خلالهما الأبعاد المجتمعية الأخرى. فعلى المستوى السياسي تحقق التنمية السياسية للدولة أكبر قدر من الديمقراطية والمشاركة السياسية، وتهيئ الظروف السياسية الملائمة للتنمية، وتغير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة، والمساهمة في تحقيق الإندماج الوطني **(Integration National)**، ونبذ قيم القبلية والعشائرية والعصبية، وتحقيق معايير المساواة والمواطنة وإعطاء إعتبار أكثر للإنجاز والكفاءة [1]. أما المستوى الإقتصادي فمن خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع ما أو تأخره . وبالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية نجد أنها تنصب على توفير الإشباع الكامل لكل حاجات الإنسان[2].

ثانيا: عملية بناء المركز:

حسب الأستاذ **برتراند بادي** **(Bertrand BADIE)** يسعى المركز كعملية للحفاظ على هيمنته على الأطراف، وهذه العملية تقود إلى بناء مؤسسات وقيم تسهم في الحفاظ على التنظيم العام في مجتمع مستقل، محصور في رقعة جغرافية محددة، في حالة ما إذا كان هذا المجتمع يعيش حالة من تذرر للسلطة [3] **(Atomisation du pouvoir)**، وضعف التنسيق بين مكوناته المختلفة

---

[1]– نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، القاهرة : دار القارئ العربي، 1993، ص – ص.263 – 264 .

[2]– المرجع نفسه، ص.50.

[3]– في مقابل تذرر السلطة هناك ما يعرف بسياسات توحيد المركز السياسي التي ترمي إلى تعزيز شرعية المركز الجديد للسلطة، وفق بناء هوية قومية أو وطنية، وفق تجميع عناصر ديمغرافية عبر الهجرة حالة إسرائيل مثلا، أو بناء هوية قومية من خلال التوحيد اللغوي والقومي (بناء الدول عن طريق سياسة لغوية قومية في فرنسا . للمزيد حول بناء المركز أنظر :

–James B. Collins, " State Building in Early –Modern Europe: The case of France", Modern Asian Studies, Vol.31, No.3,1997, pp 603–633, p. 632.

–Rokkan Stein, State Formation, Nation. Building, and Mass Politics in Europe, The Theory of Stein Rokkan. Ed. By Stein Kuhnle, Peter Flora, and Derek Urwin. Oxford University Press,1999. P.31.

وحسب الباحث **إدوارد شيلس** فإن بناء المركز سيرورة ملازمة لكل مجتمع، وهذا ما يستدعي ضرورة تكامل الأفراد والجماعات داخل كيان يتجاوز وجودهم الفعلي هذا كله في إطار تعريف عملية التحديث السياسي إنطلاقا من مقياس عملية بناء المركز[1]. بالإضافة إلى إسهام **ستين روكان (Rokkan Stein)** الذي أكد: "**أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الإقتصادية والثقافية والإقليمية**" [2].

ثالثا: بناء القدرات (Capacity Building):

يقصد بمفهوم بناء القدرات "**زيادة القدرة الذاتية للمجتمع على الإنجاز بأكثر فاعلية في التنظيم**"[3]. وتكمن القدرة في تحقيق الأهداف من خلال نشاط المنظمات والأشخاص الذي يرمي إلى تحسين وتوزيع الأدوار بهدف تحقيق التنمية وبناء الدولة. أيضا يضاف إلى ذلك مفهوم بناء القدرة التنظيمية من خلال تعزيز المشاركة ولا مركزية الحكم، وأيضاً خلق التوازنات عبر فصل السلطات والإصلاح القضائي وتكريس المساءلة، وأيضا إعادة النظر في حجم الجهاز الإداري الحكومي[4]. وكذلك مفهوم بناء القدرة المؤسسية للدولة من حيث أنها، عملية إصلاح للخدمة المدنية أو إعادة هندستها بأكثر عقلانية، والتي ترتبط بضرورة تقوية عملية صنع السياسات.

رابعا: بناء المؤسسات:

يرى **أنطوني جيدنز** أننا بحاجة إلى "**إعادة بناء المؤسسات الحالية، أو إنشاء مؤسسات جديدة** " [5]. هذا الإعتقاد يحيلنا إلى ضرورة بناء الدولة من خلال تعزيز مؤسساتها. وعليه تجدر الإشارة إلى مفهوم بناء المؤسسات التي يقصد بها عملية المأسسة التي تكتسب من خلالها المنظمات والإجراءات قيمة وإستقرار(**Stabilisation**)، ويمكن التعرف على مستوى المأسسة، أي بناء المؤسسات السياسية، وفق أبرز خصائصها، مثل: التكيف، والإستقلال الذاتي، والترابط .

---

[1]– رضوان بروسي، مرجع سابق، ص. 34.

[2] –Rokkan Stein,op. cit , P.31.

[3]– ريمان محمد ريحان، "تنمية المجتمعات العمرانية: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002، ص.234.

[4]– حبيبة كريم، "بنـاء قـُدرات الـدّولة من أجل سياسات عامة سليمة: رهان إعادة بناء الثقة "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول:السياسات العامّة ودورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 12 ماي 2009، ص– ص.1–2.

[5]– أنطوني جيدنز، عالم جامح – كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، تر. عباس كاظم وحسن كاظم، ط.1، بيروت :المركز الثقافي العربي، 2003، ص .40 .

المبحث الثالث :أهم فواعل عملية بناء الدولة (Electoral Processes) :

تعد المؤسسات السياسية مرتكزا أساسيا من مرتكزات عملية بناء الدولة، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم، وتمكنها من أداء مختلف وظائفها، ولا يمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر معتبر من الشرعية، تمكنها من كسب دعم المواطنين وتأييدهم لسياساتها. ولما كانت المؤسسات من الأهمية بمكان فرضت نفسها على دارسي العلوم السياسية، كان لزاما على الباحث التقيد بدراسة أهم المؤسسات التقليدية التي كان لها الدور الحاسم في عملية بناء الدولة.

وفي هذا الإتجاه توظف هذه الدراسة الإقتراب المؤسسي، ذلك أن عملية بناء الدولة في جوهرها هي عملية بناء مؤسسات تعكس قيم الفاعلين وتصوراتهم، وهي بدورها كذلك تشكل مضامين السياسات وتترك تأثيراتها في مجمل العمليات السياسية.

المطلب الأول: دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة:

الدستور هو المؤطر للحياة السياسية والإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء. في هذا السياق يعتبر القانون الدستوري الآلية التي يعتمدها الدستور في ترسيخ عملية البناء المؤسسي للدولة، والقاعدة الأساسية للقانون، حيث يعرّف بأنه ذلك الفرع من القانون الذي يحدد القواعد القانونية المتعلقة ببنية الدولة وطريقة ممارسة السلطة السياسية. و بالتالي، فهو يشمل كل ما يتصل بالدولة في أساسها وتكوينها وشكلها[1]. فالقانون الدستوري هو مؤسسة المؤسسات التي تنظم العلاقة بين كل السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية وكيفية سيرها بالإضافة إلى علاقة الحاكم بالمحكومين وفق قواعد ومعايير تعكس الأيديولوجية العامة للدولة.

في هذا الإطار لا يمكن تصور دولة بدون مؤسسات سياسية تصنع القواعد، أي تقوم بالتشريع، وتؤدي الوظائف التنفيذية (تطبيق القواعد)، وتقوم بمهمة التقاضي طبقا للقاعدة على حد تعبير **ألموند.**

---

[1]– موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص– ص. 8–10 .

إن عملية بناء الدولة تقتضي في جوهرها تفعيل عملية بناء الدستور (Constitution Building) فالمشاكل الناجمة عن الفقر، وعدم المساواة، والبحث عن تقرير المصير هي من بين العوامل الأساسية التي قد تنتج موجات جديدة من الإجراءات الدستورية، وعليه ينجم عن ذلك ضرورة تأسيس هياكل جديدة وكذلك إعادة تطوير القائم منها كجزء من عملية مستمرة، مما ينعكس على جوانب عدة كتطوير إدارة الحكم والنظام السياسي. ومن ثم فعملية بناء الدستور تنطوي على خطوات إجرائية متتابعة، والتي تبدأ بعملية التفاوض، والصياغة، ثم الإصدار وأخيرا عملية التنفيذ.

لكن عملية بناء الدولة في هذا الإتجاه هي عمليات دستورية سياسية معقدة تعبر عن خليط من النظم القانونية والضرورات السياسية، تشكل جزءا من تحولات أوسع للديمقراطية والسلام، مع التركيز على بناء قدرات المؤسسات الديمقراطية الجديدة، وينبغي أن تهدف عملية بناء القدرات لتطوير المؤسسات المحلية التي تدعم بناء الدستور من الداخل، بالإضافة إلى فواعل خارجية أخرى تساهم في العملية كالمستشارين الدوليين، والمختصين الخبراء في وضع الدساتير العالمية [1].

وعليه فالدستور والقانون هما المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، والمصدر الأول لإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون، ويعتبران عنصرا أساسيا في عملية الإصلاح السياسي والقانوني للدولة، وفق الشروط التالية[2]:

أولا: أن لا يكون هناك تعارضا بين الدستور من ناحية، والقانون من ناحية أخرى، فالملاحظ أن معظم دساتير الدول تتضمن مبادئ عامة جيدة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. إلا أن القوانين المنظمة لتطبيق تلك المبادئ تتضمن الكثير من القيود والضوابط التي غالبا ما تفرغ المبادئ الدستورية من مضامينها الحقيقية .

ثانيا: العمل بمبدأ سيادة القانون، وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو إستثناء لسبب آخر. وبلغة أخرى، فإن سيادة القانون تعني المساواة أمام القانون.

ثالثا: مراجعة وتصفية الهياكل القانونية والتشريعية المتراكمة عبر فترات ممتدة من الزمن، فالمطلوب هو عدد أقل من القوانين، وفاعلية أكثر في تطبيقها.

---

[1] –The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Constitution Building After Conflict: External Support To Sovereign Process, Policy Paper May 2011, P–P.10–11 and p–p.15–17.

[2] – حسنين إبراهيم توفيق، مرجع سابق، ص–ص.73–74.

رابعا: إلغاء القوانين والتشريعات الإستثنائية المقيدة للحقوق والحريات، لكن بدون إهمال بعض القضايا الأساسية التي تعد من الوظائف الرئيسية للدولة كتوفير الأمن في إطار القوانين العادية أو قوانين إستثنائية، بشرط أن يحدد بشكل صارم نطاق لتطبيقها.

خامسا: تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات (السياسة التشريعية)، وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية، فتدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث بها.

في سياق متصل نلاحظ أن عملية بناء الدولة بمنظور بناء الدستور غايتها تحقيق ما يعرف بدولة الحق والقانون[1]، هذه الأخيرة التي ينظم من خلالها العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أساس العدالة. وهذا التنظيم يتم من خلال إيجاد علاقة متوازنة بين طرفي العلاقة. فالحاكم كأحد طرفي العلاقة وممارس للسلطة يرغب بتغليب ضرورات ممارسة السلطة. والمحكومين بإعتبارهم الطرف الآخر لهذه العلاقة يرغبون بتغليب ضمانات الحقوق والحريات العامة. ولكن ضرورات ممارسة السلطة تتجلى من خلال التقييد الوارد سياسيا وقانونيا على الحقوق والحريات العامة تتجلى من خلال التقييد القانوني والسياسي للسلطة. وعليه فإن دولة الحق والقانون بمفهومها الواسع هي التي تقيم التوازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة، وتحقيق العدالة المنشودة، ويكون تكريس هذه المفاهيم من خلال :

أولا: إقامة نظام سياسي يهدف إلى حماية الحقوق العامة وتتم هذه الحماية من خلال تقييد السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفصلهما عن السلطة القضائية بمختلف مستوياتها بما يضمن حسن سير وتطبيق القانون.

[1]– يشير مفهوم دولة الحق والقانون إلى "بناء نسق تنظم خلاله كل العلاقات بطريقة قانونية . ويعني هذا المفهوم النضال ضد التسلط وإجبار الدولة على إحترام القانون الذي أصدرته. وهناك من يعرف هذا المفهوم كما يلي: " يفهم من عبارة دولة الحق والقانون، أن الدولة في علاقاتها مع رعاياها ومن أجل ضمان قانونهم الفردي، يتوجب عليها هي ذاتها الخضوع لنظام حقوقي وقانوني، وهذا من أجل تقييد نشاطها نحوهم بمجموعة من القواعد، منها ما يحدد الحقوق المخصصة للمواطنين، ومنها ما يضع مسبقا المسالك والأساليب التي يمكن استخدامها من أجل إنجاز أهداف الدولة ". للمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم أنظر:

–Marie – Joelle Redor , De L'Etat Légal à L'Etat de Droit, Paris: Economica, 1992, p. 291.

–Didier Boutet, Vers L'Etat de Droit, Paris : Editions L'Harmattan, 1991, p. 203.

ثانيا: خضوع دولة القانون بداية لنظام قانوني ذاتي يمتد من الدستور إلى أبسط القواعد القانونية قيمة، وفقا لمبدأ تدرج القواعد القانونية الذي قال به الفقيه **هانس كيلسن (Hanss Kelsen).**

وبناءا على ما سبق ذكره فإن عملية بناء الدولة وفق فاعل المؤسسة الدستورية، تحتاج أولا إلى بناء الدستور والذي بدوره سيفرض على الدولة إصلاحات سياسية وقانونية تمكن من تجسيد دولة الحق والقانون التي تبحث عن إطار متوازن للتوفيق بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات، لكن هذا الإطار محتواه هو عدم تقييد الحقوق والحريات العامة إلا بالقدر الكافي واللازم لتأمين مقتضيات الأمن والإستقرار بما يؤمن حسن ممارسة هذه الحقوق والحريات ويوفر المناخ اللازم لعملية التنمية الشاملة وفق مفهوم الحكم الراشد.

المطلب الثاني: دور المؤسسة البيروقراطية في عملية بناء الدولة:

يعد الجهاز البيروقراطي[1] الأساس الأول للبناء السياسي في الدولة، بإعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة مضمونا واقعيا، ذلك أن أي تغيير يطرأ على البناء السياسي لابد وأن يؤدي حتما إلى تغيير في الجهاز البيروقراطي، والعكس صحيح، على أساس أن التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلات المواطنين، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لابد وأن يقترن بالإشارة إلى دور الجهاز البيروقراطي في العمل التنموي السياسي، الذي نجد من مظاهره عملية بناء الدولة خاصة وأن **ماكس فيبر** إعتبر البيروقراطية ظاهرة إجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة التي مثلت الصورة الحقيقية لسيادة القانون[2]. لكن المعضلة الأساسية التي تعترض هذا الدور هي ظاهرة برقرطة الحياة السياسية [3].

---

[1]- إستخدم لفظ(Bureau) للدلالة على المكتب الذي يجلس خلفه الموظف الرسمي، لكن اللفظ فيما بعد إتسع ليعم غرفة المكتب. أما الشق الثاني (CRACY) بالإنجليزية، وبالفرنسية (Cratie) فإنه مشتق من اللفظ القديم (Kratie) أي أن تكون قويا (To be strong). وهكذا تصبح كلمة بيروقراطية تعني ممارسة السلطة أو الحكم أو القوة عن طريق المكاتب. للمزيد أنظر :

-Mary Hawkesworth, Maurice Kogan, op. cit, P.304 .

[2]- عمار بوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، ط.2 ، الجزائر :دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008، ص.222 .

[3]- برقرطة الحياة السياسية (Bureaucratization of Political Life): سيطرة أساليب العمل البيروقراطي على المؤسسات السياسية المختلفة في المجتمع،(مما يصبغ العملية السياسية بصبغة بيروقراطية ، حيث يتضخم الجهاز البيروقراطي و يتشعب، ويتولى جميع شئون الدولة اليومية).

أولا : الوظائف الأساسية للبيروقراطية في عملية بناء الدولة :

تلعب البيروقراطية في الدول وظائف سياسية وإجتماعية مهمة، فقد لجأت النظرية الوظيفية إلى تحليل النظام السياسي بإعتباره نظام إجتماعي فرعيا، وتحديد مكانة البيروقراطية في هذا النظام والأدوار التي تلعبها، ومختلف الوظائف التي تنجزها، وأهم هذه الوظائف نوجزها فيمايلي :

1- **الوظيفة الإتصالية (Communicative Function)**: فالبيروقراطية هي حلقة وصل بين النظام السياسي وجماعات المصالح في المجتمع ، ويساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة إتصالها الدائم بجماعات المصالح، وإشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية، مما يعطيها الفرصة لإتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، ومن ثم فإنها تلعب دورا هاما في تعبئة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

2- **الوظيفة التعبيرية (Articulative Function)**: تقوم البيروقراطية بإعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته وعليه إلتزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها. فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن إعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف وتباين مؤسساتها وإستقلال الجهاز البيروقراطي عن مختلف مؤسسات الدولة .

3- **الوظيفة التجميعية (Aggregative Function)**: نتيجة الترابط الوثيق بين البيروقراطية ومختلف جماعات المصالح والمجالس والمؤسسات المحلية، وبحكم تغلغلها إلى مختلف الأنشطة، فإنها تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات والمجالس، كما تقوم بمهمة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن إستقبالها للمطالب، حيث تمتلك اليد العليا لإقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال أخرى، أي أنها تمارس وظيفة تجميع المصالح ووظيفة حل وتسوية الصراع في نفس الوقت.

إلى جانب هذه الوظائف، فإن البيروقراطية تلعب خلال عملية التحويل – وهي من المنظور الوظيفي تعد من أهم آليات النظام السياسي – دورا رئيسيا من خلال وظيفة إتخاذ القرارات التي تقوم بها، فالبيروقراطية تقوم بالمساهمة في إتخاذ القرارات المختلفة، كما تساهم في صياغة السياسة

العامة للدولة، ويتم ذلك من خلال توجيه الوزراء بإتخاذ قرار معين، خاصة وأنها تحتكر المعلومات الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات[1].

تأسيسا على ما سبق نلاحظ أن للجهاز البيروقراطي وظائف يختص بها في عملية بناء الدولة، لكن المشكلة الأساسية التي تعترضه، هي التغلغل في أداء هذه الوظائف مما يؤدي به إلى ظاهرة التضخم البيروقراطي داخل الحياة السياسية، وعليه من الضروري توفير إستراتيجيات لإعادة التوازن في أداء أدوار هذا الجهاز في عملية بناء مؤسسات الدولة.

ثانيا : إستراتيجيات إعادة التوازن بين البيروقراطية والمؤسسات السياسية :

قبل ذلك لابد من الإشارة إلى أهم الأسباب والعوامل السياسية التي أدت إلى إختلال التوازن بين الجهاز البيروقراطي والمؤسسات السياسية [2]، فنوجزها فيمايلي: عدم وضوح القواعد القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، البيروقراطية لسلطة القيادة المركزية، وضعف المؤسسات السياسية وعدم إستقرارها .

على هذا الأساس، فإن الإشكال الذي يطرح : ما هي الوسائل الفعالة التي تتمكن الدول من خلالها للحد من سلطة الأجهزة البيروقراطية الحكومية المتزايدة من جهة، وتحقيق التوازن بين البيروقراطية والمؤسسات السياسية من جهة ثانية ؟، للإجابة عن هذا السؤال لابد من اتباع تفعيل المشاركة الشعبية كآلية للحد من سلطة البيروقراطية: إن المشكلة الأساسية تتمثل في مشكلة الفعالية، بمعنى دور مشاركة المواطن في تكريس العمل التنموي السياسي والإداري، ورفع مستوى الأداء

---

[1]– بومدين طاشمة، " التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي "، دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع، جوان 2012، ص– ص. 1– 5 .

[2]– أي فقدان الدولة عنصر الضبط كإتزانٍ وإختصاص في أدائها البيروقراطي، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماعي" دانيل بال" (Danial Bell) في عبارته الشهيرة : " الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى".

« the state was becoming too small to handle really big problems,and too large to deal effectively with small ones »

للمزيد أنظر :

–Ostry Sylivia," Globalization and Sovereignty ", j.r mallory annual lecture, mc gill university, See link : www.utoronto.ca /cis/ malory.pdf.

البيروقراطي، وتحويله من أداة مكرسة للإنحراف الإداري، إلى أداة تعكس في هيئاتها البيروقراطية الحكومية من خلال سياساتها وممارستها أهداف ومصالح مختلف القوى الرئيسية في مجتمعها. ومن هنا فالمشاركة الشعبية تعد أحد المقومات الأساسية لشرعية وإستقرار الأجهزة البيروقراطية الحكومية من جهة، وجعل هذه الأخيرة طرفا فاعلا ومكرسا للعمل التنموي السياسي الحقيقي من جهة ثانية.

إذن، وتأسيسا على ما سبق، فإن الحد من تعاظم سيطرة البيروقراطية التسلطية لا يكون إلا من خلال توفير البيئة الملائمة للمشاركة الشعبية الفعالة القائمة على ترسيخ ثقافة وطنية ترجح القيم الإيجابية والمصلحة الوطنية على المصالح .وقد ذهب الأستاذ **دونالد ستون** (**Donald STONE**) إلى أن مساهمة أفراد الشعب أمر لا مفر منه لتحقيق تنمية صحيحة وسريعة، يقول **ستون** في هذا الصدد:

" **لما كانت التنمية عملية يساهم فيها كل من النشاط الفردي والإجتماعي وأوجه التغيير المتباينة، فإنها يجب أن تكون وثيقة الصلة بالبيئة التي يعيش فيها الشعب. فالمشاركة الواسعة النطاق من جانب الأفراد والجماعات أمر لا غنى عنه، وعلى هذا يجب أن يضم هيكل التنظيم من أجل تنمية المؤسسات التي تحتاجها على مستوى الدولة** " [1] .

ثالثا: الإصلاح الإداري لتمكين عملية البناء المتوازن لمؤسسات الدولة :

يشير الأستاذ **ميشال كروزيه (Michel Crozier)** أن الأعراض المرضية للبيروقراطية إمتدت الى عمليات الإصلاح الاداري ذاته[2] . وعليه ينبغي وضع مجموعة من الشروط الموضوعية والضرورية المطلوبة في الإصلاح الإداري، والتي يمكن أن تسهم في الحد من تعاظم سلطة البيروقراطية المنغلقة، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية [3]:

1- توفير العامل السياسي في الإصلاح، أي وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاح ، لأنه غالبا ما تصطدم مقترحات الإصلاح بقوى معادية من داخل الإدارة نفسها، بحيث تفقدها إمكانية التحقيق يقول الأستاذ **قورناي (B. Gournay)** وهذه القوى المعادية هي فئة التقنوقراطيين

---

[1]- بومدين طاشمة، " إستراتيجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص- ص.99- 103 .

[2]- البيروباتولوجيا أو البيروقراطية المنفصلة التي تترتب عليها الأمراض المكتبية و التعقيدية، أي الأمراض التي تصيب الجهاز البيروقراطي مثل الإفراط في الرسمية والشكلية، والجمود ومقاومة التغيير، والتموقع على الذات، وتحويل الوسائل إلى غايات...وغيرها من مشكلات الإدارة البيروقراطية ..

[3]- المرجع نفسه، ص- ص.107-108.

والبيروقراطيين، التي تسعى دوما إلى إبقاء الوضع كما هو دون تغيير حتى يتسنى لها خدمة مصالحها وتقوية نفوذها." ومن هنا، فإن غياب هذا العنصر الهام يبقى كمشكلة مطروحة في الدول المتخلفة . وربما السبب في ذلك يعود إلى عدم فعالية التنظيم السياسي والقيادة السياسية، بالرغم من دوره الفعال في هذه المهمة بعكس ما يجري في الدول المتقدمة التي تولي عناية فائقة للمؤسسات السياسية.

2- توفير عنصر المجتمعية في الإصلاح، أي أن يكون الهدف الأول والنهائي للإصلاح هو تحقيق رغبات الجماهير، لأن الإصلاح الشامل لا يكون معزولا عن الإطار الإجتماعي والسياسي والحضاري للمجتمع الذي يتم فيه الإصلاح نفسه . وبالتالي فإن فعالية هذا الإصلاح تكمن فيما مدى حرصه على تلبية رغبات الجماهير.

3- توفير الوعي الجماعي للإصلاح، وذلك بإشعار وإعلام المواطن بأنه عملية مستمرة، ومتطورة وهادفة، فهو بذلك يستوجب تغييرا جذريا وأصيلا في الأشخاص وفي المفاهيم من جهة، وعامل شامل لكافة مقومات الإدارة.

4- ضرورة إستعمال الأسلوب العلمي التخطيطي المنظم في عمليات الإصلاح، وهذا يترتب عليه وجود نظام دقيق لتوفير المعلومات والبيانات الأساسية التي تصف الأوضاع السائدة، إلى جانب هذا توافر نظام دقيق ومتطور لتحليلها وإستنتاج المشكلات الحالية والمستقبلية، ثم أيضا وجود نظام دقيق لتصنيف البيانات وتحليلها وضمان تدفقها إلى مراكز اتخاذ القرارات، وأخيرا توفير أسس ومعايير للإختيار والتقييم.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة:

تعد ظاهرة تدخل الجيش في السياسة سمة بارزة من سمات البلدان النامية. فقد ظلت المؤسسة العسكرية فاعلة ومؤثرة في الأحداث ورسم السياسات وبناء المؤسسات وإدارة الشأن العام . وكانت دائما معنية بقضايا بناء الدولة والتنمية، والمسائل الأمنية والعسكرية .

قبل الحديث عن دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة لابد من الإشارة إلى مسألة حياد هذه المؤسسة عن ممارسة النشاط السياسي، بناء على ذلك يتحدد دور الجيش في الدفاع عن سلامة البلاد وإستقلالها وسيادتها، والإبتعاد عن الحياة السياسية، ومرد ذلك أن قيام المؤسسة العسكرية بوظائف غير هذه الوظيفة قد يؤدي بها إلى إضعاف قدراتها، زيادة على ذلك قد تتعرض

المؤسسة العسكرية إلى الإبتعاد عن دورها الحيادي المرسوم وإدخالها في صراعات سياسية، وفي قضايا قد تكون حكرا لإجتهادات الطبقة السياسية رمز الوحدة الوطنية، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي نراه للمؤسسة العسكرية [1].

لكن في المقابل حاول بعض الدارسين معرفة الدوافع التي تؤدي بالجيش إلى الإنخراط في العمل السياسي والحياة السياسية، وقد تعددت وجهات نظرهم وتفسيراتهم لذلك السلوك، فمنهم من رأى أن البنية الداخلية للقوات المسلحة أو الخلفية الإجتماعية للضباط هي التي تجعلهم يقومون بعملية التدخل في الحياة السياسة، ذلك أن كثيرا من الضباط يشعرون بمقدرتهم وتماسكهم الداخلي، بالمقارنة مع المدنيين الذين يتصفون بالتناحر، ومن ثم يقدمون على التدخل بدافع إنقاذ الموقف والإسهام في حل مشكلات البلد، ومنهم من رأى أن تدخل الجيش في الحياة السياسية مرجعه إلى أن هناك من الضباط من تدفعه المثل العليا والمصالح العامة وخدمة الوطن، وفيهم من يركض وراء المصالح الخاصة وحب الزعامة [2].

ويرى **هنتنجتون (Huntington)** أن التسييس العام للقوى الإجتماعية والمؤسسات (المجتمع البريتوري) ، حيث تفتقد السياسة الإستقلالية والتعقيد والتماسك والتكيف، هو الذي يدفع الجيش للإنخراط في العمل السياسي والقيام بالثورات والإنقلابات والضغط على المؤسسات السياسية والإدارية والتشريعية والصحافية . وسمة التسييس هاته لا تمس الجيش وحده، ولكنها تطول القوى الإجتماعية كافة التي تتورط بشكل مباشر في النشاط السياسي العام . حيث تنخرط النقابات في العمل السياسي وكذلك الإتحادات الطلابية والأجهزة البيروقراطية . وحين يتدخل العسكريون في الشؤون العامة، فهم لا يهتمون بالرواتب أو الترقية فحسب، على الرغم من أنها واحدة من إهتماماتهم، ولكنهم يسعون كذلك إلى توزيع القوة، والقدرة، والسلطة، والنفوذ والمراتب.

ويرجع **هنتجتون** ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية إلى إفتقار بنية المجتمع لمؤسسات سياسية فاعلة وقادرة من شأنها التوسط في النشاط السياسي للجماعة . وحيث لا توجد مؤسسات سياسية، ولا وسطاء سياسيون شرعيون يفضون الخلافات ويسوون النزاعات، ولا

---

[1]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص. 119.

[2]- عبد السلام صغور، " بناء الدولة في الجزائر: دراسة تقييمية "، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص.46.

يجود إتفاق بين الجماعات حول الوسائل الشرعية والموثوقة وذات المصداقية من أجل تسوية النزاعات، فإن القوى الإجتماعية يواجه بعضها البعض، وتلعب الإكراهات والعنف والإقصاء أدوارا معتبرة[1].

ويقترح **فون دير ميهدن (Von der Mehden)** ثلاثة أدوار يمكن أن يلعبها الجيش في عملية بناء الدولة، وهي كالتالي[2]:

أولا: حماية الدستور وتسلم الحكم بسبب ما يراه الجيش من أزمات فوضى وتغلغل الرشوة مما يعطل ويشل عمل المؤسسات السياسية. ولكن الجيش في هذا الدور يعلم أن أهدافه تتمثل في خلق الظروف المناسبة المؤدية إلى ظهور سلطة سياسية مدنية من خلال إجراءات دستورية (الأرجنتينن، البرازيل، وفنزويلا مثلا).

ثانيا: دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح ويرى الجيش أن من بين مسؤولياته خلق مؤسسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية (الثورة المصرية 1952، الديمقراطيات الأساسية في باكيستان بداية من عام 1959).

ثالثا: دور القوة غير المباشرة إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر واضح، ولكنه يبقى عنصرا فعالا في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية (أندونيسيا، ايران، دول افريقية أخرى...).

بالإضافة إلى هذه الأدوار هناك وجهات نظر ثلاثة، حول دور الجيش في العملية البنائية يحدد إختلافها مستوى التطور الإقتصادي في الدول المتخلفة، فيرى الأستاذ **لوسيان باي (Lucian w.Pye)** أن الجيش هو أداة تحديث وتطوير في المجتمعات النامية فهو يعتقد أن قادة الجيش لديهم حساسية بالغة بتخلف بلدانهم تكنولوجيا وإقتصاديا، فهم لا يستطيعون إلا أن يكونوا واعين بحاجتهم إلى التغيير الكبير في مجتمعاتهم، والعسكريين على حد تعبيره هم الجماعة الوحيدة التي تتوفر لديهم الإمكانية لرسم السياسات العامة في كثير من الدول. أما **مانفرد هالبرن (Manfred Halpern)** فيرى أن الجيش بصفته الأداة الأساسية بيد الطبقة الوسطى للقيام بالإصلاحات الإجتماعية يمكن أن يتحول تدريجيا إلى نظام مدني.

---

[1] – صمويل هنتنجتون، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة، تر. سمية عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص.9.

[2] – فيريل هايدي، مرجع سابق، ص– ص. 173– 174.

أما الآراء التي تثير علامات الإستفهام حول دور الجيش التقدمي فمصدرها المفكرين في أمريكا اللاتنية، لقد وجد **مارتن نيدلر (Martin Needler)** أن الإنقلابات العسكرية قد أصبحت أقل إصلاحا وإبتعادا عن الدستور وإتجهت تدريجيا إلى العنف. ويؤكد مختصون آخرون أن نزعات الجيش وإهتمامه بالإحتفاظ بالنظام أكثر من تحقيق الأهداف الإجتماعية. فكون ضباط الجيش من الطبقة الوسطى فإنهم يتخذون القرارات السياسية التي تعود بالفائدة عليهم على حساب البرامج التي توجه إلى الطبقات الدنيا من المدنيين [1].

ويظهر أن **هنتجتون** يرى أن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجندي راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو المحافظ على النظام القائم. ولذلك فرغم التناقض القائم فإن دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع، وكلما تقدم المجتمع كان دور الجيش محافظا ورجعيا [2].

إذن يمكن أن نستنتج مما تقدم أن دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة هو في الأصل دور حيادي ينحصر في الوظائف الأساسية كالدفاع، ويمكن أن يتعدى ذلك إلى البعد السياسي إذا ما سيست المؤسسة العسكرية، وبالتالي يصبح الجيش قوة سياسية تساهم في عملية بناء الدولة – وهو السائد حاليا –، حيث تصبح هذه القوة لها دور حمائي للمؤسسات الدستورية والسياسية، ويمكن أن تباشر عملية إصلاح إجتماعي وسياسي توفر البيئة التمكينية لبروز سلطة سياسية مدنية. لكن هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية يتوقف على طبيعة التركيبة الإجتماعية للجيش، وطبيعة النظام السياسي القائم بالإضافة إلى مستوى التطور التكنولوجي والإقتصادي للدولة، ودرجة تقدم أو تخلف المجتمع.

المطلب الرابع: دور وسائل الإعلام في عملية بناء الدولة:

تُعرف وسائل الإعلام بأنها أدوات لنقل الأفكار والمعلومات والأخبار بين أفراد المجتمع المحلي والعالمي، وهي تتنوع ما بين: الإعلام المرئي (التلفزيون)، والمسموع (الإذاعة) والمقروء

---

[1]– المرجع نفسه، ص–ص .177– 178.

[2]– المرجع نفسه، ص.178.

(الصحف والمجلات)، و إذا ما أضيف الإتصال الموجه، يتسع المفهوم ليصبح إلى ما يسمى بالإتصال الجماهيري [1].

ويمكن أن ندرج في هذا المطلب مساهمة الأستاذ **كارل دويتش** **(Karl W. Deutsch)** **(1912-1992)** نظرا لأهميتها في حقل السياسة المقارنة، وأصالتها في التنظير لدور المتغير الإتصالي في عملية بناء الدولة، إذ يؤكد **دويتش** في هذا المجال على تعبئة الجماهير ومشاركتها في عملية بناء الدولة .

وعليه تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في عملية البناء السياسي، كما تقوم بدور فعال في تفجير الطاقات الخلاقة داخل الإنسان وشحذها للبناء، وذلك في إطار تغيير القديم، وإحلال الجديد محل القديم من قيم وعادات وسلوك، وفي إطار بعث القديم الأصيل ودفعه في إتجاه التقدم، إلى جانب وظائفها التقليدية (الأخبار والتثقيف والترفيه والترويج والإعلان)، ويؤكد الباحثون أن عملية الإتصال الإعلامي ترسخ عند المواطن شعوراً بالإنتماء إلى الوطن وأمته وقوميته، كما أن تعدد الإعلام يعد العامل الأساسي في زيادة مجالات المعرفة لدى الجماهير وتوسيع آفاقهم، وزيادة قدرة الأفراد على تقبل مظاهر التغيير وإشراكهم في عملية التنمية المختلفة [2]، خاصة مع بروز ظاهرة توظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام الجديد **(New Media)** في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور ومن سطوته. ومن غير المبالغة في هذا السياق القول بأن التضافر والتلاقح الفريد الذي نشأ بين وسائط الإعلام التقليدية الأكثر حرية، وبين تقنية لإعلام الأحدث مع الثورة المعلوماتية وموجة التحول الديمقراطي، قد زاد من فاعلية وسائل الإعلام في عملية بناء الدولة .

ويؤكد الدكتور **محمد قيراط** أن وسائل الإعلام تؤدي دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمنظمة والمجتمع، وفي بناء الدول والحضارات والمجتمعات، وهي بذلك تسهم في التنشئة الإجتماعية وفي تشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع. كما أنها تؤدي دورا إستراتيجيا في التنمية المستدامة والتغيير بمختلف مجالاته .

---

[1]– محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص. 420.

[2]– محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، القاهرة : مكتبة الخانجي، د .س.ن، ص . 224.

والحديث عن التغيير يقود إلى التأكيد على قدرة الإعلام في القيام بعمليات ضرورية للمجتمعات المتنوعة والناشئة والدول الوليدة التي لم تصل لمرحلة الدولة القومية، مثل التنمية والتغيير الإجتماعي والتنشئة السياسية[1] ، والتأثير على إتجاهات الرأي العام، فهي عمليات تعين هذه المجتمعات في خلق التماسك والإندماج القومي، فالتنشئة السياسية تقوم بعملية التثقيف ونقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وتعمل على ربط المواطن بالأمة، فهي بذلك تؤثر علي الجوانب الوجدانية وتوحد الضمير الجمعي[2]. ومن وظائف الإعلام التأثير على إتجاهات الرأي العام، والإتجاهات السياسية والإجتماعية، وهي عمليات ضرورية للمجتمع (مثل المجتمع السوداني) المتنوع ثقافياً وعرقياً، والذي يعاني من إشكاليات سياسية وإجتماعية معقّدة تتعلق بالوحدة الوطنية والإندماج الوطني.

إلا أن هذه الوظائف الإيجابية والضرورية التي تقوم بها وسائل الإعلام لم يمنع البعض من نقدها، ونتيجة لذلك برز إتجاه من قبل الباحثين يرى أنه في مقابل ذلك تكرس هذه الوسائل نشر التضليل والدعاية والإكراه المعنوي والطغيان وإغراق المادة الإتصالية بشكل مخطط ومدروس لتحقيق أهداف آنية للجهة المسيطرة على وسائل الإتصال والإعلام [3].

وظلت وسائل الإعلام إلى وقت قريب تقوم بأدوار تقليدية تتعلق بنقل الأخبار ونشرها، ولكن مع الثورة التكنولوجية وتطورها أصبحت لوسائل الإعلام أدوار جديدة تجعلها مؤثرة، نتيجة لظهور وسائل إعلامية حديثة مثل الإنترنت وتحديداً مواقع التواصل الإجتماعي مثل: "الفيس بوك" **(face book)**، و"تويتر" **(twitter)**، وهي مواقع تشترك فيها الملايين من المستخدمين ويتبادلون الأفكار والأخبار بحرية بعيداً عن توجيه وسيطرة ورقابة أحد[4]. وعليه برز دور الإعلام في عملية بناء الدولة الحديثة خاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات، والتوعية بالمشاركة المجتمعية مما إنعكس

---

[1]– يقصد بالتنشئة السياسية عملية التلقين والتعلم وكسب المعارف السياسية والتدريب على الأدوار السياسية، وهي عملية تصاحب الفرد منذ الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة. للمزيد أنظر:

– ريدتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، تر.مصطفى عبد الله القاسم وآخرون، ط.1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990 .

[2]– عبد الله بوجلال، "الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 47، مايو 1991، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 46.

[3]– عبد الغفار رشاد القصبي، الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007 ، ص. 240.

[4]– عبد الله بوجلال، مرجع سابق، ص. 46.

على تكوين الرأي العام، بإستخدام الإنترنت بوجه عام، والشبكات الإجتماعية بوجه خاص، لإيقاظ الوعي على مستوى أفراد المجتمع، حيث سمحت الشبكات الإجتماعية لملايين من الأفراد – ولأول مرة – بتنظيم تحركاتهم بسرعة ومهارة ومرونة تفوق بكثير الأبنية والأنظمة السياسية والإجتماعية والإعلامية التقليدية، وتجلت قدرة هذه المواقع في التأثير في ثورات الربيع العربي والتغييرات التي حدثت في بعض البلدان العربية مؤخرا، مثل: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا.

أما فيما يخص دور وسائل الإعلام في ترسيخ عملية التحول الديموقراطي بإعتبارها تتويجا لعملية بناء الدولة، نلاحظ أن الأدبيات في هذا المجال إنقسمت إلى إتجاهات ثلاثة، وهي كالتالي:

أولا: الإتجاه الأول : يؤكد أن وسائل الإعلام أداة أساسية في الإنتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي .

ثانيا: الإتجاه الثاني : يشكك ويقلل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي .

ثالثا: الإتجاه الثالث : ينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر إعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول .

وعلى هذا الأساس يفترض الفيلسوف الألماني المعاصر **يورغن هابرماس** (**Jurgen Habermas**) ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الإتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية في عملية بناء الدولة، وهي [1]:

أولا: القدرة على تمثيل الإتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والإحتياجات والأيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لابد أن تتيح لكل هذه الإتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول إستخدام وسائل

[1]– صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا"، أنظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm، تاريخ الدخول: 22 أوت 2013.

الإعلام إلى نوع من الإمتياز والإحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والإتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.

ثانيا: حماية المجتمع : فيرى **هابرماس** أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارسًا للمجتمع. حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية إنحرافات ترتكبها السلطة.

ثالثا: توفير المعلومات للجمهور : حيث أن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير **هابرماس** إلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.

رابعا: المساهمة في تحقيق الوحدة الإجتماعية : فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الإجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحدًا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وإزدادت قدرتهم على إتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة؛ فالمساهمة في تحقيق الوحدة الإجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام كما حددها **هارولد لاسويل (Harold Lasswell) (1902-1978)** حيث يرى أن من الوظائف المهمة للإتصال تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك؛ حيث للإتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديمقراطية من أداء مهامها.

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الدور الفاعل لوسائل الإعلام في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة؛ يعكسه طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين

النخبة والجماهير .وعليه يتوقف إسهام دور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والإتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والإجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الإجتماعي.

ويمكن أن نلاحظ تأثير وسائل الإعلام في مجتمعات العالم الثالث، من خلال بعض المشكلات (سواء كان ذلك سلباً بتهديد الوحدة الوطنية، أو إيجاباً إذا ما تم توجيهها بالشكل المناسب وفق إستراتيجية إعلامية فعالة ومدركة للإشكاليات السياسية والإجتماعية التي تعاني منها الدولة) . وبالتالي فهي إما قد تساهم في زيادة النعرات بين الجماعات والطوائف القبلية إذا ما تم توجيهها بشكل غير مسئول ومدروس، أو تحقق الغايات المنشودة التي ترسمها السياسات الإعلامية إذا تعاملت مع المشكلات بمسئولية. ويأتي إذن تأثير وسائل الإعلام على المجتمع مرهوناً بفاعلية الإستراتيجية الإعلامية الموضوعة من قبل القائم بأمر الإتصال، كما يرتبط تأثير الإعلام بتأهيل الكوادر وتوفير الإمكانيات المادية، والفنية المتاحة، وإذا ما وظفت كل هذه العوامل بالصورة المثلى يمكن أن يكون تأثير الإعلام فعالاً في عملية بناء الدولة . وأبرز مؤشر على ذلك هو تحرر وسائل الإعلام من دورها التقليدي القائم على تعزيز الإتجاهات القائمة أكثر من كونها تخلق إتجاهات جديدة في المجتمعات التقليدية والمحافظة، هذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة لعملية الوحدة الوطنية التي أصبحت أكثر الأمور حساسية للدولة القومية الحديثة.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات هناك العديد من المجالات والفواعل المرتبطة بالتأثير في عملية بناء الدولة يمكن الإطلاع على قائمة الأشكال والجداول، في: الشكل رقم (01).

المبحث الرابع : غائيات عملية بناء الدولة (State building Teleological) :

تعد عملية بناء الدولة عملية مركبة تستهدف تحقيق غايات على جميع المستويات والأبنية : السياسية منها، الإجتماعية والثقافية، والإقتصادية. وفي هذا الإطار حدد **فيريل هايدي (Ferrel Heady)** حزمة من الغايات التي تهدف عملية بناء الدولة إلى تجسيدها وهي: الديمقراطية، الإستقرار، الشرعية، المشاركة والتعبئة، والتأسيس، والمساواة، والقدرة، والتخصص، والإنتماء، والتغلغل، والتوزيع، والتكامل، والعقلانية، والإتجاه نحو البيروقراطية، والأمن والرفاه، والعدالة والحرية [1]. وفي هذا المبحث سنركز على ثلاث أبعاد أساسية لعملية بناء الدولة يمكن أن تلخص كل الغايات المذكورة آنفا .

المطلب الأول : البعد السياسي – الأمني :

يعتبر البعد السياسي البنية الأولى لتكريس عملية بناء الدولة من خلال توفر الثقة بين الحاكم والمحكومين، وشرعية السلطات الحاكمة . خاصة إذا إتصل هذا البعد بالمتغير الأمني المتمثل في منع اللاإستقرار السياسي للدولة، هذا الإستقرار الذي يعد اللبنة الأساسية للشروع في تطوير المشاريع الأخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع. محاولة منا سنقوم بالتأصيل النظري للثقة والإستقرار والشرعية في بعملية بناء الدولة، والبحث عن المتغير الضابط إما باتجاه البناء أو الإنهيار في الدعائم السياسية والأمنية للدولة والمجتمع .

قبل ذلك ينبغي مقاربة الموضوع مفاهيميا، فنبدأ بالمفهوم النظري للشرعية السياسية، الثقة السياسية والإستقرار السياسي. ثم نكشف عن العلاقة السببية لهذه المتغيرات . وإتجاهات تأثيرها في عملية بناء الدولة.

أولا : مفهوم الشرعية السياسية:

يشكل مفهوم الشرعية في علم السياسة مرتكزاً أساسياً في دراسة العديد من القضايا ذات العلاقة ببناء الدولة الحديثة، كالتطور السياسي والإقتصادي والتحول الإجتماعي ومسائل الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان، وأسس ممارسة السلطة. فمع وجود إتفاق نسبي بين المفكرين على تحديد مفهوم شرعية السلطة، إلا أن هناك ثمة تباين في تحديد مصادر الشرعية [2].

---

[1]– فيريل هايدي، مرجع سابق، ص. 63.

[2]– سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، المستقبل العربي ، العدد: 62، 1984، ص.94.

إختلف المفكرين في حقل السياسة المقارنة في تحديد مصادر بناء الشرعية[1]، ومن ثم تعددت النظريات في هذا الصدد، وسنقتصر على نموذجين:

1- **النموذج المثالي:** قد وضع **ماكس فيبر (Max Weber) (1864-1920)** ثلاثة نماذج مثالية لمصادر الشرعية في الدولة، وهي:

- الشرعية التقليدية (**Traditional Legitimac**): وتركز على قوة العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع التي تحدد أحقية الحاكم في الحكم، ويبرز فيها ولاء الأفراد من خلال إحترامهم للمكانة التقليدية للحاكم إما بحكم الوراثة أو بالإمتثال للأوامر الدينية.
- الشرعية العقلانية – القانونية (**Legal-rational Legitimacy**): ويعتمد هذا المصدر على قواعد مقننة موضوعية غير شخصية تحدد واجبات وحقوق الحاكم والمحكومين، وأسلوب الوصول إلى السلطة، وتداول السلطة وممارستها، وهذا يعتمد على إيمان المحكومين بأن هناك مؤسسات سياسية تقوم بوضع إجراءات وقواعد ملائمة تحظى بقبول الحكام والمحكومين [2].
- الزعامة الملهمة (**Charisma**): وهي القيادة الفذة التاريخية القادرة على التأثير في المجتمع والدولة. وشرعية هذا النوع من الحكام ترتبط بشخص الحاكم، حيث هو مصدر إستقطاب المحكومين بصفاته وأعماله وقيمه ومثله العليا. ويرتبط هذا النموذج للشرعية بالحاكم، مما يعني أن الشرعية ظرفية تنتهي بغياب الحاكم عن الساحة السياسية.

---

[1]- لقد تغير مفهوم الشرعية بشكل ملحوظ منذ ظهور الحكومات الديمقراطية . فإرتبط المفهوم الدقيق للشرعية – حسب "سكار" (Schaar) عام 1981- بالإعتقاد والرأي السائد لدى المواطنين بأن المؤسسات القائمة مناسبة أو مشروعة أو سليمة أخلاقيا.. أيضا هناك تعريف "ميركل"(Merkl) الشرعية تعني :" توافق في الآراء بشأن القيم السياسية ... ورسميا قبول النظام القانوني والدستوري للطابع الديمقراطي." بالإضافة إلى مفهوم "النظام منتشر الدعم" الذي وضعه "ديفيد إيستون" عام 1965 فهو طريقة أخرى لتحديد الشرعية. للمزيد من التفاصيل حول التأصيل الايتيمولوجي والمقاربة النقدية لمفهوم الشرعية إرجع إلى:

- Mary Hawkesworth, Maurice Kogan, op. cit , P-P.116-117.

[2]- يرى بعض المفكرين أن نموذج العقلانية-القانونية هو المصدر الرئيسي في بناء الدولة القومية الحديثة في الغرب، حيث ارتبط بهذا المصدر بظروف تاريخية وهيكلية حكمت مسيرة التطور الإجتماعي- الإقتصادي للمجتمعات الغربية في القرون الأربعة الأخيرة. أنظر :

- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص.94.

2- النموذج النظمي: ينطلق **ديفيد إيستون** من محددات مختلفة لمصادر الشرعية، تتمثل في العناصر التالية[1]:

- الشرعية الشخصية (**Personal Legitimacy**): حيث تلعب شخصية الحاكم دوراً جوهرياً في تحقيق شرعية النظام إعتمادا على قوة الشخصية وفاعلية الإنجاز، حيث هي أقوى وأكثر هيمنة وتأثيراً من الشخصية الكاريزمية في النمط الفيبري.
- الشرعية الإيديولوجية (**Ideological Legitimacy**): وهي الشرعية التي يكتسبها الحاكم من خلال أطروحاته العقائدية، ومن خلال إستخدام المنهج التعبوي الفكري والعقائدي للجماهير، لذا فإن العامل الأساسي في إضفاء الشرعية على فعالية النظام السياسي يكمن في عملية التوافق بين الإيديولوجية التي يروج لها النظام السياسي وبين قناعات المحكومين .
- الشرعية البنائية (**Structural Legitimacy**): ويقصد بها الشرعية التي يكتسبها النظام السياسي من خلال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، وذلك في محاولة لتأكيد دور المؤسسات وأهميتها في ترسيخ شرعية النظام السياسي. فالمؤسسات السياسية في حد ذاتها تعتبر مصدراً أساسياً للشرعية في حالة تفعيلها، حيث تمنح الشرعية القانونية للنظام السياسي . ويرى **كارل دويتش** أن الشرعية المؤسسية (البنيوية-الدستورية) تقوم على ثلاثة أسس[2]: الأساس الدستوري، ومضمونه أن شرعية السلطة تتحقق وفقاً للمبادئ الدستورية والشرعية للدولة . والأساس التمثيلي، وتقوم شرعية النظام على إقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم ولم يصلوا إلى السلطة إلا من خلال الوسائل المشروعة. وأساس الإنجاز: حيث تتحقق الشرعية للنظام السياسي من خلال الإنجازات التي تتم في المجتمع وللمصلحة العامة.

في مقابل الشرعية هناك أزمة الشرعية التي تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نخبة حاكمة بإعتباره غير شرعي، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم وإتخاذ القرارات[3]. مما يدل على عدم وجود ثقة بين الحاكم والمحكومين.

---

[1] -David Easton, A System Analysis of Political Life ,New York: Wiley and Sons, Inc., 1965, p-p. 287-304.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي ، العدد: 251، 2000، ص.113.

[3] - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص.31 .

ثانيا : مفهوم بناء الثقة وأنماطها:

أجمع علماء السياسة في الكثير من الأدبيات على أهمية بناء الثقة السياسية. وفي هذا الإطار أشارت الأمم المتحدة في مؤتمرها حول **بناء الثقة في الحكومة** في **فيينا** عام 2006 إلى أن الثقة السياسية تشير إلى وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم، والأولويات، والإختلافات المشتركة . كما تشير العديد من الأدبيات إلى أنها أحد أهم مكونات رأس المال الإجتماعي[1].

ويعتمد إستقرار أي نظام ديمقراطي – بدرجة كبيرة – على مدى القبول الشعبي لشرعية المسؤولين الحكوميين، وكذلك القواعد التي تنظم النظام السياسي نفسه . كما أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية للقيام بأداء مهامها، حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون من أجل خدمة المصلحة العامة . وليس لخدمة فئة معينة من المجتمع . ومن ثم فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين كلما كان أكثر تمتعا بالشرعية من جانبهم، كما أن إنخفاض الثقة السياسية يرتبط بدرجة كبيرة بإنخفاض الثقة الإجتماعية أي ثقة الأفراد ببعضهم البعض في الإطار الإجتماعي الذي يحيون فيه، فضلا عن أن إنخفاض الثقة قد يؤدي بدوره إلى إغتراب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة العامة، ويخلف دولة هشة غير قادرة على تعبئة الموارد القومية أو وضع خطة شاملة للتنمية الوطنية .

كذلك تزيد الثقة من المشاركة السياسية للمواطنين، نظرا لأنها تقوي من إيمانهم بأن الحكومة تستجيب لمطالبهم، وتشجع المواطنين على التعبير عن هذه المطالب من خلال المشاركة في كافة الأنشطة، فضلا عن أن إستجابة الحكومة لهذه المطالب يؤدي إلى تقوية الثقة فيها. و ذلك ليس دعوة إلى الثقة العمياء في الحكومة – كما يرى الفيلسوف **سيدني هوك (Sidney Hook)** –، ولكن هناك ضرورة لوجود قدر من الشك المسؤول وعدم ثقة ذكية **(an intelligent distrust)** والذي سيكون أساسا جيدا لحكم رشيد وفعال، كما يؤدي إلى قيام مؤسسات المجتمع مدني والمواطنين بالرقابة على ما تقوم به الحكومة من أفعال، لمنع حدوث أي إستغلال للسلطة، وكل ذلك يمكن تحقيقه

---

[1]–وفاء داود ، "حول معني ومؤشرات الثقة السياسية"، أنظر الرابط :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608. تاريخ الدخول : 25 جانفي 2013.

من خلال تفعيل آليات المساءلة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن الثقة تسهل من قبول المواطنين للقيم والمبادئ الديمقراطية، وتجعلهم أكثر رفضا للبدائل غير الديمقراطية للحكم.

هناك فارق بين الثقة السياسية (**Political Trust**) في الحكومة والأحزاب السياسية والثقة المؤسسية[1] (**Institutional Trust**) في القضاء والشرطة والجهاز الإداري للدولة .

وعليه فالثقة السياسية هي الدرجة التي يتوقع من خلالها المواطنين أن تتفق مخرجات الحكومة (من قرارات وسياسات) مع رغباتهم، أي أن المواطنين يرغبون في قيام الحكومة بتوفير الأمن والرفاهية لهم على أن يتم ذلك في ظل الإلتزام بالأخلاقيات والمبادئ العامة، ولذلك فإن الثقة السياسية تنعكس بدرجة كبيرة في تغير الحكومات أو إستمرارها وإستقرارها في الحكم .

ويشير بعض الباحثين إلى بعض العوامل المقوضة للثقة السياسية[2]، فإنخفاض معدلات الثقة يمكن أن نحصر أسبابه في النقاط التالية[3]:

1- أن الأوضاع الإقتصادية تحدد مستوى الثقة بدرجة كبيرة، فتدهور الأداء الإقتصادي يؤدي إلى إنخفاض الثقة السياسية، والعكس صحيح .
2- تصرفات القادة السياسيين، وتوقعات أداء الحكومة وتقييم أداء مؤسساتها، من العوامل المحددة لمدى الثقة فيها.
3- إنتشار الفقر وتزايد معدلات التفاوت في توزيع الدخول بين المواطنين، تزداد أزمة الثقة بين الدولة والمواطن.
4- إنتشار الفضائح السياسية وتفشي الفساد في المجتمع.

---

[1]- الثقة المؤسسية تتجسد من خلال الثقة في السلطة التشريعية فتلتزم أن تقوم هذه السلطة بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها، بحيث لا تكتفي بالمهام التشريعية، من سن التشريعات، والمصادقة على مسودات القوانين بل ينبغي أن يتعدى دورها ليشمل الرقابة الفعالة على الحكومة. أنظر :

- صدفة محمد محمود، "العلاقة بين الدولة و المجتمع في إطار الحكم الرشيد و المواطنة و الثقة المتبادلة "، موجز سياسات، العدد الثالث، مركز العقد الاجتماعي ، 2009، ص. 4.

[2]- عرَف "جاك سيتري" (Jack Citrin) إنعدام الثقة على أنها حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والإجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام بسبب فشل الحكومة في تلبية إحتياجات أو توقعات المواطنين الأمر الذي يؤدي إلي تآكل الشرعية السياسية، كما أوضحت بعض الأدبيات أن غياب الثقة السياسية مؤشر علي تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الإصطفاء السياسي، ونفي الآخر وإستبعاده . للإشارة أيضا هناك نظريات لتفسير تآكل الثقة السياسية في الحكومة . للمزيد أنظر :

- وفاء داود، مرجع سابق .

[3]- المرجع نفسه، ص.5.

5- وجود فجوة بين توقعات المواطنين لأداء الحكومة وبين الأداء الفعلي لها يفضي إلى إنخفاض الثقة فيها.

ثالثا : مفهوم الإستقرار السياسي :

هناك إختلاف بين المفكرين السياسين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار، وإختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية في دراسة الإستقرار الساسي وهي[1]:

1- **المدرسة السلوكية :** ترى بأن الإستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر يسوده السلم وطاعة القانون وتحدث فيه التغيرات السياسية والإجتماعية وتتم عملية إتخاذ القرار وفقًا لإجراءات مؤسسية، وليس نتيجة لأعمال العنف بغية تحقيق أهداف سياسية .

2- **المدرسة النظمية النسقية:** فهذه المدرسة نظرت إلى الإستقرار السياسي من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والإستمرار على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على إستقرارها ،أي ركزت على النظام ككل.

3- **المدرسة البنائية الوظيفية:** ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات البيئية والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات فالكائن الحي ينزع إلى التكيف والتوازن والإستقرار، والخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، وأن التكيف كائن وتوازنه وإستقراره علامات على حيويته، وكذلك النظام السياسي.

ويمكن الجمع بين آراء هذه المدارس الثلاثة ومحاولة إعطاء مفهوم مناسب للإستقرار السياسي[2]، فنعرفه على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بإنخفاض العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام. وعلى النقيض من مفهوم الإستقرار السياسي نجد مفهوم اللاإستقرار السياسي الذي يمكن أن نعرفه على أنه حالة من التغير السريع غير المنضبط

1- سفيان فوكة، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة شلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص-ص.12 - 13 .

2- يعرف الإستقرار السياسي إجرائيًا على أنه عدم إستخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الإستجابة للمطالب النابعة من البيئة .

والمحكوم الذي يتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية والإنخفاض في قدرات، وأداء النظام.

ويؤكد كل من **ريجز** و**دويتش** أن بناء الإستقرار السياسي قائم على التغيير المنتظم[1]، فهناك علاقة وثيقة بين عدة متغيرات وظاهرة الإستقرار السياسي، إذ أن هذه العلاقة ذات طبيعة محايدة، فقد تكون هذه المتغيرات في حد ذاتها مصدر الإستقرار السياسي، كما يمكن أن تكون سببا لعدم الإستقرار، ويمكن القول أن هذه المتغيرات في ظل ظروف وأوضاع معينة قد تكون من عوامل تدعيم الإستقرار والحفاظ عليه كما أنها يمكن أن تكون في ظروف أخرى عاملا من عوامل عدم الإستقرار.

1- دعائم ومرتكزات الإستقرار[2]:

- **المرتكزات العقيدية الفكرية الثقافية :** يربط **ألموند** بين إستقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورها في الديمقراطية الأنجلو- ساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة، فالثقافة السياسية هي مجموعة الإتجاهات والمعتقدات والقيم والمهارات، وهي أحد الأدلة على طبيعة النظام السياسي ومدى تكيفه وإستقراره [3].

ولكن من وجهة نظر عامة نجد أن من دعائم الإستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والإجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهذا ما يجسد فكرة الإستقرار، فالإيديولوجية ليست فقط مجرد تبرير إمتيازات الطبقة السياسية وسلطتها، بل جزء فعال من النظام الإجتماعي الذي هو في حد ذاته إعادة إنتاج الإيمان في النظام وليس خوفا منه فقط، وبهذا يتحقق إستقرار حكم النظام.

---

[1]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص- ص. 33- 39 .

[2]- سفيان فوكة، مرجع سابق، ص- ص. 14-15 وص.16.

[3]- في حين نجد أن' 'أبو الحسن الماوردي "يعتبر المرتكز الأساسي لقيام الملك وإستقراره هو الدين القويم ، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك يكون ثابتًا ودائما يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية . للمزيد من التفاصيل حول المقارنة بين "ألموند" و "الماوردي" في موضوع الإستقرار إرجع إلى :

- محمد شلبي،" الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند: دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد الأول، الجزائر: 2001 -2002 .

- **المرتكزات السياسية** : من المتطلبات الأساسية لإستقرار النظام السياسي وتكيفه إمتلاكه أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة، ونقصد هنا بتمايز الأبنية السياسية وجود تخصصًا وإستقلالا لهذه الأبنية، حيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين، وأنظمة للإتصال والمحافظة على الأمن والنظام العام وتعبئة الدعم وغيرها، أي أن قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلما تمايزت أبنيته وإستقلت، أما الأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة، إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، إعلامية ...التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة، ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى.
- **المرتكزات الإجتماعية:** ونعني بها مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، فهو يحمي المستهلكين من الإحتكارات وينظم العلاقات الإجتماعية، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والملكية، وهذا ما نجده مجسدًا في دولة الحق والقانون التي تتمتع بالفاعلية السياسية، فعلى الحاكم أن يكون عادلا في توزيع الموارد والخدمات، كما يجب عليها أن تتيح الفرصة أمام جميع المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات وإتخاذ القرارات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الحاكم والمحكومين مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما وهذه المتطلبات الإجتماعية تكمن أساسًا في القدرة الضبطية والقدرة التوزيعية للدولة، إلى جانب فعالية الأداء والتسيير لهتين الوظيفتين.
- **المرتكزات الإقتصادية** : ونعني هنا الجمع بين القدرة الإستخراجية والقدرة التوزيعية، وتعني الأولى قدرة النظام السياسي على إستخراج الأموال وإجتذابها من البنية الداخلية أو الدولية، أما القدرة التوزيعية فتشير إلى توزيع النظام السياسي للسلع ومظاهر التكريم والمراتب والفرص والخدمات على الأفراد والجماعات في المجتمع، وهناك علاقة طردية بين قدرة النظام السياسي على أداء هاتين الوظيفتين وإستقرارها، أي كلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر إستقرارا والعكس صحيح .

2- نواقض الإستقرار:

إن النظام السياسي يصاب بحالة من الخلل تعتريه بسبب ضعف أحد مكوناته، أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورغباته مما يؤدى إلى تناقض شرعيته، إذ أن الشرعية تفترض وجود إتفاق واسع بين ما يطلبه للجمهور وما تقوم به السلطات الحاكمة من أداء الوظائف

الموكلة إليها، وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فإن الرأي يختلف ويظهر التباعد وعدم الإنسجام، وهذا ما يسفر عن وجود حالة من عدم الرضا وعدم الإستقرار في المجتمع كما أن عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض بذلك النظام إلى الإختلال وضعفه في جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه وإستمراره [1].

ويمكن أن يختل الإستقرار السياسي أيضًا بسبب : تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، تغير القيم السائدة مما يؤدي إلى عدم إحتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في نخبة حاكمة تضيق قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام، بالإضافة إلى نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي وغير منظم وهذا ما يمنحها إستقلالا أكبر عن الدولة.

رابعا: عملية بناء الدولة محصلة لمعادلة الثقة والشرعية والإستقرار :

1- الشرعية السياسية مؤشر للإستقرار السياسي:

يرى **سعد الدين إبراهيم** أن من أهم وسائل بناء الشرعية :الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، وتحقيق أهدافه، وتجسيد قِيمه ومُثله العليا . فالكفاءة والشرعية يحددان معًا مستوى الإستقرار السياسي والإجتماعي[2].

هناك علاقة وثيقة بين شرعية السلطة ومشروعيتها من جهة، والإستقرار السياسي من جهة أخرى، لأن هذا الإستقرار يتوقَّف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المأسسة، التي تعني إقامة سلطة سياسية ونظام قانوني مبني على أساس تكريس ضمانات قانونية شكلية لبناء الدولة القانونية، أي تحقيق المشروعية، التي ترتكز بدورها على الإلتزام بالأهداف العليا والقيم الأساسية للمجتمع، وصولا إلى تحقيق الإطار الشرعي للسلطة السياسية فالشرعية والمشروعية هما إحدى ركائز الإستقرار السياسي، والضمانة الحقيقية لتحقيق التكامل الوطني [3].

---

[1]- سفيان فوكة، مرجع سابق، ص- ص.16-17.

[2]- أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص. 378 .

[3]- المرجع نفسه، ص. 349 .

2- بناء الشرعية السياسية من خلال ترسيخ الثقة :

يذهب **ماكس فيبر** في تحليله لمفهوم الشرعية إلى أن الحاكم يكتسب شرعيته من شعور[1] المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم ، وأنه من دون الشرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يمتلك القدرة على حكم الدولة على المدى الطويل .

أما **ديفيد إيستون** فيرى أن أقوى أنواع التأييد للحكام هو ذلك النوع المستمد من إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم والإلتزام بمتطلبات النظام. وهذا يعكس، بشكل ضمني أو صريح، أن طاعة الفرد وقبوله لسلطة الحاكم تأتي من التطابق في المبادئ الأخلاقية، ولما هو صحيح وحق في المجال السياسي[2].

بينما يرى **تيد جر (Ted Gurr)** أن الأنظمة السياسية تكون شرعية طالما إعتقد المواطنون بأحقيتها في السلطة وأنها صالحة وتستحق التأييد والطاعة[3]. أما **سيمور ليبست (Seymour Lipset)** ، فيرى أن شرعية النظام السياسي تعتمد على قدرة النظام نفسه على ترسيخ الثقة لدى المواطنين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأفضل والأنسب للمجتمع، ومن هذه الثقة يحصل النظام السياسي على شرعيته [4].

---

[1] – الدولة لها أساس سيكولوجي لأن أهدافها العليا لا يمكن تحقيقها من دون قيام الدولة عينها بإيجاد الوعي القومي والشعور العام بالانتماء إليها في ما بين أعضاء المجتمع . فتكوُن هذا الوعي وذاك الشعور يعد غاية جوهرية بذاتها، يتوجب بلوغها لكي يساعد ذلك الدولة في تحقيق أهدافها الأخرى، مثل: الأمن، الرفاه والعدالة. وربما هذا ما يفسر سبب كون قسم من أركان الدولة ذا طبيعة مادية قسرية، بينما القسم الآخر منها يتميز بكونه ذا طبيعة فكرية ونفسية . بل إن "جاك دونديو دوفابر" (J.D.DE VABRES) يذهب إلى القول: "أن قضية الدولة هي إلى حد كبير قضية نفسية ... إذ من المستحيل تقديم الدولة بوصفها كيانا للإكراه الخارجي فحسب، من دون أن تشغل قطعا ضمير الأفراد أو محاكمتهم العقلية..." .

ويشير المفكر "مصطفى حجازي " في دراسته لظاهرة التخلف أن هذه الأخيرة مادامت إستلاب إقتصادي وإجتماعي من الناحية المادية، فإنه لابد أن يولد إستلابا نفسيا على المستوى الذاتي. لا بد إذا من الخوض في هذا الاستلاب الذاتي، حتى تكتمل أمامنا الصورة، ونتمكن من السيطرة على كل القوى الفاعلة في ظاهرة التخلف، مما يشكل شرطا ضروريا لأي عملية تغيير أو تنمية . أنظر :

– جاك دونديو دوفابر، الدولة، تر. سموحي فوق العادة، ط.1، بيروت : منشورات عويدات، 1982، ص.9 .

– مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط.9، بيروت : المركز الثقافي العربي، 2005، ص.32.

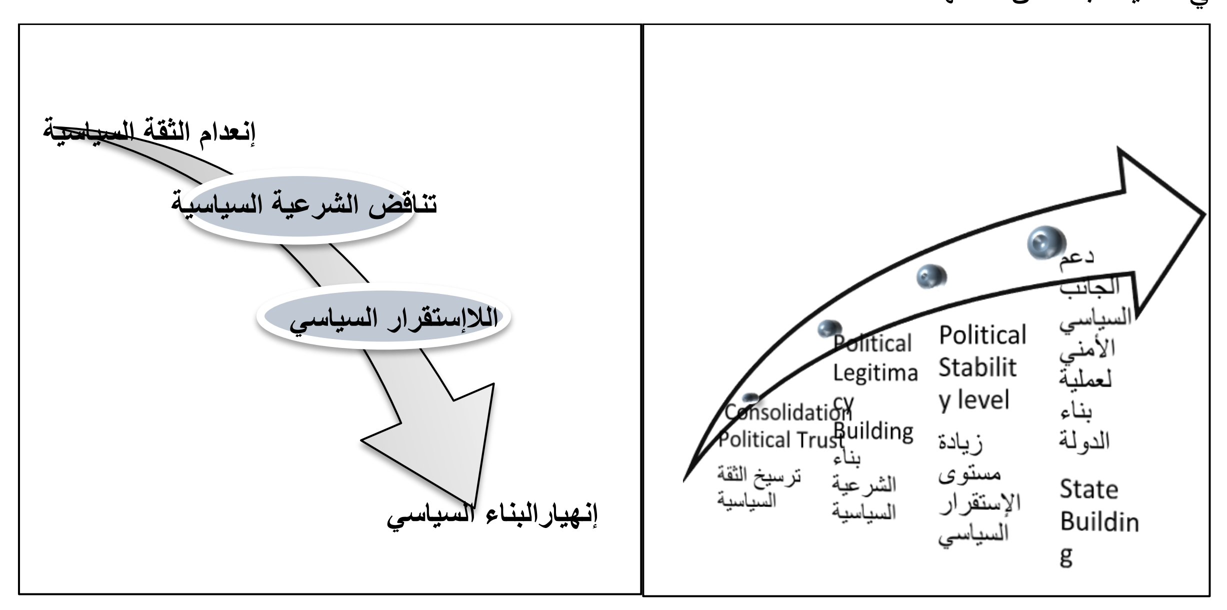
[2] – David Easton, op. cit. , p. 278.

[3] – Ted Robert Gurr, Why Men Rebel , Princeton: Princeton University Press, 1970, p. 183.

[4] –Seymour Martin Lipset , “Some Social Requisites of Democracy”, American Political Science Review, 53, 1958, p. 88

3 - مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الإستقرار السياسي:

تشير البحوث والدراسات الحديثة إلي إرتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الإستقرار السياسي، حيث ينتشر الإستقرار مع رضى المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون الإستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع، وتعتبر الثقة السياسية البُعد الأساسي لعملية إنتشار الدعم السياسي، وتتمثل مؤشرات الإستقرار السياسي في[1]: نمط إنتقال السلطة في الدولة، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، الإستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف وإختفاء الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات، الوحدة الوطنية وإختفاء الولاءات التحتية، نجاح السياسات الإقتصادية للنظام، قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية. والشكل رقم (02) يوضح معادلة الثقة والشرعية والإستقرار في عملية البناء من عدمها:



في هذا الإطار يمكن أن نعتبر ترسيخ الثقة السياسية أو إنعدامها متغيرا مستقل، وبناء الشرعية السياسية أو تناقضها متغيرا وسيطا، وزيادة الإستقرار السياسي أو إنخفاضه متغيرا تابعا[2].وعليه إنطلاقا

[1]– وفاء داود، مرجع سابق .

[2] – يحدد الباحث المنهجي "موريس أنجرس" ثلاث متغيرات يمكن الإستناد إليها منهجيا في الدراسات العلمية ، وهي كالتالي:
المتغيرالمستقل: هو ذلك المتغير الذي يؤدي التغير في قيمه إلى إحداث تغيرات في قيمه إلى إحداث تغيرات في قيم متغيرات أخرى، ثم المتغير الوسيط : هو ذلك المتغير الذي يربط في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وأخيرا المتغير التابع : هو ذلك المتغير الذي يتأثر تبعا للمستقل ويتبدل طبقا له . للمزيد حول أنواع المتغيرات أنظر :
– موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية : تدريبات علمية، ط.2، تر. بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص.ص .169-170.

من الشكل رقم (02) على الترتيب نبحث عن الروابط المنطقية بين بناء الشرعية وتدعيم الإستقرار ومتغير الثقة وإنعكاس هذه العلاقة على عملية بناء الدولة . فرصد العلاقة المنطقية بين المتغيرين هو الذي يؤسس حقيقة للأهمية العلمية للبعد السياسي الأمني في العملية . في هذا الإطار، تبدو التأثيرات متبادلة (علاقة تبادلية) بين المتغيرات التالية:

- يؤدي تعميق شعور الفرد بالثقة السياسية إلى بناء الشرعية السياسية وهذا يؤدي إلى زيادة درجة الإستقرار السياسي للدولة.
- يؤدي إنعدام الثقة السياسية إلى تناقض الشرعية السياسية وهذا بدوره يفضي إلى اللاإستقرار السياسي للدولة.

وكنتيجة نهائية توصلنا إلى دراسة العلاقة السببية بين الثقة والشرعية والإستقرار، فترسيخ عنصر الثقة السياسية يحدث رضا لدى الجماعات والأفراد مما يفضي إلى بناء شرعية السلطة الحاكمة وفعاليتها وترتيبا على ذلك يتدعم الإستقرار السياسي، ويؤدي بدوره إلى تثبيت ركائز عملية بناء الدولة . نستنتج أيضا أن دعائم الإستقرار السياسي ونواقضه مؤشرين بارزين لعملية بناء الدولة أو إنهيارها، من الزاوية السياسية والأمنية .

المطلب الثاني : البعد الإقتصادي لعملية بناء الدولة :

يعد الرفاه من الغايات الكبرى التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو حجر الزاوية في بنائها الإقتصادي والإجتماعي، لأنها تعني بإيجاد تنظيم أسس دولة مؤمنة بالرفاه الإقتصادي أولا، وثانيا وجود مجتمع يتفاعل مع الرفاه. في هذا المطلب سنتطرق للأبعاد المختلفة التي أعطت لدولة الرفاه قيمة تأسيسية وبنائية بالإضافة إلى مقارنة بعض النماذج الأوروبية في هذا المجال .

تأسست دولة الرفاه **(Welfare State)** ما بين **(1929 – 1979)** حيث ترتكز هذه الدولة في تبريراتها على النظرية الكينزية في التنمية كقاعدة أساسية [1]، حيث نشأت إثر التسوية

[1] – ترجع أصول هذه النظرية إلى الإقتصادي الإنجليزي "جون كينز" (John Mynard Keynes)، لقد إستطاع "كينز" نقض كل الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وأحدث ثورة في الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة . وللإشارة بدأت الأصول التاريخية لدولة الرفاه مع أزمة الكساد الكبير التي حدثت في العام 1929 . للمزيد حول نتائج هذه الأزمة أنظر :

– غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989 – 2003) ، أربد: عالم الكتب الحديث، 2009، ص– ص .34– 36 .

– سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، بيروت : مؤسسة النشر العربي، 1997، ص.53 .

التي تم تحقيقها أواخر الثلاثينيات بعد الحرب العالمية الثانية بين أرباب العمل (**Patronat**)، الدولة والطبقة العاملة المنظمة (النقابات العمالية)[1] ، دعت إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وضمان العمالة للمواطنين والحماية الإجتماعية.

لكن ما يعطي خصوصية لبناء دولة الرفاه هو أنها معقدة من ناحية البنية الفكرية والأيديولوجية، الأمر الذي أفضى إلى وجود منظورات متباينة في تفسير نشأة دولة الرفاهية، يمكن معالجتها إبستيمولوجيا وفق الترتيب التالي:

أولا: المنظور الماركسي الكلاسيكي :

يرى أصحاب هذا المنظور أن السياسات الإجتماعية التي تأخذ بها الرأسمالية تتفق ومعايير الضبط الإجتماعي والسياسات البوليسية والعقابية، وبالتالي دولة الرفاه عند **الماركسيين** هي إستغلال ناجح للدولة يقوم به الرأسماليون حفاظا على النسق الرأسمالي لحل المشكلات التي تطرحها الرأسمالية، لكن في نفس الوقت تنطلق الماركسية في تحليلها لنشأة دولة الرفاه ونموها من نفس منطلق المنظور الرأسمالي، وينتهي **كارل ماركس** من خلال دراسته العميقة للنظرية الإقتصادية الكلاسيكية إلى نظرة تختلف إختلافا واضحا عن الدارسين الغربيين للنظام الرأسمالي، فهو يرى أن عمليات السوق لابد أن تؤدي في ظل هذا النظام إلى إختلال متزايد في وظائفه وأن الضحايا الأوائل في هذا الإختلال هم العمال العاديون أو البروليتاريا [2]، ولن يقف النظام الرأسمالي عند هذا الحد بل سيقضي على أنساق الأسرة والمجتمع وبالتالي لابد لطبقة البروليتاريا في نهاية المطاف أن تتجه إلى الثورة ضد البورجوازيين وتستبدل النسق الرأسمالي بالنسق الإشتراكي[3]، وقد نادى ماركس بجعل الهدف

[1]– Gérard PREVOST, " introduction à l'étude du concept de gouvernance ", Revue IDARA Revue d'écolenationale d'administration, N° 21, Alger, 2001, P. 44.

[2]– في بداية القرن العشرين تمسك الماركسيون بفكرة الصراع الطبقي القائمة على مبدأ المواجهة بين العمال والرأسماليين، وإعتبروا أن نظام السوق الرأسمالي هو نظام الإستغلال الطبقي والإفقار الجماعي والحروب بين الأمم، ودعوا إلى تقويض الدولة الطبقية الرأسمالية تقويضا تاما وإحلال نظام الإشتراكية محلها، ومن هنا أعلنوا ديكتاتورية البروليتاريا نظاما ديمقراطيا ضروريا لتفكيك الدولة الطبقية الرأسمالية .أنظر:

– عبد المنعم دهمان، إقتصاد السوق الإجتماعي وتحديات تطبيقه في سورية، حلب: المركز السوري للتدريب والإستشارات الإقتصادية، 2007، ص. 28.

[3]– علي سعد إسماعيل، مبادئ علم السياسة : دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الإجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص– ص.295 –296 .

الرئيسي من النشاط الإقتصادي هو إشباع الحاجات الأساسية الجماعية وليس تحقيق الربح وإحلال رغبات الجماعة مكان إقتصاد السوق، وبالتالي فهو يرفض كليا فكرة دولة الرفاه التي تتدخل أثناء الأزمات من أجل المحافظة على النظام الرأسمالي [1].

ويندرج ضمن هذا المنظور ما يعرف بالنموذج التعاوني، حيث يقدم الأستاذ **فؤاد نهرا** مقارنة بين النموذجين الفرنسي والألماني من حيث الإنفاق الإجتماعي فوجد أن هناك تقاربا بينهما في بناء دولة الرفاه التي تتشكل على أساس المؤسسات التي يمولها الإنتاج ودخل العاملين الأجراء، ويديرها أطراف علاقات الإنتاج. وتنبع هذه المؤسسات الإدارية من إرادة الطرفين العمالي والرأسمالي الممثلين على صعيد الدولة والأقاليم بأعضاء النقابات الممثلة والمنتخبة من قبلهما. لكن الدولة وضعت لها إطارا تشريعيا ينظم العلاقة بين الأطراف المتدخلة في إدارة صناديق الضمان الإجتماعي، وضوابط مالية لتأمين الشفافية في إدارة النفقات، والمتضمن في **قانون الضمان الإجتماعي،** وقد ساهمت المؤسسات المركزية والدولة في توحيد أنظمة ضمان أجراء القطاع الخاص مهما إختلفت إنتماءاتهم المهنية، وكذلك في توحيد شروط إقتطاع القسائم وشروط الإنفاق وكيفيته وفقا إلى جداول محددة [2].

ثانيا: المنظور الليبيرالي :

من الكتاب والمنظرين الليبيراليين الرئيسيين في مجال سياسات دولة الرفاه نجد: **جون كلارك (John Clarke) ، اميتاي إتزيوني (Amitai Etzion) ، ويل هيتون (Will Hutton) ، شارل موراي (Charles Murray)، فيك جورج و بول ويلدينغ** [3].

إن دور دولة الرفاه المعاصرة في المنظور الليبيرالي لم يتوقف عند توفير الخدمات الأساسية والرعاية الإقتصادية والإجتماعية فحسب، بل تعدى ذلك إلى ضمان الحقوق المدنية كالمساواة أمام القانون وكفالة الحريات الفردية في العمل وحق الملكية والإعتقاد والرأي، وضمان الحقوق السياسية

---

[1] – أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية :التعريف والمجال و الإستراتيجيات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص.42 .

[2] – فؤاد نهرا، النموذج التعاوني لدولة الرفاه، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص .214.

[3] –James W. McAuley, An Introduction to Politics, State and Society, London: SAGE Publications,2003.p. 117 .

كالمشاركة السياسية والتأثير في عملية ممارسة السلطة السياسية وحق التصويت والإنتخاب والترشيح للمراكز السياسية[1].

ومن أبرز النماذج في هذا الصدد نجد بريطانيا التي إكتفت دولتها بتأمين الحد الأدنى من الإحتياجات الإجتماعية تاركة إلى القطاعات الأخرى – المؤسسة الإنتاجية والشركات الخاصة – مهمة تأمين ما يزيد على ذلك الحد الأدنى . وبالرغم ما قيل عن خطة **لورد بيفريدج (Beveridge Lord)**[2] يبقى أن هذه الأخيرة تشكل أساس ذلك النموذج لأنه يفرض تغطية للمجتمع بأسره لكنها متوقفة على الضروريات، وأهمها النظام الصحي .

ثالثا: المنظور الديمقراطي الإجتماعي :

ومن أبرز رواد المنظور الديموقراطي الإجتماعي **تيتموس** و**مارشال**، و الماركسيون المعاصرون الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم إشتراكيون ديموقراطيون هم على عكس ماركس تماما، حيث يرون أن دولة الرفاه هي في حقيقة الأمر انتصار للمجتمع عن طريق المشاركة في المؤسسات السياسية للدولة الرأسمالية، ومن ثم يمكن النظر إلى أن دولة الرفاه على أنها نتاج للحركات الإشتراكية، أدى ذلك إلى تحول جزئي في النسق الرأسمالي وتنتهي النظرة الماركسية إلى إجمال دور دولة الرفاه في ثلاث وظائف أساسية تتمثل في تهيئة سبل: الإستثمار الإجتماعي، الإستهلاك الإجتماعي والإنفاق الإجتماعي[3].

ضمن هذا المنظور يمكن أن ندرج النمط الإسكندنافي كنموذج أمثل وشامل (**An Ideal Type**)، وما يميز هذا النمط بدوله عن بقية الدول الأوربية، هو أن برامج الرفاه في الدول الإسكندنافية كانت قد قامت على أساس تحالفات واسعة بين الأحزاب السياسية والطبقات

---

[1] –UNRISD., op.cit, p.24.

[2]– خطة "لورد بيفريدج" (Lord Beveridge) هي الخطة التي أرست الأسس الأولى لدولة الرعاية في "بريطانيا" من خلال إطلاقها قوانين الرعاية الصحية على سبيل المثال، وكذلك من خلال تبنيها مشروع إعانة الطبقات الفقيرة في ميادين أخرى مثل معونة العاطل عن العمل. للمزيد أنظر :

– فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.205.

[3]– المرجع نفسه، ص.204.

الإجتماعية [1]، من ناحية، كما أن تدخل الدولة في جميع ميادين الرفاه قام على أساس التعبئة من القاعدة، من ناحية أخرى، فكل من التعويضات المرض المالية وضمانات البطالة نظمت على شكل صناديق ضمان طوعية مستقلة، غالبا ما أنشأتها النقابات ودعمتها الدولة في ما بعد، هذا النمط من الحركة الشعبية المنطلقة من القاعدة كانت الأساس الذي قامت عليه، في ما بعد التغطية الشاملة للسكان بالضمانات الإجتماعية [2].

وبناء على تلك المنظورات رغم إختلافها يمكننا أن نستنتج تعريف إجرائي لدولة الرفاه، فهي دولة تلبي الإحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها كجزء من إحقاق حقوقهم السياسية، وتسعى إلى ضمان الأمن الإجتماعي لمواطنيها، وتوفير دخل ثابت، وتغذية، ورعاية صحية، وتعليم، وسكن، وعمل، وخدمات رفاه خاصة لكل مواطنيها، وتقليص الفجوات الإجتماعية إلى حد معين وكذلك هي عمليات تدخل مختلفة في الإقتصاد وسوق العمل[3]. ويتضح مما سبق أن دولة الرفاه هي نظام من الإستحقاقات والفوائد التي تستهدف الأفراد بهدف تحقيق رغباتهم على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي كضرورة تاريخية وحتمية. تأسيسا على ذلك نلاحظ أن هناك أبعاد وغايات متعددة تتميز بها عملية بناء دولة الرفاه، ويمكن دراسة هذه الأبعاد من منظور مقارن قصد تحديد المتغيرات التفسيرية، وذلك إستنادا إلى الجدول (رقم01)[4] الذي يوضح دولة الرفاه بمؤشرات بنائها أو إنهيارها:

---

[1] – النمط الأسكندنافي نسبة إلى الدول الإسكندنافية التالية: السويد، الدنمارك، فنلندا، النرويج، وأخيرا أيسلندا، التي تجمعها سمات مشتركة للرفاه الإجتماعي، لتستحق ما يمكن تسميته " الطريق الوسط " للتطور في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ويقصد بالشمولية، شمول الرفاه الإجتماعي للدول الإسكندنافية للمسائل التالية : العدالة الإجتماعية كمسألة ذات بعد إنساني وأخلاقي، مسألة بنزع سلعية الإنسان وتحريره من ربقة السوق كمسألة تتعلق بكينونة الإنسان وازدهار شخصيته، مسألة التوليف الذي يعتمده النمط الاسكندنافي فهو يولف ويجمع ما بين الإشتراكية والليبرالية . للمزيد أنظر :

– هادي حسن، النموذج الإجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص. 240.

[2] – Olli Kangas and Joakim Palme, statism eroded ? , Labour-market Benefits and challenges to the Scandinaian Welfare State, in: Erik Jörgen Hansen; Welfare Trends in the Scandinavian countries Armonk, NY: M. E.sharpe,1993, pp. 3-24.

[3] – Clasen. J, Comparative Social Policy, Oxford: Blackwell, 1999.

[4]– أرنولد ج، هايدنهايمر وآخرون، السياسات العامة المقارنة : سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، تر. أمل الشرقي، ط.1، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص.537 .

	حلالة المشاكل	خالقة المشاكل
- البعد السياسي	-تأمين ولاء المواطنين . -تنظيم التسوية الطبقية. -تأمين الراحة للقطاع الخاص بسبب تقليل تواتر الإضرابات . -تحول دون تحويل الأزمات الاقتصادية الى أزمات سياسية.	-تولد نزاعات توزيعية جديدة (مثل التمرد الضريبي). -تصعد المنافسة الأنانية . -تقويض الفضائل التقليدية لدى المواطنين ، عدم المرونة السياسية ، صعوبة الخضوع للحكم.
- البعد الإجتماعي	-حماية اعلى ضد مخاطر الفقر . -حماية الدولة الشاملة لمستويات المعيشة. -ابعاد الميول الشاذة . -تهميش الحرمان والمعارضة. -تقليل اللامساواة بين الجنسين .	-تحول اللامساواة القديمة والجديدة إلى قضايا ملحة. -تقويض المبادرة الفردية والحريات والمسؤوليات الشخصية. -خلق أنواع جديدة من العوق . -إحداث خلل في البنية الطبقية (تضعف الروابط التقليدية). -الإتكالية في الحياة اليومية .
- البعد الإقتصادي	-زيادة الطلب الضمني المضاد للدورة. -السلام الاجتماعي كعامل منتج . -ضمان تدريب واعادة انتاج اليد العاملة. -حوافز (لتوفير اليد العاملة) والتحديث التكنولوجي(لضمان قدرة الاقتصاد على التكيف). -البلدان ذات دولة الرفاه القوية تتعامل مع الأزمات بشكل يساوي أو يفوق تعامل البلدان ذات دولة الرفاه الضعيفة.	-عبء الكلفة على الأعمال مع الآثار السلبية على الإنجاز وخلق الوظائف . -الضغط على قوة العمل يهدد الأداء ومعنويات العمل . -الهجرة إلى إقتصاد الظل. -إعاقة القدرة على التكيف في الاقتصاد. -عدم فاعلية أوعدم كفاءة السياسة الإجتماعية العامة.

بناء على المنظورات السابقة التي تميزت بصفة الشمولية، لازلنا بحاجة إلى مدخل يساعد على تناول عملية بناء دولة الرفاه، وهذا المدخل لابد له أن يجمع بين ما يمكن أن يستفاد به مما جاء في ما يسمى بالنظريات الكلية **(macro théories)**، ونعني بها تلك النظريات التي وضعها الماركسيون والليبيراليون وما يمكن أن يستفاد به من ضروب الشرح والتفسير التي تعنى بما يسمى العوامل الجزئية **(micro factors)**، ونعني بها إهتمامات جماعات المصالح، وتأثير الصفوة الإدارية والمهنية والأدوار التي يقوم بها الأفراد المتميزون، فليس ثمة شك بأن العوامل الجزئية ليست صغيرة بالمعنى الضيق لهذه الكلمة، وإنما صغيرة بمعيار المقارنة بما توليه نظريات الماركسيين والليبيراليين لغير هذه العوامل من عناية [1].

في نهاية الأمر نلاحظ أن سياسات الرفاه الإجتماعية تختلف في ما بين الدول الرأسمالية الغربية، على الرغم من أن الهدف في كل هذه الدول هو تقليل التفاوت ما بين فئات المجتمع، ومحاربة الفقر، وتحقيق درجة معينة من العدالة الإجتماعية. لكن تتباين النظم، المؤسسات والوسائل في هذا المجال، فبعض هذه النظم ومن خلال سياسات الرفاه، تعيد صياغة هوية الأفراد، وتخلق مصالح مشتركة فيما بين الفئات الإجتماعية، لتؤدي في نهاية المطاف إلى تحالفات سياسية، تدعم سياسات الرفاه أو تضعفها.

المطب الثالث : البعد السوسيو- ثقافي لعملية بناء الدولة :

إذا كان الجانب الإقتصادي في عملية بناء الرفاه من الأبعاد المادية لعملية بناء الدولة فإن هذا يفترض وجود أبعاد غير ملموسة يعكسها المفهوم السوسيو- ثقافي الذي تعكسه إجرائيا عملية بناء الدولة – الأمة[2]، لكن المشكلة تبرز على مستوى تحديد المفاهيم بخصوص أزمتي الإندماج والهوية، من حيث أن الدراسات السياسية الراهنة تتعامل مع هاتين الأزمتين على أنهما الأزمة عينها من جهة، ومن جانب آخر هناك من يعتبرهما من المؤشرات السلبية التي تدل على فشل الدولة وإنهيارها

---

[1] –Karen Anderson, “The Politics of Retrenchment in a Social Democratic Welfare State,” Comparative Political Studies, n:9, November 2001, p.34.

[2] – أول من نادى بفكرة أنه لا يمكن دراسة الثقافي بمعزل عن الوضع الإجتماعي هو "روجيه باستيد" (1898-1974) الباحث في الثقافة الأفرو- أميركية، الدارس لعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا والأستاذ في جامعة السوربون. أنظر:

– دوني كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية، تر. قاسم المقداد، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002، ص.69.

بفعل بروز التعدد في الهويات الثقافية، وذلك في سياق إنبعاث فكرة بناء الدولة – الأمة في ظل العولمة.

ننطلق في هذه الجزئية من إفتراض مفاده أن أزمتي الإندماج والهوية أزمتين متباينتين، خلافا للرأي القائل بكونهما أزمة واحدة[1]، لأن كل أزمة منهما تحدث في سياق مختلف عن الآخر. وفي الوقت نفسه، تتقاسم كلتا الأزمتين خاصية كونهما مؤشرين يدلان على النمو والتطور، نظرا إلى أنهما ينبثقان أصلا في ظل مشروع عملية بناء الدولة– الأمة.

أولا : الإندماج (Integration) وأزمة الإندماج :

إن مفهوم الإندماج، ولأغراض البحث، هو بمثابة العملية التي توحد جماعات متباينة بعضها عن بعض ثقافيا وإجتماعيا، وذلك في إطار وحدة إقليمية واحدة، ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة[2]. وهو يتفق مع ما يذهب إليه **موريس دوفرجيه**[3] **(M.Duverger)** في وصفه الإندماج بأنه عملية توحد المجتمع وتميل إلى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظاما حقا [4].

حيث يعمد الإندماج إلى الدفع بإتجاه بناء مجتمع سياسي متناغم سياسيا وثقافيا من حيث التطابق بين الدولة بوصفها وحدة سياسية . والأمة بوصفها وحدة ثقافية، من جانب آخر، سوف يقيم

---

[1]– يقصد بالأزمة ذلك الخلل الهيكلي الوظيفي الذي يصل إليه النظام السياسي محدثا بذلك قطيعة في التوازنات الطبيعية التي كانت تعمل بطريقة متناغمة ومضبوطة داخليا. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تصنيفين أساسيين للأزمات السياسية هما :

– تصنيف "غابريال ألموند": الذي أعطى أربع أنواع من الأزمات: أزمة بناء الدولة، أزمة بناء الأمة، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع .

– تصنيف "لوسيان باي": الذي حددها في ستة مظاهر : أزمة الهوية، أزمة التغلغل (الإنتشار)، وأزمة المشاركة وأزمة الشرعية، وكذلك أزمة التوزيع، وأزمة الإندماج (الصهر). للمزيد أنظر :

–Nicos Paulantzas , La Crise De L etat , Paris : 1 ere edition , 1976 ,P.20.

– محمد سويدي، علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص.176 .

– رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص .117 .

[2] –George S.Masannat, The Dynamics of Modernization and Social Change :A Reader, California : Goodyear Publishing Campany Inc, 1973, P.166.

[3]– مع الإشارة إلى أن مفهوم الإندماج ورد عند " موريس دوفرجيه" بمصطلح التكامل.

[4]– موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، تر.سامي الدروبي وجمال الأتاسي، بيروت: دار الجيل، د.ت.ن، ص.221 .

الإندماج الدولة على أساس تقديس النظام وحمايته بحيث يشعر المواطن حينها بقوة نظام الدولة – الأمة لكونه أصلا قائما على أساس تماسك الإنتماء الثقافي للأمة، وقوة الإنتماء السياسي للدولة.

وتبعا لذلك، يمكن القول بوجود إتفاق على صيغة عملية الإندماج وجعلها تجري في أربعة مسارات رئيسية هي :

1- **الإندماج القومي (National Integration)**: يشير تحديدا إلى قضية إيجاد حس الهوية القومية الإقليمية التي تهيمن على كل ما يليها من الولاءات الثانوية، أو تقصيها إقصاء، فالإندماج، وفقا لهذا المعنى، يفترض فيه عموما وجود مجتمع متنوع ثقافيا . بحيث تتميز فيه كل جماعة بلغتها الخاصة أو بغيرها من الخصائص الثقافية. وتعنى عملية الإندماج في هذا المسار بمشكلة كون الدولة نفسها تتشكل من وحدات سياسية مستقلة ومتمايزة، يتمايز على أساسها أفرادها بعضهم عن بعض[1]. بعبارة أخرى تشير عملية الإندماج القومي إلى بناء هوية ثقافية جامعة [2]، وكل ما عداها يدخل في إطار الهويات الفرعية التي تخضع لتلك الهوية .

2- **الإندماج الإقليمي (Territorial Integration)**: يعني إنشاء سلطة مركزية إقليمية تعلو على الوحدات التي قد تكون فيها جماعات متباينة ثقافيا أو إجتماعيا، والتعامل معها على أساس المساواة[3]. بمعنى آخر، العمل على تحويل الأطراف ولاءاتهم نحو المركز، الذي يتمتع بالسلطة على جميع مكوناته، فتغدو محصلة ذلك متجسدة في قيام مجتمع سياسي جديد يعلو على مختلف الجماعات والكيانات الموجودة، بحيث تصبح خصائص المركز وهويته الثقافية هي الغالبة على خصائص الأطراف وهوياتهم [4]. وفي سبيل إستمرارية هذه الهيمنة، يعمد المركز إلى إنتهاج

---

[1] – George S.Masannat, op cit , P.166.

[2]– هناك إتجاهين نظريين في بناء الهويات الجماعية، الإتجاه الوشائجي (primodial) ويرى بأن الهويات الإجتماعية خصوصا الإثنية والإنتماء القبلي هي هويات تعطيها الجماعة للفرد، تتحد منذ يوم ميلاده، وبالتالي هذا النوع من الهوية يستمر فترات طويلة ويقسم المجتمع إلى مجموعات إجتماعية متمايزة، والإتجاه الثاني والذي يطبق منظور الخيار العقلاني على قضية الإنتماءات يعتبر أن الهويات الإجتماعية تنطلق من إختيارات الأفراد نفسهم، فيما يعتبرونه المعبر عن هويتهم الحقيقية، فكل فرد له مجموعة من الإنتماءات، وهو الذي يحدد أفضليات إنتماءاته حسب مصالحه. للمزيد أنظر :

– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 6.

[3] – George S.Masannat,op. cit , P-P.166-167.

[4] – Philomena Murray, Encyclopedia of Democratic Thought, London : Rutledge ,2001, P-P.455-456.

المأسسة[1]، التي تؤدي عمليا إلى تنمية فاعلية الدولة من خلال توزيع المهام والتخصص الوظيفي، من حيث إستحداث هياكل تنظيمية بشكل مستمر حتى تتفاعل بدورها مع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية، ثم تستوعبها على النحو الذي يكسب الدولة حالة الإستقرار[2].

3- **الإندماج بين النخبة والأفراد (Elite Mass Integration):** تشير هذه العملية إلى إيجاد علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين على النحو الذي يتم فيه ردم الهوة بين النخبة والأفراد بإختلافاتهما في الأهداف والقيم . فهذه الهوة قد تكون كبيرة في مجتمع مكون من أفراد غير فاعلين ونخبة ساعية إلى التحديث، بحيث يعمد الأفراد إلى تنظيم أنفسهم والعناية بممارسة التأثير، بينما تسعى النخبة في المقابل إلى إنتهاج الإكراه أو الإقناع بهدف السيطرة على الأفراد. حينها ستغدو الحرب الأهلية في ظل ظروف الصراع تلك هي التعبير الأمثل عن واقع الإنقسام والتشتت [3].

4- **الإندماج القيمي (Value Integration)** : يعني الإندماج القيمي إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ اللازمة، بغية الحفاظ على النظام الإجتماعي والسياسي . وقد يشتمل هذا الإجماع العام على القيم العليا ذات الصلة بالعدالة والمساواة، وتحقيق الرفاه الإقتصادي، وتقاسم موروث مشترك، بمعنى آخر، الإتفاق على بيان ماهية الغايات الإجتماعية، أو قد يشير في معنى مقارب إلى إيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم الجوهرية للمجتمع السياسي، إلى جانب إجراءات ووسائل تحقيق تلك القيم، وكيفية تسوية الخلافات في حال نشوئها.

ضمن هذا السياق تحديدا يصبح الإهتمام منصبا على المعايير القانونية، وكذلك شرعية إطار العمل الدستوري، والإجراءات التي ينبغي العمل بها لتحقيق القيم والأهداف الإجتماعية [4]. وفي كلتا الحالتين، تعمل الدولة على جعل كامل مؤسساتها متاحة أمام أعضاء المجتمع السياسي، للإنخراط

---

[1]- ترى نظريات التصدع المؤسسية أن المؤسسات السياسية تلعب دورا في تقوية أو إضعاف التصدعات الإجتماعية، إذ أن المهمة الأساسية للمؤسسات السياسية، خصوصا جهاز الدولة و الأحزاب السياسية، هي تنشيط التكامل و الإندماج بين المواطنين، وتحويل الدولة من دولة رعايا إلى دولة مواطنين .

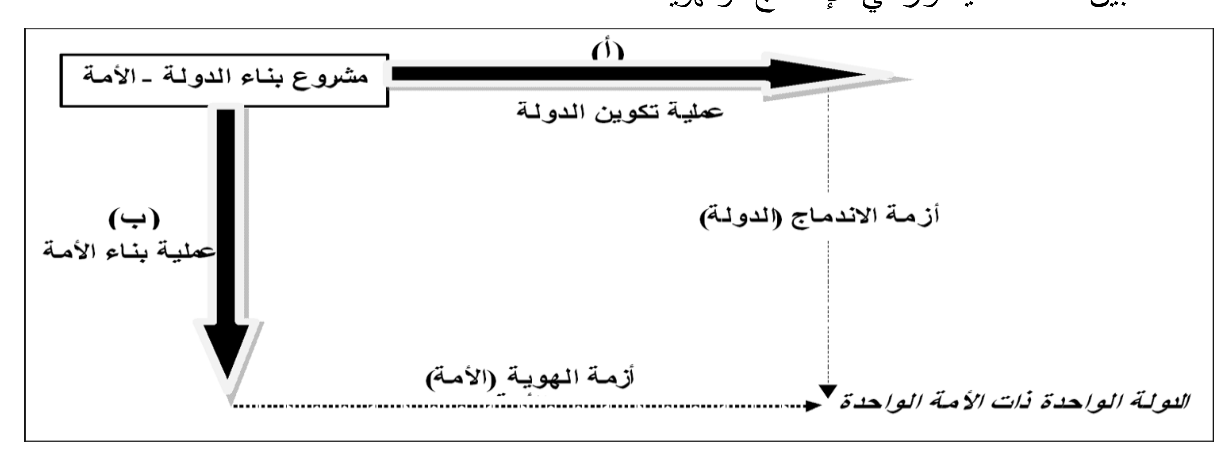
[2]- رعد عبد الجليل علي ، مرجع سابق ، ص.107.

[3] – George S.Masannat, op. cit, P.167.

[4] –Ibid.

فيها على قدم المساواة، بغض النظر عن التفاوت الثقافي بينهم، بغية إنشاء مجتمع موحد يقع ضمن سلطة دولة موحدة[1].

يتضح مما تقدم ميل الإندماج القومي إلى الإهتمام ومخاطبة تلك المشاعر الذاتية التي يكنها الأفراد تجاه الدولة، رغم تفاوت إنتماءاتهم الثقافية والإجتماعية، أو تباين الوحدات الإدارية التي يعيشون فيها تاريخيا، في الوقت الذي يعبر مفهوم الإندماج الإقليمي عن تلك السيطرة المادية التي تحوزها حكومة المركز وهويته الثقافية. ومن ثم يمكن القول أن الإندماج القومي هو المصب العام الذي تنتهي إليه عموما مسارات الإندماج الثلاثة الأخرى، إذ أن الإندماج القومي ينبثق عن تفاعل عمليات بناء سلطة مركزية مهيمنة، والتناغم بين النخبة السياسية والأفراد، من حيث وحدة الأهداف والقيم، ثم إيجاد الحد الأدنى من المعايير والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على إستمرار المجتمع السياسي. بمعنى آخر، يعني ذلك أن الإندماج وعملياته الأربع إنما تجسد عملية بناء الدولة – الأمة والشكل رقم (03)[2] يوضح العلاقة بين هذه العملية وأزمتي الإندماج والهوية .



ومن الناحية النظرية، وخصوصا في النماذج التي تستهدف عملية بناء الدولة – الأمة [3]، سيعمل المركز على توزيع جهوده بصورة هادفة على عمليتين رئيسيتين متكاملتين، أولاهما هي

---

[1] –Roger Scruton , The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought , 3 rd ed . New York : Palgrave Macmillan, 2007 , p.334.

[2] – رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الإندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد : 33، جانفي 2013، ص. 125 .

[3] – تعتبر الدولة –الأمة شكل من أشكال الدولة التي توصلت إليها النظرية السياسية للسيادة الديمقراطية والليبيرالية . وتتأثر الدولة – الأمة بعدة إتجاهات متناقضة، فهي بين سندان النزعات الإقليمية التي تزلزل أساس بنائها، ومطرقة المشاكل التي تدخل في نطاق المنطق العالمي الذي ينفلت منها سياسيا. ولمواجهة هذه التحديات ينبغي عليها في الحالتين معا، إعادة تأسيس طريقة التعامل مع العالمي والخاص، ومع الهوية والإختلاف . للمزيد أنظر :

– باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، تر.المصطفى الحسوني، ط.1، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011، ص.9.

العملية (أ) ذات المنحنى الأفقي، وتعرف بعملية تكوين الدولة **(State Formation)** ، حيث يعمد فيها المركز إلى بناء المؤسسات والهياكل اللازمة للسيطرة على أطراف الدولة، وذلك من خلال المسار الإقليمي للإندماج . وفي عين الإتجاه، يتم إيجاد علاقة الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع السياسي، من خلال عملية الإندماج بين النخبة السياسية والأفراد، بغية توفير عنصر الإستقرار الذي تتطلبه الدولة عادة في سائر أطوار بنائها، ولاسيما في سياق عملية تكوين الدولة. وفي هذا السبيل، يتم الشروع في بناء أرضية مشتركة من الغايات الإجتماعية وإجراءات تحقيق تلك الغايات، لكي تغدو في مجملها مسارا لحل وتسوية الصراعات التي تتبعث عادة في أثناء إنجاز عملية بناء الدولة – الأمة . أما ثانيتهما، فهي العملية (ب) ذات المنحى العمودي، وتعرف بعملية بناء الأمة (**Nation–building**) .ويتم فيها صب التركيز على توليد علاقة الإنتماء بين الفرد وإقليم الدولة، بحيث تذاب الهويات الفرعية كلها، الثقافية منها والمناطقية، على النحو الذي يقود تدريجيا الى إيجاد حس الإنتماء الثقافي الجامع إتجاه إقليم الدولة، أي ولادة الأمة . ويجسد ذلك عمليا الغاية المستهدفة من مسار الإندماج ا لقومي . ستصب كلتا العمليتين (أ) و (ب) في دائرة عملية بناء الدولة الواحدة ذات الأمة والهوية الواحدة لتقوم بذلك وضعية التطابق بين الدولة والأمة .

ثانيا : مفهوم أزمة الهوية في السياسة المقارنة :

تعد الهوية [1] بعد أساسي في قيام النظم السياسية، والدول، وكلها تتعامل مع الهوية وكل نظام سياسي يحاول صياغة هوية مشتركة وبناء أمة خاصة بالدولة . وفي المستهل ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم أزمة الهوية **(Identity Crisis)** قد إستقى إستخدامه في الأصل من علم النفس، فهو يعنى عموما بالأبعاد النفسية والفكرية ذات الصلة بشعور الفرد تجاه عضوية

---

[1]– إن الدراسات المتعلقة بمفهوم الهوية في العلوم الإجتماعية تندرج ضمن حقول معرفية أربعة : علم النفس، علم الإجتماع، علم السياسة و علم الأنثروبولوجيا. مما يفرز صعوبة على مستوى إيجاد تعريف محدد للمفهوم، وهذا ما دفع " لابلا تين" (Laplatine) إلى أن يعترف بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله: " أنها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقرا على المستوى الإبستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى ." وتجدر الإشارة إلى أن "كلود ليفي شتراوس" يرى أن مسألة الهوية تقع اليوم على مفترق طرق فهي تهم مختلف الميادين العلمية المختلفة، وهذا الإهتمام الكبير الذي يبديه الفكر بمسألة الهوية يعبر عن أزمة هوية. أنظر :

– رشيد عمارة ياس الزيدي ،" أزمة الهوية العراقية في ظل الإحتلال "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 14، ص. 10 .

الدولة التي يعيش في ظلها [1]. ووفقا لمنظور **لوسيان باي،** الذي يؤكد أن أزمة الهوية تحدث في سياق عملية بناء الأمة . أما الناحية الإجرائية فيستخدم مصطلح الهوية ليعكس التباين في بناء الأمة، وبناء الدولة. فهو يشير إلى الإختلاف في الأيديولوجيات القومية المتعلقة بالتفرد والتميز الجماعي، ووضع أهداف خاصة بها (القومية الوطنية)، بالإضافة إلى الإختلاف بين الأقطار في سيادة الدولة، كما حددت محلياً وتم عكسها عالمياً (طبيعة الدولة)[2].

وقد درس الباحثين في حقل السياسة المقارنة أزمة الهوية من منظور ليبرالي سلوكي يمكن أن نختصره في ثلاث إتجاهات نظرية أساسية هي :

1- **إتجاه سيدني فيربا (Sidney Verba)** الذي يرى أن النظم السياسية في العالم الثالث تفتقر إلى الأبنية الأساسية الأكثر تطورا، وهناك أربع أزمات يواجهها كل نظام في عملية بناء الدولة، إلى جانب أزمة الشرعية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع . إذ يرى بأن الدول حديثة الإستقلال، تواجه معضلة محاولة خلق وإيجاد شعور مشترك بالهوية بين المجموعات السكانية للدولة[3].
2- **إتجاه كارل دويتش** فيرى هذا الأخير أن الدول حديثة الإستقلال تفتقر إلى هوية قومية وجماعية مشتركة، ويلعب الإعلام والتحول الإجتماعي والتحديث، دورا في توحيد المجموعات السكانية وإكتسابها لوعي جماعي مشترك، وتقوية الولاء تجاه الدولة، عن طريق التعبئة الإجتماعية التي تنشطها البيروقراطية الحكومية والمؤسسات السياسية والتعليمية والإعلامية .
3- **إتجاه آرندت ليبهارت (Lijphart Arend)** الذي مثّل نظرية الديمقراطية التوافقية حيث دعى من خلالها إلى ضرورة تمثيل الأقليات وإعادة بناء الدولة على أسس توافقية، ليبرز الحل الفدرالي[4].

---

[1]- يمكن أن ننظر في هذا الصدد إلى أعمال "إريك اريكسون" (Erik Erikson) كمثال، حول دور الهوية في النمو النفسي عند الأفراد، خصوصا في فترة المراهقة، حيث تزداد قضايا الهوية في هذه المرحلة الحرجة، من حيث تعرض الفرد لمجموعة من المشاكل والأزمات المتعلقة بتحديد وبناء الهوية، فهناك أزمة تشويش في الهوية حين يفشل الفرد في الوصول إلى مستوى من الرضا عن الذات، كما يبحث الأفراد عن مستوى من تحقيق الذات، عبر تحقيق الغايات والأهداف التي يدركونها . للمزيد أنظر :

-Erik H. Erikson, Identity, Youth, and Crisis. New York: Norton . 1968.

[2] – حسن الحاج علي أحمد، "المدرسة البنائية في العلوم السياسية: العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، أنظر الرابط : http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358، تاريخ الدخول : 30 أفريل 2013..

[3] – Lucian W. Pye, Aspects of political Development: an Analytic Study, Boston: Little, Brown, 1966, p .63.

[4]- هناك دول تحاول أن تفرض مفهوما للأمة على مجموعات بشرية متنافرة، بفرض لغة رسمية واحدة ودين رسمي واحد، وكرد فعل تسعى العديد من القوميات والإثنيات إلى الإحتجاج والإنفصال ومحاولة إمتلاك دولة خاصة بها. وهذا من العوامل المؤثرة في طريقة بناء و تشكل الدول على أساس فيدرالي ومركزي لذا برز الإتجاه التوافقي والتعددي في علم السياسة . أنظر :

– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص .7.

وإستنادا إلى طروحات **باي** و**ليونارد باندر (L.Bander)** فإن لأزمة الهوية أربع أنواع وفقا لأبعاد الهوية وتكويناتها، لاسيما تلك ذات الصلة بإقليم الدولة والبنية الإجتماعية والتباينات الإثنية، فضلا عن الموروث الثقافي. ويمكن الإشارة إلى هذه الأنواع على النحو التالي [1]:

1- **من حيث علاقة الهوية بإقليم الدولة:** بمعنى أن للمتغير الجغرافي (الإقليم) دور في تحديد أزمة الهوية، فهذه الأخيرة تحدث حينما تتسب الأحداث التاريخية في إنشاء حدود دولة جديدة بصورة عشوائية تعسفية.

2- من حيث علاقة الهوية بالبنية الإجتماعية: تحدث أزمة الهوية بتدخل المتغير الطبقي (الفوارق الطبقية)[2] في إحداث إنقسامات داخل البنية الإجتماعية التي تحول دون قيام وحدة قومية فعالة.

3- من حيث علاقة الهوية بالتباينات الإثنية : تنشأ أزمة الهوية نتيجة عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها بفعالية، من حيث تحقيقها ما يسميه **فيكي راندل (v.randall)** و**روبين ثيوبولد (R.Theobold)** **الإندماج الثقافي** أي تحويل الدولة ولاء الأفراد وإنتماءاتهم من العشائر والقرى والإمارات إلى النظام السياسي المركزي.

4- من حيث علاقة الهوية بالموروث الثقافي: فتحدث الأزمة نتيجة التغير الإجتماعي السريع ونشوء الوعي الحاد بالتفاوت العميق في القوة والمصالح جراء الأخذ بالوسائل والأفكار الغربية في تحديث المجتمع السياسي، فيعمل على تقويض الشعور بالثقة والإطمئنان في الدول الناشئة.

ترتيبا على ما سبق، يلاحظ أن العلاقة بين أزمتي الإندماج والهوية هي من قبيل العلاقة بين "الكل" و"الجزء"، فأزمة الهوية (الجزء) ما لا تتولد بذاتها عادة، وإنما تنبعث بفعل غيرها من أزمات التنمية الأخرى[3]، مثل أزمة التغلغل وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع، غير أن أكثرها تأثيرا وأهمية هي أزمة الإندماج (الكل) ، وذلك لكونها تنطوي على عمليات متشابكة وهادفة إلى بناء الهوية الموحدة في نهاية المطاف، وهو عين الهدف الذي ترمي إليه حصرا عملية بناء الأمة التي تحدث أزمة الهوية

---

[1]- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص.ص.131-132 وص.133.

[2]- إن الفوارق الطبقية حسب "لوسيان باي" تعد عاملا مؤثرا في أنماط المشاركة السياسية، أي أنها ذات صلة مباشرة بأزمتي المشاركة والتغلغل، ولا تشكل بذاتها سببا مباشرا لإنبعاث أزمة الهوية .

[3]- إن أزمة الهوية تشكل الحلقة النهائية لسلسلة أزمات التنمية، وربما يعود ذلك إلى أن هذه الأزمة هي أعمق ما يمكن أن تصل إليه حالة التأزم، فأزمة الهوية تتعلق بذات الإنسان وإنتمائه، أي مقدساته . بخلاف الحال في الأزمات الأخرى التي تجسد عموما واقع التنافس بين الأفراد على المصالح المادية . للمزيد أنظر :

- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص.143.

في إطاره . فأزمة الهوية هي نتيجة مباشرة لأزمة الإندماج، فالأخيرة هي أصلا نتاج عجز لدى فاعلية الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في إستيعاب[1] التنوع الثقافي للمجتمع، هذا العجز سيؤدي إلى تعميق أزمة الهوية . مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين الإندماج والقدرة الإستيعابية للدولة .

[1]– يقصد بالإستيعاب (assimilation) تلك السياسات التي تنتهجها الدولة بغية إجبار جميع المواطنين على النظر إلى أنفسهم من زاوية أنهم أعضاء مجتمع واحد ينتمون إلى ثقافة قومية واحدة، تندمج فيها وتتلاشى جميع التباينات الإثنية الموجودة قبل الدولة . للإطلاع على أنواع السياسات الإستيعابية .

الخلاصة والإستنتاجات:

تناول هذا الفصل عملية بناء الدولة تأصيلا مفاهميا ونظريا على ضوء الأطر التحليلية للسياسة المقارنة، فالإبستيمولوجيا لها أهمية وظيفية في هذا الحقل، وبناء الدولة عملية لها خصائصها وأنماطها التي تحدد طبيعة فواعلها وأبعادها، وعليه يمكن دراسة عملية بناء الدولة نظريا وفق التطور المعرفي لحقل السياسة المقارنة، ويمكن القول بأن فصل هذه الدراسة خرج بإستنتاجات رئيسية يمكن إجمالها على النحو التالي :

1- تبرز أهمية الإسقاط الوظيفي للإبستيمولوجيا على حقل السياسة المقارنة في الدراسة النقدية لمفاهيم وفرضيات ومفاهيم ونتائج علم السياسة المقارنة وتحديدها موضوعيا، بالتركيز على تطور المعرفة السياسية ومدى علميتها دون تجاوز خصائص الظاهرة السياسية المجسدة في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى عدم إهمال السياق السياسي، المجتمعي والحضاري الذي تطور في إطاره حقل السياسة المقارنة، والذي بدوره إنعكس على المعالجة الإبستيمولوجية المقارنة لعملية بناء الدولة .

2- أن بناء الدولة هي عملية **(Process)** دينامية مستمرة تتم على مراحل تتميز بخاصية النسبية نظرا لإتصالها بالقيم السائدة داخل النسق الحضاري، الثقافي والتاريخي، العامل الذي يصبغ طابع الحياد والموضوعية في دراسة هذه العملية، وعليه يمكن أن تختلف عملية بناء الدولة بإختلاف السياقات البيئية التي تتم داخلها، الأمر الذي ينتج عنه تعدد في أنماط وأصناف الدول التي تشملها عملية البناء، الدولة الفاشلة، الدولة – الأمة، ودولة الرفاه مثلا .

3- وجود أبعاد ترمي إلى تحقيقها عملية بناء الدولة، فهناك أبعاد سياسية وأمنية تتمثل في بناء الشرعية السياسية، والإستقرار السياسي، والثقة السياسية، بالإضافة إلى الأبعاد الإقتصادية التي تبرز من خلال تعزيز دولة الرفاه الإجتماعية والإقتصادية، أيضا هناك الأبعاد السوسيو– ثقافية التي يمكن أن نحصرها في بناء الإندماج والهوية داخل المجتمع .

4- إذا كانت الأنطولوجيا في حقل السياسة المقارنة تهتم بالدول، الأحداث، العمليات، المؤسسات والفواعل القابلة للملاحظة والتي هي بحاجة إلى تفسير في مختلف الظواهر، فإن عملية بناء الدولة كظاهرة سياسية مركبة تتداخل ضمنها الفواعل والمؤسسات والعمليات التي تحدد وجودها المستمر، فالمؤسسة الدستورية كفاعل تشترط في الإصلاحات

السياسية والقانونية عملية بناء الدستور التي يمكن أن تخلق التوازن بين الضرورات السياسية والضمانات القانونية، والمؤسسة البيروقراطية التي توظف الإتجاه البيروقراطي المحقق للتوازن المؤسسي، أما المؤسسة العسكرية فيتركز دورها على حماية المؤسسات الدستورية والسياسية وتوفير البيئة التمكينية لبروز سلطة سياسية مدنية، وأخيرا الإعلام الذي يؤدي الوظيفة الديمقراطية التي تبث الوحدة والإستقرار والتوازن المجتمعي، كل هذه الفواعل والعمليات والمؤسسات بإمكانها ضمان الإستمرارية في عملية بناء الدولة .

5- تشغل أدبيات دراسة بناء الدولة حيزا كبيرا ضمن حقل السياسة المقارنة، ذلك ما نلاحطه في توفر إنتاج معرفي غزير على مستوى الأطر المفاهيمية والنظرية التي تحكم الحقل حول عملية بناء الدولة، فقد تم الإستعانة بالإقتراب المؤسسي- الدستوري، وإقتراب البنائية الوظيفية وغيرها من الأدوات المنهجية في دراسة مرتكزات مفهوم عملية بناء الدولة وفواعله وغائياته، هذا من زاوية النموذج المعرفي الليبيرالي فقط لكن هناك نماذج معرفية أخرى تناولت مشكلة بناء الدولة، هذا يفرض تعدد النماذج المعرفية داخل حقل السياسة المقارنة .

ترتيبا على ما سبق ترفض عملية بناء الدولة كونها مسار سياسي طويل غير محدد زمانا ولا مكانا حتمية وجود نموذج خاص بها بل تتعدد في هذا المجال النماذج والخبرات بإختلاف المنطلقات والأهداف، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن هناك ثلاث نماذج حدية تتكاثر بينها النماذج التوفيقية. هذه النماذج الثلاثة هي: الخبرة الشيوعية- سوفياتية أو صينية- والخبرة الديمقراطية الليبيرالية، والخبرة الإسلامية. وعليه تتباين النماذج المعرفية حول دراسة عملية بناء الدولة حسب تغير البيئة الثقافية والحضارية، الإنشغال الذي سنتطرق إليه ضمن الفصل الثاني من هذه الدراسة .

الفصل الثاني:

المنظور الإبستيمولوجي المقارن لعملية بناء الدولة

الفصل الثاني: المنظور الابستيمولوجي المقارن لعملية بناء الدولة:

(Comparative Epistemological perspective)

تبرز أهمية المداخل النظرية لمعالجة مشكلة بناء الدولة وفق المتغير الإبستيمولوجي في الدراسة المتفحصة التي تسمح بمعرفة النماذج المعرفية المتنافسة والأطر النظرية المرتبطة بعملية بناء الدولة. ولما كانت الدراسة الإبستيمولوجية تقتضي نقد للمعرفة، وإفتراضاتها، ونتائجها، بهدف كشف تحيزاتها ومصداقيتها [1]، فإن هذا الفصل جاء ليعرض أدبيات السياسة المقارنة المهتمة بمشكلة بناء الدولة وفق قراءة نقدية تطورية ومقارنة .

وعلى هذا الأساس يمكن عرض المبحث الأول موسوما بالسياسة المقارنة ضمن إطار الدينامية المعرفية، لفهم الأصول المعرفية لكل براديغم، ثم تتبع التموجات والتحولات المعرفية التي مر بها حقل السياسة المقارنة[2]، بالإضافة إلى أهم النظريات المفسرة لتطور المعرفة السياسية في هذا الحقل، وأخيرا كنتيجة للعناصر السابقة تطرقنا في المطلب الأخير إلى تغير أجندة عملية بناء الدولة، وعليه تناولنا هذه المطالب على الترتيب للكشف عن موقع الدولة بالنسبة للنماذج المعرفية لحقل السياسة المقارنة وتطوراتها وتفكيك ثنائية الحضور والغياب لمفهوم عملية بناء الدولة.

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة النماذج المعرفية المتنافسة حول تفسير مشكلة بناء الدولة: النموذج الليبيرالي، النموذج الماركسي، والنموذج الإسلامي، والتركيز على أهم المدارس الفكرية والعلمية السائدة في كل نموذج ودراسة فرضياتها ومسلماتها، وإسقاط أهم المقاربات الإبستيمولوجية على تطور معرفتها السياسية حول عملية بناء الدولة .

---

[1]– يرى "فييوتي" و"كوبي" أن التساؤل المركزي للابيستيمولوجيا هو "كيف نعرف ما نعتقد أننا نعرفه ؟ " . للمزيد أنظر :

– Paul R. Viotti, and Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond, USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999, p. 18.

[2]- يعتبر حقل السياسة المقارنة في حالة تموج وتغير دائمة، فالمداخل النظرية يتم تطويرها وقبولها (بناء معرفي) ورفضها (تفكيك معرفي) وقبولها (إعادة بناء) من جديد إستجابة للإتجاهات الفكرية وللتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، هذه التغيرات طبيعية وتتطلب مرونة وتكيفا من قبل دارسي السياسة المقارنة . للمزيد أنظر:

– محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، ط.2، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1998، ص.294.

وأخيرا ذيل الفصل الثاني بمبحث تناولنا فيه عملية بناء الدولة بين إشكالية النموذج والخصوصية الحضارية، حيث قسم إلى أربع مطالب، أولها درست فيه أهم المتغيرات السوسيو – حضارية التي أثرت على حقل السياسة المقارنة نظرا لأن مشكلة بناء الدولة أصبحت جزء لا يتجزأ من أدبيات السياسة المقارنة، وأيضا تطرقنا إلى الإطار المعياري الذي برز فيه نموذج عملية بناء الدولة وهو النسق الغربي، أما عن المطلب الثالث فخصص لدراسة المحددات البيئية والحضارية لعملية بناء الدولة نظرا لإستيراد النموذج المعياري ومحاولة تطبيقه خارج الدول المتطورة، وأخيرا في المطلب الرابع فركز على حل مشكلة بناء الدولة وفق منطق المعيارية والتجريبية لتأسيس إبستيمولوجية حضارية لعملية بناء الدولة .

المبحث الأول: السياسة المقارنة ضمن إطار الدينامية المعرفية: الموقع النظري لعملية بناء الدولة

تحتل عملية بناء الدولة مركزا نظريا ضمن إطار حقل السياسة المقارنة بأصوله وتحولاته وحركياته المعرفية[1]، خاصة وأن الأطر النظرية لعملية بناء الدولة تأثرت بالدينامية الإبستيمية للحقل، من حيث التغير المستمر للوزن النسبي لمفهوم عملية بناء الدولة من جهة، وخضوع النماذج المعرفية المتنافسة حول تفسير مشكلة بناء الدولة إلى هذا التغير من جهة أخرى، وهذا راجع بالتأكيد للتموج الإبستيمولوجي الذي مس حقل السياسة المقارنة .

المطلب الأول: أصول النماذج المعرفية السائدة في السياسة المقارنة:

قبل الحديث عن أصول النماذج المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة، وللضرورة المنهجية لابد من طرح السؤال التالي: هل يوجد أصلا نموذج معرفي في السياسة المقارنة ؟.

في إجابته حول سؤال هل يوجد نموذج معرفي في العلوم السياسية ؟ يجيب **روبرت داهل (Robert T. Dahl)**: أولا يجب أن نتسائل هل يمكن للعلوم السياسية أن يكون لديها نموذج معرفي؟، هذا ممكن إذا توفرت إمكانية ذلك، لكن قد يكون ذلك مستحيلا، فالسياسة تعد من أعقد النشاطات البشرية، واحد من أسباب التعقد هو أن الحياة السياسية والسلوك السياسي ليس مستقرا، فالوحدات السياسية هي دائمة التغير فهي ليست مثل الفيزياء حيث الذرة **(Atom)** أو البروتون **(Proton)** منذ ملايين السنين لم تتغير بنيتهما أو سلوكهما عن ذرات وبروتونات اليوم، وهذا غير صحيح بالنسبة للحياة والأنظمة السياسية [2].

ولقد تطرق العديد من الباحثين والعلماء في السياسة المقارنة إلى إشكالية النموذج المعرفي في حقل السياسة المقارنة، فهذا "شيلكوت" **(Ronald Chilcote)** في كتابه: **(The Theories of Comparative Politics:Search for a Paradigm)** ، يرى بأنه لا شيء

---

[1]- خاصة وأن مشكلة بناء الدولة عولجت في عدة مقالات علمية أبرزت أهم المواضيع المرتبطة بها، لمعرفة النسب المئوية حول ذلك أنظر قائمة الأشكال والجداول، في: الشكل رقم (04).

[2] – Gerardo L. Munck, and Richard Snyder, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, USA: The Johns Hopkins University Press, 2007, p.135.

يدعو للإيحاء بوجود نموذج معرفي للتحليل المقارن، وهو بذلك يقر بإستحالة وجود نموذج في السياسة المقارنة، بالإضافة إلى ذلك فكل من **(Rober T. holt)** و**(John Tuner)** في مؤلفهما **(The Methodology of Comparative Research)** ، يريان بأن أكاديميات العلوم السياسية لا زالت في مرحلة البحث عن نموذج معرفي عالمي مقبول، وحتى كل من(**Richardson** و**Robert Holt**) في مقالتهما (**Competing paradigms in comparative politics**)، و**(Billy Hardgrave)** في كتابه (**Comparative Politics: The quest for a theory**)، جميعهم يرون بأن حقل السياسة المقارنة لم يحتوي بعد على نموذج معرفي كلي مهيمن على الحقل أو حتى مقبولا من طرف الباحثين [1].

بناءا على ذلك غياب نموذج معرفي في السياسة المقارنة والعلوم السياسية بصفة عامة حفز بعض علماء السياسة المطالبين بتطوير علم السياسة إلى طرح سلم هيراركي (تراتبي متسلسل) **(Hierarchy)** من الإفتراضات يجب إتباعه ليؤسس لنموذج معرفي يجمع علماء السياسة حوله، وهذه الإفتراضات هي:

- العلوم السياسية وجدت لتساعد على ترقية فهم الحقيقة فيما يخص الظواهر السياسية.
- العلوم السياسية تبحث الإسهامات حول السياسة بإضافة التراكمات بتوسعة القاعدة المعرفية.
- تأسيس ونمو هذه المعرفة هو بناء الآفاق والآليات التي تساهم في تفسير الظواهر السياسية.
- بناء النظرية هو تابع لتطوير التعميمات العامة فيما يختص بسلوك الفواعل السياسية .
- تطور حجم التعميمات يكون بإختبار الفرضيات السببية والزائفة التي تبرهن على نجاح التنبؤ.
- تراكم حجم التنبؤات حول السلوك السياسي يأتي من دراسة متغيرات الحالات البسيطة والواسعة.
- نمو حجم مواضيع المعرفة السببية بإمكانه أن يوضع في خدمة المجتمع، خاصة بواسطة صناع السياسة العامة والمسؤولين في الدولة [2].

---

[1] – Akindele S.T. and Olaopa O.R, "A critical assessment of the issue of a macroparadigmatic influence", Department of Political Science, Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, Osun State, Nigeria, Journal Social Science, Vol.10, No.02, 2005, p.91.

[2] – Stephen Toulmin, " Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science ", Review essay, Political theory, Vol.31 No.6, December2003, p. 836.

إذا كان هناك إجماع بين الباحثين في علم السياسة حول إمكانية وجود نموذج معرفي في حقل السياسة المقارنة، هذا يعني أن له أصول تعود إلى مدارس فكرية مختلفة. وعليه يمكن تقسيم الأصول الابستيمولوجية إلى ثلاث مدارس كبرى في المعرفة السياسية ومنها فرع السياسة المقارنة، وهي :

أولا: المدرسة المثالية الفلسفية (Idealism):

تعد المثالية نزعة تنظر للقوانين والأخلاق والمبادئ والمعايير القيمية، وهي كمذهب فكري سياسي تبحث دائما فيما يجب أن يكون، وليس فيما هو كائن [1]. والمثالية لها تاريخ عريق في الفكر الإنساني، وترجع أصولها مع آباء الفلسفة الأوائل منذ **أفلاطون** [2]، وتلتقي المثالية مع اليوتوبيا (**Utopias**) في أن كلاهما يؤسس لمجتمع كامل ومثالي [3].

وتطور علم السياسة طغى عليه الطابع الفلسفي والمثالي منذ البداية، وبشكل واضح منذ العصور الكلاسيكية وحتى بداية العصور الحديثة، حيث كان ينظر للسياسة في تلك الفترة على أنها حقل معياري وأخلاقي، وبالتالي كانت مرتبطة بفرع الفلسفة الأخلاقية، وكان من أهم المواضيع التي حظيت بإهتمام المفكرين السياسيين هي طبيعة الدولة المثالية، والعلاقة المناسبة بين الأهداف الإنسانية والميتافيزيقية، والغايات المطلقة للحياة السياسية [4].

وأدبيات السياسة المقارنة حافلة ببعض المفكرين الذين ركنوا إلى المثالية في إنتاجهم الفكري، منذ **أرسطو** الذي حلم بأن يحكم الشعب بنفسه، إلى ماركس وتمنياته في أن تزول الطبقية بعد أن وضح أسبابها، وحتى وإن تقوضت المثالية مع المدرسة السلوكية، إلا أنها رجعت بعد ذلك بقوة، فبعض المفكرين السياسيين بدأوا بمزيد من الجدية ببعض التطبيقات الممكنة للمثالية متسلحين

---

[1] –William A. Darity, and others, International encyclopedia of social Science, 2 © end ed, Vol 3, New York, London: macmailan and thomsongale, 2008 , p – p. 547–548.

[2] –Ibid.

[3] –Thomas George Kurian, and others, The Encyclopedia of political science, USA: Prepared with the assistance of the American Political Science Association. CQ (Congressional Quarterly) Press, a division of SAGE, Washington, DC. 2011. p. 1733.

[4] –Ibid, p. 755.

بأدوات وأساليب علمية وإقتصادية، ونجحوا بالفعل في تطبيق بعض النماذج المثالية كخلقهم مثلا لدولة الرفاه [1].

ثانيا: المدرسة الوضعية الأمبريقية (Positivism) :

الوضعية عبارة عن حركة فلسفية تتميز بتشديدها على العلم والمنهج العلمي بصفتها مصدر المعرفة الوحيد، كما أنها تميز تمييزا قاطعا بين عالم الحقائق وبين عالم القيم، والوضعية في معناها الواسع النطاق، موقف ينطوي على الفكرة القائلة أن هدف المعرفة هو ببساطة وصف الظواهر التي نختبرها، وهدف العلم الإلتصاق بما نلاحظه ونقيسه . ومن وجهة نظر الوضعية يعتبر العلم عبارة عن وسيلة لبلوغ الحقيقة، لفهم العالم فهما كافيا يمكن التنبؤ به والتحكم فيه، فالعالم والكون حتميان يخضعان لقوانين السبب والنتيجة التي يمكننا تبنيها إذا طبقنا مقاربة المنهج العلمي الفريدة. ويؤمن مؤيد الوضعية بالمذهب التجريبي، وهي الفكرة القائلة أن الملاحظة والقياس يؤلفان جوهر العلم، ويبقى الإختبار المقاربة الرئيسة للمنهج العلمي في محاولة لتبيين قوانين السلوك [2].

ولقد تجلت الوضعية بوضوح بعد سنة 1850، حين كان من المطلوب تخليص الفلسفة من شائبة جميع عناصرها التي لا تقع تحت التجربة، من أجل الوصول إلى مثال معرفة صحيحة علميا، وليس تقديم المصلحة الإجتماعية والعلمية كما كان سائدا من قبل[3]، وإرتبطت الوضعية بمؤسسها **أوغست كونت** **(Augoust Comte)** الذي أسس لنزعة عقلية بسيطة وفقا لإرادة واعية ترتكز على إرادة الأخذ بالوقائع وعدم تجاوزها أبدا، وأن العلوم الإختبارية هي التي تمدنا بنموذج اليقين بواسطة إكتشاف وبلوغ العلاقات والقوانين التي تحكم الوقائع[4]. ووصل كونت إلى هذا بعد أن بين أن تاريخ العلوم له ثلاثة مراحل: المرحلة الثيولوجية

---

[1] –Thomas Magstads, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues, USA :Ninth Edition,Wadsworth Channel Center Street Boston,2011. P.71.

[2]– مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص– ص.456–457.

[3]– إميل برهييه، تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة (1850–1945) ، الجزء السابع، ط.2، تر. جورج طرابيشي، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987، ص.29.

[4]– أندريه لالاند، مرجع سابق، ص.1002.

(**Theological**)، المرحلة الميتافيزيقية (**Metaphysical**) ، وأخيرا المرحلة الوضعية، وتطور أي معرفة لابد وأن يمر دائما بهذه التراتبية [1].

والوضعية تميز بين العلوم الأمبريقية والعلوم غير الأمبريقية مثل: الرياضيات والمنطق، كما تختلف نظريات وقوانين العلم الأمبريقي عن باقي التصورات الميتافيزيقية، وأن المبادئ العلمية تستند على أسس موضوعية من الخبرة الحسية، أي أن الوضعية تؤسس لمبادئ تكشف عن المعرفة ولا تخلقها بالمفهوم **الكانطي**[2]، وبعبارة بسيطة المعرفة الوضعية تكتسب عن طريق الخبرة والتجربة، أما المعرفة العقلانية الكانطية فيتم خلقها عن طريق العقل. فإذن الأمبريقية هي نظرية تزعم أن إكتشاف المعرفة يتم فقط بواسطة التجربة الحسية للعالم، وللإشارة فقد بدأت هذه النظرية مع **دافيد هيوم** [3] وإستمرت في التطور وفي القرن العشرين تمثلت في الوضعية المنطقية (**Logical positivism**) التي أسستها **حلقة فينا** سنة 1928 في جامعة النمسا التي ضمت مجموعة من العلماء تشترط فيهم أن يكون الباحث الفلسفي مناصرا للفلسفة التجريبية، وقد أعلنت نفسها للعالم بكتيب عنوانه: **نظرة علمية إلى العالم**، وهي تطرح أن كل قضية ذات معنى إما أن تكون متعلقة بوقائع تجربة خارجية، أو تقبل التحليل المنطقي بعيدا عن كل الأطروحات الميتافيزيقية [4]. وأنصار الأمبريقية المنطقية هم وضعيون بمعنى أنهم كالعلماء، يريدون للإنسان أن يقف بفكرة

---

[1] –Donald M. Borchert, Encyclopedia of Philosophy, Second edition, Vol.02, USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006, p.410.

[2]- نسبة إلى "إيمانويل كانط" (1724 – 1804) فيلسوف ألماني عاش في أواخر عصر التنوير، له مقال : " ما هو التنوير؟" ، في إعتقاده هذا العصر تشكل تحت شعار "الجرأة من أجل المعرفة"، ألف كتاب :" نقد العقل الخالص" الذي يرى من خلاله أن المعرفة تؤسس عن طريق العقل.

[3]- يعتبر "دافيد هيوم" من الرواد الأوائل للمدرسة البريطانية، وكتب في كتابه "حول الطبيعة الانسانية"، أن المعرفة المستندة على الخبرة هي معرفة موضوعية، وأن المقولات والأطروحات تكتسب معناها الحقيقي فقط عندما يتم التحقق منها من خلال الملاحظة الأمبريقية . هذا التحليل هو تطبيق للمنهج التجريبي لكل من "بيكون" و"نيوتن" وتبريرا معرفيا له . ولقد إرتبطت هذه الأفكار فيما بعد بالمدرسة الوضعية المنطقية (Logical Positivism) . ولقد وفرت أفكار "هيوم" الأسس الإبيستيمولوجية للمدرسة السلوكية المعاصرة في علم السياسة، فمن خلال كتاباته عن الطاعة والسلطة، كان "هيوم" يعتقد أنه من الأفضل عادة قبول سلطة الذين يحكمون بالفعل ما دام هؤلاء الحكام غير مستبدين، كما أنه كان يرى أن الحكومة يجب عليها أن تكون مستقرة، وأن القوة تستند إلى الطاعة، وأن النظام الإجتماعي القائم على عدم المساواة قد يكون مفيدا ومقبولا . للمزيد من التفاصيل أنظر :

–Ronald H.Chilcot , Theories of Comparative Politics , Boulder : Westvie Press, 1981 . P.64 .

[4]– أندريه لالاند، مرجع سابق، ص. 1120.

عند الحدود التي يستطيع عندها أن يقيم علمه على تجاربه وخبراته، وأن يثبت صدق أقواله إثباتا يستند إلى الملاحظة الحسية [1].

ومفهوم الوضعية أطلق في الأصل للإشارة إلى الدراسات العلمية في العلوم الإجتماعية، لأن العلوم الطبيعية حتى وإن تطورت في سياق متصل هو التجريبية **(Experimentalism)** ، إلا أن العلوم الإجتماعية ومن بعدها الفروع التي نشأت إثرها هي التي كانت بحاجة إلى تطبيقات ذلك المفهوم [2]. حيث نجحت الكثير من الدراسات اليوم في العلوم الإجتماعية والعلوم السياسية في الوصول إلى نتائج أثبتت صدقيتها، وأصبحت علوما تجريبية بفضل إستخدامها للمناهج الأمبريقية، وتم دراسة وبحث العديد من الظواهر الإجتماعية والسياسية التي كان يصعب دراستها بالمناهج التقليدية، فمثلا تمت دراسة **الجندرة** من خلال تحليل صورة المرأة في الإعلام وفي الثقافة ومن ثم تصنيف المعطيات وفقا لرموز وإحصاءات معينة، وكانت النتائج مرضية وتم تطبيقا في الواقع ونجح العلماء في ذلك وفقا لقيامهم بالتجربة وليس لغير ذلك [3].

وفي علم السياسة والسياسة المقارنة، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ علماء السياسة، تحت تأثير الثورة العلمية وعلى ضوء نجاحها المذهل في العلوم الطبيعية، يحلمون بتحقيق إختراق في العلوم السياسية كالذي أحدثته العلوم الطبيعية، لكي ينتهوا من الدراسات التقليدية السائدة في الحقل آنذاك والتي كانت مفتقدة للصرامة العلمية. ومع أن هذا بدأ مع الكتابات الأولى للوضعية إلا أن قيام علم السياسة على أسس أمبريقية وعلمية لم ينبعث إلا في منتصف القرن العشرين المنصرم مع قيام الثورة السلوكية. وقد بلغت ذروة الجدال في علم السياسة حول التوجه السلوكي وقد تزامنت مع الكشف الذي جاء به **توماس كوهن (Thomas Kuhn)** سنة 1962، حيث تولدت نزعة واضحة لدى أنصار التوجه السلوكي في علم السياسة لتوظيف نظرية **كوهن** للثورات العلمية لتفسير تاريخ تطور الحقل ولتأسيس أساليب البحث فيه[4]، وتم التعبير عن هذه النزعة بشكل أكثر وضوحا خلال القرن العشرين المنصرم من خلال بحوث

---

[1] – زكي نجيب محمود، حياة الفكر في العالم الجديد، ط.2، القاهرة: دار الشروق، 1982، ص.235.

[2] –Edgar F .Borgatta , and Rhonda J. V. Montgomery , Encyclopedia of Sociology, Second Edition. USA, Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000 , p. 2192.

[3] – William A .D arity, and others, International Encyclopedia of the Social Sciences, op.cit, vol.02, p. 579.

[4] – Thomas George Kurian, and others, op. cit, p.503.

أبرز علماء السياسة حينها مثل: **دافيد ايستن** و**غابريال ألموند**، حيث بدأ توظيف مفهوم كوهن عن النموذج المعرفي في النقاش العام حول تطور الحقل وصعود التوجه السلوكي، وكان الهدف من وراء ذلك هو إحداث ثورة علمية في العلوم السياسية كالثورة التي أحدثها **إسحاق نيوتن** في الفيزياء، حيث أن اكتشافاته قلبت مفاهيم المعرفة والتوجه العلمي إلى الأبد، لكن على الرغم من مجهودات السلوكيين ومنظروا الخيار العقلاني في جعل حقل العلوم السياسية أكثر **نيوتينية**، إلا أن الهيمنة لنموذج معرفي معين بقي غير مكتمل[1].

والدور الذي لعبته الثورة السلوكية كان هائلا حيث تم بلورة إقترابات جديدة وتم توظيف أساليب جديدة للبحث وإنتشرت مناهج وطرق غير مألوفة سابقا، بل إن معظم مقاربات السياسة المقارنة لا تزال مؤثرة حتى اليوم، مثل مقاربة النظم والتحليل النسقي والوظيفية البنيوية، ونظرية الإتصال **لكارل دويتش**، ونظريات المباريات، وغيرها من النظريات والمقاربات تم وضعها كلها أثناء الثورة السلوكية إنتصارا للنزعة العلمية، وهذه الثورة في السياسة المقارنة لم تكن لتوجد ولما تأسست لو لا المفاهيم والمقولات الكبرى للمدرسة الوضعية، فهذه الأخيرة تعتبر بحق المصدر الرئيسي للنزعات العلمية في العلوم السياسية، وحدث هذا النجاح على الرغم من التوجس المبرر الذي أبداه بعض علماء السياسة ذوو التوجه المعياري من الإكتشافات الأمبريقية في الظواهر السياسية[2].

ولعل الأخطاء التي وقع فيها أنصار النموذج السلوكي والنزعة الوضعية في علم السياسية، من قبيل التوجه العلمي البحث والإصرار على توليف نظرية عامة، وجعل أنفسهم مركز الحقل، وليس الدراسات الدقيقة والمحدودة التي كان يجب أن تكون هي المركز، لأن الإكتشافات الدقيقة هي أسس المعرفة الدقيقة وليس التوسع غير المدروس، لأن الإصرار على حل الإشكالات السياسية وفقا لنماذج أمبريقية وجعل كل القضايا منطقية التحليل، هو السبب في النزوع نحو نموذج معرفي آخر

---

[1] –Shu–Yun Ma, "Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism", International Political Science Review, Vol.28, No.01, 2007, p.69.

[2] – Thomas Schramme, On the Relationship between Political Philosophy and Empirical Sciences, Analyse & Kritik, Stuttgart, vol.30, 2008, p.616.

غير السلوكي وغير أصوله الوضعية في السياسة المقارنة، هو توجه جديد لكن بأصول هي الأخرى ترجع إلى المدرسة النسبية [1].

ثالثا:المدرسة النسبية المنظوراتية (Relativism) :

ترتكز المقولات الكبرى للنسبية على مفهوم أن كل المعرفة الإنسانية هي معرفة نسبية محكومة بالإطار الزماني والمكاني [2]. وترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر ومن الصعب إعطاء عنوان محدد لها فقد سميت بالذاتية (**Subjectivism**)، والذرائعية (**Instrumentalism**)، والمنظوراتية (**Perspectivism**)، والنسبية (**Relativism**)، والتاريخية (**Historicism**) التي نمت في إطار الجدل الابستيمولوجي في الفكر الفلسفي الألماني[3]، والتي تتمسك بأن كل الفكر الإنساني يظل إفتراضات غير مبرهن عليها، وأن كل حقبة معرفية تختلف عن أخرى [4].

والنسبية ترجع إلى أي مذهب يتمسك بأن المفاهيم والتصورات تعتبر نسبية بشروط، وأنها غير عالمية التطبيق، لأن المعرفة في كليتها مستحيلة الإستكشاف، وقد تبنى هذه الرؤية عدة مذاهب أخرى كالبراغماتية وبعض العلوم المعيارية، والأنثروبولوجيا، وبعض نظريات العلوم الإجتماعية، وفي حقل السياسة المقارنة تمثلت في المدرسة ما بعد السلوكية، وبالمجمل فقد تبنى النسبية وقوى بعض مفاهيمها أنصار ما بعد الحداثة (**Postmodernism**) [5].

---

[1] –Rogers Smith, "Should We Make Political Science More of a Science or Morea bout Politics?",<u>PS:Political Science and Politics</u>, Vol.35, No.02, Jun 2002, p.201.

[2]– غابريال الموند، باول بنجام وآخرون، <u>السياسة المقارنة: إطار نظري</u>، تر. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قار يونس، ص.55.

[3]– برزت في المدرسة التاريخية الألمانية في إطار الثورة التي شهدها علم الفلسفة التي بدأها " كانط" وتولى قيادتها في القرن التاسع عشر بعض المفكرين الألمان ومن أهمهم "هيجل" و"ماركس" و"نيتشه "، من أهم مبادئها التي تقوم عليها : – عدم الإدراك المباشر للبيانات والمعطيات الحسية الخالصة، فيرى" كانط " أن هذه المعطيات لا تصل إلى الوعي في صورتها الطبيعية والخالصة، ولكننا نفهمها من خلال تصنيفها وتوحيدها باستعمال مبادئ موجودة مسبقا في العقل – تاريخية العقل الانساني، فيؤكد "هيجل" أن المبادئ المنظمة للعقل تتغير مع تعاقب الحقب التاريخية والثقافات – نسبية الحقيقة، إتفق التاريخيون مع "نيتشه" على مبدأ عدم وجود حقائق نهائية حول طبيعة الأمور والأشياء . للمزيد من التفاصيل أنظر:

–Eugene Miller," Positivism , Historicism and Political inquiry", <u>American Political Science Review</u>, 1972, P.P. 800-801

[4] –Thomas George Kurian, and others, <u>op. cit</u>, p.727.

[5] – <u>Ibid</u>, p.1448.

وللإشارة يجب عدم الخلط بين المذهب النسبي **(Relativism)** في المعرفة وبين نظرية النسبية **(Relativity theory)** التي جاء بها **ألبرت آنشتاين (Albert Einstein)** التي هي نظرية فيزيائية[1] .

ولقد كان الفهم التقليدي للبحث العلمي والفلسفي يقوم على تصويره بأنه بحث عن الحقيقة من أجل الوصول إلى تصور نهائي محدد حول طبيعة الكل الذي يعتبر الإنسان جزءا منه، إلا أن المدرسة النسبية دحضت هذا المفهوم وأعطى الفيلسوف الألماني **فريديك نيتشه** دفعة قوية للمذهب النسبي الذي يرى أن الحقبة الحديثة لا تتميز بالنهائية أو المطلق في نظرتها حول الإنسان أو العالم، وهو بهذا يتفق مع كوهن في رؤيته حول تطور العلم . وفي السياسة المقارنة، إختلف علماء السياسة المقارنة حول فهمهم للمدرسة النسبية، فالبعض إحتضن الفكرة بالكامل، والبعض عارض إلا أنها تجلت بوضوح بعد تراجع النموذج السلوكي، وقد بلغ أحيانا الصراع أشده بين المؤيدين والمعارضين[2].

والإتجاه ما بعد السلوكي في حقل السياسة المقارنة قد تبنى بوضوح الأسس التي تحدد المقولات الكبرى للمدرسة الوضعية التي أودعت مبادئها وركائزها في النموذج السلوكي، لذلك أخذت بمبادئ المذهب النسبي للمعرفة حتى تجعل من البحث السياسي قابل للتطبيق الجزئي بعيدا عن البحث في كلية التصورات فيما يخص حل الإشكاليات السياسية، كما أنها استفادت كثيرا من الإتجاهات الإقتصادية في البحث وكذلك الفلسفة الماركسية، وتمثلت أهم المقاربات التي تبنت النسبية هي مقاربة الإقتصاد السياسي، مقاربة التبعية، التحليل الطبقي، الماركسية الجديدة... إلخ، وهي مقاربات تميزت بالبحث الضيق النطاق ولم تبحث عن بناء نماذج نظرية كلية تفسر الظاهرة السياسية تفسيرا تجريديا كما هو الأمر بالنسبة لنموذج **دافيد ايستن** للنظام السياسي، وهو ما كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدراسات السياسية تعنى أكثر بالتجريد المفاهيمي لوصف الحياة السياسية[3] .

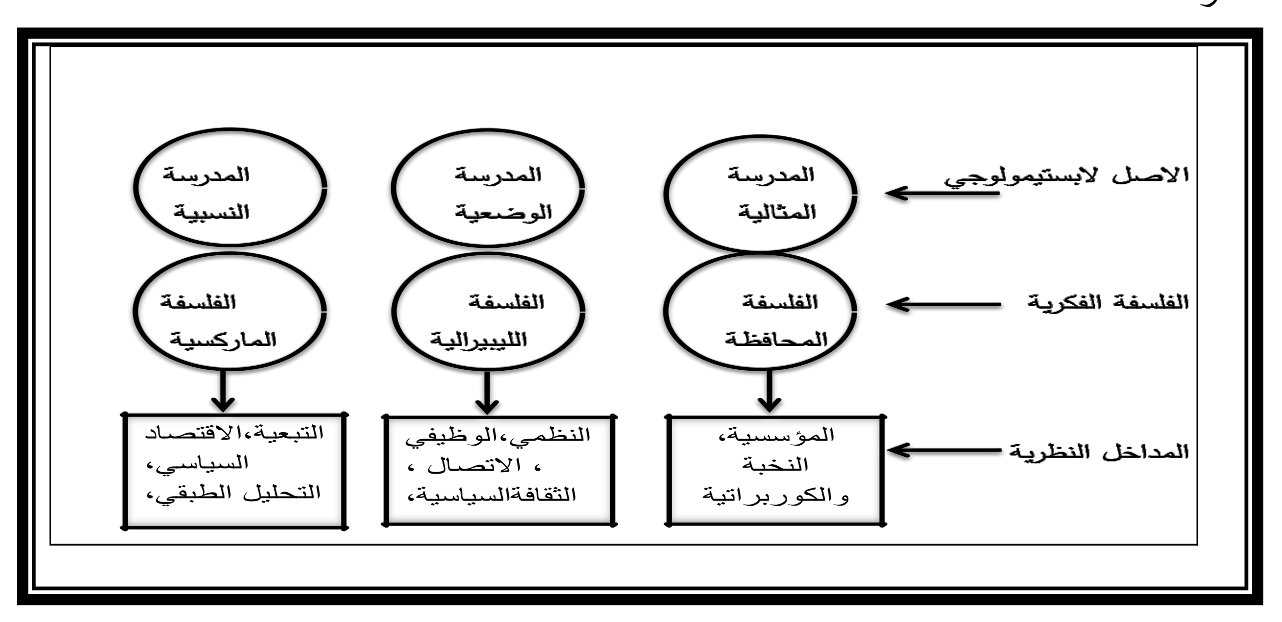
---

[1] – أندريه لالاند، مرجع سابق، ص.1202.

[2] –John Gunnell," The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics". American Political Science Review , Vol.100, No.04, November 2006, p.479.

[3] –(----,----), "Handbooks and History: Is It Still the American Science of Politics?", International Political Science Review, Vol.23, No. 04, Oct. 2002, p. 341.

للتوضيح أنظر الشكل (رقم 04)[1] الذي يبين الأصول الابستيمولوجية لنظريات السياسة المقارنة:



المطلب الثاني : التحولات المعرفية لحقل السياسة المقارنة :

وفقا **لبيتر ماير (Peter Mair)** فإن حقل السياسة المقارنة ليس بالإمكان فهمه إلا من خلال مفهوم مركب يضم موضوع ومنهج[2]، ومن خلال التأسيس على هذا المفهوم يمكن إعتبار أن تطور الحقل قد مر بثلاث مراحل، المرحلة الأولى يغلب عليها الطابع الوصفي وشملت في أغلبها دراسة الدول الخارجية، أما المرحلة الثانية فجنحت نحو التوجهات المنهجية وتغلب عليها النزعة العلمية، وفي مراحل متأخرة من التطور ظهرت الدراسات التي يغلب عليها الطابع التحليلي المقارن وهو عبارة عن مزيج من التركيز على الجوهر والمنهج معا [3].

أولا: مرحلة الدراسات غير العلمية (Pre-scientific Stage) :

وتمثل المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة التي سبقت الثورة السلوكية في العلوم السياسية، فالسياسة المقارنة كتقليد بحثي قد تأسست كجوهر وكمنهج من خلال كتابات وإسهامات الرواد

[1]– محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص. 81 .

[2]– للتعمق أكثر حول تطور حقل السياسة المقارنة على مستوى المنهج والموضوع أنظر قائمة الجداول والأشكال، في: الجدول رقم(01).

[3] – Van Biezen Ingrid and Daniele Caramani, (Non)Comparative Politics in Britain, University of Birmingham, Politics, VOL.26,no.01, 2006, p.29.

الموجودة ضمن أدبيات النظرية السياسية، والتي أرست القواعد الأولى للتحليل السياسي المقارن، ويمكن إيجازها في التالي:

1- إسهام **أرسطو** في كتابه **السياسة** ، فالدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الجاد ترجع إلى أول واضع لأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني **أرسطو** من خلال مقارنته لمختلف دساتير دولة المدينة اليونانية[1]، وبعد عرض طويل يصل إلى نتيجة وهي أن أفضل دستور هو ذلك الذي تكون فيه الثروة غير مفرطة، فالدولة التي تغلب فيها الطبقة الوسطى هي الأفضل والأكثر إستقرارا[2]. وتوصل **أرسطو** إلى هذه النتيجة بعد أن صنف أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع صالحة: الأنظمة الملكية، الأرستقراطية والشعبية. أما صيغ الأنظمة الفاسدة فهي: الطغيان، الأوليغاركية والديمقراطية[3].

2- إسهام **شارل دوسكوندا مونتيسكيو (Montesquieu Charles-Louis) (1686 - 1755)**، فيعتبره غابريال ألموند أب ورائد علم السياسة المقارنة الحديثة، وذلك بسبب إكتشافه لأهمية دراسة الدول الأجنبية ومقارنتها مع بعضها من أجل الوصول إلى نتائج وحقائق معينة[4]، ولقد درس **مونتيسكيو** بلاد فارس ورجع بالوقت إلى روما وكذلك مختلف الدول الأوروبية وبالأخص إنجلترا من أجل مقارنتها مع دولته الأصلية فرنسا وأوضح ذلك في مؤلفه الشهير **روح القوانين** سنة 1748، وتوصل إلى أن الأنظمة السياسية تتقسم إلى جمهورية، ملكية وإستبدادية، والأنظمة الجمهورية بدورها تنقسم إلى أرستقراطية وديمقراطية[5].

3- إسهام **ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) (1805- 1859)**، في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** سنة 1835 الذي قام فيه بالمقارنة بين النظام الأمريكي وباقي النظم الأوروبية التي عارض فيها الملكيات والأرستقراطيات الهشة [6]، ويرى بأن الخطر الداخلي

---

[1]-Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery, op cit, p. 1545.

[2]- برتراند راسل، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الإجتماعي والسياسي، الجزء الأول، تر.فؤاد زكريا، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983، ص.145.

[3] -Aristotle, Politics, book four, part 02, Translated by Benjamin Jowett, Batoche books, Kitchener, 1999, p.82.

[4] - Gerardo L. Muncka, and Richard Snyder, op. cit, p.84.

[5] -Robert E.Goodin, and Hans-Dieter Klingemann, A New Handbook of Political Science, Oxford University Press, 1996, p.60.

[6] -Thomas George Kurian, and others, op cit, p. 1670.

على النظم الديمقراطية يأتي من طغيان الأغلبية وليس من طرف طغيان الأقلية [1]، وعارض التصنيفات القديمة (الطغيان والإستبداد) ويرى أنها لا تنطبق على المجتمعات الجديدة القائمة على المساواة وسماها المجتمعات الديمقراطية، لكنه في نفس الوقت حذر من أخطار الحرية التي تؤدي إلى الإستبداد الديمقراطي [2].

4- إسهام **كارل ماركس (1818-1884)، فماركس** إهتم بالنظم غير الأوروبية وقارن بينها وبين النظم الأوروبية، ولم يعقد مقارنته على من يحكم ومن لا يحكم وإنما على من يملك ولا يملك، كما تجاهل ماركس كل العوامل الميتافيزيقية في تفسيره لتطور المجتمعات، كما فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وأيضا قسم السلطة إلى: سلطة تقليدية، كاريزمية وعقلانية[3].

5- إسهام **ماكس فيبر (Max Weber) (1864 -1920)**، على عكس ماركس قدم فيبر مقارنته على الدين، الثقافة والجماعات وليس الإقتصاد فقط، وقارن في كتابه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** عام 1905، بين الأمم الغربية والأمم الشرقية من حيث تاريخ إقتصادياتها وديانتها[4]، وفرق فيبر بين الجماعات على أساس الزراعة، التجارة، الصناعة والحرفية، وبين جماعات المصالح الإقتصادية وبين جماعات المصالح السياسية وقارن بينهما، وإستنتج أن كل منهما ينتج نوع معين من السلطة [5].

لقد إستعمل **أرسطو** المقارنة في وصفه للأنظمة والدساتير للمدن اليونانية، كما إستعمل **مونتيسكيو** في دراسته للأنظمة السياسية الأوروبية وعلاقة البيئة والأخلاق بها، و**توكفيل** من خلال مقارنته بين الولايات المتحدة ودول أوروبا. وفي هذه الدراسات الكلاسيكية الأولى لعلم السياسة وفي

---

1 – Karl Mannheim, The American science of politics: Its Origins and Conditions, USA, the Taylor & Francis e-Library,2001, p.242.

2– إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1994، ص.49.

3 –Monière Denis, et Jean Herman Guay, « Introduction aux théories politiques » , Canada, Montréal : Québec, Amérique, Éditeur (Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi), 1987, P. 38.

4 –Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parsons, Routledge, London and New York,Taylor & Francise –Library, 2005, p. 21.

5 –Furseth Inger and Pal Repstad, An introduction to the sociology of religion : classical and contemporary Perspectives , GreatBritain, Ashgate Publishing Limited Gower House, 2006, p. 36.

إرهاصات ظهوره في الفكر الغربي، إقتصرت الدراسات المقارنة على حالات محدودة في القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، وقد إتسمت تلك الدراسات بالتركيز على الجوانب القانونية والأطر الشكلية للدساتير، وطرق إنتقال السلطة، وتركز الموضوع حول الحكومات لذا إشتهر هذا الحقل الدراسي وإلى حد الآن في العديد من الأقسام في علم السياسة بدراسة الحكومات المقارنة [1]. ويرى **روي مكريدس (Roy Macridis)** أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المرحلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية، وقد قام في بداية خمسينيات القرن العشرين بتقييم لأدبيات حقل السياسة المقارنة وخلص إلى النتائج التالية :

1- دراسات سياسية غير مقارنة : فالكثير من الدراسات في هذه المرحلة كانت تدعي المقارنة لكنها ليست كذلك، والدراسات كانت في نطاق بلد واحد، أو عبارة عن وصف مقارن لعدد من المؤسسات في عدة دول .

2 – دراسات وصفية: تنحصر في وصف المؤسسات السياسية الشكلية [2] .

3 – دراسات ضيقة النطاق : بمعنى الإقتصار على فحص مؤسسات الدول الغربية بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي بعد نشأته، ويؤخذ على هذه الدراسات أنها ذات توجهات ايديولوجية وتحيزات فكرية معينة.

4- دراسات ساكنة: لا تأخذ بعين الإعتبار تغيرات ونمو الفواعل الدينامية كالأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام ...الخ [3] .

---

[1]– عبد القادر عبد العالي، " محاضرات النظم السياسية المقارنة "، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007 – 2008، ص.10.

[2]– من بين أهم هذه الدراسات حكومات القارة الأوروبية: James Shotwell) (Harold Zink and Frederick Ogg : حكومات الدول الخارجية الحديثة) (Fritz Marx: الحكومات الخارجية) (John Ranney and Gwendolen Carter : القوى الخارجية الأساسية) (Daniel Witt : المؤسسات السياسية المقارنة)، وهناك نوعين في الإتجاه الوصفي للدراسات المقارنة هما: الدراسات التاريخية (Arnold Zucher : الدستورية والإتجاهات الدستورية منذ الحرب العالمية الثانية)، والدراسات القانونية (Mirkine Guetzevitch : الدساتير الأوروبية) للمزيد أنظر:

–Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, USA :Routledge Oxon, 2005, p126.

[3]– وقد ظهر هذا في كتابات علماء السياسة مثل : (Harold Laski, Frank Goodnow, W.A. Rodson, Abbott, Lowells, Barthelemy Joseph, Woodrwo Wilson, John Marriott, Arthur Keith, James Bryce, Ivor Jenning,) وغيرهم ممن تناولوا الأنظمة السياسية في جزئيات معينة . للتفصيل في أهم المؤلفات التي كتبت في هذا المجال أنظر:

– Patrick O'Neil, Essentials of comparative politics, USA, New York and London: W.W. Norton Company, 2004, p.05.

5- دراسات أحادية الطرح: أي التركيز على المؤسسات السياسية لنظام واحد، أو تتحدث عن وحدة أو مؤسسة واحدة أو نظام سياسي ما [1].

ويمكن القول أن سمات الحقل مع بداية النصف الأول من القرن العشرين تمثلت في بداية أفول الإقتراب القانوني الشكلي، أما التوجهات السلوكية فقد أخذت تتقوى في المدرسة الأمريكية، أما في أوروبا فقد كان لا يزال التحليل الطبقي يسيطر [2]. كما أن الكثير من الدراسات المقارنة التقليدية ركنت إلى المحافظة على الأنظمة القائمة مع الحذر من التغير والثورات، وأيضا فالرغبة في التعميمات النظرية لم تبرز وذلك بسبب غياب التجريد والدراسات الأمبريقية [3].

ثانيا: مرحلة النزعة العلمية (The scientifics tages):

إعتمد المؤثرون الأوائل في العلوم السياسية والسياسة المقارنة أمثال **هاري ايكستن (Eckstein Harry)**، **دافيد آبتر (David Apter)**، **سيمور ليبست (Seymour M. Lipset)**، **داهل، دويتش، الموند، ايستن، فيربا**... الخ، على ذلك الميراث المعرفي الكلاسيكي لإعادة بنائه **(Reabuild)** وإعادة إحيائه **(Reinvigorate)** [4]، حيث أعطت الدراسات السياسية المقارنة أهمية قصوى للمنهج العلمي في البحث العلمي وإتجهت إلى تركيز بؤرة البحث، فتم إعادة صياغة الدراسات وتم نقلها من دراسات معيارية وشكلية إلى دراسات علمية وأمبريقية .

ومن المتفق عليه على نحو عريض أن السلوكية **(Behaviouralism)** تعتبر من أكثر الإقترابات حضورا في التحليل السياسي بعد فترة الحرب العالمية الثانية، فهي تعتمد على الطرح العلمي وإستغلال وحدة المنهج بين العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية وبرز ما يعرف بالثورة السلوكية **(1921 – 1966)**، فشهد الحقل في بنيته الجوهرية والمنهجية عدة تغييرات، ودافع السلوكيون بشدة عن آرائهم، وبالأخص مع صدور فكرة النموذج المعرفي لتوماس كوهن سنة 1962 في

---

[1] – Bernard susser, Approaches to the study of politics, USA : Macmillan, 1992, p.24.

[2] – Monière Denis, op. cit, p.40.

[3]– نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص.207.

[4] –Mark Lichbach, and Alan Zuckerman, Comparative politics: rationality, culture, and structure, 2 nd Ed, USA, Cambridge: Cambridge University press, New York, 2009, p. 03.

كتابه: **بنية الثورات العلمية،** حيث رأوا أنهم بالفعل أسسوا لنموذج معرفي جديد [1]. ويرى **والدو دوايت (Dwight Waldo)** أن الثورة السلوكية جاءت رفضا للوصف، التجريد، التحليل المؤسسي، الإستنباط، الدراسات التاريخية، التقدير المعياري، ولتقر ما يلي: التفسير، جمع المعلومات الدقيقة، السلوكيات، الملاحظة والواقعية، الإستقراء، تحليل الظواهر السياسية الحالية، الحياد البديهي، وهذه الثورة بالتوازي مع ما سبق ذكره، فهي مؤطرة بالتنمية النمطية للمناهج الإحصائية والرياضياتية، وبإرادة تفسير المفاهيم الامبريقية للحياة السياسية [2].

وفي هذا الصدد تغيرت الكثير من وحدات التحليل السياسي، حيث حل مفهوم النسق السياسي **(Political system)** محل الدولة والنظام السياسي[3]، وحل مفهوم الوظائف **(Functions)** بدل السلطات، والأبنية بدل المؤسسات، بل أعيد صياغة المفاهيم التقليدية مثل المؤسسة في إطار التوجه المؤسسي الجديد ليتطابق مع المفهوم السلوكي [4]. ونتيجة لذلك فالنظام السياسي في هذا الإطار ليس له وجود واقعي ملموس، بل هو مفهوم مجرد وأداة تحليلية تنطبق على العديد من المواضيع والظواهر السياسية، ولتعبر عن الأشكال المختلفة لوجود وممارسة السلطة عبر نطاق الدولة أو ما فوق الدولة أو في داخل الدولة [5]. وفي السياسة المقارنة أصبح النظام السياسي لا يعبر كما في النموذج التقليدي عن البنى الشكلية للدولة ومؤسساتها،

---

[1] –Robert Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest", American Political Science Review, vol.55, December 1961, p .770.

[2]–Loïc Blondiaux, "Les tournants historiques de la science politique américaine", Politic, Vol.10, No.40, 1997, p.14.

[3]- يفرق "دافيد ايستن" بين النظام والنسق، فعرف النظام بأنه القواعد القانونية والهياكل والمؤسسات الحاكمة (Regime) التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات، أما النسق (System) فهو: "مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر". للمزيد أنظر:
– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر : دار هومة، 2002، ص–ص.131–132.

[4]- إن تطوير مفهوم المؤسسة كمتغير أساسي في التنمية يرجع بالأساس إلى أعمال المفكر الإقتصادي الأمريكي "دوغلاس نورث" (Douglas NORTH) أحد رواد الإقتصاد المؤسسي الجديد، حيث يرى أن المؤسة هي مجموعة المعايير (Normes) ، والأجهزة (Organismes) ، والإجراءات (Procédures) التي تحدد عمل أي مجتمع ومجموعة العلاقات الإجتماعية القائمة بين أعضاءه. فالمعايير : تمثل القواعد الرسمية (القانونية)، وغير الرسمية (الممارسات) التي تقود أعضاء مجتمع ما. أما الأجهزة : فهي المنظمات التي تهيكل ممارسات العلاقات الإجتماعية . وأخيرا الإجراءات : التي تجسد كيفيات تطبيق ووضع المعايير.

[5]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص.8.

بل أصبح يشير إلى شبكة التفاعلات التي ترتبط بظاهرة السلطة من حيث منطلقها الايديولوجي، أو القائمين على ممارستها كالنخب، أو الإطار المنظم لها وهي المؤسسات [1].

وفي محاولة لعلماء السياسة المقارنة لإضفاء طابع العلمية على الحقل، فقد سعوا إلى تطوير نظرية وضعية يمكن تعميمها فيما بعد، لذلك فرقوا بين دراسة المواضيع الجديدة غير الرسمية كالأحزاب وجماعات المصالح وغير ذلك، وبين محاولة التنظير الذي يسعى إلى تجريد المفاهيم وبناء أسس شاملة ومجردة للعمليات السياسية الخاصة بالنظم بما أن الأمر يتعلق هنا بمقارنة الأنظمة السياسية، وستلعب النظرية النظمية **لدافيد ايستن**، والإتصالية أو نظرية الجماعة **لكارل دويتش**، بالإضافة إلى البنيوية الوظيفية لغابريال الموند دورا مهما في ذلك، وهي تقريبا كلها مستمدة من علم الإجتماع في دراسة النظم الإجتماعية[2]. بالإضافة إلى أن من أهم المشاريع البحثية للسياسة المقارنة في المرحلة السلوكية هو مشروع دراسة التنمية والتحديث، في محاولة تنظيرية لخلق نظرية عامة، فالنظرية التنموية **(Developmentalism)** ستؤسس لتصورات تساهم في تثبيت نموذج معرفي فيما بعد .

لقد مثلت الثورة السلوكية أهم فاصل ابستيمولوجي في العلوم السياسية والسياسة المقارنة، وذلك بفضل الطرح العلمي الذي إنتهجته، بالإضافة إلى الكم الهائل من الإثراء المعرفي الذي غير جوهر الدراسات السياسية المقارنة، إلا أنها لم يكد يمر عقدين حتى إشتد النقد على المنهج الذي لم يعط أي أهمية لخصائص الظاهرة السياسية، خاصة معيارية قيمها وعدم ثباتها، بالإضافة إلى أن السلوكية لم تولي أهمية لحل الإشكالات السياسية والمجتمعية، وكان جل إهتمامها البحث العلمي والإستقرار والمحافظة على الوضع القائم كما هو، وبدت الحاجة إلى التغيير أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تصاعد الصراع بين التوجهات الأكاديمية في الجامعات الأمريكية وذلك لعدة أسباب، فظهرت إلى الوجود ما إصطلح عليه بالمرحلة ما بعد السلوكية **(Post-Behaviouralism)** **(1967-1988)** كحركة مضادة للسلوكية.

---

[1]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص.10.

[2]- Hans Keman, Comparing political systems: Towards positive theory development, Working & unpublished Papers, Political Science No. 2006/01, Department of Political Science Vrije Universiteit Amsterdam, p.08.

هذه الحركة واكبت ظهور مؤتمر من أجل علم سياسة جديد الذي تم تنظيمه سنة 1967 خلال الإجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (**APSA**) ، وتزعمه **باشراش** (**Peter Bachrach**)، **بي** (**Christian Bay**)، **لوي** (**Theodore Lowi**)، **برينت** (**Michael brent**) ، **وولفي** (**Alan Wolfe**)، **شيلدن** (**Sheldon Wolin**)، عمد أعضاء هذا المؤتمر إلى تغطية ما يرونه قصورا في الإتجاه السلوكي، حيث توجهوا نحو الإهتمام بالقضايا الإجتماعية والأزمات السياسية، كما طالبوا بعلم سياسة يتخذ موقفا جماعيا موحدا من القضايا السياسية المثارة مثل: الفقر، حرب الفيتنام، التمييز العنصري، إضافة إلى قضايا المرأة والبيئة [1] .

ففي المنعطف الما بعد السلوكي بدأ علماء السياسة يركنون إلى الإلتزام الكبير بالإقترابات التي تعنى بقضايا المجتمع، ولم تعد تهم أكثر قضية المنهجية والعلم الصرف، ولم تعد موضوعات الحداثة والتنمية السياسية تحظى بالأولوية البحثية[2]، وكان من نتيجة الإنتقادات الموجهة إلى النموذج السلوكي وأدبياته أن توسعت وتبلورت إقترابات جديدة، فظهرت نظرية التبعية، الكوربراتية، الإقتصاد السياسي، السياسة العامة، التحول الديموقراطي، البيروقراطية السلطوية، الماركسية الجديدة[3]، أيضا المقاربة الثقافية والمؤسساتية الجديدة بأنواعها (التاريخية، الاجتماعية، الخيار العقلاني[4]) التي كانت تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في تصاميم وقرارات المخرجات الإجتماعية والسياسية[5]. وقد أوجد هذا التنوع المقارباتي نقاش صحي إنعكس على الواقع السياسي والمنهجي في

---

[1]-John Dryzek, "Revolutions without Enemies: Key Transformations in Political Science", American Political Science Review, Vol.100, No.04,(November, 2006). P. 490.

[2] -James Farr Jacob, and Hacker Nicole Kazee, "The Policy Scientist of Democracy: The Discipline of Harold D.Lasswell ", American Political Science Review, Vol.100,N o.04, November 2006, p.584.

[3] -Howard Wiarda, "Rethinking political development: A look backward over thirty years, and a look ahead " ,Studies in comparative international development ,vol.24, No.04, winter 1989- 90, p.72.

[4]- تعود بدايات هذه النظرية لخمسينيات القرن الماضي، مع الأعمال التي نشرها (Kenneth Arrow : الخيار الإجتماعي والقيم الفردية 1951)، (دانكن: Duncan Black : نظرية اللجان والإختيار 1958)، (داونس Anthony Downs: نظرية إقتصادية للديمقراطية 1957) . للمزيد أنظر :

-Debu Gandhi, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation Critique: A world wide journal of politics, Spring, 2005, p.81.

[5] -Petter Hall, and Rosemary C. R. Taylor," Political science and three new institutionalism", Political studies, vol. XLIV , 1996, p. 936.

حقل السياسة المقارنة، وظهرت ثلاث أولويات منهجية تمثلت في مواصلة إعادة تهذيب هذه الإقترابات المختلفة، وبذل جهود لبناء جسور تواصل بين تلك **الجزر النظرية**، وأخيرا العمل على توحيد العناصر المتعارضة التي تشكل النظريات [1].

لقد تبلورت ثلاث أساليب للتحليل في العلوم السياسية، مع التطور خلال المرحلتين السابقتين يمكن توضيحهما في الجدول رقم (02)[2]:

المعيارية	الوضعية	حل الاشكاليات
الأفعال والقيم التي تفرض نفسها	قوة المنطق (العقلانية) + الملاحظة الأمبريقية	الحلول الممكنة: معيارية + وضعية
الفلسفة السياسية	الإجتماع السياسي	السياسات العامة

ثالثا:النزعة العلمية الثانية (Second Scientific Tendency):

مع بداية نهاية الثمانينات شهد حقل السياسة المقارنة منعطفا وتطورا جديدا بدأ يدفع بالحقل إلى المزيد من العلمية، وذلك في إطار بروز النزعة العلمية الثانية في الحقل التي أتت بعد النزعة العلمية التي جسدتها السلوكية، وكان الهم الأساسي للنزعة العلمية الثانية بإشراف فرع الدراسات السياسية الأمريكية(**field of American politics**) ، هو بناء نظرية عامة للأنشطة السياسية، مرتكزين في ذلك على مقولات النظريات الصارمة والمستقاة من علم الإقتصاد، وهنا إستعانوا بنظريات اللعب وصنع القرار والمؤسساتية العقلانية القائمة كلها على نظرية الخيار العقلاني **(2000 – 1989)**[3] .

ففي حقل السياسة المقارنة تم توظيف نظرية الخيار العقلاني من قبل المؤسسية الجديدة، فقد أدخل **باتس (Robert Bates)** مؤسسية الخيار العقلاني لتحليل دول العالم الثالث بإفريقيا الإستوائية تحديدا (الأسواق والدول في 1981، دراسات في الإقتصاد السياسي في 1987)، وتظهر أهمية أخرى للمؤسسية الجديدة من خلال إستخدام الخيار العقلاني في دراسة الدمقرطة،

---

[1] –Ibid, p.75.

[2] –Réjean Landry, "Les traditions de recherche en science politique", Politique, n.23, 1993, p 10.

[3] –Gerardo L. Munck, and Richard Snyder, op. cit, p. 5 , and p. 53.

خاصة مع عودة المنظور التنموي **آدم بروزورسكي (Adam Przeworski)** ، (الديمقراطية والأسواق: الإصلاح الإقتصادي والسياسي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتنية 1991)[1].

ومع هذه الحقبة الجديدة في حقل السياسة المقارنة توسعت الدراسات المقارنة، من ناحية التطبيق فقد عرف الحقل توجهين، الأول بقي يركز على جوهر المواضيع، بعض الباحثين ركزوا على السلوك الإنتخابي والتشريعي، التعبئة السياسية، والتنمية السياسية، أما الإتجاه الثاني فقد إتجه نحو تطبيق وتطوير النماذج الشكلية والكمية ونظرية الألعاب، وهناك آخرون إستعملوا مختلف توجهات الخيار العقلاني التي لها علاقة بالمنطق لكن ليس النماذج الرياضياتية للإقتصاد الجزئي[2].

وخلال هذه الحقبة إهتم حقل السياسة المقارنة من الناحية الموضوعية من جهة بالميكرو المرتبط بإقتصاد السياسة العامة، ومن جهة أخرى بالماكرو (الدولة) والمتعلق بالسلوك، والإنتقال الجزئي داخل الطرح السلوكي، من البعد النوعي (القيمي– المعياري) للسلوك السياسي إلى البعد الكمي. والتركيز على المتغير الإقتصادي كبديل للعوامل السوسيولوجية. أيضا أحدثت الثورة العلمية الثانية قطيعة معرفية على مستوى المنهج و النظرية، داخل علم السياسة وتحديدا في حقل السياسة المقارنة، فعلى الصعيد المنهجي نلاحظ أن هناك إنتقال شامل من المنهج التجريبي إلى المنهج الإحصائي الكمي، أما نظريا فحدث **تحول** من النظرية البنيوية الوظيفية إلى نظرية الخيار العقلاني وعلى المستوى الجغرافي توسعت الدراسات السياسية المقارنة من الإطار الدولاتي إلى الإطار الكوني العالمي ضمن ما عرف بدراسات المناطق(**Area studies**) [3].

لقد أسهمت الثورة العلمية الثانية (**second scientific revolution**) فعلا في حقل السياسة المقارنة ابستيمولوجيا على أساس أنها تمكنت من إعادة صياغة أجندة البحث بإعتراف

---

[1] –Robert E.Goodin, and Hans–Dieter Klingemann, op. cit, p .388

[2] –Margaret Levi," The Economic Turn in Comparative Politics", Comparative Political Studies, vol.33, August September, 2000, p.826.

[3]– ببروز دراسات المناطق كوحدة أكاديمية جديدة في حقل السياسة المقارنة، إكتسى هذا الأخير طابعا دوليا فإعتبر الباحثون في الحقل المجتمع الدولي نظاما سياسيا فرعيا تطبق فيه نفس العناصر النظرية لدراسة النظم السياسية المقارنة، كما أصبح هناك قياس لدور النظام السياسي الدولي وأثره في تشكيل وبناء النظم السياسية القومية، وهكذا فقد زال الفصل بين النظم السياسية المقارنة والسياسة الدولية، وبالمثل توجد دراسات منظمة لأثر النظم السياسية على النظام الدولي وطريقة عمله ووظيفته . للمزيد أنظر :

– محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص.262 .

وشهادة الباحثين في الحقل، لكن برز مناهضين لهذه الأجندة حيث أحدثوا صيغة توفيقية تبرز داخل **حركة بروستروبكا**[1] علم السياسة، التي بدأت في أكتوبر سنة 2000 عندما أرسل مجهول أطلق على نفسه **السيد المصلح** (**Mr. Perestroika**) رسالة إليكترونية إلى عدد من علماء السياسة في الولايات المتحدة الامريكية، منتقدا فيها توجهات الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (**APSA**) وأهم دورياتها وهي الدورية الأمريكية للعلوم السياسية (**APSR**)[2].

ومن أبرز من إلتف حول هذه الحركة نجد :(**ثيدا سكيتشول Theda Skocpol**، **جيمس سكوت Scott James**، **لي سجلمان Sigelman Lee**) الذين حذروا من التطرف في توظيف المنهجية الإحصائية إلى حد إستبعاد دور القيم والدين والأخلاقيات . فيقول **ديفيد برونوري** (**David Brunori**) – أحد المتأثرين بالحركة – لم يستطع إكمال مرحلة الدكتوراه لأن علم السياسة الأمريكي أصبح كله أرقام، وأضاف بأن علم السياسة أصبح لا شيء أكثر من تحليل إحصائي لكتل متراكمة من المعلومات [3].

لقد مرت إثنا عشر سنة منذ إرسال تلك الرسالة عبر البريد الاليكتروني من طرف مجهول إلى أعضاء اللجنة الأمريكية للعلوم السياسية، والتي مثلت الأساس الذي بنيت على أركانه حركة إصلاح علم السياسة، وفي ظل هكذا ديناميات وحركات مضادة وناقدة سيبقى حقل السياسة المقارنة أحد أهم فروع العلوم السياسية، وذلك من خلال إثراء مراحل تطوره عن طريق المراجعات الذاتية، وإنتهاز فرصة الإختلاف، والتنوع، التوسع وتزكية التفاعل[4]. والشكل رقم (05) يبرز المسار المعرفي للحقل على مستوى المنهج والموضوع:

---

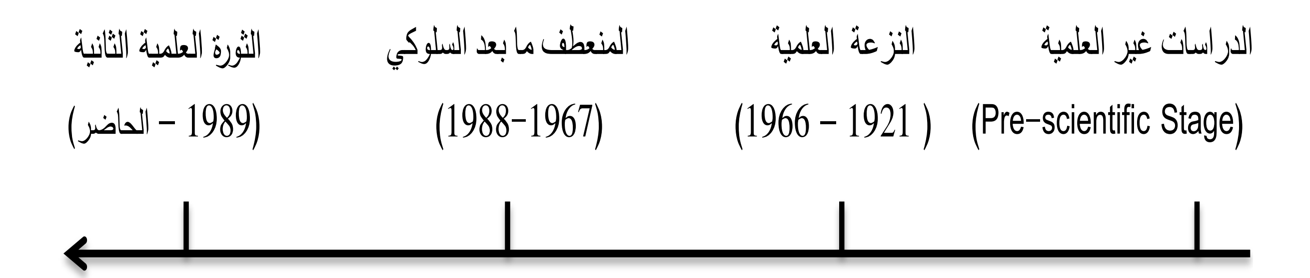
[1]– بيريستروبكا (perestroika): مجموعة من الأفكار والمبادئ إرتكزت إليها السياسة السوفيتية الجديدة التي دعا إليها الرئيس السوفياتي "ميخائيل جورباتشوف" في كتابه تحت عنوان البيريسترويكا عام 1985، والمصطلح يعبر عن لفظة روسية تعني – إعادة البناء – وكان يقصد بها المعالجة الجذرية لكافة مشكلات المجتمع ... وقد إشتمل تصور "غورباتشوف" على عدة أفكار مثل: الإعتراف بفشل الأساليب السابقة في تطبيق الفكر الإشتراكي الماركسي، ومحاولة تقديم صياغة جديدة لهذا الفكر . للمزيد أنظر:

– هشام محمود الأقداحي، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر : ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص. 11.

[2] –Gerardo L. Muncka, and Richard Snyder, op. cit, p. 55.

[3]–عبد الله بن جمعان الغامدي،" تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن"، مجلة شؤون إجتماعية، العدد: 92، 2006، ص.16.

[4] –Storm Elliot," Pedagogical Perestroika in Comparative Political Science, Critical Intersections in Education", An OISE/UT Students'Journal, vol.01, no.01, winter, 2013, p.30.



المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتقدم العلمي : دراسة في متغير السياسة المقارنة

بالإستناد إلى النظريات والمقاربات المفسرة لمنطق التقدم العلمي في هذه الجزئية من الدراسة، سيتم التركيز على متغير السياسة المقارنة لفهم تموجاته المعرفية المتصلة بالمؤشرات التالية: الثورة العلمية (**scientific revolutions**)، البرامج البحثية (**Scientific research programs**)، التفنيد والإحلال المعرفي (**falsifiability**)، وأخيرا مؤشر التعددية المنهجية. ثم سنعتمد مؤشر الثورة العلمية بصفة أساسية في دراسة متغير بناء الدولة في علاقته بمتغير السياسة المقارنة، ولكن هذا لا يعني إهمال المؤشرات الأخرى في التحليل وذلك للإعتبارات التالية :

– أن مؤشر الثورة العلمية يعد المعيار الأساس لتحديد التموجات الابستيمولوجية الرئيسية التي مست الحقل ونجحت في إحداث القطيعة داخله كالثورة السلوكية [1]، والثورة العلمية الثانية.

– أن التموجات الابستيمولوجية الفرعية تكون وفق برامج بحثية فقط، ففي غالب الأحيان ما تأتي صياغة أجندة للبحث في هذا الحقل المعرفي على أنقاض المنجزات السابقة.

[1]- هذه القطيعة التي أحدثتها الثورة السلوكية (Revolution behaviorist) مع المدرسة الدستورية إعتمدت مداخل وصفية نمطية لتحليل الحياة السياسية، حيث تميزت الدراسات بالمعيارية (Normativité) وهذا ما لا يخدم السعي إلى تحقيق مستويات عليا من العلمية (scientisité) في دراسة السياسة، فظهور المدرسة السلوكية كنموذج معرفي بقيادة علم السياسة الأمريكي في الخمسينيات والستينيات كان الهدف منه تغيير مختلف الإفتراضات النظرية والمنهجية المميزة للمدرسة الدستورية التي سادت في القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية . ويكمن التوجه الجديد في السعي إلى تطوير منهج مقارن يساهم في صياغة نظريات عامة لتحليل النظم السياسية والحياة السياسية ككل، وذلك بالإستفادة من أدوات البحث والمنهجية في العلوم الطبيعية . أنظر :

–Nicolas FREYMOND, "la question des institution dans la science politique contemporaine:l'exemple du Néo-institutionnalisme", travaux de science politique, Nouvelle série N° 15,Université de Lausanne, département de science politique, Lausanne, 2003, P - P. 11-12.

-أن المداخل الابستيمولوجية عند كل من توماس كوهن، وكارل بوبر، وإمري لاكاتوش تلتقي في مسألة التحولات المعرفية لأجندات البحث، بإستثناء **باول فايرباند (Feyerabend Paul) (1924- 1994)** الذي كان تركيزه حول التوجهات المنهجية.

ويعتبر إستعراض هذه المقاربات بالترتيب الذي سنعرضه ذا دلالة تحليلية هامة، لأن أعمال **إمري لاكاتوش (Imre Lakatos) (1922-1974)** شكلت في جانب منها جزءا من النقاش الذي جمع بين **كارل بوبر (Karl Popper) (1902 - 1994)** و**توماس كوهن (Thomas Kuhn) (1922- 1996)** حول تفسير التقدم العلمي. ففي الوقت الذي حافظ فيه بوبر على الإعتداد بمنطق التراكمية، واصل لاكاتوش التعامل مع الوحدات ما وراء - النظرية، غير أنه بدل تقديم هذه الوحدات على شكل براديمات بمفهوم كوهن، قام بتقديمها على شكل برامج بحثية، فينتقل منطق التقدم العلمي من تعاقب البرادايمات إلى تعاقب البرامج البحثية .

أولا: التفنيد والإحلال المعرفي لكارل بوبير :

إن معيار العلمية والقضية عند كارل بوبر هو إمكانية تحقيقها تجريبيا، وهو ما يعرف بنظرية إمكان التحقيق (**Verifiability Theory**)، لكن بوبر رأى أن هذا المعيار لا يصلح لتفسير معنى القضايا الكلية (القوانين العلمية)، وقال بدلا من ذلك بما يسميه معيار التفنيد أو إمكان البطلان (**Falsfiability Theory**)، فيمكن للقضايا الجزئية أن تنفي أو تفند القضايا الكلية [1].

يفرق بوبر بين مفردة (**Falsification**) والتي تعني دور وظيفي مؤداه التكذيب أو الإبطال، وبين مفردة (**Falsifiability**) والتي تعني القابلية للتفنيد أو أن النظريات هي صحيحة حتى يتم تفنيدها، فالمفردة الأولى تستعمل في سياق النمط الأمبريقي من المعرفة، والمفردة الثانية الخاصة بمراقبة الأنساق المعرفية حتى يتم إثباتها وتثبيتها حتى حين يتم تفنيدها [2].

يرى **بوبر** أن التاريخ يستحيل أن يكون علما لإستحالة تطبيق هذه المعايير عليه، ولكنه يؤكد أن دراسة الظواهر الإجتماعية دراسة علمية قابلة للإختبار والتفنيد، وبالتالي فالمعرفة الناتجة

[1]- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، ط.1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص.369.

[2] -Karl Popper, The Logic of Scientific Discovery, UK, London: Routledge Taylor & Francis Group, 2002, p. 66.

عن ذلك هي معرفة علمية قابلة للتقدم، لكنها تبقى دائما معرفة ونظريات صادقة بشكل مؤقت حتى لحين تفنيدها عن طريق نظريات جديدة إستنادا لنظريته [1]. والشكل رقم (06) يوضح نظرية بوبر وتصوراته حول تطور النظريات وتقدم المعرفة:

المشكلة (محاولة إبطال نظرية موجودة) ⟵ الحل المقترح (نظرية جديدة) ⟵ إستنباط القضايا القابلة للإختبار من النظرية الجديدة ⟵الإختبار(أي محاولة التفنيد بواسطة الملاحظة والتجربة)⟵ الإختيار بين أفضل نظرية من النظريات المقترحة ⟵ النظرية الجديدة قابلة للتكذيب والتفنيد .

وفي حقل السياسة المقارنة وتحديدا مع بداية المرحلة السلوكية، بدأ علماء السياسة يشعرون بتأثير فلسفة العلم في بحوثهم من خلال أعمال كوهن و بوبر، حيث بدأوا يفهمون بالتدريج أن المعرفة العلمية في الدراسات السياسية تكون بإستدراك الأخطاء وقابلية التفنيد، بالإضافة إلى أن الثورة السلوكية هي التي نقلت الدراسات من مرحلة ما قبل العلمية إلى المرحلة العلمية [2].

غير أن إعتماد **بوبر** على مبدأ القابلية للتكذيب أدى به إلى الوقوع في مشكلة منهجية حادة، تتمثل في إختزاله للنشاط العلمي الذي تؤديه الجماعة المعرفية في بناء الفروض والحدوس (**conjectures**) وتكذيبها، ما يجعل التقدم العلمي يرتد إلى الفهم التراكمي، لأنه يقدم تراكم تلك الفروض من خلال قابليتها للتكذيب على أنه تراكم تدريجي للنظريات فيقوم منطق التقدم العلمي عند بوبر على التراكمية أي أن كل نظرية جديدة تستفيد من إنجازات النظرية القديمة وتبني الصرح العلمي على دعائمها . جعلت هذه الردة من توماس كوهن، أكثر فلاسفة العلم إرتباطا بالتصور المناهض للتصور التراكمي لتقدم العلم .

ثانيا:الثورات العلمية لتوماس كوهن:

أكد **توماس كوهن** في كتابه بنية الثورات العلمية على أن العلم لا يتقدم من خلال التراكم المعرفي وإنما من خلال ثورات متعاقبة تحدث على مستوى النموذج المعرفي (**Paradigm**) الذي عنى به تقليدا متماسكا للقوانين العلمية، والنظريات والفرضيات والمقاييس والمناهج والممارسات التي تشكل إقترابا متميزا للمشاكل التي تواجه حقلا معرفيا ما . ويميز **كوهن** بين من تطور

[1]– Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery, op. cit, p. 822.

[2]– Shu–Yun Ma, op. cit, 2007, p.61.

العلم داخل إطار حاكم هو النموذج الإرشادي وقوامه شبكة من الإلتزامات المفاهيمية، والنظرية والمنهجية. والمرحلة الثانية هي مرحلة الثورة العلمية[1]، حيث يتم إبدال النموذج الإرشادي بنموذج آخر جديد، تتغير معه صورة الوقائع ومعايير القبول والرفض . ولكن بين المرحلتين توجد ثلاثة آليات متعاقبة وهي : العلم الطبيعي، العلم غير القياسي، ثم الأزمة التي تعقبها ثورة على مستوى النموذج الإرشادي، لتنتج بعدها نموذج معرفي جديد [2]. وعليه بإمكاننا التطرق لأبرز ما تناوله **كوهن** من مراحل في هذا الصدد:

1- **ما قبل البرادايم،** التي لا يوجد فيها إطار فكري أو مدرسة نظرية مسيطرة داخل الجماعة العلمية، على الرغم من إمكانية وجود عدد من المداخل النظرية المتنافسة . لكن عندما يبلغ أعضاء الجماعة العلمية مرحلة من الإجماع والتوافق حول المناهج والمنطلقات المعرفية التي من شأنها أن تساهم في بروز السياق المناسب لهيمنة نظرية معينة، مما يتيح تبني البرادايم [3] .

2- **النموذج المعرفي الإرشادي أو الإطار الفكري،** هو تلك النظريات المعتمدة كنموذج لدى مجتمع من الباحث العلمي في عصر بذاته علاوة على طرق البحث المميزة لتحديد وحل

---

[1]- يجري "كوهن" تشبيها بين الثورة العلمية والثورة السياسية، حيث يشبه البرادايم بالنظام السياسي القائم الذي يتولى معالجة المشاكل الإجتماعية والسياسية داخل المجتمع، فإذا ما ظهر نزاع سياسي لا يمكن حله في إطار ممارسات النظام السياسي القائم، يتم إستبدال هذا الأخير بنظام جديد، بنفس الطريقة التي يتم إستبدال بها البرادايم القديم ببرادايم جديد إذا ما أثبت عجزه عن حل المشاكل التي تطرحها التحديات القائمة في العالم الأمبريقي. للإشارة أيضا هناك تقارب فيلولوجي بين كلمة الثورة (revolution) وكلمة التطور (evolution) ، كما تلفت الإنتباه إلى المعنى المزدوج لكلمة (revolutionary)، فهي تعني "ثوري" كما تعني "دوارن"، ذلك لأن كلمة (revolution) تعني الثورة تماما كما أنها تعني :"إتمام دورة كاملة، مثل دورة الجرم السماوي في مداره". للمزيد أنظر :

- محمد حمشي، مرجع سابق، ص.35.
- يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص. 387 .

[2] – Thomas George Kurian, and others, op. cit, p.898.

[3]– أنظر: – محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص.69.

– محمد حمشي، " نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2011، ص.34.

المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية . ويركز كوهن على الطبيعة الجمعية للنشاط العلمي مؤكدا أن العالم الفرد لا يمكن إعتباره ذاتا كافية للنشاط العلمي[1].

3- **العلم القياسي (الطبيعي) (normal science)** ، تتوقف هذه المرحلة على مدى تماسك الإجماع الأكاديمي حول البراديم المهيمن على الحقل. والعلم القياسي غالبا ما يقمع الإبداعات الجديدة الأساسية لأنها تدمر بالضرورة إلتزاماته وإعتقاداته الراسخة [2]. لكن مع مرور الوقت، تتراكم مجموعة من الوقائع الشاذة (**anomalies**) التي يصعب تفسيرها في سياق البراديم السائد إلى الحد الذي يصبح معه عاجزا عن المواكبة، وبالتالي الوصول إلى مرحلة جديدة .

4- **العلم الشاذ (غير القياسي) (Anomaly)**، الشاذ هو الخارج عن القياس، والشذوذ المعرفي هو عبارة عن مجموعة من الإكتشافات المتسلسلة والمنتظمة، تبرز مع وجود إنطباع بأن الطبيعة قد ناقضت بصورة أو بأخرى . التوقعات المرتقبة في إطار النموذج الإرشادي الذي ينظم العلم القياسي[3]. فكلما كان النموذج الإرشادي أكثر دقة كلما زودنا بمؤشر أشد حساسية يكشف عن الشذوذ، ومن ثم يتيح فرصة لتغيير النموذج الإرشادي [4].

5- الأزمة (Crisis) : هي مرحلة يضيع فيها ويتشتت الإختصاص المعرفي، وتحدث عندما تتراكم المعارف الشاذة والتي تعجز عن حل الإشكالات، ويقل عندها عدد العلماء الذين يشتغلون في حيز معرفي ما[5]. ودلالة الأزمات أنها تعطي مؤشرا بأن المناسبة قد حانت لتغيير الأدوات [6]. بناء على ذلك يتعرض البراديم المهيمن إلى تحديات قوية وتعديلات جوهرية، وقد يتم تطوير براديم جديد أو إحياء براديم قديم .

---

[1]- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، تر. شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص- ص.11-12 .

[2] - المرجع نفسه، ص. 34 .

[3]- المرجع نفسه، ص.88.

[4]- المرجع نفسه، ص.101.

[5]- Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery, op. cit, p. 2025.

[6]- توماس كوهن، مرجع سابق، ص.114.

6- **الثورات العلمية:** هي سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية التي يبدل فيها نموذج إرشادي قديم كليا أو جزئيا بنموذج إرشادي جديد متعارض معه [1]. وتحدث الثورة العلمية عندما تتحول الجماعة العلمية نحو تبني براديم مختلف تماما، فإذا هيمن هذا الأخير يعود إلى مرحلة العلم القياسي . وهكذا، فإن تاريخ الحقل من شأنه أن يبقى بإستمرار خاضعا لهذا المسار الحلقي / غير الخطي من التقدم .

7-**النموذج المعرفي الجديد (Paradigm shift)** : يتكون هذا النموذج في قلب القديم عن طريق سد بعض الثغرات العلمية الواضحة وإكمال بعض النواقص ونفي بعض العيوب لأن تصبح مزايا مكتملة. وهكذا تولد نظريات جديدة، في داخل النموذج الجديد، إما بشكل تدريجي متسلسل، أو بشكل إنقلاب ثوري عنيف [2]. والتمثيل البياني رقم (06)[3] يوضح مراحل تطور المعرفة عند **كوهن:**

النموذج الارشادي1 (Paradigm) ← العلم الطبيعي القياسي (Normal Science) ← الشذوذ العلمي (Anomalies) ← الازمة (Crisis) ← الثورة (Revolution) ← النموذج المعرفي2Paradigm).

وأفضل تعبير عن أطروحة **توماس كوهن** عن تطور المعرفة هو ما عبر عنه أحد العلماء بالقول أن : "**النموذج المعرفي هو ماذا بالإمكان فعله عندما تغيب النظرية ؟** [4]"، بمعنى أن تقدم المعارف لا يحدث إلا في ظل وجود أزمات ضمن حقل معرفي ما، يتم العمل على حلها، ومتى تم تجاوزها فقد تم التأسيس لنموذج معرفي جديد. وتاريخ تطور الدراسات السياسية المقارنة – من منظور كوهن– هو عبارة عن مجموعة من المراحل والتموجات التي تحدد معالمها الثورات المعرفية سواء كانت علمية ذات أهداف منهجية أم جوهرية غاياتها إعادة مراجعة البرامج البحثية.

ثالثا: البرامج البحثية إمري لاكاتوش :

لقد إنتبه **لاكاتوش،** على غرار كوهن إلى قصور التعامل مع النظريات بصورة منعزلة لأن الوحدة الوصفية لإنجازات العلم على حد تعبيره ليست نظرية بل هي برنامج متكامل للبحث

---

[1] – المرجع نفسه، ص.131.

[2] –Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery, op. cit , p. 2025.

[3] –Ibid.

[4]–John Forrester, "On Kuhn's Case: Psychoanalysis and the Paradigm", Critical Inquiry,vol.33, Summer 2007,p.818.

وبذلك فإن التقدم العلمي لا يتأتى من خلال الإنتقال من نظرية إلى أخرى ولكن بالإنتقال من برنامج بحثي إنتكاسي (**degenerative**) إلى آخر تقدمي (**progressive**)[1]، حيث يتشكل البرنامج البحثي من سلسلة من النظريات المترابطة من خلال مجموعة من الفرضيات المشتركة . لا تتأتى قدرة البرنامج البحثي في الصمود من خلال قابلية فروضه للتكذيب حسب "بوبر" ولكن عبر إستمرار قابليتها للإثبات مع تغير الوقائع في العالم التجريبي .

يتشكل البرنامج البحثي، من منظور لاكاتوش، من نواة صلبة (**hard core**) ، وهي عبارة عن مجموعة من الفرضيات غير القابلة للتكذيب أو التفنيد، فهي فرضيات عامة تشكل الجوهر الذي على أساسه ينمو ويتطور البرنامج . قدرة النواة الصلبة على الصمود في وجه التكذيب تأتي من كونها محاطة بحزام واقي (**protective belt**) ، وهي عبارة عن مجموعة من الفروض المساعدة التي تكون عرضة للإختبارات التجريبية، ومن ثم فهي عرضة للتكذيب، التفنيد، التعديل أو حتى الإستبدال، بينما تحافظ النواة الصلبة على قوتها وعلى قدرتها على التطور[2].

إضافة إلى الحزام الواقي، يميز لاكاتوش وجود مجموعة من الموجهات المساعدة على الكشف (**heuristics**)، ويقسمها إلى موجهات إيجابية وموجهات سلبية. تشكل الموجهات الإيجابية التصميم العام للبرنامج البحثي، وهي التي تساعد العلماء على تحدي المشكلات التي ينبغي حلها، الموضوعات التي ينبغي التعامل معها والطرق التي ينبغي إعتمادها، بينما تشكل الموجهات السلبية مصدر الفروض المساعدة المكونة للحزام الواقي، لذلك فهي تحول دون تسرب نظريات لاعلمية أو متناقضة مع الإفتراضات الجوهرية (الكامنة في النواة الصلبة) للبرنامج البحثي . بعبارة أخرى فإن الموجه الإيجابي يرشد أصحاب البرنامج البحثي إلى ما ينبغي أن يلتزموا به، بينما يرشدهم الموجه السلبي إلى ما ينبغي أن يجتنبوه".

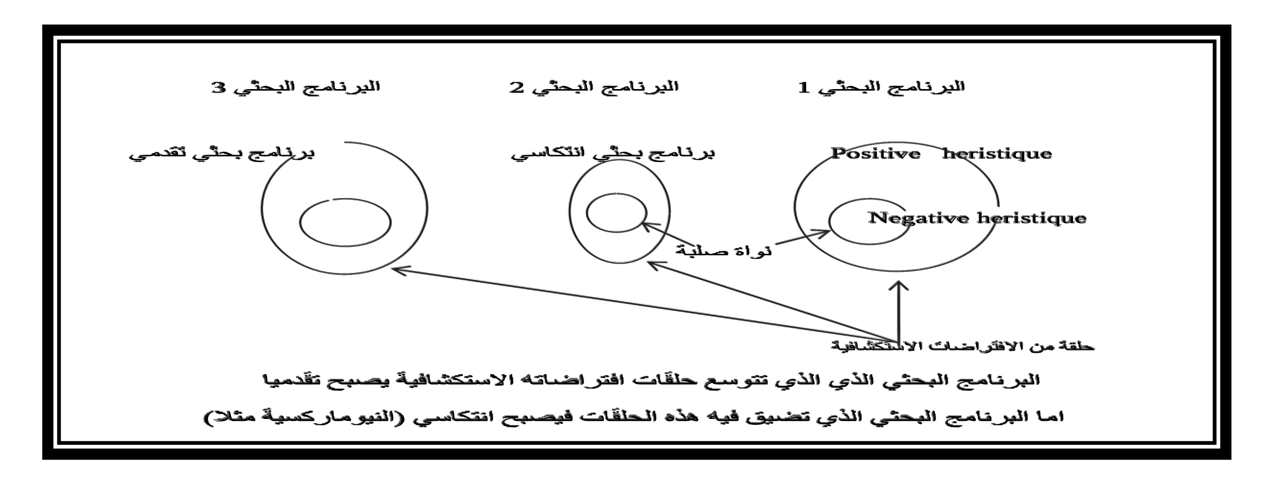
يعتبر فهم البناء المنطقي للبرنامج البحثي ضروريا لإدراك الفرق بين ما يقترحه لاكاتوش بين البرامج التقدمية والبرامج الإنتكاسية التي تشكل جوهر التقدم العلمي . فالبرنامج البحثي يبقى تقدميا بقدر ما يكشف تعديل يحدث في حزامه الواقي عن تنبؤات جديدة، ويفسر طرح مشاكل جديدة، فإذا ما توقف البرنامج عن هذا، وزاد محيط الوقائع الشاذة التي يعجز عن تفسيرها مهما زودنا حزامه الواقي بفروض مساعدة جديدة، فإنه يصبح برنامجا إنتكاسيا، ومن ثم تبرز الحاجة

---

[1]– يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص.411.

[2]– يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص.412.

إلى تغيير النواة الصلبة في حد ذاتها، والإنتقال نحو برنامج بحثي جديد[1]، لأن التغير في النواة الصلبة يؤدي إلى التغير في البرنامج البحثي في حد ذاته، وبالتالي إنشاء برنامج بحثي جديد. والتمثيل البياني رقم (07)[2] يوضح ذلك:



بناء على النظريتين السابقتين نلاحظ أنه في العلوم السياسية عامة وفي حقل السياسة المقارنة تحديدا يجدر الإشارة إلى الفرق بين الثورات العلمية حسب نظرية **توماس كوهن** وبين البرامج البحثية **لإمري لاكاتوش،** لأن هذا يعتبر معيارا لتحديد عدد الثورات المعرفية وأشكال البرامج البحثية الجزئية التي حدثت في هذا الحقل، فصياغة برنامج بحثي جديد كالوظيفية البنيوية أو مقاربة النظام السياسي عند **ديفيد ايستون** أو الثقافة السياسية **لغابريال الموند،** وهو نفس الأمر بالنسبة للمقاربات والنظريات السياسية، فهي لا يمكن تأهيلها لتصبح كثورات بمعنى تحول في النموذج الإرشادي المعرفي. عكس الأمر بالنسبة للثورة السلوكية التي يمكن إعتبارها ثورة بالمفهوم الكوهني.

رابعا: التعددية المنهجية عند باول فايرباند:

يعتبر **باول فايرباند** فيلسوف العلم النمساوي المثير للجدل بالقدر الذي يثيره كتابه **ضد المنهج : مخطط تمهيدي لنظرية فوضوية في المعرفة** عام 1975 . يدور إدعاء "فايرباند" حول رفض فكرة المنهج العلمي الذي يمكن أن يشكل معيارا موضوعيا للتمييز بين النشاط العلمي وغير

[1]– المرجع نفسه، ص.413.

[2]– عادل زقاغ، " النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية "، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص.30.

العلمي، فهو يرى أن العلم هو مشروع فوضوي **(anarchic entreprise)** لا يخضع لأية سلطة منهجية عليا . ينبغي هنا الإشارة إلى أن الفوضوية المنهجية التي دافع عنها فايرباند لا تعني غياب النظام، ولكنها تعني عدم وجود منهج محدد يتمتع بالسلطة مقارنة بالمناهج الأخرى، وهي السلطة التي إحتكرها لمدة طويلة ما يعرف بالمنهج العلمي الوضعي، لدرجة أنه أصبح المعيار الوحيد بين ما يمكن إعتباره أو عدم إعتباره علما .

إن مفهوم التعددية المنهجية عند فايرباند مرادف للفوضوية المنهجية، لأنها تعبر عن رفض متأصل لتنصيب السلطة المعرفية لمنهج محدد، بل ترفض تنصيب السلطة المعرفية للعلم في حد ذاته. وهو بذلك يسعى إلى نزع القداسة عن العلم كنسق معرفي مقدس يستلزم " الكفر" بما سواه، ما يجعل من العلم مجرد نسق ينمو ويزدهر وسط الأنساق المعرفية الأخرى [1].

لقد شكلت إنتقادات **فايرباند** للمزاعم الوضعية بموضوعية وعقلانية العلم أساسا لدعوته اللاحقة لتعددية ابستيمولوجية [2] تسمح بالإنعتاق من القيود المنهجية للابستيمولوجيا الوضعية المهيمنة . يتعلق الأمر هنا بعدم إمكانية تقييم نظرية ما إذا لم يتم التفكير من خلال نظرية بديلة لها . كما قام **فايرباند** بإستعمال مفهوم آخر بشكل مترادف مع التعددية الابستيمولوجية، هو النسبية الابستيمولوجية. التفكير بشكل نسبي حول الابستيمولوجيا جعل **فايرباند** يؤمن بعدم الرضا إتجاه مفهوم الحقيقة، إلى الحد الذي جعله يعتبره شعار غير مرغوب فيه للعقلانية، وأقرب إلى كونه مفهوم ثيولوجي[3]. والتمثيل البياني رقم (08)[4] يوضح :

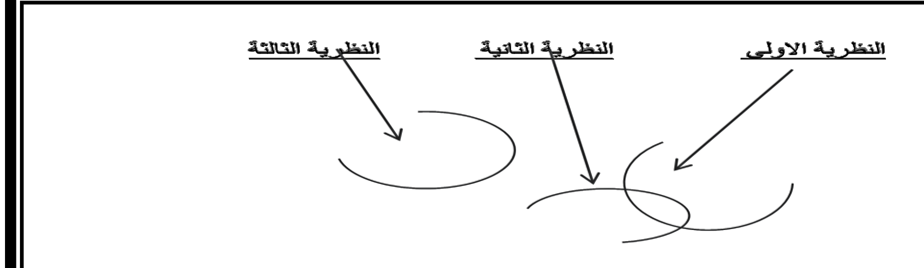
---

[1]– يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص.422.

[2] –Enver Halilovic, “Feyerabend's Critique of Scientism,” Enrahonar Vol. 28, 1998, P – P . 146–147.

[3]–Eric Oberheim and Paul Hoyningen–Huene, “Feyerabend‟s Early Philosophy,” Studies of History and Philosophy of Science, Vol. 31 no. 2, 2000, P. 367.

[4]– عادل زقاغ، مرجع سابق، ص.33.



يقوم منطق التقدم العلمي لدى "باول فايرآبنت" على افتراض مفاده الا ضرورة لوجود مكونات قديمة في النظرية الجديدة ، التقدم وفق مسار " لاخطي " .

وفي حقل السياسة المقارنة يؤكد **هانز إيليو** أن القناعة السلوكية تتصف بتعدد المناهج والمداخل[1]، ومع بدايات القرن الحادي والعشرين نددت حركة بروسترويكا علم السياسة **(Perestroika movement)** بهيمنة المقاربات الكمية على علم السياسة وطالبت بالتعددية المنهجية، وبتركيز مزيد من الجهد على البحوث الكيفية[2]. والجدل الذي أحدثته هذه الحركة لم يكن بشأن الأجندات البحثية وإنما كان حول التوجهات المنهجية التي تفرض بالهيمنة والإكراه، ويجب أن يكون الأمر عكس ذلك بالإنفتاح على كل التوجهات [3].

المطلب الرابع :تغير أجندة عملية بناء الدولة : ثنائية الحضور والغياب لمفهوم الدولة في الحقل

أولا: النزعة الدولاتية: مركزية الدولة (State–centred)

تمحور الخطاب العلمي لحقل علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة تحديدا حول الدولة إبتداءا من **فرانسيس ليبر (Francis Lieber)** ، والذي عين كأول أستاذ لعلم السياسة بجامعة كولومبيا الأمريكية عام 1857، وصولا إلى **وودرو ويلسن (Woodrow Wilson)**

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، ج.2 : بناء المقاييس ، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 37.

[2] –William A . Darity Jr., and others, International Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit, vol.06, p. 314.

[3] –Thomas George Kurian, and others, op. cit, p. 1285.

وغيرهما من الباحثين، وخلال هذه الفترة كانت المهمة الرئيسية لعلم السياسة إرساء دولة قومية موحدة ومواطنة فاضلة[1]. وقد تبنى هذا الخطاب غاية معرفية مهمة هي البحث عن القوانين التي تحكم توزيع السلطة بين مؤسسات النظام السياسي للدولة، وبذلك فقد إنصب البحث على النصوص الدستورية وما تقوله بشأن إلتزامات الأفراد الذين يعينون في مراكز سلطوية وحدود صلاحياتهم . وهكذا هيمن تصور الدولة على أجندة علم السياسة في الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث ساهم في منح هذا الوزن للدولة وجوه أكاديمية تحولت إلى رموز لعلم السياسة الناشئ، بالأخص **ولتر باقو (Walter Baghot)** في بريطانيا وودرو ويلسن في الولايات المتحدة .

إن تطور الحقل المعرفي لعلم السياسة في هذه الفترة – فترة التأسيس– إنطوت على أهداف معيارية وبالذات من أجل بناء دولة قومية موحدة وأمة تتمتع بالإرادة والقدرة لتحقيق هذا الهدف . وفي هذا الإتجاه أشار **فرانك قودناو (Frank Goodnow)** في معرض حديثه أمام الجمعية الامريكية لعلم السياسة **(APSA)** ، حول دور علم السياسة في تحقيق إرادة الدولة:

«أحيانا تنشأ التحالفات السياسية لهذا الغرض (تحقيق إرادة الدولة) ، خاصة الحركة التقدمية، لكن الهدف الذي وجد من أجله هذا المشروع يتمثل بالأساس في مكافحة الفساد، الزبونية، الماكنة الحزبية، المحاباة، والجهوية، وهي المظاهر التي سعت النزعة الدولاتية إلى محاصرتها، تماما مثلما عملت على إصلاح النظام الذي أرسى أسسه توماس ماديسون، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، هذا النظام أصبح غير ملائم للتحولات الإجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية» [2].

فهناك توجهان أساسيان في دراسة التحول الذي حدث في أوربا والولايات المتحدة وأثر الثورة الصناعية وما أفرزته من نتائج، مثل التحضر والهجرة الجماهيرية وسقوط الإمبراطوريات القديمة، وظهور الدولة القومية الحديثة . هذين التوجهين أفرزا مدرستين في حقل السياسة المقارنة : أولاهما ركزت على مواجهة تحدي بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستورها، من خلال إجراء

[1]–John S. Dryzek, 'Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science', American Political Science Review, vol. 100, (04) 2006, p. 487.

[2] –Ibid, p. 488.

مقارنة بين الدول المجاورة من أجل الوصول إلى نمط أوربي للحكم، وقد ساد هذا الإتجاه لدى المحامين الدستوريين والكتاب البرلمانيين والإداريين، وثانيهما ركز على صيغة الثورة الإجتماعية والحراك الإجتماعي وظهور النخب الجديدة والتحول الديمقراطي للحكومات والحياة الإقتصادية وطبيعة الجماعات السياسية الجديدة مثل الأحزاب وجماعات المصالح، وقد إعتبر أعضاء هذه المدرسة إجتماعيون أكثر منهم سياسيون [1].

وفي هذا الصدد كان للتطورات التي شهدتها أوروبا وأمريكا حينئذ دور مهم في إثارة مجموعة من التساؤلات المهمة التي تدور في إطار محاولة معرفة المتغيرات المؤثرة في مجريات التغيير السياسي كالعادات والتقاليد وأنماط السلوك والتراكيب الإجتماعية ودورها في عملية البناء الإجتماعي والسياسي ، ولعل كتابات مونتيسكيو، ودي توكفيل، ماركس، وإميل دوركايم، وباريتو، وموسكا، وميشيلز وفيبر وغيرهم كانت بمثابة المحاولات للإجابة على مثل هذه التساؤلات [2] .

وإنحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي للدولة، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها[3]. فمن أهم الخصائص العامة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية هيمنة التحليل التاريخي والدستوري للدولة بالإضافة إلى سيطرة توجهات النظرية المعيارية وعدم الإهتمام بالواقع السياسي [4]. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السياسية المقارنة عرفت مجموعة من الدراسات المؤسسية بالإضافة إلى الدراسات الجزئية [5]، وهي الدراسات التي تقتصر على جزء من المؤسسات وتقدمه على أنه أهم مكون في

---

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص- ص . 244-245.

[2]-Thomas George Kurian, and others, op.cit, p. 1280.

[3]- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص.27.

[4]-Jean Leca, "La science politique dans le champ intellectuel français", Revue française de science politique, Vol.32, No4, 1982, p. 659.

[5]- وهي دراسات تقريبا كلها جاءت مع نهايات القرن 19 في إطار الحركة ما بعد التاريخية (Post-Historicism)، ومن أبرزها مايلي : "ولستي" (Theodor Woolsey)، "الدولة بين النظرية والتطبيق" 1878 "وودرو ويلسن" (Woodrow Wilson): الدولة عناصر التاريخ والسياسة التطبيقية 1895، "جانكز" (Edward Jenks) : التاريخ المختصر للسياسة والدولة 1900، "أوبنهايمر" (Oppenheimer): الدولة 1914 وكلها كانت دراسات مقارنة قانونية ومؤسسية . للمزيد أنظر:

-Howard Wiarda, Comparative politics: critical concepts in political science, op. cit,P-P. 229-234.

بنية الدولة[1]. فإذن إقتصر الإهتمام بالدولة على المدرسة القانونية التقليدية والمنهج المؤسسى **(Institutional Approach)** وإنحصرت دراسة الدولة فى هذا السياق فى الإطار القانونى ودراسة المؤسسات من منظور وصفى، ولم يتسع هذا التطور لبحث دور الدولة كفاعل فى العملية السياسية.

إن التخلي عن النموذج المعرفي التقليدي لا يعني إنتهاء مكوناته، وإنما يعني أنها سوف تدخل في بنية النموذج الجديد، وتستجيب لهيكله ونسقه، حيث أنها جزء من تطور العلم وتراكمه . ومن ثم فإن التحليل المؤسسي أصبح خارج دائرة الإهتمام، ولكن مفهوم الدولة والمؤسسة كوحدة تحليلية مهمة أصبحا جزءا من مكون أكبر بجانب أجزاء أخرى .

ثانيا:البناء المعرفي للحقل: النزعة التعددية وهامشية الدولة

بذلت عدة جهود من أجل القيام بنقلة نوعية للحقل غيرت من بنيته الجوهرية والمعرفية، وتمثلت هذه الجهود في البحث عن المزيد من المواضيع الشاملة، والبحث عن الواقعية في الطرح والإبتعاد عن المعيارية، والبحث عن الضبط والدقة في الدراسات المقارنة، وأخيرا البحث عن نظام نظري يحكم بإطاره الفكري والمنهجي حقل السياسة المقارنة . وتزامنت الجهود للقيام ببناء وجه جديد للسياسة المقارنة مع الزخم الذي أعطته الثورة السلوكية للدراسات السياسية، خاصة مع الأعمال الثلاثة الأولى التالية: لأبراهام كابلان **(Abraham Kaplan)** وهارولد لازويل في كتابهما **السلطة والمجتمع** عام 1950، و**دافيد ترومان (David Truman)** في مؤلفه **عملية الحكومة** عام 1951، و**ايستون** له كتاب بعنوان **النظام السياسي: البحث بإتجاه وضع للعلوم السياسية** عام 1953 .

وفي ظل بروز الإقتراب السياسي العلمي كان الإتجاه العام يشير إلى الإلتزام بالأسس العلمية وخاصة بعد الثورة السلوكية في عام 1950، والتي كانت تبدي إهتماما بإستخدام الأرقام في تحليل العلوم السياسية[2]. وعليه فظهرت الإتجاهات المختلفة لدراسة مفهوم الدولة وتعريف

[1] –Ibid.

[2] – السلوكية كما يقول "روبرت داهل" هي مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة قاد إلى ظهور شعور بعدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويهدف هذا المدخل إلى جعل الدراسات السياسية أكثر علمية . أنظر:

ماهيتها ومن هذه الإتجاهات؛ النظرية التعددية (**Pluralism**) والتعددية الجديدة، النخبوية، الكوربوراتية والكوربوراتية الجديدة، بالإضافة إلى النظرية الماركسية والإقتصاد السياسي . هذه النظريات تمكن علماء السياسة من إخضاع الدولة لدراسة تجريبية قابلة للإختبار[1].

ومن ناحية أخرى، فإن إنتشار المناهج السلوكية فى علم السياسة، كان بذاته تكريسا للإهتمام بالنظام السياسى وتهميشا للدولة فقد عنيت هذه المناهج بتحليل الأنشطة التى تقوم بها الحكومة والبرلمان والأحزاب وجماعات المصالح، وبالبحث فى عملية صنع القرار كما إهتمت بالثقافة والتنشئة والمشاركة السياسية من منظور تحليلى، إنطلاقا من مفهوم النظام السياسى وليس الدولة [2].

إن الطرح **الكوهيني** ليس دقيق كليا، فالكثير من التطورات التي حصلت كان المحرك الرئيسي فيها ليس الثورات المعرفية بل التطور التدريجي، فتراجع دور الدولة إبتداءا من بواكير القرن التاسع عشر إلى غاية أربعينيات القرن العشرين ساهم بشكل غير مباشر في بروز المزيد من المقاربات النظرية التي ميزت فترة ما بعد السلوكية[3] . والمخطط البياني أدناه رقم (09) يبرز ذلك:

– عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص– ص.93 – 94.

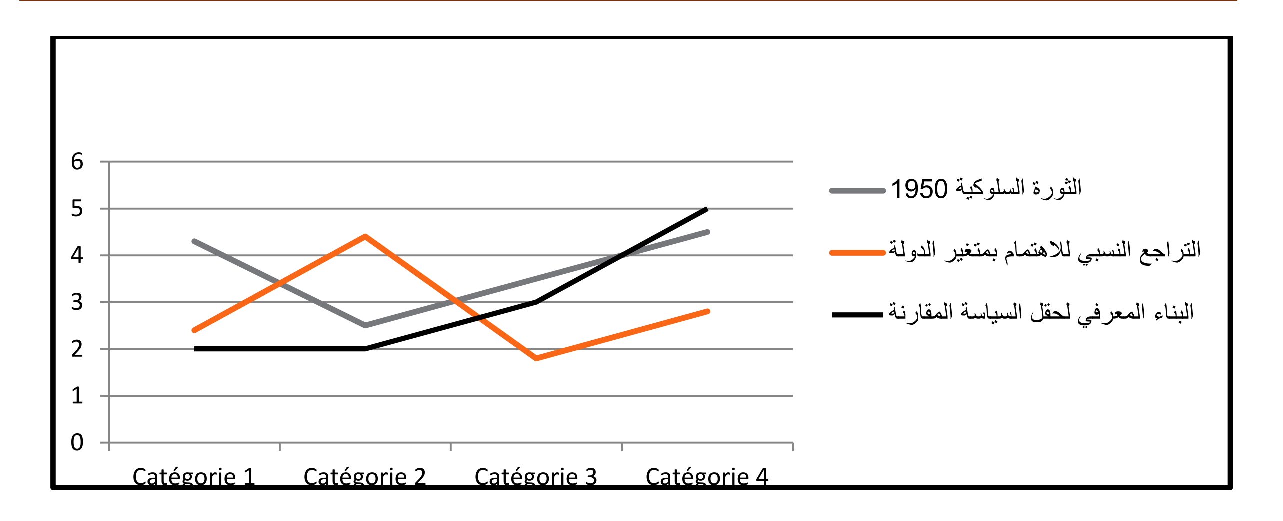
[1]–Mary Hawkesworth, Maurice Kogan, op. cit, p–p. 43–55.

[2]– وفى المقابل أدى هذا التطور إلى تراجع أهمية النظرية السياسية التى كان يمكن أن تمثل مجالا ملائما لدراسة الدولة باعتبارها وثيقة الصلة بالفكر السياسى الذى يرتبط بدوره بالفلسفة التى كان لها الفضل فى طرح أول الأسئلة والقضايا الخاصة بالدولة منذ العصر الإغريقى فقد كانت الدولة موضع تأمل عميق من المدارس الفلسفية المختلفة التى تراوحت نظرتها إليها بين إضفاء قدسية عليها كما عند "هيجل" مثلا (الدولة تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية) ، أو الحط من شأنها كما عند "ماركس" (مجرد أداة للإستغلال الطبقى). للمزيد أنظر:

– هاله مصطفى ، "الدولة ومرحلة جديدة فى علم السياسة" ، أنظر الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219933&eid=1894:، تاريخ الدخول : 05 ماي 2013.

[3]–John Forrester, "OnK uhn's Case :Psychoanalysis and the Paradigm", Critical Inquiry,vol.33, Summer, 2007,p. 492.



غير أن ذلك لا يعنى أنه لم يكن هناك أي إهتمام بالدولة فى الفكر الغربى فقد عني البعض بعملية بناء الدولة الحديثة مثل: صامويل هنتجتون، ولكن ظل التركيز على أداء النظام السياسى وقدراته بالأساس، كما إهتم بعض **التعدديين الجدد (New Pluralists)** بدور الدولة نسبيا مثل: روبرت دال كما برز إهتمام أكبر بالدولة فى إطار مفهوم الكوربوراتية **(Corporatism)** .[1]

إن الجديد الذي حملته السلوكية كثورة تتمثل في إعادة صياغتها لتصور التعددية،[2] من تعددية (المنظومات القيمية) إلى تعددية المصالح، وتبنت السلوكية هذا المفهوم للتعددية بإعتباره موجها معياريا على الرغم من إدعائها المستمر بإلتزام الحياد وعدم التأثر بأية قيم لدى إنجاز بحوثهم العلمية . لقد هيمنت هذه النظرية الجديدة وحلت محل المعيارية التي سادت لفترة طويلة وحتى الذين دافعوا بقوة عن الدولاتية، وشنوا حملة ضد التعدديين في العشرينيات، إلا أن صوتهم خفت خلال الخمسينيات، رغم حضورهم الأكاديمي البارز في علم السياسة . ذلك لأن الحرب العالمية الثانية أماطت اللثام عن الجانب الرهيب للدولة، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولتين يتسم بنائهما بالكمال (ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية)، ومع إندلاع الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي الذي عمد إلى التدخل في كل مناحي الحياة، فإنه كان

---

[1] – هاله مصطفى، مرجع سابق.

[2]– التعدد المقصود هنا لدى رواد إتجاه التعدديين ليس التعددية الحزبية التي تعتبر ركيزة الديمقراطية الغربية بل التعدد في الآليات التي يمكن من خلالها حكم المجتمع بمعنى عدم الإكتفاء بالمؤسسات الحكومية . للمزيد أنظر :

–Jean Leca, op. cit , p. 659.

من الصعب إقناع أي كان بإعادة صياغة السياسة الأمريكية عبر إعطاء دور أكبر للدولة مثلما يدعو إليه المنظور الدولاتي [1].

ثالثا: التصدع المعرفي للحقل: عودة مفهوم الدولة كمركز للتحليل

في المرحلة ما بعد السلوكية أصبح الحقل أكثر تجزؤا وتشظيا وإنقسم إلى عدة حدود غير متماسكة من حيث الرؤية البحثية والمنهجية، وما بعد السلوكية دمرت التركيز الجوهري وإدراك الإلتزام العلمي الذي بنته الثورة السلوكية من خلال تحديها للقواعد العلمية المنهجية، خاصة أن معظم أقسام وكليات العلوم السياسية فشلت في تعليم الطلبة لقاعدة تدريبية على القواعد الصارمة للتقنيات البحثية وتحليل المعلومات الكمية [2].

فمع إقرار فشل السلوكية في فهم وتفسير الكثير من الوقائع والظواهر السياسية، بالإضافة إلى فشل المنظور التنموي، بدأت أدبيات السياسة المقارنة تتجه نحو التغيير، خاصة مع بداية عودة مفهوم الدولة بقوة بإعتبارها وحدة تحليل أساسية وليست مجرد صندوق إفتراضي لمدخلات ومخرجات، وذلك بفضل التحليل الماركسي الذي عاد مع نهاية الستينات بالإضافة إلى التحليل المؤسسي، وظهرت العديد من المؤلفات مثل: **بولنتزاس (Nicos Poulantzas): السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية** عام 1968، **ميليبند (Miliband Ralph): الدولة في المجتمع الرأسمالي** عام 1969، وغير ذلك من المؤلفات التي تحدث التحليل النظمي [3].

إن الموقع النظري للدولة تراجع مع المدرسة السلوكية التي أهملت الدولة كفاعل رئيسي في التحليل . وعليه في عام 1985 صدر كتاب لمجموعة من المؤلفين كان عنوانه (**Bringing the state back in**) وقد قصد مؤلفوه التأكيد على أهمية إستعادة مفهوم الدولة لدوره كمحور وبؤرة تركيز للسياسة المقارنة [4]، بعد أن فقد هذا الوضع والدور طوال فترة المرحلة السلوكية من بداية الخمسينيات

---

[1] –John Dryzek, op. cit, p.490

[2]–Shu–Yun Ma, op. cit, p.70.

[3] –William A. Darity, and others, International, Encyclopedia of the Social Sciences, op. cit, vol.06, p. 313.

[4] – هذا الكتاب أسس لتيار إستطاع أن يسيطر الآن على أبحاث علم السياسة الأمريكي والمتمثل في النيومؤسسية التاريخية، من خلال هذه الأبحاث أشارت (Theda) إلى أهمية الدولة والمؤسسات كنماذج تحليلية بديلة عن النظريات الكبرى لسنوات الستينات والسبعينات حيث إنتقدت الوظيفية البنائية، نظرية النخبة، ونظريات التعددية، والماركسية. للمزيد راجع :

– Pierre BOLLINGER, "Theda Scopola, l'état, l'histoire et la science politique américaine", Raison politiques, presse de la fondation nationale des sciences politiques, N° 6, mai 2002, P–P. 134–148.

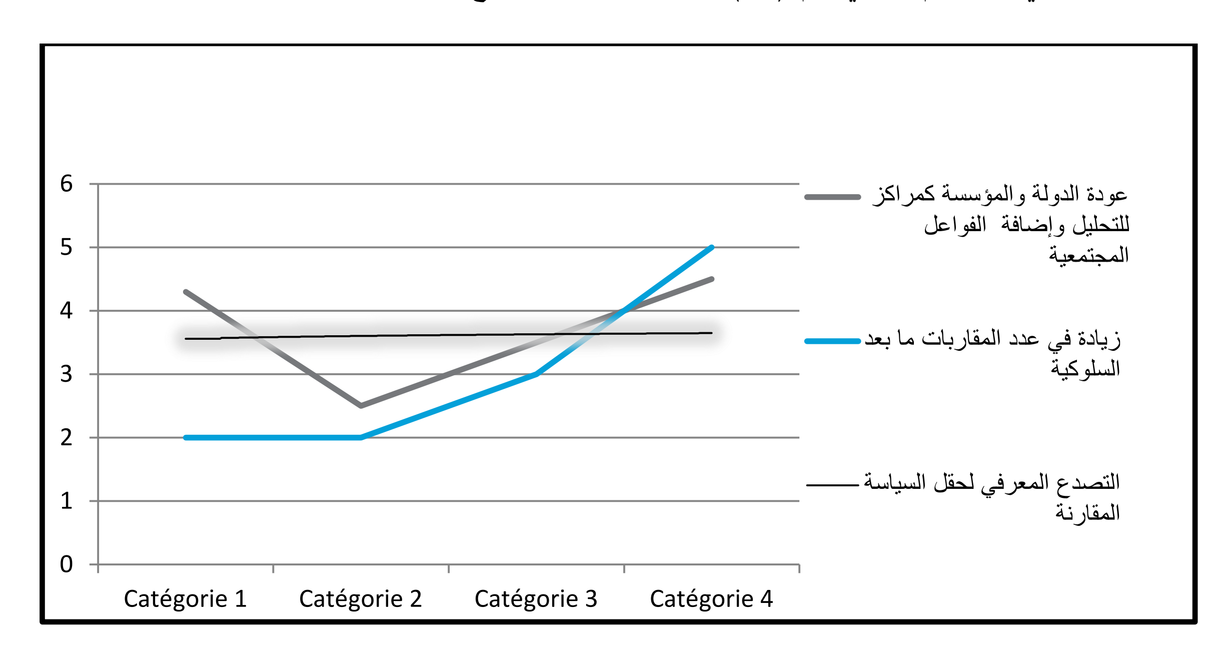
حتى نهاية السبعينيات، وقد سبق صدور هذا الكتاب قيام مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية، الذي أسس عام 1983 لجنة أطلق عليها **لجنة التخطيط البحثي للدول والأبنية الإجتماعية** ودلالة تأسيس هذه اللجنة أن الجهة التي دعت إلى تجاوز مفهوم الدولة هي ذاتها التي عملت على إرجاعه مرة أخرى، ومنذ ذلك الحين عاد مفهوم الدولة ليحتل موقع الصدارة بعد أن توارى في فترة الستينات والسبعينات، حيث حل محله مفهوم النظام السياسي والتحليل النظمي، غير أن تلك العودة لا تعني أن البحث في الدولة وبالدولة قد عاد إلى ما قبل السلوكية حيث التركيز على المؤسسات والأطر القانونية والدستورية وإنما كانت هذه العودة حاملة الكثير من المفاهيم السلوكية حيث تم التركيز على القضايا التالية :

1- علاقة الدولة مع مكوناتها الداخلية سواء كان ذلك مع أقاليمها ومحلياتها وقدرتها على السيطرة عليها وتنظيم أمورها من خلال السيطرة على مصادر التمويل خصوصا الضرائب أو العكس، أو علاقتها مع الفاعلين الفرعيين فيها أو مكوناتها الأساسية مثل: الجيش والمخابرات.
2- قوة الدولة وضعفها، حيث يدور النقاش حول ماهية الدولة الضعيفة ؟، و لماذا تكون ضعيفة ؟ وماذا يعني وصف دولة معينة بأنها ضعيفة ؟ وكيف يمكن قياس ضعف الدولة وقدرتها على التحكم؟.
3- تسييس العرق والدين والهوية الثقافية، من أبرز ظواهر السياسة المقارنة المعاصرة حيث يتم تهديد الدولة من الداخل من خلال حروب العصابات ومحاولات الإستقلال من قبل بعض الأقاليم، أو ما يطلق عليه : "المنظمات ضد الدولة " التي أصبحت ظاهرة تواجه الدولة المعاصرة دون أن تمثل بديلا حقيقيا لها ولعل أمثلة إنفجارات دول مثل: يوغسلافيا، والبوسنة، ومقدونيا، روسيا، أندونيسيا، بوروندي، روندا، السودان، الصومال ...إلخ لدليل على تلك الأزمة، مما إستدعى ضرورة الإهتمام بكيفية حل الصراعات الداخلية عن طريق بناء الثقة والتعاون بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة .

وحينما كانت التعددية تركز على المجتمع، فهناك إتجاه آخر ظهر خلال الثمانينات من القرن الماضي وينصب تركيزه على الدولة وفي هذا الإتجاه يتم النظر للدولة على أنها عنصر مركب ومستقل عن إهتمامات المجتمع . ويبدي هذا الإتجاه إهتمام أكبر بالنظام القانوني والتكوين التشريعي للدولة، فالمسؤلين الحكومين والإجراءات الحكومية مستقلين عن الإختيارات والتفضيلات الإجتماعية. وبالتالي أدى

ذلك لزيادة أهمية الدولة وإسترجاع مكانتها في العلوم السياسية ولكن هذا الإتجاه غير قادر على توصيف ماهية الدولة.[1]

وبالإضافة إلى عودة مفهوم الدولة والمؤسسية فقد تم إعادة الإهتمام بالمجتمع، وذلك من خلال الدراسات التي تسلط الضوء على التداخل بين الدولة والفواعل الإجتماعية، وأهم دراسة كانت عند **ميجدال (Joel Migdal)** : مجتمعات قوية ودول ضعيفة: علاقات الدولة – المجتمع وقدرات الدولة في العالم الثالث، 1988)، وركز الباحثون في هذا المجال حول كيفية تنظيم وتطور المجتمعات نفسها في النشاط السياسي.[2] والرسم البياني رقم (10) يؤكد حالة الحقل مع عودة الدولة كوحدة تحليل .



والتنظير في هذه المرحلة كان أقل سعيا لبناء نظرية عامة وإستبدالها بشبه نظرية تخلف البنيوية الوظيفية، وتركز أكثر على النظريات متوسطة المدى، فظهرت أسئلة جديدة حول بنية الدولة والثورة، والإختلاف بين التسلطية والديمقراطية، الفشل الديمقراطي والتحول، المؤسسات الديمقراطية، الديمقراطية الإجتماعية ونماذج التنمية الإقتصادية، وهي قضايا دفعت إلى العديد من دراسات العمليات السياسية والتغير التي إفتتحها **خوان لينز (Juan Linz)** في كتابه : **إنهيار الأنظمة الديمقراطية** عام 1978.[3]

---

[1] – Mary Hawkesworth , Maurice Kogan, op. cit, p-p .43-55.

[2]–Frances Hagopian, "Political Development, Revisited", Comparative Political Studies, Vol.33, No.6/7, August/September, 2000, p.896.

[3]– Gerardo L. Munck, and Richard Snyder, op.cit, p. 50.

إن البنية المعرفية لحقل السياسة المقارنة تأثرت بالتطورات السياسية، فإتجاه الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية نحو الطرح العلمي وتغييب الدولة ما هو في حقيقة الأمر إلا كنتيجة للصدمة التي أحدثها طغيان الدولة وتجبرها وتسببها في أهوال الحرب، وكان من اللازم أثناءها البحث عن مكمن الخلل ومحاولة تفسير التفاعلات السياسية وفقا لتصورات تلغي مفهوم الدولنة **(Etatism)** ، كما تلغي المعايير القيمية حتى تكون هناك بحوث علمية تساهم في تصحيح المسارات الخاطئة في الحياة السياسية [1].

على الرغم من أن توماس كوهن يرى أن العلم لابد أن يسوده نموذج معرفي واحد في كل فترة زمنية إلا أن هناك من يقول بالتعدد في النماذج المعرفية تبعا للإختلاف في المنطلقات المنهجية حسب تحليل **باول فايرباند،** خاصة ونحن بصدد معالجة مشكلة بناء الدولة كظاهرة إجتماعية سياسية متفردة بأبعادها المعقدة، فيستدعي دراستها ابستيمولوجيا الإستعانة بمقاربة كلية حاوية لجميع النماذج المعرفية المتنافسة داخل أدبيات السياسة المقارنة .

[1]– جيرار ليكرك، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، تر. جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004، ص.469.

المبحث الثاني: النماذج المعرفية المتباينة: تفسير مشكلة بناء الدولة

لقد قامت النماذج المعرفية المتنافسة في إطار حقل السياسة المقارنة على منطق تتابعي يحمل: الفكرة – القاعدة – التأسيس، بناءا على هذه العناصر يمكن أن نحدد الرواد المؤسسين لكل نموذج معرفي معالج لمشكلة بناء الدولة، فالنموذج الليبيرالي الذي وضع أركانه كل من الفيلسوف الألماني **جورج فريديريك هيجل** و**ماكس فيبر**، والنموذج الماركسي المؤسس من طرف **كارل ماركس** ومن بعده **لينين**، أما النموذج الإسلامي الذي نجد ركائزه في الشريعة الإسلامية والتي إستطاع أن يوظفها **عبد الرحمن ابن خلدون** في بناء نموذج حضاري .

المطلب الأول: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الليبيرالي:

يجد النموذج المعرفي الليبيرالي أصوله الفكرية في أدبيات النظرية السياسية خصوصا ما تناولته نظرية العقد الإجتماعي حول أصل نشأة الدولة، محاولة منا سنعرض لهذه النظرية باعتبارها أهم جذر معرفي تستمد منه النظرية الليبيرالية قدرتها التفسيرية للظواهر، أيضا لإرتباط القضايا العقدية بما ركزت عليه المداخل الليبيرالية في حقل السياسة المقارنة من مواضيع كالدستور، والشرعية، والسلطة السياسية والبناء المؤسساتي، وعملية بناء الدولة من خلال الفرد والمجتمع. وعليه ينطلق منظري العقد الإجتماعي من أن العقد **(Contract)** هو أصل نشأة الدولة، وحالة الطبيعة سابقة على المجتمع المدني والسياسي لكن الإختلافات الجذرية بين فلاسفة العقد كانت حول ميزات المجتمعين الطبيعي والمدني[1].

إن كيان الدولة في إعتقاد **توماس هوبز (T.Hobbes) (1588 – 1679)** مؤسس على التعاقد بين الأفراد وليس بين الحكومة والمجتمع، إذ أن كل فرد مواطن يتنازل عن حقه مخولا الفرد الحاكم القيام بالواجب، وهذا شريطة أن يتنازل كل فرد من الأفراد عن حقوقه إلى نفس الحاكم بصورة متساوية [2]. فهوبز يجعل السلطة القوية المطلقة كأساس للدولة التي تم

---

[1] – للمزيد من التفاصيل حول المقارنة بين تصورات منظري العقد الإجتماعي حول مشكلة بناء الدولة أنظر الجدول رقم (04) من قائمة الجداول .

[2] – عبد الصمد سعدون الشمري، النظرية السياسية الحديثة، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص.86.

بنائها على تعاقد حر أساسه الجانب السيكولوجي لهاجس الخوف [1]. لكن فكرة العقد عند **هوبز** تفقد الرعية حقهم في الرد والإعتراض والمناقشة الشرعية للحاكم، الأمر الذي يؤدي إلى غياب الديمقراطية من أساس الدولة الهوبزية بالكامل . وعليه إهتم **جون لوك (1632– 1704)** بتحديد صلاحية السلطة وإحترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد . إن دولة التعاقد عند **لوك** يأتي تفسيرها بناءا على عدم القناعة بدولة الطبيعة، وجاءت عدم القناعة هذه باتجاهاين[2]:

–حاجة المجتمع إلى بناء مستقر لسلطة وقانون مقبول لدى الجميع كمقياس للصواب والخطأ.

–الحاجة إلى حكم محايد قادر على تطبيق القانون على الجميع وبدون إستثناء.

ويرى لوك أن السلطة هي المجتمع وليس الحكومة، وهذا يعطي التعاقد تطورا من حيث الحس الديمقراطي الشعبي، وهو أساس للنظام البرلماني الإنجليزي، كون أن التعاقد لا يعطي الملك صلاحيات مطلقة كما عند **هوبز،** بل بشكل مقيد ومحدود . لكن **جون جاك روسو (1702– 1778)** جمع ما بين لوك في صفة حق المجتمع في السلطة وبين صفة الإطلاق عند **هوبز**.

فينظر **روسو** إلى التعاقد من خلال أن حقوق كل فرد يجب أن تناط إلى سلطة مجتمع مطلق **(الإرادة الحرة للكل : The free uill of all)** يمثله، وليس الحكومة المطلقة كما عند تفسير **هوبز** في السلطة . معنى هذا أن **روسو** يسعى للوصول إلى مجتمع كامل يقوم على أساس الفعل ويكون فيه الأفراد أحرارا متساوين كما هو الحال في الأسرة، ويكون ذلك

---

[1]- ثمة حقيقة تحكم فكر "هوبز" السياسي تتلخص في أن الصياغات الفكرية التي توصل إليها هي نتاج حالة الخوف التي خضع لها . ومنذ عهد مبكر فطن لهذه الحقيقة الكاتب : "جورج ليون" عام 1893 في كتابه : " فلسفة هوبز "، عندما قال : "أن سيرة الكاتب لا تنفصل عن سيرة الإنسان " وهوبز كإنسان قد خضع لتأثيرات محيطه، فأفكاره : "هي رد فعل للحالة التي تحسسها بإعتباره مواطنا، في زمن، وفي بلد تعرضا للتقلبات بفعل الثورات " ثم يعود إلى القول :" يبدو أن المآسي السياسية التي غشت بلاده كانت قد حكمت تأملاته المتعلقة بالدولة " . وبعدما يزيد على النصف قرن يعود "برتراندراسل" ليؤكد ما ذهب إليه "جورج ليون" حيث يقول : "إن هوبز يستبد به هاجس الخوف من الفوضى " . وربما هذا يفسر على حد إعتقاد "جورج بوردو" إندفاعه في صياغاته الفكرية نحو تلمس النظام السياسي الذي يكفل إقامة السلام والطمأنينة . حتى ولو قام على أساس السلطة المطلقة . للمزيد أنظر :

– ليوشتروس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية : من ثيوكيديدس حتى اسبينوزا، الجزء الأول، تر.محمود سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص.573.

[2]– عبد الصمد سعدون الشمري، مرجع سابق، ص.87.

بأن يتنازل كل فرد عن نفسه بصورة كاملة عند لحظة العقد تنازلا كاملا للمجموع، والكل الجميع يعني الأفراد الذين تنازلوا لتكوين الدولة[1].

أيضا يقوم النموذج المعرفي الليبيرالي على فكر **فريدريك هيجل** (**Friedrich Hegel**) (**1770–1831**) الذي يؤكد على أن مفهوم بناء الدولة يؤسس في مضمونه على المبدأ الأخلاقي المجسد في الوعي الكلي لإرادة تجمع أفراد الأسرة والمجتمع معا وإدراكهم لضرورة وجود هذا البناء[2]. كذلك تعود أصول هذا النموذج إلى فكر ماكس فيبر الذي ينادي بالعقلانية والفهم المؤسساتي لعملية بناء الدولة، فهو من جهة ترتبط الدولة عنده بالعقلانية وتطور الإقتصاد الرأسمالي والنقدي، ومن جهة أخرى يقرن **فيبر** بين نشأة الدولة وتطورها وتنمية الإدارة البيروقراطية وتقدمها [3].

ولكن الثورة السلوكية فى علم السياسة أدت إلى تراجع النظرية السياسية، ونشر **ديفيد ايستون** عام 1951 مقالته الشهيرة **تدهور النظرية السياسية الحديثة،** حيث عمل السلوكيون على تحرير علم السياسة من كل ما يتعلق بالقيم سعيا إلى علم خال من القيم (**Valueless**) يبحث في قواعد السلوك السياسى بعيدا عن العوامل المعيارية (**Normative**) ، بل وحتى التاريخية وكان هذا التطور فى علم السياسة معبرا عن نظرة غربية ملائمة للواقع السياسى في البلاد الديمقراطية التى تزداد فيها أهمية النظام السياسى أكثر من الدولة[4]، وعليه بدأت مشكلة بناء الدولة تتحول من أدبيات النظرية السياسية إلى مدارس حقل السياسة المقارنة .

أولا:المدرسة القانونية والدستورية (الكلاسيكية)

تعود هذه المدرسة إلى أنصار المذاهب الشكلية في تفسير أصل القاعدة القانونية، فالقانون حسب هذه المذاهب هو إرادة ومشيئة الحاكم، وإمتدت مع مدرسة **الشرح على المتون** الفرنسية التي تركز على التطبيق الحرفي للقانون، وحل المشكلات التنظيمية والوظيفية وفق

---

[1]– ثناء عبد الرشيد المنياوي، فيصل فتحي محمد حسن، الفكر السياسي : مفاهيم وشخصيات، ط.1، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص– ص.49–50.

[2]- عبد الرحمان بدوي، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، ط.1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص-ص.159-160.

[3] - Bertrand Badie, et Pierre Birnbaum, Sociologie de l'Etat ,paris : Grasset, 1982, pp13 –83.

[4] – هاله مصطفى، مرجع سابق.

النص القانوني، وعكس ذلك معناه عدم الشرعية في النشاط [1]. وتنطلق هذه المدرسة في دراسة علم السياسة بالتركيز على دراسة مؤسسات الدَولة والأبنية الحكومية [2].

يقال إن الدساتير ليست آلات تصاميم مجردة، ولكن هي عملية البناء التي تحتاج إلى الحذر والهندسة، ومن ثم الحكم عليها من خلال مدى فعاليتها إجرائيا[3]، وفقا لهذه الفرضية تذهب النظرية البنائية (**Constitutionalism**) للدولة (نظرية مبادئ الحكم الدستوري) إلى أن الدستور جزء من الدولة، وأن الدولة تبنى بالدستور. فهي إذن قد خلقت بواسطة عمل أو تصرف قانوني من طابع خاص[4]. وذلك ما ناقشه **أرنست باكر** بقوله: " **الدولة إذن توجد لتؤدي الغرض القانوني أو التشريعي الذي أنشئت من أجله**" . ومحور هذه النظرية التقييد (**Limitation**) أي تقييد السلطة بالدستور (**Constitution**) أو البناء الأساسي، فهذا التعبير عندما ينسب إلى الدولة، فهو يشير إلى نوع الحكومة في البناء السياسي [5].

تنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة، ويدعم الفقيه **كلسن (kelsen)**[6] هذا الطرح في تحليله القانوني للدولة على أن هذه الأخيرة تعد القانون بمعاييره الوضعية الذي يضعه الأفراد لتحديد سلوكهم، بتعبير آخر إن الدولة كنظام قانوني يندرج ضمن النظام الإجتماعي الكلي، يميزها ممارسة السلطة من قبل حكام تم إختيارهم على أساس قانوني من قبل المحكومين المعروفين قانونياً. وعليه فالقانون يشكل أساس الدولة ويعطيها شخصية أخلاقية مجردة، لوضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة وإحتكارهم لها،

[1]– بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، مرجع سابق، ص.115.

[2]–عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 6 .

[3]–KEN NEWTON, and JAN W. VAN DETH, Foundations of Comparative Politics : Democracies of the Modern World, New York: Cambridge University Press, 2005, p.55.

[4]– إن السبب الرئيسي لبروز هذه النظرية هو نظرية الحكم المطلق خلال القرن الثامن عشر التي جمعت الدولة بشكل قوي مع شخص الملك، هذا الأخير الذي كان يجب تقييده، ولذلك أصبحت تسمى نظرية مبادئ الحكم الدستوري . بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى كذبول أهمية الملكية، ونمو الإدارة المستقلة التي تخدم مصالح الدولة وتطور فكرة السيادة الشعبية والقومية . نشير أيضا للمعنى الإغريقي للدستور، كما نجده عند "أرسطو" و"أفلاطون"، هو معنى وصفي، وعادة ما يشير إلى البناء الكلي للمدينة. فالدستور عند اليونانيين كان يعبر عن الحياة السياسية للمدينة في شكل الدين، الأخلاق، السياسة والتعليم . للمزيد أنظر :
– أندرو قنست، مرجع سابق، ص.118.

[5]– المرجع نفسه، ص– ص.112– 113.

[6]–Hans kelsen, la democratie, sa nature, sa valeur, Paris.Economica,1988.

وكنتيجة فصل السلطة عن الحاكم [1]. وهذا بدوره يعني إحترامها للحقوق السياسية وللحريات الأساسية مثل حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية والتعددية وغيرها، التي تعد المبدأ الجوهري في بناء دولة وطنية ديمقراطية [2].

إن من أهم نتائج كون الدولة ككيان مجرد هو الغموض في مواقفها فلكونها تستند في بنائها على القانون فهي أيضا خالقة لهذا القانون عن طريق التشريعات التي تضعها لتنظيم المجتمع، فلذلك تتمتع بسلطات مطلقة فلا يوجد من الناحية النظرية أي قانون وضعي أو طبيعي يحد من هذه السيادة المطلقة إلا إلتزامها بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي[3].

إن بناء الدولة القانونية (**Legal State**) يشترط فيه خضوع الهيئات الحاكمة فيها للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم . فجوهر تأسيس دولة القانون[4] وجود دستور أو وثيقة قانونية تحدد السلطات العامة ومؤسساتها، وتقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض، ويعين في الوقت نفسه حقوق

---

[1]– سويم العزي، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص.44 وص.46.

[2]– شنا فائق جميل، مرجع سابق ، ص.9.

[3]– سويم العزي ، مرجع سابق ، ص.46.

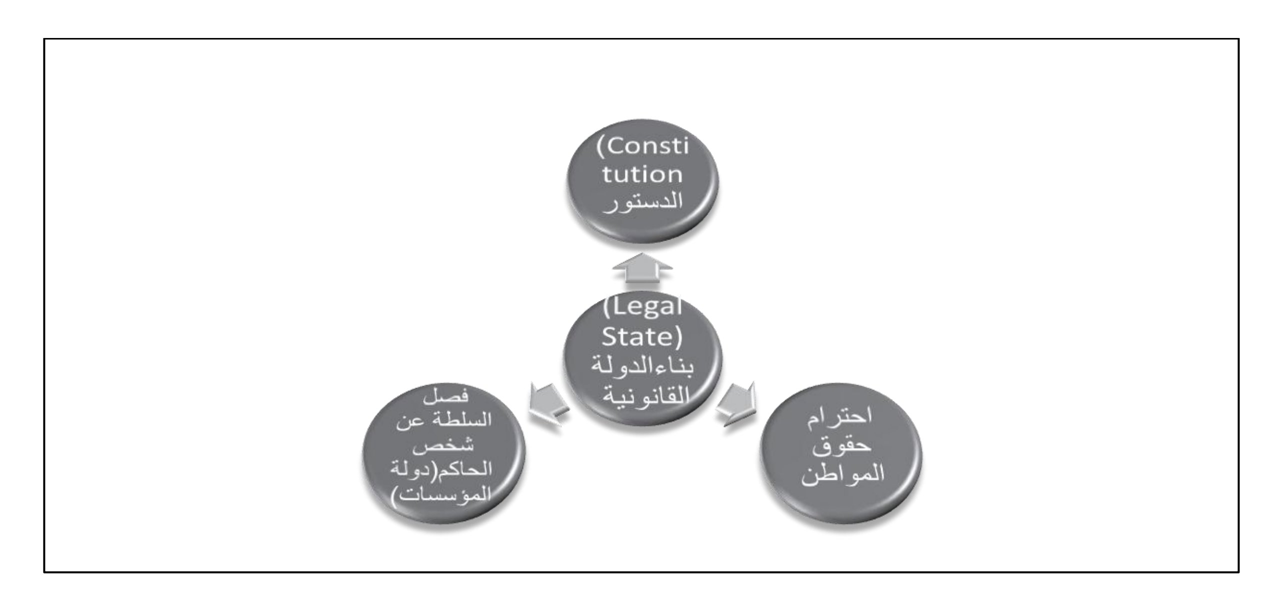
[4]- ترجع فكرة دولة القانون في الحضارات الشرقية إلى المدن الزراعية التي قدست القانون، فالتنظيم البشري لم يستقم في تلك المدن دون ناموس أو شريعة، لذلك وجدت أولى التشريعات البشرية ببلاد ما بين النهرين، بدءا بشريعة "أويمو" (2113 س.ق.م)، "ليبت عشتار" (1900 س.ق.م)، إلى شرائع "حمو رابي" الشهيرة (1892 س.ق.م) . ثم إمتدت الفكرة إلى الفيلسوف الإغريقي :"أفلاطون" (429 او427ق.م) ، وهذا حسب "برتران بادي" القائل في كتابه " الدولتان": "أن مدينة أفلاطون هي مدينة القانون/ النوموس (nomos)، وكان يقصد بذلك "أثينا" الإغريقية، التي وصفت بأنها دولة المدينة . ويؤكد الفيلسوف الأمريكي "أرنست كاسيرر" أن المؤسس والمدافع الأول عن فكرة الدولة القانونية هو "أفلاطون"، من حيث أن العدالة تظهر من خلال التناسب الهندسي بين الطبقات المختلفة عندما يضطلع كل قسم من المجتمع بمهمته، ويتعاون في توطيد النظام العام . أنظر:

– عبد القادر بوعرفة، مقدمات في السياسة المدنية، ط.1، الجزائر، رياض العلوم للنشر والتوزيع، ص.63.

– برتران بادي، الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، تر. نخلة فريفر، ط.1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996، ص.37.

– أرنست كاسيرر، الدولة والأسطورة، تر. أحمد حمدي محمود، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص.100.

وواجبات الأفراد والجماعات، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع[1]. والهيكل التحليلي رقم (11) يحدد متغيرات بناء الدولة القانونية.



إن تحليلات المدخل القانوني وإن كانت تولي إهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات، دون إهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي. ومن هنا كان التركيز أساسا على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينامي متفاعل[2]. يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، كما أنه يهمل الإعتبارات غير القانونية .

إن النظرية التقليدية لعلم السياسة تفترض أن وحدتها الدراسية الكبرى هي الدولة، ولكن هذه النظرية تتهاوى الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضييق له، لأن هناك أنظمة سياسية قبلية، تتجلى فيها الظاهرة السياسية وتمارس فيها السلطة أو القدرة بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه، ويمكن إعتبار هذه النظرية الجديدة ثورة منهجية، ولذلك يرجح الآن في تعريف النظام السياسي الإعتبار الإجتماعي على الإعتبار القانوني أو الدستوري [3].

---

[1]– عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي : الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء الأول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص. 153.

[2]– المرجع نفسه، ص. 160 .

[3]– شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: دار دجلة، 2010، ص.55.

ثانيا:المدرسة السلوكية (Behaviouralism)

يرى **وولين** أن إفتراضات ومعايير الإطار الفكري المرجعي الذي يوجه الدراسات السلوكية في علم السياسة مشتقة من الإطار الفكري والعملي المسيطر للنظام الليبيرالي وليست مشتقة من نظرية عامة [1]. بناء على هذا الرأي فإن السلوكية تندرج ضمن النماذج المعرفية الليبيرالية. وعليه ترى السلوكية بأن موضوع الدراسة هو التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي والتي تمثل الدَولة أحد أشكاله [2]. وذلك يتم في إطار العملية السياسية التي تضبط تفاعلات النظام ليصل بها في النتيجة إلى الهدف المطلوب (بناء الدولة)[3].

قبل الولوج في التحليل النسقي لا بد من فهم العلاقة الموجود ة بين النظام السياسي وعملية بناء الدولة فمصطلح عملية مرتبط إرتباطا وثيقا بمصطلح النظام. وبالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن عملية ما، دون الحديث عن نظام يمارس هذه العملية، وعليه يصير حديثنا عن عملية بناء الدولة حديثا عن تلك العملية التي يمارسها النظام السياسي العام في المجتمع[4].

إنطلق **ديفيد إيستون** من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية **(Political Process)** لأن النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها[5]،

---

[1]– محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص.76.

[2]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص. 6 .

[3]– عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط.2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987، ص.278.

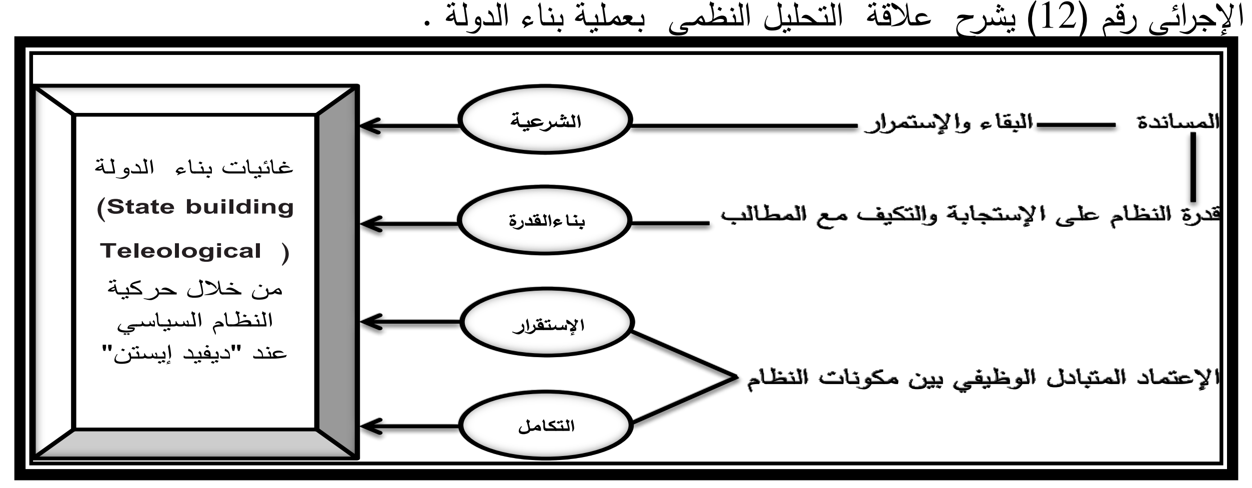
[4]– هناك فرق بين النظام السياسي (Regime Politique) والنظام الدولاتي (Regime étatique) ، فالأول كما يراه "ايستون" هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع . أما عن الثاني فهو النظام المختلط مع الدولة، الذي يزعم أن زواله يؤدي في الواقع ذاته إلى زوال الدولة. للمزيد أنظر :

– زريق نفيسة، " عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص.31.

[5]– يعمل النظام السياسي في شكله المبسط، عندما تأتيه المطالب والتأييد من البيئة الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة . هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو إليهما معا، تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات أو التأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة .

فإذا إنخفضت مدخلات النسق إلى الصفر، فلنتوقع بأن هذا النسق في طريقه إلى التفكك والإنهيار، وإذا تضخمت المطالب الضاغطة ولم يتمكن النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا للإنحلال . بالإضافة إلى أن الغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج التحليل النسقي، فالتأييد أو المساندة قد تكون موجهة للمجتمع السياسي، النظام أو الحكومة، هذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند **ماكس فيبر**، فالمساندة هي المرادف للشرعية[1]، من حيث أن التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي. أما الإعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي (الأدوار والجماعات- الحدود – المدخلات والمخرجات – التمايز داخل النظام – تكامل النظام) فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والإستقرار والتكامل[2]، فالإستقرار يمثل قيمة عليا تتحكم في سلوك النظام وهي الغاية المنشودة [3].

بالإضافة إلى أن النظام السياسي يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة، وتظل مقدرته على الإستجابة هي الضامن لإستمراره . وقد يكون الضغط في حجم المطالب كما يمكن أن يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على إنتاج المخرجات، بالإضافة إلى أن قلة الإمكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات، بنسب معينة، ستجعل التأييد لصالح النظام يتناقض. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن إستجابات الأنظمة تختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وتركيبته، وتكوينه وثقافته[4]. والمخطط الإجرائي رقم (12) يشرح علاقة التحليل النظمي بعملية بناء الدولة .



---

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص- ص. 264 - 267.

[2]- المرجع نفسه، ص- ص. 266-267.

[3]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص.143.

[4]- المرجع نفسه، ص- ص.139- 140.

فإعتبر **ألموند** و**باول** أن الأنظمة السياسية لها دور وظيفي في المجتمع السياسي من خلال التحديات الأربعة **(Challenges)** حيث أن لكل نظام سياسي أربعة أدوار تفسر وتحلل مراحل كل نظام سياسي . وهذه التحديات هي : – بناء الدولة (**le probleme de construction de l etat**) – بناء الأمة (**le probleme de construction de la nation**) – المشاركة (**le probleme de la participation**) – التوزيع (مرحلة الرفاهية) (**le probleme de la distrubution**)[1]. وإستهداف كل نظام سياسي لهذه التحديات وإجتياز مراحلها بنجاح سيجعله في عداد الدولة – القومية المتقدمة في المعنى الحديث للنظام السياسي[2]. والموند يركز على الجانب العلماني لبناء إستقرار الدولة، فيربط بين إستقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو ساكسونية ,وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة[3].

أما عن النموذج الإتصالي عند **كارل دويتش** فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية إتصالية (**Communication Process**) مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط، والذي يعتمد على تبادل الرسائل في كل شؤون الدولة الداخلية والخارجية[4]. وفي هذا الإطار أشار **تيموثي كوك** (**Timothy E. Cook**) إلى أن أهم عوامل تآكل الثقة السياسية تتمثل في إستمرار إنعدام المساءلة داخل الحكومة، وضعف قدرتها على مواجهة الكوارث، وبطء إستجابتها وكفاءتها . وأكد على أن الثقة السياسية وسيلة حاسمة لتقدير المواطنين لحكومتهم، وأوضح إرتباط الثقة بمجموعة متنوعة من السلوكيات السياسية مثل الإمتثال للقانون، وتقديم الدعم للسياسة الداخلية، وتقدير المواطنين للإصلاحات الحكومية، وأداء المؤسسات الرئيسية، وأضاف أن الثقة في الحكومة تؤثر على مشاركة المجتمع المدني، وأن إنخفاض الثقة مؤشر على إنخفاض مستويات الشرعية

---

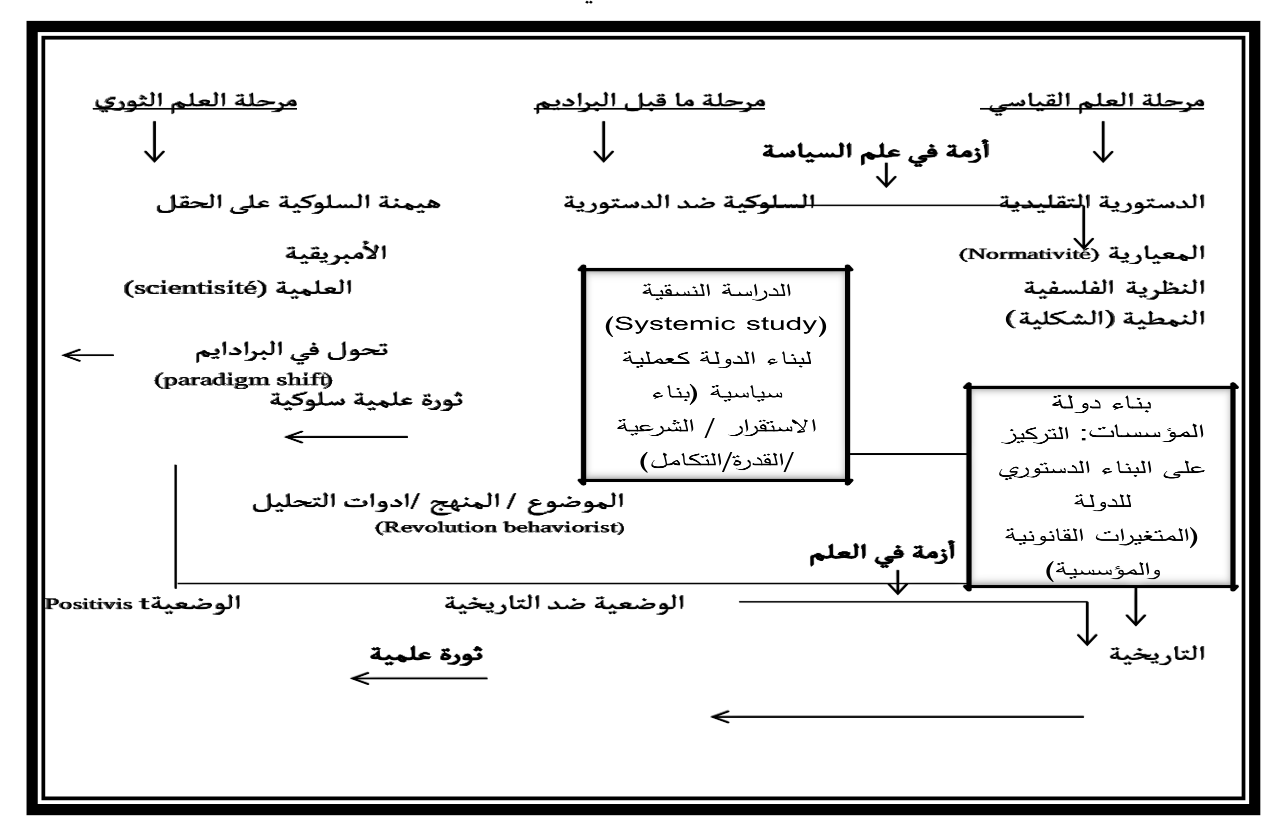
[1]- للمزيد من التفاصيل حول عملية بناء الدولة عند الأستاذ "غابريال ألموند" أنظر قائمة الأشكال والجدول، في: الشكل رقم (05).

[2]– حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص.21.

[3]– محمد شلبي، "الإستقرار السياسي عند الماوردي والموند: دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد الأول، الجزائر، 2002/2001، ص.248.

[4]– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سابق، ص.146.

في المؤسسات السياسية[1]. والتصميم الابستيمولوجي رقم (13) يوضح تحول متغير عملية بناء الدولة معرفيا من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي وفق منطق الثورة العلمية عند **كوهن** .



ويرى **والت روستو (Rustow)** من خلال المنظور التحديثي والتنموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والإتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات[2]. وفي إطار مختلف نوعا ما، حاول روستو، ولجنة السياسة المقارنة تحديد أنواع المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية ومقارنة تطور هذه المجتمعات في إطار كيفية تعاقب وتتابع هذه المشكلات وكيفية مواجهتها . ويرى روستو أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي: " فالهوية مهمة للأمة، والسلطة للدولة، والمساواة للحداثة "، أما الإختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل. والجدول (رقم 03)[3] يبرز : التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومتطلبات مواجهتها.

---

[1]– وفاء داود، "حول معني ومؤشرات الثقة السياسية"، مرجع سابق .

[2]– هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص.265.

[3]– محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، ط.1، بنغازي: منشورات قاريونس، د.س.ن، ص. 186.

ألموند–التحديات (Challenges)	روستو–المتطلبات (Requirements)	لجنة السياسات المقارنة–الأزمات (Crises)
بناء الأمـة بناء الدولـة المشاركة و التوزيع	الهويـة السلطة المساواة	الهويــة الشرعية و التغلغل المشاركة و التوزيع

ثالثا:المدرسة النيوليبيرالية (المؤسساتية):

ركز **صامويل هنتجتون** على عملية المأسسة (**Institutionalisation**) في النظام السياسي، حيث لاحظ أنه لا يمكن للنظام السياسي أن يكون فاعلا أو قابلا للإستمرارية إلا إذا إتسم بدرجة عالية من المأسسة، وهذا يعني أن تكون التنظيمات والإجراءات متعددة ومستقرة وفاعلة وتقيم من قبل الجمهور الذي تعينه، فالمؤسسات ضرورة لحماية المجتمع ومنع تفككه ولتسوية مختلف المنازعات التي تخترقه ولضمان نجاح السياسات بما يتفق والصالح العام، ولن يتمأسس أي نظام سياسي إلا إذا كانت له القدرة على التكيف ومواجهة التحول والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية، والنظام الممأسس كذلك هو الذي يتسم بدرجة عالية من التعدد في الهياكل، وتفترض المأسسة أيضا: إستقلالية معينة للهياكل السياسية، بمعنى إستقلالية الدولة إزاء القوى الإجتماعية والإقتصادية، وإستقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة طبقاتهم الإجتماعية المنتمية إليها، وتفترض من جهة أخرى درجة معينة من تماسك التنظيمات والإجراءات السياسية، وهذا لا يحدث إلا إذا شكلت هذه الإجراءات والتنظيمات موضوعا للإجماع .

طبقا لهذه المعايير قام **هنتجتون** بالتمييز بين نوعين من النظام السياسي، حسب نجاح عملية المأسسة من عدمها في إحتواء التوسع في المشاركة السياسية، النظام الأول: المجتمع المدني: وفيه يكون توازنا في الإنخفاض النسبي للقوى الاجتماعية ودخولهم في الساحة السياسية بفعل وجود مؤسسات ثابتة بما يكفي لتنظيم وضبط مشاركة تلك القوى، وبالتالي نحن إزاء حالة تطور

وبناء. أما النظام الثاني، فهو المجتمع البريتوري[1] **(Société Prétorienne)** الذي يتميز بالمواجهة المباشرة دون توسيط للقوى الإجتماعية، وبالتالي فالمشاركة هنا تكون مضطربة وغير منضبطة لعدم كفاية عملية المأسسة، وعليه فنحن أمام حالة تفسخ وإنهيار[2]. لذلك يحدد **هنتجتون** ثلاث مقومات للحداثة السياسية : ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية. هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند **هنتجتون**، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية التالية :

1- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية، ويرى أن هذا التغيير يتطلب أن تكون الحكومة من صنع الفرد وليس من صنع الإلاه وحتى يكون المجتمع جيد الترتيب فإنه يتطلب سلطة إنسانية والتحديث يعني إقامة مثل هذه السلطة وتحقيق التكامل القومي والمركزية، وتجميع القوة في مؤسسات فعالة معترف بها وترتبط هذه العملية بالهوية القومية التي تسمو على ما عداها من إنتماءات أسرية أو تقليدية وبمفهوم ترشيد السلطة .

2- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية وتتضمن هذه العملية توزيعا للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة وترتبط هذه العملية ببناء المؤسسات.

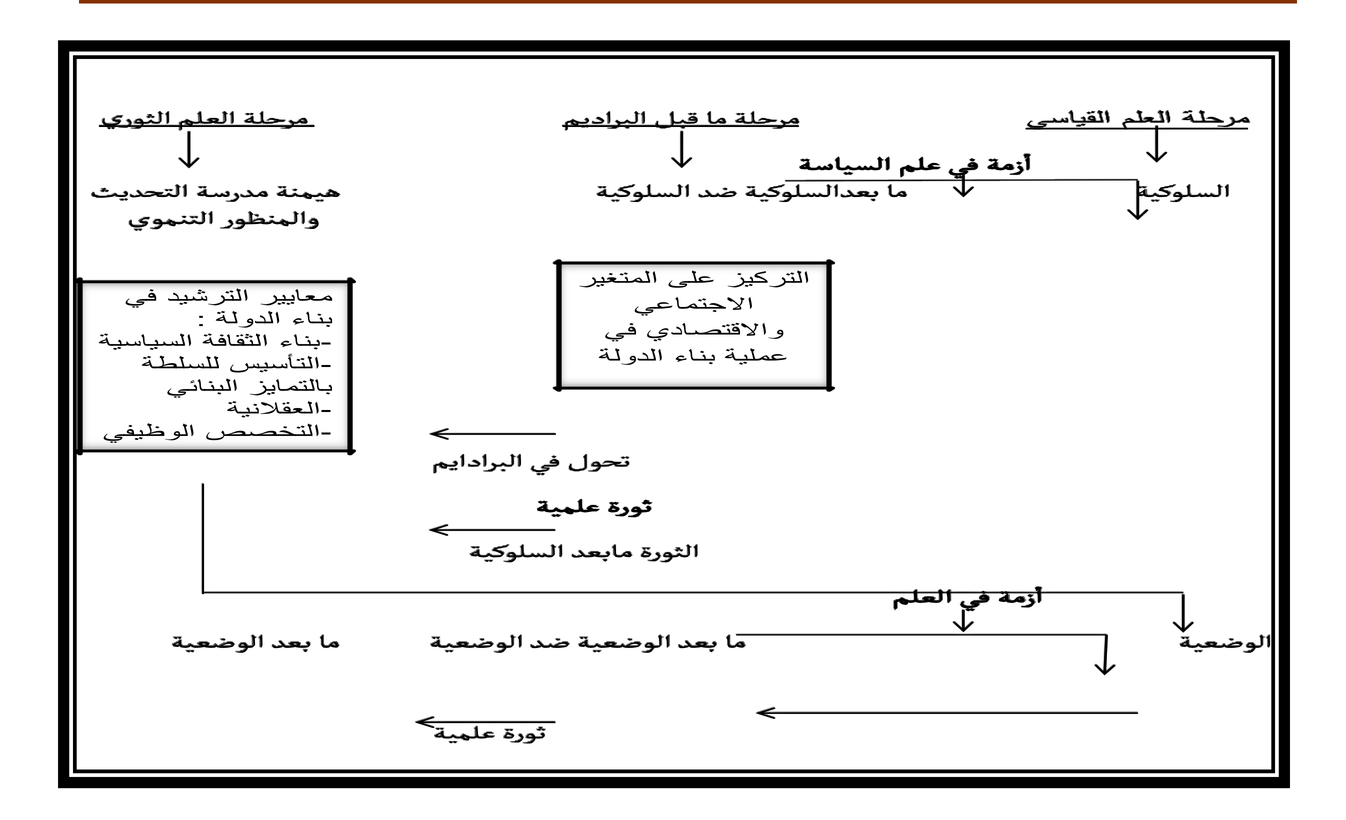
3- توسيع المشاركة السياسية في المجتمع وترتبط المشاركة بالمساواة ويعتقد **هنتجتون** أن الفقراء غير قادرين على المشاركة فالفقر يعيقهم ويدفعهم للإنشغال بإشباع حاجاتهم. والتصميم المعرفي رقم (14) يفسر عملية الإنتقال المعرفي بحسب **التصور الكوهيني** لمشكلة بناء الدولة داخل المنعطف ما بعد السلوكي .

---

[1]- البريتورية : في معناها المحدود تشير إلى تدخل القوى المسلحة في السياسة . وفي معناها الواسع تشمل أيضا تدخل القوى الإجتماعية الأخرى، مما يفرز ظاهرة التسييس داخل المجتمع . وتشكل أيضا حالة من النظام السياسي غير الممأسس بشكل كاف، ومن ثم يعيش حالة من "التفسخ أو الإنحلال السياسي"، وحالة من التفكك والتأزم، وهذا ما يقود إلى عدم الإستقرار السياسي. للمزيد أنظر:

- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، تر. سمية فلو عبود، بيروت : دار الساق، 1968، ص- ص.194-195.

[2]- برتراند بادي، التنمية السياسية، تر. محمد نوري المهدوي، ط.1، بيروت: تالة للطباعة والنشر، 2001، ص- ص.85-94.



أيضا هناك ما يعرف بالمؤسساتية الجديدة بأنواعها (المؤسساتية التاريخية، الإجتماعية، الخيار العقلاني)، كل هذه الإقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في تصاميم وقرارات المخرجات الإجتماعية والسياسية، وقد رسمت صور مختلفة عن العالم السياسي[1]. ضمن هذه الإقترابات يوجد إختلاف في التعاطي مع مشكلة إختيار الآليات المؤسساتية لعملية بناء الدولة، فمؤسسية الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء الخيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)، أما منظور المؤسساتية الإجتماعية لبناء الدولة محوره بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات، الروتين، الكتابات، الهياكل، والمؤسساتية التاريخية تدعو إلى بناء الخيارات، وحساب المصالح، وتكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار [2].

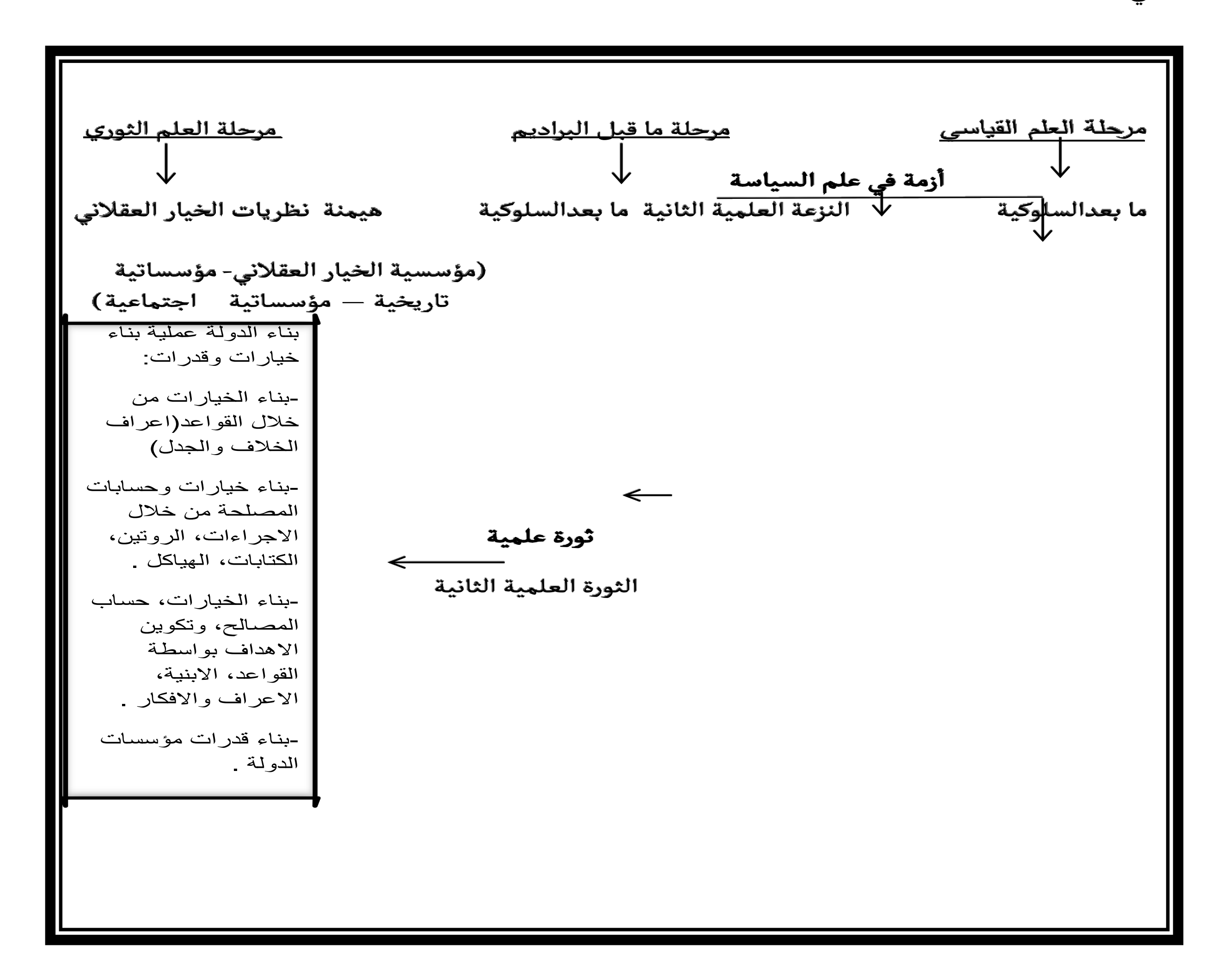
جاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق. وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية : الإدارة الاقتصادية، السياسات

---

[1] –Petter Hall, and Rosemary C. R. Taylor, op. cit , p. 936.

[2] –Mellen Immergut, "The Theoretical Core of the New Institutionalism", Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998, p .18.

الهيكلية، وسياسات الإدماج الإجتماعي، العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته، ويتم تقييم القدرات وفقا لمعياري الهدف والتقنية، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة وهي ضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق كما ظهر في نفس السياق النيوليبيرالي إتجاه يدعو إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات[1]. والمخطط البياني رقم (15) يوضح مايلي :



المطلب الثاني: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الماركسي:

إن التطور الإقتصادي الذي بدأ عن طريق الثورة الصناعية في بريطانيا سنة 1750 لعب دورا مهما في ظهور مدرسة الإقتصاد الحر بزعامة **كينييه** في فرنسا و**آدم سميث** في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد كان لمبادئ هذه المدرسة أثر واضح في توجيه الفكر السياسي

[1] –Shahar Hameiri, Regulating Statehood :State Building and the Transformation of the Global Order, UK: Palgrave Macmillan, 2010, p13. and p14. and p15.

وبالأخص في الفكر الليبيرالي الذي قام أساسا على حرية الفرد في المجال الإقتصادي والسياسي، ومع مرور الوقت بدأت تظهر آثار ذلك التطور الذي أدى إلى تمايز إجتماعي وتقسيم طبقي ليطال بعدها هذا التمايز النشاط الفكري والعمل السياسي، وهو ما أدى إلى ظهور فكر إقتصادي وسياسي جديد يعالج ذلك الإنقسام وأبرز متزعميه على الإطلاق هو المفكر الألماني " كارل ماركس"[1]. مما مهد الطريق لظهور أدبيات في الفكر تأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الإقتصادية والسياسية في الطرح المعرفي وذلك يفسر ظهور في حقل السياسة المقارنة الإقتراب الذي استخدمه ماركس في المقارنة بين النظم والمجتمعات، فقد تشكلت الماركسية وتراكمت مع كل مرحلة، وأنتجت نظريات وإقترابات تتناسب مع المرحلة القائمة، فمن الإقتراب الطبقي أو الصراعي الذي إنتشر في المرحلة السلوكية وقبلها بقليل، إلى الإقتصاد السياسي والماركسية الجديدة والتبعية في مرحلة ما بعد السلوكية [2].

أولا: المدرسة الماركسية الكلاسيكية :

إهتم **كارل ماركس** بالمجال السوسيو إقتصادي الذي كشف من خلاله بنية المجتمع، ولخصت المقدمة الشهيرة لمساهمة في **نقد الإقتصاد السياسي** 1859 إتجاه ماركس العام أن الحياة الإقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الإجتماعية التي ترتفع على أساسها بنية سياسية قانونية (الدولة) مكلفة الإبقاء على صراعات وتناقضات الحياة الإجتماعية وليس بتقليصها [3].

وفق المعالجة الماركسية للدولة هناك ملاحظتين أساسيتين : أولهما أن الدولة في المجتمع الرأسمالي تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية وهذا يمثل منظور ذرائعي للدولة حيث التركيز على علاقة الدولة بالطبقة الرأسمالية . ثانيهما أن الدولة هي الميدان **(Arena)** السياسي للصراع الطبقي، ويمثل هذا المنظور البنائي للدولة، حيث التركيز على كيف تتحدد سياسات الدولة بواسطة تناقضات وقيود النظام الرأسمالي [4].

---

[1]– حمادي حافظ علوان الديلمي، مرجع سابق، ص.21.

[2]– نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص.194.

[3]– عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص.110.

[4]– عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط.2، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص– ص.333-334.

فالدولة وفقا للتصور الماركسي [1] تم إنشائها وفقا لصيغة قانونية سياسية لخدمة طبقة معينة هي الطبقة البورجوازية ولحماية مصالحها الخاصة وملكيتها لأنه لو لا هذه الملكية وإنقسام المجتمع إلى طبقات: طبقة تملك، وطبقة لا تملك سوى قوة عملها، ما كانت هناك دولة، فالدولة إذن ليست سلطة مفروضة من الخارج إنها نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره، والتناقض بين هذه الطبقات أي بين طبقات مستغلة، وطبقات مستغلة هي التي ولدت تشكيلة الجهاز المؤسساتي الذي هو الدولة الذي يعبر عن الصورة الإيديولوجية لسيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات الإجتماعية الأخرى، والسيطرة لا تكون إلا بإمتلاك وسائل الإنتاج المادي وبالتحكم فيها، ولا تتم إلا بفرض النظام القانوني الكفيل بالحفاظ على روابط الإنتاج على الشكل الذي يمكن الطبقة من إدامة سيطرتها[2].

تفترض النظريات الماركسية للدولة أن هذه الأخيرة أداة تسمح لأصحاب الملكية الحفاظ على سلطتهم على السواد الأعظم من الطبقة العاملة . وحسب الماركسية هناك علاقة وطيدة بين الرأسمالية وبناء الدولة، فالدولة هي الوسيلة التي يتخذها الرأسماليون للسيطرة على الطبقات الأخرى والتحكم فيها داخل المجتمع من أجل تأمين مصالحهم الخاصة [3].

إن الدولة الإشتراكية من منظور ماركسي تمر بمرحلتين، الأولى هي الديكتاتورية البروليتارية، والثانية مرحلة الشيوعية الكاملة، أما الديكتاتورية البروليتارية، فهي ديكتاتورية الأغلبية الممثلة بالطبقة العاملة ضد الأقلية الممثلة بالبرجوازية والمصالح الرأسمالية، وهذا ما يشير إلى أن ماركس قد ميز في مذهبه بين ديكتاتورية الطبقة العاملة وديكتاتورية الطبقة الرأسمالية من خلال الأقلية والأغلبية في إدارة الدولة الإشتراكية، دون أن يبرر سمات أخرى، تعد من الناحية السياسية جوانب تأسيسية

---

[1]– تتمثل المشكلات الأساسية والمتغيرات المستقلة لهذا التصور فيما يلي :– مصادر الإستغلال وطبيعته، والقهر والإغتراب، والوعي الزائف في العلاقات بين الطبقات في المجتمع وبين المجتمعات – جوانب البناء الفوقي كالدولة والقانون والدين ووظيفتها – البناء الطبقي والعلاقات في المجتمع وبخاصة علاقات الطبقة الحاكمة بالمحكومين – مصادر التغير الإجتماعي للبناء الإجتماعي ومعوقاته. وهناك عدد من هذه الجوانب يصلح في ذاته كمتغيرات تفسيرية ويتم ذلك بأن يتم تحليل جوانب الدولة والدين، ثم تحديد وظائفها أو نتائجها بعد ذلك . للمزيد أنظر :

– أحمد سليمان أبوزيد، علم الإجتماع السياسي : الأسس والقضايا من منظور نقدي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص.110.

[2]– عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص– ص.111–112.

[3] -KEN NEWTON, and JAN W. VAN DETH, op. cit, p.19.

في بناء الدولة الإشتراكية الجديدة [1]. والشيوعية الكاملة، تركز أساسا على زوال مفهوم الدولة في المحصلة، حين يتحقق التوزيع العادل للإنتاج في المجتمع البروليتاري، فضلا عن زوال الحاجة للطبقات، فلم يبقى من ضرورة لوجود الدولة [2].

هذا ما يشير إلى التنظير الماركسي لمسألة إنهيار الدولة، ذلك من خلال تصفية الطبقات الأخرى المختلفة عن الطبقة البروليتارية لإقامة مجتمع خالي من الطبقات، والسبيل في ذلك هو الثورة البروليتارية، مما سيحدث تطابق بين السلطة والإرادة الإجتماعية مما يجعل المجتمع في غنى عن جهاز الدولة [3].

ولكن على صعيد الممارسة فإن الأفكار الماركسية، قد أخفقت في تحقيق ما كانت قد إنتقدت الدولة والمجتمع الرأسمالي عليه، ذلك أن التجارب في الدول والمجتمعات التي أخذت بالنظرية الماركسية، لم تستطع الوصول إلى المجتمع الذي تنتهي فيه الفوارق الطبقية والقادر على قيادة نفسه وتنظيم مجتمعه دون الحاجة إلى تلك المؤسسة السياسية الكبرى (الدولة) ، وشهدت تلك التجارب إخفاقات خطيرة أدت إلى إنهيارها [4].

وتجدر الإشارة إلى أن المدخل الماركسي أو كما يطلق عليه في بعض الكتابات المدخل (البنيوي – الماركسي) يضم كلا من الإتجاه التقليدي (الرسمي) والإتجاه الماركسي الجديد كما تبلور على يد أتباع مدرسة التبعية [5].

ثانيا: مدرسة التبعية (النيو– ماركسية / البنيوية Structuralism) :

ظهرت مدرسة التبعية كرد فعل على ثلاث أزمات، بلورت الإطار المرجعي والخلفية المعرفية لها في دراسة مواضيع، كمشكلة بناء الدولة، ويمكن أن نجمل هذه الأزمات على النحو التالي :

---

[1]– عبد الصمد سعدون الشمري، مرجع سابق، ص.153.

[2]– المرجع نفسه .

[3]– جورج بوردو، الدولة، تر.محمد العدلوني الإدريسي، الدار البيضاء: دار الثقافة، د.س.ن، ص.130.

[4]– يعود ذلك الإنهيار إلى ثلاث مشكلات تمثل في واقع الأمر، مظاهر الأزمة التي واجهت الدول الشرقية وهذه المشكلات هي: – مشكلة الديمقراطية – مشكلة الجمع بين التخطيط وآليات السوق – مشكلة الإنفتاح على العالم الخارجي. للمزيد من التفاصيل أنظر:

– شاكر عبد الكريم فاضل، " المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار"، مجلة الفتح، العدد : 37 ، 2008 ، ص.151.

[5]– رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق، ص. 90 .

1- أزمة الماركسية في فهم البناء الإجتماعي السياسي لمجتمعات العالم الثالث، فقد إنصب الفكر الماركسي أساسا على مجتمعات أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ولم يهتم "ماركس" بمجتمعات العالم الثالث، إلا بالقدر الذي يخدم نظريته عن الرأسمالية [1]. من هذا المنطلق طور أنصار التبعية آراء الماركسية حول العالم الثالث، وإشتقوا تعريفهم للدولة من النظرية الماركسية [2].

2- الأزمة المنهجية والإيديولوجية لمدرسة التحديث، فلقد تم تطوير إتجاه التحديث، من قبل القائمين على النظام الرأسمالي موهمين الدول المتخلفة أن هذا الإتجاه هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ولكن تلك النظرية لم تؤدي إلا إلى مزيد من التخلف والتبعية، من هنا جاءت نظرية التبعية لدحض نظريات التحديث [3]. بالإضافة إلى هذه الأزمات التي أدت إلى بروز مدرسة التبعية هناك أسباب أخرى من أهمها محاولة تطوير أعمال **روزا لكسمبورج (R.luxemburg)** ووالت روستو وغيرهم الذين ركزوا على موضوع التخلف . بناءا على ما سبق جاءت نظرية التبعية محاولة دراسة البناء الإجتماعي لدول العالم الثالث، وبالتالي تفسير التخلف والتبعية المتزايدة للرأسمالية العالمية .

يؤكد الباحثون في نظرية التبعية[4] على عملية بناء الدولة التابعة **(Dependent State)** من خلال دراسة الإرتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الإجتماعي، فنظام الدولة هو إنعكاس

---

[1]- المرجع نفسه، ص.209.

[2]- المرجع نفسه، ص. 233.

[3]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص- ص.215-221.

[4]- تم تأسيس نظرية التبعية في أواخر عام 1950، تحت إشراف رئيس اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) والعالم الإقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريبش"، الذي يرى أن بلدان المركز تتمتع ببناء إقتصادي وسياسي متجانس وهي قادرة على إستيعاب مختلف التطورات والمتغيرات والتكيف معها، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول الواقعة في المحيط فهي عاجزة مؤسساتيا وتنظيميا عن التكيف الإيجابي . للإشارة أيضا ينبغي التفريق بين مدخل التبعية كإقتراب نظري من جهة، وكأيديولوجيا من ناحية أخرى، فهناك من المحللين من يستخدمها كإقتراب من خلال التركيز على دور العامل الدولي في دراسة البنية الداخلية لدول الجنوب مثل : "رونالد روبنسون"، و"راؤول بريبش"، وهناك من يستخدمها كأيديولوجية ضد النظام الأمريكي والنظام الرأسمالي العالمي . للمزيد أنظر:

-Vincent Ferraro," Dependency Theory: An Introduction", p.1,See link

link:http://marriottschool.net/emp/WPW/pdf/class /Class_6-The_Dependency_Perspective.pdf, July 1996.

-J. Matunhu ," A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment" , African Journal of History and Culture Vol. 3, June 2011, p.68 .

لبناء إجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى .

يذهب **ريموند دوفال (R.Duvall)** و**جون فريمان (J.Freeman)** ، إلى أنه يجب أن يتم فهم العلاقة التاريخية بين الدولة والبناء الإجتماعي في ضوء الإعتبارات التالية[1]:

1- أن نفهم بناء المجتمع والدولة في الماضي، وما تعرض له من تغيرات، هو الذي يشكل بناء الدولة والمجتمع في الحاضر.

2- إن تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها يجب أن يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الإجتماعية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى.

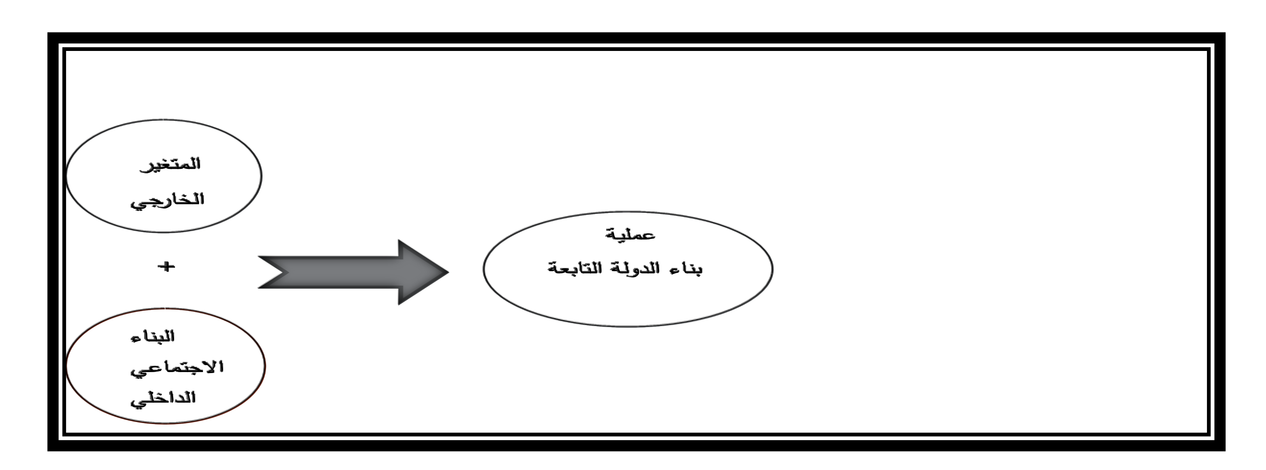
إن عملية بناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الإجتماعي ويتأثر به، غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست علاقة مباشرة، ومن ثم فإن الرابطة التي تربط الدولة بالمجتمع ليست رابطة تكاملية مباشرة، فالبناء الإجتماعي التابع هو أصلا بناء وسيط، لأنه يتشكل في ضوء ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف الخارجية . والدولة التابعة بدورها تعتبر بناء وسيط لا يمارس تأثيره على البناء الإجتماعي بشكل مباشر وإنما من خلال علاقة التبعية القائمة، وعند هذه النقطة نجد أن ما يميز تحليل عملية بناء الدولة في المجتمع التابع عن نظيره غير التابع أننا في المجتمع التابع نكون بصدد علاقة بها أطراف ثلاثة: الدولة، والبناء الإجتماعي الداخلي، والبناء الإجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي . وينطبق هذا المبدأ على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي: المراكز والتوابع وأشباه التوابع، ومن ثم فإنه يمكن أن ينطبق على تحليل عملية بناء الدولة في كل هذه الوحدات، فالعلاقة الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقاتها بالطبقات وبالبناء الإجتماعي بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي [2].

---

[1]- أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، ط.1، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص- ص. 45-46 وص.47.

[2]- المرجع نفسه ، ص.48.

أما في المجتمعات التابعة فنحن بصدد علاقة ثنائية بين بناء إجتماعي ودولة[1]. والشكل رقم (16) يوضح متغيرات عملية بناء الدولة التابعة :



لقد تمخض النقاش النظري حول الدولة التابعة عن تيارين إثنين [2] كما وصفهما **مارتن كارنوي** لكل منهما مميزاته إلا أنهما يلتقيان في التأكيد على مفهوم الدولة الرأسمالية التابعة بمعنى أن المؤثرات الخارجية (النظام الرأسمالي ممثلا في تقسيم العمل الدولي) هي المحدد في تشكيل الدولة التابعة وكذلك البناء الإجتماعي . لكن هناك وجهات نظر مختلفة فيما يخص بعض التحليلات الفرعية، وسنتعرض إلى أهم النماذج التحليلية حول الدولة التابعة كما تصورها هؤلاء المفكرين .

1- نموذج **بول باران (Paul Baran)**: يذهب **باران** في تحليله للأبنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في العالم الثالث إلى أن الرأسمالية العالمية هي المسؤولة عن تخلف هذه الأبنية، وأن تغير هذه الأبنية بشكل كلي هو السبيل الوحيد للتنمية الإقتصادية والإجتماعية . وإنطلاقا من هذا الإدراك فقد فرق باران بين ثلاثة أنواع من الحكومات التي يمكن أن توجد في العالم الثالث وهي: - الإدارة الإستعمارية - النظم السياسية - الحكومات ذات الإتجاه الإصلاحي . ويؤكد

---

[1]- عبد العالي دبلة ، مرجع سابق ، ص.234.

[2]- **التيار الأول** يمثله "فرانك" الذي يذهب إلى أن المؤثرات الخارجية هي المحددة لشكل الدولة التابعة، وهذه الأخيرة لها دور سلبي، لكونها أداة في يد الهيمنة الأمبريالية . أما **التيار الثاني** : ويمثله "كاردوزو"، فرغم أنه لا ينكر دور النظام الرأسمالي العالمي في تشكيل الدولة والمجتمع التابع إلا أنه يركز في تحليله على دور العوامل الداخلية، ويرى أن للدولة التابعة دور إيجابي في تحقيق التنمية والتصنيع في المجتمعات التابعة كما حدث في العديد من دول أمريكا اللاتنية، فالدولة التابعة ليست مجرد أداة في يد الرأسمال الأجنبي .

باران في تحليله لهذه الأنماط على حقيقة هامة هي أن عملية بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه تتشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبي والدول الإمبريالية التي تسانده[1].

2- نموذج **جندر فرانك** : لقد إهتم **فرانك** في كتاباته الحديثة إهتماما واضحا بالبناء السياسي والدولة بصفة خاصة في المجتمعات التابعة (أمريكا اللاتنية)، ويذهب في هذه التحليلات إلى أن الدولة التابعة تتميز بخاصية عدم الإستقرار السياسي ذلك أن النظام السياسي هو إنعكاس مباشر لعلاقة التبعية التي تربط الدولة التابعة بالمركز ومثال ذلك الإنقلابات العسكرية، وأضاف فرانك خاصية أخرى للنظم السياسية التابعة وهي خاصية التسلطية التي تظهر عندما يعاني النظام الرأسمالي من أزمة التراكم الحادة فيحاول أن ينقل ذلك إلى الدولة التابعة التي لا تجد وسيلة أخرى سوى زيادة التسلط على الطبقات الكادحة [2].

3- نموذج **حمزة علوي** : يرى **علوي** أن الدولة لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للإستعمار عن طريق برجوازية وطنية، وإنما عن طريق برجوازية إستعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة وخاصة جناحها العسكري البيروقراطي لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات، وذلك من خلال تأسيس ثلاثة أجهزة شكلت أجهزة الدولة الإستعمارية [3] وهي: الجيش – الجهاز البيروقراطي – الحكومات المحلية أو المجالس المحلية . ونعت باران الدولة التابعة بأنها تتميز بالتضخم والمركزية رغم تبنيه فكرة إستقلالية جهاز الدولة عن باقي التشكيلات الطبقية الأخرى[4].

المطلب الرابع: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الاسلامي:

سينصب الحديث في هذا المطلب على نموذج بناء الدولة الإسلامية، من خلال فهم الأساس المعرفي والنظري، ومحاولة تفكيك السياق التاريخي لهذا النموذج الذي يوصف على

---

[1]- أحمد زايد، مرجع سابق، ص.70.

[2]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص.249.

[3]- يرى "علوي" أنه بعد رحيل الإستعمار لم تتغير طبيعة الدولة ووظيفتها بل تغير شكلها أو الصفة القانونية فقط، وهذا هو السبب في تسميتها بدولة ما بعد الإستعمار لأنه ا بقيت مستمرة في أداء وظيفتها السابقة .

[4]- المرجع نفسه، ص. 73.

أنه حضاري ومثالي صالح لكل زمان ومكان، في مقابل المنظور الغربي الذي أشرنا إليه في المطلبين السابقين .

أولا: نشأة الجماعة السياسية في الإسلام:

لقد كانت المسألة الأولى التي تضاربت حولها آراء المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم هي مسألة الخلافة [1]، وكانت نقطة بداية هذا الخلاف حول الإمامة والخلافة، فقد شهدت سقيفة **بني ساعدة** عام **(11هـ/622م)** أهم إجتماع سياسي في تاريخ الإسلام منذ ظهوره، حيث إجتمعت الأمة كلها: أنصارها ومهاجروها لحسم أمر الخلافة والإمامة، ومن خلال ما دار في السقيفة إنقسم المسلمون إلى ثلاث فرق، الفرقة الأولى من الأنصار الذين أيدوا **سعد بن عبادة الخزرجي،** والفرقة الثانية من المهاجرين الذين إلتفوا حول "أبي بكر الصديق رضي الله عنه "، وقد أجمعوا في النهاية على إختياره، أما الفرقة الثالثة فكانت تتكون من الهاشمية وفئة من الأمويين مضافا إليهم **طلحة بن عبيد الله** و**الزبير بن العوام،** وكانت تؤيد إختيار **علي بن ابي طالب** خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء قد عرضوا آرائهم المختلفة في شكل نظريات سياسية حول أحقية كل منهم بالخلافة ودافع كل فريق عن وجهة نظره وساق الحجج والأدلة والبراهين التي تدعم وتؤكد نظريته [2].

ثانيا: مسلمات النظرية السياسية للدولة في الإسلام :

1- **الرسالة:** فرسالة الإسلام أساس النظرية السياسية في الإسلام، ذلك لأن الدولة ينبغي أن يكون لها غاية وهدف وأهم غاية هو تحقيق الرسالة الإسلامية بالتطبيق في الداخل، والنشر بكل الوسائل للدعوة في الخارج، ويتضح ذلك جليا في مراسلة النبي صلى الله عليه وسلم للملوك والأفراد[3].

2- **القيم العليا الثابتة:** هي إلتزام القيم العليا التي لا تتغير ولا تتبدل، وقد وصفها القرآن الكريم بأن جعل أعلاها إرضاء الله تعالى، فأي عمل تقوم به الدولة يعتمد على النظرة إليها من زاوية إرضاء الله، فإذا كانت تندرج تحت هذه القيم العليا سارت فيها وإلا تركتها إلتزاما

---

[1]- محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والادارة في الاسلام، ط.2، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1991، ص.57 .

[2]- صلاح الدين محمد نورا، نظرية الخلافة أو الإمامة وتطورها السياسي والديني، الإسكندرية : منشاة المعارف، 1996، ص . 25.

[3]- عبد العزيز عزت الخياط، النظام السياسي في الإسلام، ط1، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص.34.

بقوله تعالى : " **وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة**"[1]. ويتبع هذه القيمة بقية القيم من الصدق والأمانة والوفاء والطمأنينة والأمن والتحرر من الخوف والإستقرار، بالإضافة إلى هذه القيم والأخلاق لابد من إتخاذ المعايير التي تقاس بها الأعمال وتوزن بها الأشياء وينظر من زاويتها إلى العلاقات بين الدولة والأفراد والمجتمع[2].

3 – **الخلافة والإمامة:** هي المسلمة الثالثة التي تقوم عليها النظرية السياسية بإعتبارها من أمور العقائد التي لا يجوز التساهل فيها عند عدد من فقهاء المسلمين ويعرفها **عبد الرحمن ابن خلدون:** " **وإذا قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وإمامة** "[3]. لم يعن الفكر التراثي العربي الإسلامي بموضوع الدولة كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب معينين، وإنما ركَّز بالدرجة الأولى على الحكومة وشروط الإمامة والولاية، فجاء في غالبيته مثاليًا يفتقر إلى تحليل الأوضاع والُبنى السياسية وربطها بالبناء الإجتماعي القائم، أي بالتكوينات الإجتماعية، وتأثير ذلك في الكيان السياسي. كما شكلت الجماعة أساس الكيان السياسي، وتم إيثارها على الشرعية[4].

4– **الإستقلال وعدم التبعية:** العنصر الرابع في النظرية السياسية يتضح من قوله تعالى : " **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا** "[5]، وهو الإستقلال للأمة الإسلامية ودولتها وعدم تبعيتها لأي دولة أو أمة، فكرا وحضارة ورسالة، وأنها تتحمل تبعية الشعوب في الهداية والدعاية إلى الخير من غير إكراه ولا إجبار .

5 –**الحرية السياسية:** وتشتمل الحرية السياسية على العناصر التالية : حرية التعبير عن الرأي السياسي ضمن الفكر الإسلامي الأساسي، حرية إنتخاب الإمام وممثلي الأمة، حرية النقد

---

[1]– سورة القصص، الآية رقم :(77) .

[2]– محمد أسد، منهج الإسلام في الحكم، ط.5، بيروت : دار العلم للملايين، 1978، ص.23 .

[3]– عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تونس : الدار التونسية للنشر، 1984، ص.2 .

[4]– أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص377 .

[5]– سورة البقرة، الآية رقم:(143).

السياسي ومحاسبة الحكام، حرية الحق في سحب الثقة من الحاكم أو الحكومة، حرية التجمع والإجتماع السلمي للتعبير عن الرأي، وحرية تأليف الجماعات والأحزاب والتنظيمات موالية أو معارضة [1].

ثالثا: إتجاهات تكوين الدولة في الفكر السياسي الإسلامي:

يتفق العلماء المسلمون الأوائل بالرغم من إختلاف مدارسهم أن السياسة موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح . لكن إختلفوا حول أساس قيام الدولة وجوهر بناء السلطان . فيذهب **أبو الحسن الماوردي (364- 450 هـ / 970 - 1058 م)** إلى تحديد ستة ركائز لإصلاح المجتمع في قوله: " إعلم أن ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرعت وهي: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح".

ويرى **الماوردي** أن الدولة تحتاج إلى ستة قواعد وهي: دين متبع يصرف النفس عن شهواتها، وسلطان قاهر يسوس الدولة نحو تحقيق أهدافها العليا ويحفظ الدين، ويحرس الناس ويحقق الأمن، وهو الإمام أو الخليفة، وعدل شامل يدعو إلى الألفة ويبعث على الطاعة، والأمن العام تطمئن إليه النفوس، وتنتشر فيه الهمم، وخصب دائم أي الوفرة في الأرض والممتلكات والأموال، وأمل فسيح يربط الجيل الحالي بجيل المستقبل (تنمية مستدامة) [2].

ويقابل **الماوردي** السلطان القاهر بالحكومة القوية، أو ما يعرف هيبة الدولة، وقد حدد لها وظائفها بالتفصيل، ومن ناحية أخرى يحدد وظائف للعدل الشامل من خلال دعوته للألفة، وبعثه على الطاعة، وإعمار البلاد وتنمية الأموال، ويحدثنا أن إنكار العدالة وإنتشار الظلم مؤذن

---

[1]-عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص59

[2]- وفي هذا الصدد كأن "الماوردي" يشير إلى مفهوم الإستدامة ، من حيث أن "اللجنة العالمية للتنمية المستدامة " وضعت في تقريرها المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" عام 1987 تعريفا للتنمية المستدامة فهي " تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة – هذا التعريف يشبه ما أشار إليه "الماوردي" في قوله : "...وأمل فسيح "- . للمزيد أنظر :

– بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، "التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير" ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات، جامعة شلف، 16 – 17 ديسمبر 2008 .

بخراب الديار– إنهيار الدولة–، أما الأمن العام فهو ما يعرف في زماننا بوظيفة الدولة في حفظ النظام والأمن وفرض القانون [1]. ويقول أيضا:

« أن قواعد الملك مستقرة على أمرين، سياسة وتأسيس، فأما تأسيس الملك فيكون بتثبيت أوائله ومبادئه، وإرساء قواعده ومبانيه، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: تأسيس دين، تأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة، وأما سياسة الملك بعد تأسيسه وإستقراره فتشمل على أربعة قواعد، وهي عمارة البلدان، وحراسة الرعية، وتدبير الجند، وتقدير الأموال. »

وقد تناول الماوردي مفهوم إستقرار السلطات من هذا الجانب، حيث نجده يعني بالإستقرار قدرة السلطان على البقاء والإستقرار في مواجهة التحديات المختلفة، سواء أكانت هذه التحديات مادية تتعلق بعناصر الثروة المختلفة أو الفكرية تتعلق بالقيم الفاسدة، أو كانت تحديات سياسية داخلية كفساد الحاكم أو حاشيته أو تحديات سياسية خارجية مصدرها أعداء السلطة وتربصهم بها[2].

يعتبر **الماوردي** المرتكز الأساسي لقيام الملك وإستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك يكون ثابتاً ودائما يتميز بالإستقرار والقبول من طرف الرعية [3]. ويرى **الماوردي** أن إختلاف الحاجات وتباين الناس وإختلافهم يدفعهم إلى الإجتماع والتعاون فيما بينهم، وبهذا التعاون والإجتماع فيما بينهم ومن خلال توجيهات العقل إلى كيفية التعاون والترابط مع الآخرين تدفعهم إلى تكوين الدولة [4].

---

[1]– حسن بن كادي، " التنمية السياسية في الوطن العربي وافاقها : دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الاساسية "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص.27.

[2]– محمد شلبي،"الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند : دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص.248.

[3]– مقارنة مع "الموند" هذا الأخير يركز على الجانب العلماني لبناء إستقرار الدولة، فيربط بين إستقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو ساكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة .

[4]– محمد عوض الهزايمة، الفكر السياسي العربي الاسلامي : دراسة في الجانب الإيديولوجي، الجزء الاول، ط.1، عمان: دار الحامد، 2007، ص. 233.

ويلاحظ **برتراند بادي** في تحليله أنه يوجد ثلاث محطات حكمت جدل الثقافة الفقهية حول الدولة فلحظة الماوردي خلال القرن الحادي عشر، حاولت التوفيق بين إستمرار الخليفة والسلطة الفعلية لأمراء الأطراف ، معتبراً الخليفة ممثلا للنبي، يرسم صلاحياته تبعاً لحاجات الدين، ويعطيه الحق في توكيل حكمه إلى من يشاء، ولم يعترف الماوردي حسب **برتراند بادي** بالكفاءة الناجمة عن سلطة الخليفة، وظل يربط الواجب السياسي بتأمين واجبات المؤمن، قاضياً بذلك على فكرة المجال السياسي المستقل [1].

أما **أبوحامد الغزالي (450-505 هـ / 1058-1111م)** أظهر التعارض بين الشرعي (الخلافة) والضروري، أو سلطة القدرة (السلطان السلجوقي). بين الطاعة المعتمدة على الشرع، والطاعة القائمة على مبدأ الضرورة، وعلى هذا فعلى الناس الطاعة، وعلى الأمراء والخلفاء أن يحترموا شريعة الله تحت إشراف العلماء [2].

ويرى **الغزالي** وفي إطار فلسفته السياسية وهو يتحدث عن طبيعة السلطة في المجتمع السياسي العربي، أن حياة الأفراد كانت تسودها الفوضى، ولم تكن تخضع لنظام قبل قيام الدولة، وبقيام الدولة بدأ تنظيم الأفراد والجماعات وظهرت على إثر ذلك النظم الثقافية والإقتصادية والسياسية المختلفة، فالدولة والحالة هذه لها أهميتها، لكونها قضت على الفوضى في حياة الأفراد والجماعات بسبب سلطانها القاهر المطاع، وهنا يلتقي **توماس هوبز** مع ما جاء به **الغزالي** بستة قرون، رغم الإلتقاء الفكري لكن ما يميز الغزالي أنه كان واقعيا إعتمد في حجته على تبريرات فعلية، بعكس هوبز الذي إعتمد في حجته على تبريرات إفتراضية، وتتمثل واقعيته في أنه كان يحبذ القضاء على الفتن التي كانت تسود في عصره، بحيث رأى حفظ الأمن والنظام سبيلا يتمان بتوحيد السلطة ووضعها بيد سلطان قاهر، وتكون السيادة

---

[1] – إن التقويم الذي يمكن أن يعطى لمساهمة الماوردي، وخاصة لعمله " الأحكام السلطانية "، يندرج ضمن قرينة الخصومة بين الخلفاء العباسيين والأمراء البعيدين من مراكز الخلافة، الذين صادروا تدريجيا الممارسة الفعلية للسلطة لصالحهم . تجاه هذه الحالة الواقعة، القابلة لأن تصب في بناء سلطة سياسية مستقلة، طرح " الماوردي " إستمرار مؤسسة الخلافة. وهو قد دعم نظره بالإستناد على الوحي، وأسس سلطان هذه المؤسسة على الدين . أنظر :

– برتراند بادي، الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، مرجع سابق، ص.42.

[2] – المرجع نفسه، ص– ص.43-44.

بيده مركزة وموحدة حتى يتحقق الأمن والنظام، وحجته في مركزية السلطة وتوحيدها حتى تحول دون تضارب الآراء وتعدد الأهواء وشيوع الفوضى[1].

ويلخص الغزالي أسباب إنهيار الدولة في: الإستبداد بالرأي وإهمال المشورة وسوء التدبير، وإنتشار الجهل والغرور في الطبقة الحاكمة، مما يجعلهم لا يشعرون بمواطن الضعف والخلل في الدولة، وبالتالي لا يسارعون بالإصلاح مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع وينتهي الأمر بزوال الدولة، وأيضا تسلم الأمر لغير أهله، وإنتشار الظلم والفساد مما يؤدي إلى تذمر الأفراد وبالتالي إلى الخروج على السلطان والدولة [2].

أما **ابن تيمية** يبدأ الحديث عن قيام الإمارة من فكرة ضرورة الإجتماع البشري، لأنه لا تتم مصلحة بني آدم في الدنيا والآخرة إلا بالإجتماع والتعاون والتناصر، فالإنسان – كما يقول ابن تيمية – مدني بطبعه لا يعيش إلا بالإجماع إلى غيره من بني جلدته وهذا الإجتماع يترتب عليه وجوب قيام إمارة يحكمها نظام، وهذه الإمارة والنظام لابد لها من رأس تحتاج إليه، لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة [3]. ويؤكد **ابن تيمية** على أن أساس سلطة الحكم (الولاية) : القوة والأمانة، أما القوة وهي الأساس الأول فتختلف عند ابن تيمية من ولاية إلى أخرى . فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب، وإلى الخبرة بالحروب، وإلى القدرة على أنواع القتال، والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم والعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام[4]. أما الأمانة وهي

---

[1]– محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق ، ص.ص.219–220.

[2] – فضل الله محمد سلطح، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن : دراسة تحليلية في فلسفة السياسة، ط.1، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص.89.

[3] – المرجع نفسه، ص.282.

[4]- يحيلنا هذا الرأي للإشارة إلى أن التصور الإسلامي في نشأة الولاية أو الدولة على أساس القوة يختلف عن التصور الغربي، إذ أن هذا الأخير يعطي للقوة مفهوم سلبي فيذكر المؤرخ اليوناني "بولتاك " أن الدولة من صنع القوة، وأن أقدم القوانين التي خضع لها العالم هو قانون حكم الأقوى وسيطرته وتغلبه على الضعيف . وحسب أفكار ومفاهيم الكاتب الألماني "أوبنهيمر" والكاتب الفرنسي "شارب بيران " الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف لكون الدولة كانت في مراحلها الأولى عبارة عن نظام إجتماعي معين فرضه شخص أو فريق على بقية أفراد الجماعة مستخدمين القوة والإكراه للوصول إلى الغاية". للمزيد أنظر :
– شنا فائق جميل، مرجع سابق، ص– ص.18–19.

الأساس الثاني فترجع إلى خشية الله، وترك خشية الناس[1]. والجدول رقم (04) يوضح : جدل الثقافة الفقهية حول عملية بناء الدولة ضمن الطرح الإسلامي .

أساس الدولة	الماوردي	الغزالي	بن تيمية
الإختلاف	الدين / المجال السياسي غير المستقل الضرورة = الشريعة	الدين/ المجال السياسي المستقل الضرورة =/= الشريعة تحقيق الأمن بالرغم من الاستبداد السياسي.	السياسة الشرعية / ضرورة تأسيس السياسة على الدين . أساس الولاية : القوة والامانة .
التشابه	بناء الدولة الاسلامية على مبدأ المسؤولية السياسية		

أما الإتجاه النهضوي فيمكن التمييز في الفكر العربي الحديث بين لحظتين هما :[2] لحظة الإصلاحية العربية التي تمتد بين ثلاثينات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين، أما اللحظة الثانية التي يسميها أحد الباحثين بلحظة الراديكالية العربية، فتمتد زمنيا بين عشرينيات القرن العشرين وحتى الثمانينيات من القرن نفسه، وتضم اللحظة الأولى تياري السلفية المتفتحة والليبيرالية، بينما تضم الثانية التيار الصحوي الإسلامي.

إن فكر الإصلاحية العربية منذ **رفاعة رافع الطهطاوي (1801- 1873)** حتى **رشيد رضا،** قبل أن ينقلب على التراث النهضوي الليبيرالي، لم يكن معنيا بالتفكير في نظام الخلافة أو الإمامة، بل كان هاجسه بناء دولة وطنية على النمط الأوروبي . أما في اللحظة الثانية وبعد سقوط الخلافة العثمانية، فقد شهدت الساحة العربية نزوعا حادا إلى مقاطعة المنظومة

[1] – فضل الله محمد سلطح ، مرجع سابق ، ص- ص.92-93.

[2] – أحمد محمود ولد محمد، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث"، المستقبل العربي، العدد : 351، مايو 2008، ص.24.

الليبيرالية الحديثة والعودة إلى مفردات السياسة الشرعية، مما يؤشر إلى بداية خطاب سياسي جديد يتراجع عما كان إنتهى إليه الفكر النهضوي العربي من موقف إيجابي في موضوع الدولة الحديثة.

قبل أن نتبين ملامح مقاربة الخطاب النهضوي العربي لموضوع بناء الدولة لابد من تحديد مفهوم النهضة[1]، التي تشير إلى تلك الحركة الفكرية التي ظهرت بفعل إصطدام النخبة المثقفة في الوطن العربي بالحضارة الغربية، مما جعلها تتكيف مع واقع جديد فرضه الغرب. وكانت ثمرة ذلك الصدام بروز ما يسمى بالخطاب النهضوي العربي الحديث الذي يعبر عن تلك الحركة التجديدية التي شهدها الفكر العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث بدأت النخبة العربية تعيش لحظة الوعي بمظاهر التأخر التاريخي (الإنهيار) وسبل النهوض (البناء).

وقد ظهر الخطاب النهضوي في سياق ملابسات تاريخية معينة أهمها، الأزمة التاريخية للإمبراطورية العثمانية وتكالب القوى الإستعمارية عليها، الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى الشروع في بعض الإصلاحات، مثل تحديث الجيش ومؤسسات الدولة وإقرار المساواة والمواطنة، ثم دستور 1876 . وقد كان أعلام هذا الخطاب متأرجحين بين متحالف مع هذه الدولة في منزعها التحديثي ومن إختار النهج الإصلاحي من خلال تجديد الفكر وتحديث المجتمع، وإن كان الهم السياسي والأخلاقي غالبا على أعمال ومؤلفات مفكري النهضة[2].

إن موضوع الدولة بالنسبة إلى مفكري النهضة لم يكن يتعلق ببحث نظري، فهم لم يبدأوا في التعرف عليها تعرفا فكريا مجردا كما تعرف الفلاسفة المسلمين القدماء على السياسة المدنية، بل إنهم تعرفوا على الدولة وهي مجسدة في قوى ضاغطة على مجتمعاتهم ومستعمرة

---

[1]– إن مصطلح النهضة (Renaissance) يعني لغويا :"ميلاد جديد"، لم يظهر في اللغة الفرنسية إلا مع بداية القرن التاسع عشر. هذا في حين أن الميلاد الجديد الذي يشير إليه قد إنطلق من إيطاليا، ليعم أوروبا، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهو يتمثل في قيام حركة تجديد واسعة وعميقة وشملت الفنون والعلوم والآداب، حركة إعتمدت إحياء التراث الإغريقي – الروماني، مما جعل منها حركة تجديدية بمعنى الكلمة، بل ميلادا جديدا لقارة ظلت شبه ميتة طوال القرون الوسطى، وبكيفية خاصة في العصور المظلمة منها .

– محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، ط.5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص-ص.21-22.

[2]– أحمد محمود ولد محمد، مرجع سابق، ص.25.

لبلدانهم . بناء على ذلك يمكن أن نجمل أهم التصورات النهضوية لموضوع الدولة، ومن أبرزها مايلي :

1- تصور **رفاعة رافع الطهطاوي**، فتقوم الدولة عند **الطهطاوي** على ركنين أساسيين، هما القوة الحاكمة التي تضمن الإستقرار وإنتظام العلاقات الإجتماعية، والقوى المحكومة، ويتم تنظيم العلاقة بين بناء على قانون يسميه **الطهطاوي** الدستور الذي يؤسسه الفكر السياسي ويبدعه البشر على نحو ما خلقته الثورة الفرنسية . وفي ضوء ذلك تصبح الدولة في نظر **الطهطاوي** عبارة عن قوتين من جهة أولى، وقانون ينظم هاتين القوتين من جهة ثانية [1]. وربما يكون أهم أفكار **الطهطاوي** هي فكرة المنافع العمومية أو الصالح العام، التي إستوحاها من معرفته بالدستور والنظام السياسي الفرنسي، وهي الفكرة التي يرمي من ورائها إعطاء إصلاحات **محمد علي** في مجال الدولة تبريرا وغطاء شرعي، لكن فكرة **الطهطاوي** بفعل ديناميتها تجاوزت دولة **محمد علي** للدخول في قضايا الدستور والحرية وبناء النظام السياسي.

2- تصور **خير الدين التونسي (1810- 1890)** ، فنجد له أهم إسهام هو فكرة التنظيمات التي يقصد بها المؤسسة، وهكذا حاول سواء في تونس أو إسطنبول أن يقيم دولة المؤسسات، وهي فكرة يستلهمها من النظام السياسي الأوروبي. وقد تعمقت الفكرة سياسيا عندما ربطها بالدستور وببناء النظام السياسي . ويذهب **التونسي** إلى أن سبب ضعف الدولة الإسلامية هو غياب القوانين (سواء كانت ذات مصدر عقلي: الدستور/ القانون، أو شرعي: أهل الحل والعقد وهم الأعيان والعلماء) التي هي مصدر القوة للدولة . ويبقى المبدأ العام للدولة عند التونسي لا يخرج عن دائرة التصور الإسلامي التقليدي، إذ يقصد الدولة العامة لجميع المسلمين، فلم يكن من أنصار الدولة القومية أو الوطنية، فهو كان يدعو إلى توحيد الأقطار الإسلامية تحت الخلافة العثمانية في دولة واحدة [2].

---

[1]- إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث : دراسة فكرية فلسفية، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1999، ص.148.

[2]- أحمد محمود ولد محمد ، مرجع سابق، ص.30.

ويظل الفكر النهضوي لا يعطي مفهوما محددا للدولة، مقتصرا على تحديد وظائفها وعناصرها، ذلك ما نلمسه من كتابات رائدين آخرين من رواد الفكر النهضوي العربي، هما **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.**

2- تصور **جمال الدين الافغاني (1839- 1879)** ، عندما يتحدث **الأفغاني** عن الدولة، فهو يتحدث عن مكوناتها، التي هي أساسا قوتان : قوة الجيش القائمة على المغالبة والعصبية، وقوة الدين الذي يقوم مقام الجنسية في جمع الكلمة، وتوحيد الجهة، وطلب الغلب بتلك القوة لمن خالفهم . إن الأفغاني من خلال هذا الموقف لا يبتعد عن **التحليل الخلدوني،** إن على مستوى اللغة، حيث تتكرر مفاهيم مثل : "المغالبة" و"العصبية" و"النعرة"، أو على مستوى المضمون عندما لا يتحقق قيام الدولة عنده إلا بتوفر عنصري العصبية والدين، مع إعطاء الأولوية لعنصر الدين، وعدم إغفال دور العصبية التي أدت دورا مهما في تاريخ الدولة الإسلامية [1]، إذ أدى ضعف العصبية إلى ضعف الخلافة وإنهيارها عندما إعتمدت على الأغراب، وجعلتهم قوة إستعاضت بهم عن قوة عصبية الجنسية المكونة لها، فأدى بالتالي هذا الإعتماد على الأجانب في بنية الدولة وتركيبتها إلى فقدان قوة الدين وقوة الجيش [2] .

4- تصور **محمد عبده (1849- 1905)** تتلخص آراء **محمد عبده** في إهتمامه بإصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال الدعوة إلى معرفة المحكومين لحقوقهم على حاكمهم، وأيضا التركيز على الشورى التي تعد سبب التقدم والنهوض في التجربة الإسلامية الأولى، لذلك ينبغي مقاومة الإستبداد لأنه سبب للتخلف الحضاري، بالإضافة إلى أن **محمد عبده** لفت الإنتباه إلى أن تأخر المسلمين لا يعود إلى الجمع بين السلطتين

---

[1]- يحدد " الأفغاني" بداية إنحطاط الدولة الاسلامية بالإفتراق الذي حصل في الدولة العباسية بين الرتبة العلمية ورتبة الخلافة، حيث كان الخلفاء العباسيون غير مؤهلين من الناحية العلمية، كما كان الخلفاء الراشدون، ونتج من ذلك داء المذهبية حيث كثرت المذاهب من بداية القرن الثالث للهجرة، ودب الإنقسام في الدولة الإسلامية، وإنثملت الخلافة إلى أقسام عباسية في بغداد، وفاطمية في مصر والمغرب، وأموية في أطراف الأندلس" مما عمل على تآكل هيبة الدولة وإنحطاط رتبة الخلافة إلى وظيفة الملك . للمزيد أنظر :

- محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني: الاعمال الكاملة، الجزء الثاني، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص.362.

[2]- أحمد محمود ولد محمد، مرجع سابق، ص.ص.31-32.

الدينية والسياسية بقدر ما يرجع إلى الجمود الديني[1]، والدليل على ذلك أن المسلمين لم يعرفوا سلطة كهنوتية، إذ قد حددت الشريعة الإسلامية للحاكم الأعلى، فهي ليست للقاضي صاحب السلطة الدينية . من خلال ذلك يتضح تأكيد محمد عبده على الطابع المدني للسلطة في الإسلام [2].

لقد شكل **محمد عبده** مرجعية جامعة لإتجاهات الفكر الإصلاحي الإسلامي قبل أن تظهر التناقضات داخل ذلك الفكر بين تلاميذ **محمد عبده** الذين إنقسموا بين منحى علماني ليبيرالي مثله كل من **علي عبد الرزاق** و**لطفي السيد**، ومنحى سلفي تزعمه **رشيد رضا.**

5- تصور **علي عبد الرزاق** : صاحب كتاب: **الإسلام وأصول الحكم** [3]، الذي إنطلق فيه من السؤال عما إذا كانت الخلافة ضرورية أو واجبة شرعا ؟ وهل هناك نظام إسلامي للحكم؟ ويأتي جوابه قاطعا نافيا مشروعية تلك الخلافة، إذ لا أصل لها من قرآن أو حديث أو إجماع في نظره، والدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة، فهذه الأخيرة ليست من الخطط الدينية، ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهذا الأخير تركها لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة. ويكون نتيجة تحليل **علي عبد الرزاق** هو أنه لا شيء يمنع المسلمين من أن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي استكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية وأمتن ما دلت التجارب البشرية على أنه من أصول الحكم[4].

لقد قدم لنا المفكر المغربي **عبد الإله بلقزيز** قراءة ابستيمولوجية للخطاب النهضوي حول مسألة الدولة وفق أربع نماذج على التوالي: الدولة الوطنية، ودولة الخلافة، والدولة الاسلامية، ثم الدولة الدينية (الثيوقراطية) [5].

---

[1]- فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين الدينية والسياسية خاض "محمد عبده" مناظرة فكرية قوية ضد الأطروحة الليبيرالية العلمانية التي مثلها "فرح أنطوان" أحد المبشرين بها في الفكر النهضوي العربي، وتمخضت تلك المناظرة عن كتاب من أغنى الكتابات السلفية وهو "الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية" . للنظر في الأصول الثمانية للإصلاح الديني والإجتماعي التي وردت في هذا الكتاب إرجع إلى :

– إبراهيم أعراب، الإسلام السياسي والحداثة، بيروت–الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2000، ص.33.

[2]- أحمد محمود ولد محمد، مرجع سابق، ص.ص.32-33.

[3]- علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم : بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام، ط.2، القاهرة : المطبعة السلفية، 1925.

[4]- أحمد محمود ولد محمد ، مرجع سابق ، ص.35.

[5]-عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.120.

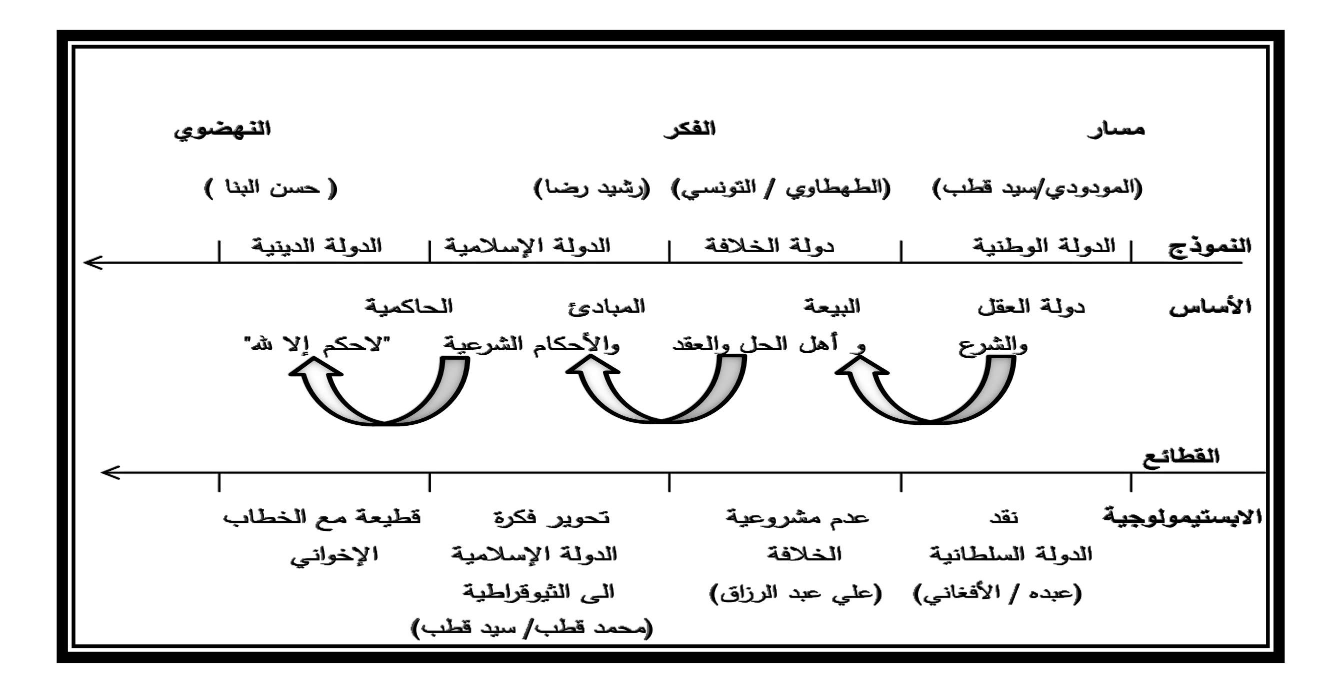
يرى الكاتب أن جيل الإصلاح الأول (الطهطاوي والتونسي) لم يبدي كبير العناية بالإجابة عن الجوانب الفقهية – كما فعل محمد عبده مثلا– بل حاولوا أن يركزوا على الجامع المشترك وأن الإصلاحات أو التنظيمات لا تتنافي والشريعة " **ذلك أن الشريعة لا تنافي تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن ونمو العمران**" حسب **التونسي** فتعدو دعوتهم إلى الإصلاح والعدل والدولة الحديثة من صميم الإسلام إذ أن الدولة المراد تأسيسها هي دولة العقل والشرع . إلا أن الدفاع عن الدولة الوطنية مع جيل الإصلاح الأول لم يستكمل، ذلك أن هذا الطرح يستلزم نقدا للدولة السلطانية القائمة التي كان **الطهطاوي** أو **التونسي** جزء من هذا النظام لذلك لقد إنصرفوا إلى إنتاج خطاب إيجابي للدولة الحديثة معرضين عن ممارسة أي نقد للدولة السلطانية القائمة . لكن مع محمد عبده وخاصة الأفغاني الأمر مختلف ذلك أنهم كانوا معارضين للسلطنة ويعيشون ظروف فشل مشروع الإصلاحات وإرتداد السلطنة إلى الإستبداد وهذا ما يفسر الميل إلى إنتاج مقالة نقدية حادة لنظام الإستبداد . وقد إعتبر رواد هذه الفترة تقدم ديار الإسلام رهين فك العلاقة بين الديني والزمني ومدنية السلطة. وبذلك أدرك رجال هذه المرحلة أن تقويض الإستبداد وبناء الدولة الوطنية ليس ممكنا فقط عبر الإصلاح والتنظيمات ولكن أيضا بقيام حكم دستوري والتعويل على التثقيف التربوي كمدخل للتقدم والنهضة.

في المقابل، وخلال عشرينات القرن العشرين بدأت حملة تجديد فكرة الخلافة الأمر الذي أحدث قطيعة حادة مع تراث الإصلاحية الاسلامية، وتمثل تجربة رشيد رضا إنقلابا نظريا وإشكاليا يعيد صياغة المسألة السياسية في الفكر على نحو مختلف عما إستقرت عليه في القرن التاسع عشر إذ تراجعت الإشكالية الإصلاحية في مسألة الدولة الحديثة وتبنى رواد هذه المرحلة إشكالية الخلافة . كان كتاب رشيد رضا: **الإمامة العظمى** النص المؤسس والمرجعي، وهذا جاء نتاج ظرف تاريخي وأحداث سياسية أهمها إلغاء الخلافة مع **مصطفى كمال أتاتورك** سنة 1924. ويكرر **رشيد رضا** ما قرره الفقهاء في مسألة نصب الإمام أو الخليفة من إعتبارها فرض كفاية ويستعيد الموضوعات التقليدية في مسألة البيعة وأهل الحل والعقد **للماوردي** مثلا . وما يمكن ملاحظته في خطاب رشيد رضا هو أن خطابه أحدث قطيعة مع القراءة الإصلاحية الإسلامية وفتح الأبواب أمام ميلاد فكر الإخوان المسلمين.

طالب الفكر الإخواني بإعادة بناء الدولة الإسلامية أو المجتمع الإسلامي تحت ظل الشريعة الإسلامية . وكانت مقالة **حسن البنا** زعيم الإخوان المسلمين، هي إقامة حكومة إسلامية، فإعتبر البنا الإسلام ليس مجرد عقيدة دينية بل هو أيضا نظام إجتماعي وسياسي يحتاج إلى دولة تعبر عنه. مع تشديد البنا على تمييزه بين الدولة الثيوقراطية التي أنتجها الفكر الغربي وهي غريبة عن تعاليم الإسلام وتجربته وفكرة الدولة الإسلامية التي تعد حسب العالم **يوسف القرضاوي** دولة مدنية لأن السلطة تقوم فيها على البيعة والإختيار والشورى. فالدولة الإسلامية لديه هي دولة دستورية أو شرعية، دستورها هو المبادئ والأحكام الشرعية. فستشهد فكرة الدولة الإسلامية التي بدأت مع **حسن البنا** في ثلاثينات القرن العشرين تحويرا جوهريا منذ النصف الثاني من الخمسينات مع **سيد قطب** و**محمد قطب** حيث إنتهت بها إلى ما يعرف بالدولة الدينيةّ أو الثيوقراطية التي عرفتها أوربا في القرون الوسطى والتي أنفق البنا وتلاميذته جهدا لدحضها وتمييزها عن الدولة الإسلامية .

أخذ الصحويون المغالون فكرة "**الإسلام دين ودولة**" التي كانت ردا على العلمانيين العرب المسلمين وإنعطفوا بها إلى المجتمع الجاهلي وبناء دولة دينية تكون فيها **الحاكمية** لله وحده على مقتضى النص القرآني "**لاحكم إلا لله**" . وعليه أنتج سيد قطب خطابا سياسيا مبني على ثنائية حادة هي المجتمع الجاهلي والمجتمع المسلم. فكانت الجاهلية عبودية الناس للناس بتشريع بعض الناس للناس ما لم يأذن به الله، أما المجتمع المسلم فهو المجتمع الذي يطبق فيه الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ونظاما وخلقا وسلوكا. بهذا المفهوم ومع سيد قطب ومن قبله **المودودي** سقطت فكرة الدولة الإسلامية وصعدت فكرة الدولة الثيوقراطية (دولة الحاكمية) وكان بمعنى ما من نتائج تلك الصيغة النظرية الشعاراتية "**الإسلام دين و دولة**" وهي تنطوي على أكثر من إلتباس مرده إلى عجز القائلين بها عن بناء تصور حقيقي منسجم للنظام السياسي . إن تاريخ الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر تاريخ قطائع تمثل فيه كل لحظة فكرية قطيعة مع سابقتها إذ الإصلاحية جاءت تشكل قطيعة مع فقه السياسة الشرعية وسلفية **رشيد رضا**

أنجزت قطيعة أولية مع الإصلاحية وإحيائية **البنا** إستكملت القطيعة وخطاب الحاكمية والتكفير مثل قطيعة مع الخطاب الإخواني[1]. والشكل رقم (17) مسار الفكر النهضوي.



[1]– فيلسوف العلم الفرنسي "غاستون باشلار" (Gaston Bachelard) (1884 – 1962) هو أول من بلور مفهوم القطيعة الابستيمولوجية، فقد جعل النقد شرطا ضروريا لتأسيس أي معرفة جديدة، وللمعرفة حسب "باشلار" طبيعة جدلية تفسر تقدمها، وهذا التقدم محكوم على أساس الكشف عن الأخطاء الكامنة في المعارف السابقة . للمزيد من الإطلاع حول مفهوم القطيعة الإبستيمولوجية أنظر:

– يمنى طريف الخولي، مرجع سابق، ص.ص.389-399.

– غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، تر.خليل أحمد خليل، ط.2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص.11.

المبحث الثالث : عملية بناء الدولة بين إشكالية النموذج والخصوصية الحضارية :

إن مشكلة بناء الدولة تتمثل في مدى توافق وتلائم آليات ومعايير ومبادئ وأفكار بناء الدولة مع مختلف المنظومات الفكرية وتنوع المجتمعات وإختلاف الحضارات، فلكل دولة أو مجتمع خصوصيتة وقيمه وثقافته التي تختلف وتتباين بشكل أو بآخر . والدليل على تواجد ثنائية النموذج والخصوصية في عملية بناء الدولة هو ما شهده الواقع الفكري العالمي من تغيرات من أبرزها: بداية التغير في مفهوم الدولة تغيرا يسير في إتجاهين متعاكسين حيث تتجه دول العالم المتقدم (الليبيرالي) إلى الإندماج في كيانات أكبر ومن ثم تكامل في السيادات وإنشاء كيانات تجميعية تعيد إلى الأذهان الدولة الإمبراطورية التي شهدها التاريخ فيما قبل ظهور الدولة القومية الحديثة . وقد ظهر ذلك في تجربتي الوحدة الألمانية والوحدة الأوروبية.

وعلى النقيض من ذلك تتجه دول عالم الجنوب إلى حالة من تفكك الدولة إلى كيانات ذات طبيعة إنشطارية قد تولد مستقبلا تفككات أخرى على أسس عرقية أو دينية أو تاريخية، فلم يقف الأمر عند تفكك الإتحاد السوفياتي، بل إن الوحدات السياسية التي كانت تكونه أصبحت أيضا قابلة للتفكك والإنشطار، ونفس الأمر بالنسبة لما كان يعرف بيوغسلافيا، وكذلك مثال الصومال والعراق، وقد تتلوها أمثلة أخرى نشهد الآن إرهاصاتها [1]. وعليه إن الحديث عن مفهوم عملية بناء الدولة أثار الكثير من الجدل، على إعتبار أنه وضع على محك المقاربة الإسلامية كبديل للنموذج الغربي، في حين أن عدد من الباحثين تبادر إلى أذهانهم منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية لبناء الدولة كمفهوم وعملية.

المطلب الأول :أثر المتغيرات السوسيو-حضارية على السياسة المقارنة.

لقد تأثر حقل السياسة المقارنة كثيرا بالبيئة الحضارية والإجتماعية التي ترعرع فيها، فالدول تختلف في أنماطها الثقافية والسلوكية، حيث تلتزم بتدريب علمائها والباحثين فيها، وفق طرق معينة لتحصيل المعرفة، أو متى وكيف وفي أي موضوع يجب للباحث أن يبحث فيه[2]، بالإضافة إلى دوافع التمركز العرقي (**Ethnocentrism**) ، فإختيار الباحثين للإشكاليات البحثية وللدول ناتج عن روابط قومية أو مصلحية، فحقل السياسة المقارنة هو الفرع الوحيد من

---

[1]– نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.12.

[2]-(ـــــــــــــــ)، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص. 144.

العلوم السياسية الذي تم إتهامه بالتحيز العرقي وبالإنتصار للمشروع الديمقراطي الغربي الليبيرالي، لأن السياسة المقارنة لا تخترق فقط الحدود السياسية عند دراستها للدول، بل تخترق أيضا حدود المدارس الفكرية والتقاليد الإجتماعية والحضارية. لكن هذا ليس بصورة مطلقة فمثلا الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة، ومن هنا أدرك الكثير من المفكرين الأوروبيين في القرنيين الثامن والتاسع عشر نتيجة لإستفادتهم من أبحاث الأنثروبولوجيين أن المعايير الغربية ليست هي الوحيدة وأنه لابد من المقارنة لتطوير النظم الإجتماعية والسياسية، وأن الثورة الفرنسية لم تكن لتقوم لولا النموذج البريطاني، وثورة الميجي في اليابان فقد أشعلها إدراك نموذج حضاري آخر بني على أفكار وسلوكيات ومؤسسات وتكنولوجيا مختلفة[1]، وبالتالي فالتأثير الحضاري الإجتماعي على حقل السياسة المقارنة واضح، سواء كان ذلك التأثير إنتصارا لنموذج حضاري معين، أو للإستفادة من النماذج الحضارية العديدة الموجودة في العالم.

ويظهر هذا التأثير في الكثير من الدراسات التقليدية والكلاسيكية أو في مقاربات ونظريات السياسة المقارنة الحديثة والمعاصرة، فإذا كانت أشكال الحكم والأنظمة هي الوجه السياسي للبنية الحضارية، فإن الأشكال المختلفة لتلك الدراسات هي بمثابة الوجه المعرفي لتلك الحضارة، **فأرسطو** مثلا صنف أنواع الحكم وفقا لما هو موجود من بنيات سياسية وإجتماعية وحضارية قائمة، فهو لم يوجدها بل رتبها وصنفها وفقا لرؤيته الخاصة، وهو نفس الأمر بالنسبة للنظريات الأخرى، وكدليل أن التقاليد الحضارية والإجتماعية هي مصدر المعرفة في حقل السياسة المقارنة هو أن نظرياتها يصعب إسقاطها على غير البيئة التي نشأت فيها، فمثلا الواقع العربي والإسلامي يجد الكثير من الباحثين أنفسهم عاجزين عن إعطاء التفاسير لظواهر معينة بإستعمالهم لتلك النظريات، لأن الأصل هو الإنطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينة ترتبط بالواقع، وحتى لو وجدوا إمكانية لإسقاط تلك النظريات وجب عليهم توسيع مفهوم البيئة حتى يستوعب مفاهيم الزمان والمكان والحضارة، والبنائية الوظيفية **لغابريال ألموند** ما هي إلا محاولة لفهم وتحليل العلاقة بين الكيان الإجتماعي الحضاري وبين النظام السياسي.

وحقل السياسة المقارنة في الكثير من أدبياته متكاثر بالكيان الحضاري والإجتماعي الذي نشأ فيه، فالكثير من علماء السياسة المقارنة يركنون في بحوثهم إلى محاولة فهم العلاقة بين ذلك الكيان و بين مختلف الأنظمة، فهم يصبوا أحيانا إلى إكتشاف التوازن والتوافق بين

[1] – المرجع نفسه، ص.115.

عناصر كلا الطرفين وأحيانا في محاولة إكتشاف الخلل القائم بين الكيانين، لأن الكثير من حركة الأنظمة السياسية في تماسكها أو تحللها، وإستمراريتها وتطويرها وقدرتها أو عجزها وتخبطها، متوقفة على مدى سلامة أو إضمحلال الكيان الحضاري الإجتماعي، لأن العزل بين النظام والكيان يؤدي إلى إختلال خطير يدخل المجتمع في دورات من التصادم بين النظام والكيان[1]، وهو أمر يظهر بوضوح في تصدع الأنظمة التي لم تنشأ في بيئتها وإنما فرضت عليها، فالأصل هو إكتشاف الذات الحضارية والإجتماعية من خلال تحديات الواقع العديدة، وإكتشاف القوانين المميزة للمجتمعات كظاهرة مطروحة للبحث العلمي، وهي ظاهرة حية لها قوانينها الخاصة التي تنفي القوانين العامة للتطور الحضاري والإجتماعي بل يضيف إليها خصائصها، وبهذا تكون النشأة صحيحة للأنظمة ودراستها وتطويرها ينبع من منظور سوسيو – حضاري، وليس مفروضا من إطار غريب[2]، وعلماء السياسة المقارنة هنا يأملون إلى أن تؤدي أبحاثهم إلى نوع من التوازن يضمن الإستقرار، أو إلى تغيير يؤدي إلى تصحيح الإختلال.

وبما أن أغلبية أدبيات السياسة المقارنة مصدرها هو الغرب، وعلى هذا الأساس فإن التطور الحضاري والإجتماعي الذي عرفته الحضارة الغربية قام بدور مهم في تكييف سلوك ونواتج المعرفة التي نشأت عنها، وهو الأمر الذي جعل علماء السياسة الغربيين أكثر تشبثا بالقيم الفردية والقواعد الدستورية والهياكل العامة للنظم السياسية خاصة العلماء الأوروبيين في نشأة حقل السياسة المقارنة، وهو نفس الأمر بالنسبة للعلماء الأمريكيين عندما طوروا هذا الحقل، ففي كل إنتاجهم المعرفي حاولوا تسويق وتصدير النموذج الغربي للديمقراطية الغربية، وهو أمر مفهوم لأنه نتيجة للقاعدة الثقافية والحضارية [3].

وهكذا دأبت السياسة المقارنة أن تكون معرفة تعكس الوجه الحضاري لأي مجتمع علمي يسود، وهذا جلي خاصة بعدما بدأت تتقوى أركان الحقل المعرفية من ناحية التأسيس النظري، فمن مواكبة الحداثة إلى ما بعد الحداثة ومن **البنيوية** إلى **ما بعد البنيوية** أو **التفكيكية** أو العولمة فالكونية، هي وغيرها من المفاهيم الكلية التي واكبت سيرورة المجتمعات الحضارية، لم تكن السياسة المقارنة بمنأى عن التأثر بتلك المفاهيم، ويتجلى ذلك في البحوث التي قام بها

[1]– المرجع نفسه، ص.404.

[2]– بيتر لويد، إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، تر.شوقي جلال، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 1980، ص.11.

[3]– حمادي حافظ علوان الديلمي، مرجع سابق، ص.23.

علماء السياسة المقارنة لأنه دون شك فإن المفكر أو العالم، لابد وأن يتأثر بالظروف والمعطيات الموضوعية والذاتية، حيث تعكس طبيعة الظروف الإجتماعية والحضارية نوعية التفكير والإهتمامات التي يتصدى لها [1].

بالإضافة إلى هذه المتغيرات هناك مجموع الظواهر السياسية والإقتصادية التي كانت لها تأثيرات على دينامية تطور حقل السياسة المقارنة لا يسعنا المجال لذكرها في هذا الصدد، ومنها التطورات السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: معيارية النموذج الغربي لعملية بناء الدولة:

شكلت الأفكار العقلانية الأوروبية من خلال النهضة والإصلاح الديني البروتستانتي مصدر تمجيد للإنسان وفردانيته، فمن خلال مذهب ثلة من المفكرين **كجون ديوي (1859-1952) (john Dewey)** و**وليم جيمس (1842-1910) (William james)** و**تشارلز ساندرز بيرس(Charles Sander peirce) (1839-1914)** الذين أسسوا البرجماتية والنظرة الأداتية **(Instrumentalisme)**، في بناء سلوك الفرد الغربي المتفوق وفقا لنظرة الإنسان الراقي **(Super man)** بحكم المحطات التاريخية التي عرفها الغرب وسلسلة الإنقطاعات الابيستيمولوجية التي لعبت فيها الحركة البروتستانتية دورا مهما إنعكس ذلك على سياسات الدول الغربية في التعامل مع بقية الأمم في إستباحة أراضيهم وثرواتهم وقيمهم، وهذا ما تجسد في الخطاب الغربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بنعت العالم العربي والإسلامي بالتخلف الحضاري والتعصب الإرهابي وبضرورة إحداث قطيعة مع الموروث العربي الإسلامي وتبني قيم الحضارة الغربية[2].

بنى النموذج الغربي مقولات كبرى ونظريات علمية ترى أن النموذج المجتمعي الأوروبي هو النسق القياسي للبشرية جميعها، تقاس به باقي النماذج البشرية ويتراوح تقدمها وتأخرها طبقا لمدى قربها من النموذج الغربي، وقد بنيت هذه المقولات وهذه النظريات على أسس هي:

---

[1]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص.42.

[2]- جحيش يوسف، "إشكالية القطيعة الابستيمولوجية للإسلام السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي الاسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011، جامعة الجزائر، ص.ص.132-133.

أولا: إختزال البشرية في عرقين "هم" و"نحن": وهو ما أدى لدى مفكري الغرب إلى تصنيف الدول المتخلفة التي تأتي بضمير 'هم' وتعني كل ما عاد الجنس الغربي والذي يعبر بضمير "نحن"، وبالتالي ولد تصنيف الدول النامية أو المتخلفة أو البدائية كون أن الحضارات والثقافات والأديان والمجتمعات في الشرق (العرب والمسلمين، الآسيوين) كلها تخرج من حيز مركز العالم الذي يمثله الغرب بكل تقسيماته (أوروبا وأمريكا).

ثانيا: الإسقاط النظري للخبرة الغربية على غيرها من المجتمعات : فالتطور الذي حدث في نظريات الدولة وعملية بنائها في المجتمعات الغربية، أصبح لزاما على المجتمعات الأخرى أن تتبناه وتأخذ به بإعتباره خلاصة تطور تاريخية وجب لكل المجتمعات أن تمر به [1].

ثالثا: دراسة المجتمعات الشرقية طبقا لمؤشرات النظريات الغربية: بمعنى بناء أنماط النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بهدف الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية مع الدول المتقدمة . كأن نأخذ بأفكار **هنتنغتون** أو أفكار **بوتومورو** أو أفكار **ألموند** أو غيرهم ممن ناقشوا مسائل ذات علاقة بعملية بناء الدولة والتي بنيت على أسس الخبرة الغربية ولم تراع تطور المجتمعات الأخرى[2].

هذه الأسس جعلت من بناء الدولة الحديثة نظريا وإجرائيا تتمتع بخصائص معينة تميزها عن باقي الدول وهذه المميزات يمكن أن نذكرها في التالي : – الدولة سيدة، تستطيع ممارسة سلطتها بشكل كامل على المجتمع – مؤسسات الدولة تتمتع بالإعتراف – عمل الدولة، مشروع بإعتبارها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة – النظام السياسي يستهدف المصلحة العامة من خلال توسيع المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني – الهوية

---

[1]– تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة الإسقاط النظري **كميكانيزم،** يوظف النظرية في تكوين وعي وإدراك حول العمليات السياسية، أي أنها أداة موضوعية تتكون من معايير صارمة وظيفتها هي تكوين وعي حول الظواهر . أما النظرية **كدينامية** فهي تستخدم لترتبط بالعلاقات البنيوية الفاعلة مع العالم الواقعي، وهي ليست فقط كأداة لتكوين وعي حول العالم كما هو، بل هي تكون إدراكا حول كيف تحول العالم إلى ما هو عليه، مع تقديم رؤية للتغيير، وهذا ما أضعف النظرية في السياسة المقارنة، لأنه تاريخيا يبقى توظيف النظرية علميا في العلوم السياسية أقل وضوحا. والنظرية **كتفعيل** يقصد بها أن الباحث السياسي يسعى للتنظير أكثر من إستخدامه لنظرية جاهزة. للمزيد أنظر :

–John G. Gunnell," The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics ", American Political Science Review ,Vol . 100 ,No.4, November 2006, p. 482

[2]– نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد : التحيز،العولمة، مابعد الحداثة، ط.1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص. ص.45-47.

الوطنية في الدول الحديثة، تبنى على أساس نظام ديمقراطي يرجح الحوار السلمي بين طبقات المجتمع – الرأي العام في الدولة الحديثة، يكون مطلعا على مجريات الأمور ومتنورا يرجح الحلول الوسطى في حالة الصراع السياسي بين النخب ويبتعد عن التكتلات والفئات المتطرفة.

يعتبر **برتراند بادي** و**بيرنبوم** أن الدولة القومية تشكلت بطريقة تدريجية متجاوزة ومحسنة أشكال النسق السياسية السابقة، وخاصة بعرض نفسها تدريجيا كنموذج وحيد يصح بشكل شامل ويمكن نقله خارج الأمكنة التي تبلور فيها تدريجيا [1].

وعليه هناك الطرح الذي يسوغ لمثالية الدولة **(The ideal state)** والذي نجده ضمن فكرة الدولة المنصوص عليها في إتفاقية **مونتيفيديو (Montevideo Convention)** فهذه الإتفاقية هي حساب معياري لبناء الدولة المعاصرة محوره الأغراض والإلتزامات التي تمثل تشكل كامل لسيادة الدولة، وملامح هذه الدولة يمكن أن نختصرها في أربع فئات هي : – توفير الأمن والنظام (سيادة القانون، إحتكار العنف، والرقابة الإدارية) – ترسيم معالم العقد الإجتماعي (حقوق المواطنة وواجباتها) – وحماية وتسهيل السوق (الإستثمار في رأس المال البشري – توفير خدمات البنية التحتية – إدارة الأموال العمومية) – على مستوى العلاقات الدولية (الدخول في العقود الدولية والإقتراض العام)[2].

إرتبط تاريخ الدولة القومية بشكل خاص بأوربا والتحولات البارزة التي مرت بها، فقد تزامنت الإكتشافات الجغرافية مع إنهيار النظام الإقطاعي وظهور النظام الرأسمالي الذي ترافق وضعف نفوذ الكنيسة وتراجع سلطة البابا، مما أدى إلى إنقسام الدويلات وظهور الدول ذات السيادة بعد ذلك، وظلت الدولة القومية النموذج السائد والنافذ في كافة أرجاء العالم مع الإختلاف في جغرافيتها وقوتها وغناها ومعتقداتها . وبغض النظر عن الظروف المتعددة التي كانت وراء نشأة الدولة القومية وبروزها تبقى كل من معاهدة **واستفاليا**[3] والثورات أهم المحطات

---

[1]– برتراند بادي وبيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، تر. جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، د.س.ن، ص.39 .

[2] –OECD, "Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations : FROM FRAGILITY TO RESILIENCE ",the Journal on Development Vol, 9, No. 3, 2008, p .70

[3]- "واستفاليا" هي المعاهدة التي وضعت حدا نهائيا لحرب الثلاثين عاما في أوربا، تم توقيعها في عام 1648 بين الكاثوليك والبروتستانت، ولقد فتحت عهدا جديدا في تاريخ أوربا الحديث وتكرس بموجبها منطق الدولة القومية الحديثة. للمزيد أنظر:

التي تجسدت من خلالها العديد من المبادئ والمهام المنوطة بالدولة القومية الحديثة. لكن بعد ظهور العولمة وما أفرزته من متغيرات أدت إلى توجيه مهمة أوروبا التاريخية إلى بناء نظام ما بعد القومية الجديدة الذي سينقض أوروبا من شرور القومية، فمثلا لا يمكن أن تكون دولة في الإتحاد الأوروبي بالمعنى التقليدي، فالإتحاد الأوروبي هو حكومة من دون دولة وهو دولة جنينية، فمن من وجهة النظر القانونية الإتحاد الأوروبي هو تنظيم هجين . لم يحدث من قبل أن قامت مجموعة من الدول القومية القديمة بتجميع سيادتها لإنشاء مثل هذا النظام السياسي المعقد [1].

أيضا شهدت أوروبا خلال القرن التاسع عشر عمليات مزدوجة من تفكك الإمبراطورية والإندماج الوطني تحولت بموجبها الخريطة السياسية في أوروبا مع صعود القومية التي تزامنت مع الثورة الفرنسية حيث كانت الفترة الممتدة ما بين 1830 و1880 لحظة وطنية بإمتياز تشكلت ضمنها الدول القومية المعاصرة ليس فقط في أوروبا وإنما أيضا في شمال أمريكا، وأمريكا الجنوبية . إن تشكيل الدولة القومية الأوروبية وفر وسيلة مثمرة للتحقق من الأسئلة التي أثارت المخاوف لدى العلماء وصناع السياسة، من قبيل: ما هي الشروط المعيارية التي بموجبها يتم إنشاء كيان سياسي جديد ؟ ما الذي يحدد شكل مؤسسي من هذا الكيان ؟ ما هي الشروط التي بموجبها يمكن إنشاء الفدرالية ؟ [2].

ويؤكد **تشارلز تيلي (Charles Tilly)** في هذا الصدد على أن دراسة تجربة أوروبية سابقة وفريدة من نوعها مفيدة لفهم بناء الدولة المعاصرة في باقي الدول خاصة دول العالم الثالث، في حين أنه يتراجع عن موقفه في بعض الأحيان . إلا أن التجارب الأوروبية في بناء الدولة لا تكرر نفسها في الدول الجديدة ويقترح بعض المتوازيات التاريخية في تجارب

– أحمد غزال، "أثر العولمة على الدولة القومية"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص– ص.38–39.

[1]–CHRISTIAN KROHN–HANSEN, and KNUT G. NUSTAD, STATE FORMATION: Anthropological Perspectives, London: Pluto Press, 2005, p.244.

[2] –Daniel Ziblatt, Structuring the State :THE FORMATION OF ITALY AND GERMANY AND THE PUZZLE OF FEDERALISM, U K :Princeton University Press, 2006, P–P.1– 2.

بناء الدولة كدور الجيش في هذه العملية[1]، فمسار تكوين الدولة في أفريقيا كان مختلفا عن تلك الموجودة في أوروبا الغربية[2].

وأشار **صامويل كيرستي (Kirsti Samuels)** و**سيباستيان فون اينسيدال (Sebastian von Einsiedel)** في التقرير الأكاديمي للسلم العالمي حول جدول أعمال بناء الدولة في نوفمبر عام 2003 إلى إفتراضات ضمنية قوية كامنة وراء هذا الجدول، لا سيما الفكرة القائلة بتوسيع نتائج النمط الغربي وديمقراطيته الليبرالية من خلال تعزيز القيم مثل إعتماد الأشكال الديمقراطية والعلمانية من الحكومة، وتطبيق سيادة القانون والدستورية، وإحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين[3].

ومع ذلك، إلى أي مدى أصبحت هذه القيم مقبولة على نطاق واسع لافت للنظر، خاصة مع تزايد أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وهل هذه المفاهيم مرغوب فيها وممكنة الإستيراد جملة وتفصيلا دون النظر بعناية في السياق المحلي ورغبات السكان المحليين؟، ما مدى ملائمة النماذج القيمية للمتغيرات الحضارية في عملية بناء الدولة ؟، بالرغم من أن التقرير يفترض أنه من الممكن تحقيق مثل هذه التغييرات من خلال التدخل الدولي للأمم المتحدة [4].

المطلب الثالث : المحددات البيئية والحضارية لعملية بناء الدولة:

إن أي ظاهرة إنسانية أو نظرية فكرية لا توجد فجأة ودون مقدمات، ذلك أنها خلاصة لصيرورة تاريخية وتطور مرحلي أضافت كل مرحلة جزءا من مكوناتها حتى إكتملت صورتها النهائية، فتحقيق ذلك يكون من خلال خبرات المجتمعات التاريخية التي حققت لها

---

1 –Michael Rear, Intervention, Ethnic Conflict and State–Building in Iraq: A Paradigm for the Post–Colonial State, New York / London : Routledge, 2008, P.39.

2 –Ibid, P.29 .

3 –International Peace Academy Report, The Future of UN State–Building: Strategic and Operational Challenges and the Legacy of Iraq , New York :The Pocantico Conference Center ,2003 P.3.

4 –Ibid.

تراكمات معرفية وعملية [1]، وعليه سيتم إعتماد المقاربة الحضارية البيئية، والتي محورها الطروحات القيمية للبناء الدستوري، السياسي والإجتماعي للدولة .

إن المنظور البيئي الحضاري يجمع في هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية عملية بناء الدولة وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والإستفادة من المداخل المعرفية (النظرية والمنهجية) التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها .

أولا: قراءة في فكر ابن خلدون كمصدر من المصادر الفكرية للمنظور الحضاري:

إن أهمية مقدمة ابن خلدون بالنسبة إلى الفكر التاريخي والفلسفي المعاصر كامنة في كونها شهادة ثمينة تبرز العوامل الفاعلة ذات الأثر الحاسم في التجربة الحضارية الإسلامية، وهذه العوامل هي: العامل الأيديولوجي، العامل الإجتماعي، والعامل الإقتصادي [2] .

أما عن العامل الإيديولوجي فيعني به **ابن خلدون** الدين بمفهومه الواسع الذي يدل على النبوة، والدعوة الإصلاحية التي تعتمد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأيضا الخلافات المذهبية، سواء منها ما كان دينيا في أصله وحقيقته، أو ما إتخذ من الدين قناعا وستارا . إن **ابن خلدون** يقرر في هذا الصدد أن الدين كان شرطا ضروريا لقيام دولة العرب . ولكن هذا الشرط ليس كافيا في نظره . لأن الدعوة الدينية نفسها، وهي تستهدف في الغالب تغيير الأوضاع القائمة، الأخلاقية منها والإجتماعية، ثم السياسية أيضا، لا تتم ولا تنجح إلا عندما تتبناها جماعة قوية بعددها، ملتحمة بعصبيتها [3]. إن العامل الأيديولوجي لم يكن يلعب في تاريخ الإسلام الدور الحاسم لأن فاعليته مشروطة بعوامل أخرى وعلى رأسها العصبية .

بناءا عليه برز العامل الإجتماعي المتمثل في العصبية بإعتبارها الإطار التنظيمي – الطبيعي لكل حركة سياسية في أوساط البدو التي طبعت الحضارة العربية الإسلامية كلها

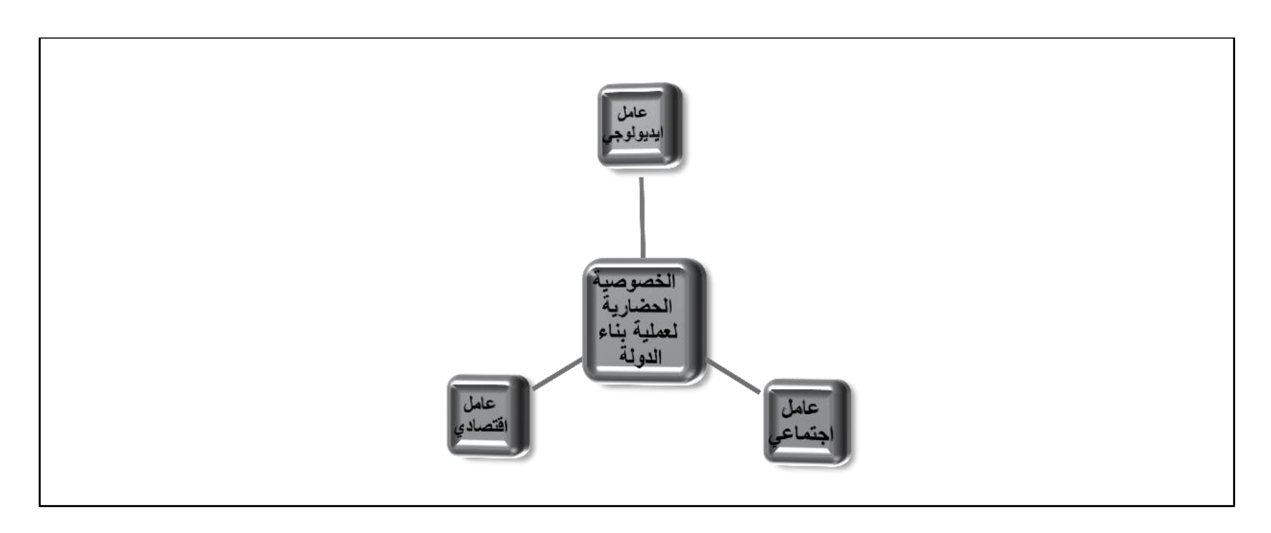
---

[1]– نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع السابق، ص– ص.202– 204 .

[2]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط.6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص.ص. 254– 255 وص– ص.256–257 و ص– ص.258–259.

[3]– فالدعوة العلوية – العباسية لم تنجح في تأسيس الملك والدولة إلا بعد أن إستندت إلى عصبية الفرس ضد العصبية العربية التي إعتمدها بنو أمية من قبلهم . والدعوة المرابطية التي قام بها "عبد الله بن ياسين" لم تتمكن من تأسيس الدولة إلا عندما تمكنت من توحيد عصبية الملثمين من "صنهاجة" المتنقلين في صحراء المغرب. وكذلك بالنسبة للدعوة التومرتية الموحدية، فهي لم تستطع القضاء على دولة المرابطين وتأسيس دولة جديدة إلا عندما إستندت إلى القبائل المصمودية المقيمة بالأطلس الجنوبي .

بمختلف مظاهرها السياسية والإجتماعية والثقافية، فمن الناحية السياسية لعبت العصبية دور أساسي في عدم إستقرار الحكم في تاريخ الإسلام وعدم طول أمد الدولة فيه . إن هذا التاريخ في نظر ابن خلدون، كان تاريخ صراع بين العصبيات، إكتسى في معظم الأحوال غطاءا دينيا، لكن في العمق كان يحركه "شؤون المعاش" وتحديدا "النحلة المعاشية". وهكذا فإن دور العصبية نفسها تحدده الشروط المادية لحياة هؤلاء البدو الرحل. ومن ثمة فإن العامل الديني والعامل الإجتماعي مرتبطان في تأثيرهما بعامل آخر هو العامل الإقتصادي بالذات. إلا أن ابن خلدون زاوج بين العامل الإقتصادي، أي "شؤون المعاش"، والعامل الطبيعي المتمثل في تأثير المناخ و"الخصب والجدب"، ونظر إلى تأثيرهما ككل. وهو ما سنبينه في الشكل رقم (18):



من خلال هذه العوامل الفاعلة المتداخلة والمتشابكة، التي نظر إليها ابن خلدون على أنها عوامل ثابتة تشكل ما أسماه **طبائع العمران،** تبدو حركة التاريخ الإسلامي في شكل حركة دورية تشخصها عملية قيام الدول وسقوطها، وتتحكم فيها، وإلى حد بعيد، تلك العوامل مجتمعة.

إن مفهوم **ابن خلدون** للدولة والعوامل التي تسهم في قيامها قد عدّ قوة العصبية محورا للدولة ومحركا لصيرورتها، وهو بنظريته هذه يندرج ضمن ما نسميه اليوم بالمدرسة السياسية الواقعية في دراسة الدولة والتي ترى في هذه المؤسسة تعبير عن القوة أو السلطان، إن ابن خلدون ينجذب لواقعيته السياسية في هذا الميدان بدرجة أنه لا يكرس إلا سطور قليلة من مقدمته للحديث عن الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة هذه المدينة التي هي عند الحكماء نادرة أو بعيدة عن الواقع وإنما يتكلمون عليها من جهة الفرض والتقدير على حد

تعبيره، في حين أن معظم الأجزاء المتعلقة بالدولة عنده إنصب على تحليل نماذجها الواقعية في المغرب العربي خلال القرون الوسطى .لقد درس ابن خلدون الدولة كما هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه [1].

إن المنظور الحضاري يمكن أن يسهم في وضع أسس لدولة تبنى على مقومات حضارية أصيلة، فإمكانية تحقيق ذلك تتطلب تضافر للجهود وإبتعادا عن التبعية والتنميط والإستيلاب من خلال رؤية معرفية ثاقبة وبوسائل علمية أصيلة يكون أساسها البناء والتأسيس على مبدأ حركة الإستخلاف، فيجب إعادة بناء الدولة على أخلاقية عامة تعيد إستلهام فكرة الجماعة، وتعيد تشغيل الطاقة الروحية للمجتمع، وتنمية مجال سياسي متوازن، لأن ذلك وحده يسمح بتجاوز القطيعة الرهيبة بين الدولة والمجتمع المدني [2].

ثانيا: دولة المؤسسات والتجديد الحضاري:

إن السمة المميزة للدولة الحديثة هي أنها دولة المؤسسات بالقدر الذي أصبح فيه بناء الدولة وتأصيل سبل النمو والتجديد الحضاري فيها يعتمد إعتمادا أساسيا على كفاءة وفعالية مؤسساتها، يقول المفكر الإقتصادي **ألفرد مارشال (A.Marchal)** :" **إن الإدارة الحكومية بحكم أنها تجسيد متكامل لدولة المؤسسات... ويبقى هناك تحفظ أساسي، ينبغي علينا عدم توظيفها لعمل غير مؤهلة له في إطار محددات المكان ومستوجبات الزمان.**" المتأمل لهذه المقولة يمكن أن يخلص إلى أطروحتين هامتين، وهما [3]:

1- أن النظام المؤسسي كأداة أساسية لبناء الدولة يظل هو الخيار العقلاني الوحيد لبلورة الإرادة المجتمعية، وتعبئة الإمكانات وتوظيف كل القدرات المتوافرة وإستثمارها الإستثمار الأمثل لتحقيق التنمية والتجديد الحضاري .

2- تأكيد الهوية الحضارية في النظام المؤسسي بتفعيل القدرات الإبداعية لبلورة المنطلقات الفكرية الأصيلة المعبرة عن مقومات التراث الحضاري والإجتماعي للمجتمع وتحديد الوظائف

1- رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، مجلة العلوم السياسية، العدد: 57، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص.99 .

2- برهان غليون، نقد السياسة : الدولة والدين، بيروت: دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، 1992، ص. ص.474-475.

3- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة : د.د.ن، 2000، ص.10.

ومنهجية العمل التي ينبغي أن تنهض بها مؤسساته تحقيقا لغايات التنمية والتجديد الحضاري.

ثالثا: القيود التاريخية، الثقافية، المؤسساتية والأخلاقية:

تنطلق النظرية البنائية للدولة من أن الدستور ليس إضافة إلى كيان الدولة وإنما هو جزء لا يتجزأ من نظرية ما في بناء الدولة[1]، لكن في المقابل تركز هذه النظرية على القيود التاريخية، الثقافية، المؤسساتية والأخلاقية التي يمكن أن تعترض عملية بناء الدولة وتقيد سلطتها رغم أن هذه القيود تعد جزء من الدعامة الأساسية للبناء القانوني للدولة الدستورية، ويمكن أن نجمل هذه التقييدات في التالي [2]:

1- العرف، وهو بمثابة الميراث الموقوف والحكمة الجماعية للأجيال القادمة، فمن المعروف أن الأعراف والمواثيق غير المكتوبة يمكن أن تشكل عوائق حينما تطغى على القواعد القانونية، وتأخذ مدى أوسع في تشريع السلطة، في حين تكون تلك الأعراف مقبولة عندما تطبق كإرث محافظ على القيم والمبادئ القديمة من خلال حكومة دستورية تمارس دورها في إطار السيادة البرلمانية وعبر السلطة التنفيذية.

2- الوسائل المؤسساتية لتقييد السلطة، على سبيل المثال، الدستور المختلط، الدستور المتوازن، الرقابة والتوازن والفصل بين السلطات.

3- القيود الأخلاقية والفلسفية المتجسدة في القانون الطبيعي وما يمليه من قيم ومعايير على الإرادة الإنسانية والحكم، هذه المعايير هي ملزمة وتجد التعبير الكامل في البنيات القانونية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الطبيعية والإنسانية، وفكرة التعاقدية حول الإلتزام، والرضا، والسيادة الشعبية، والديمقراطية، والمجتمع المدني .

المطلب الرابع : المعيارية والتجريبية : نحو ابستيمولوجية حضارية لتأسيس الدولة

برزت في هذا الصدد مجادلات علمية بين أنصار المعيارية من أمثال **روبرت جاكسون (Robert H. Jackson)** و**كارل روزبرغ (Carl G. Rosberg)** يجادلون بأن الجوانب القانونية

1- عبد الصمد سعدون الشمري، مرجع سابق، ص.179.

2- أندرو فنسنت، مرجع سابق، ص.129 وص.137 وص.142.

للدولة (مسألة السيادة القانونية من حيث الإستمرارية وآثار المواد الحافظة للمعايير الدولية مثلا) ضرورية لفهم الحفاظ على مرحلة ما بعد الإستعمار خاصة في الدول الأفريقية . وأنصار التجريبية على غرار من علماء مثل **ماكس فيبر**، **ديفيد إيستون**، **باري بوزان** و**تشارلز تيلي** الذين يبرز موقفهم من خلال التأكيد على دور سياسات القوة في تنمية الدول [1]، يحلل **بوكمان** هذه المواقف حيث يرى أن المعياريين يولون تركيزا أكبر على مسألة إقامة الدولة القانونية من نظيرتها التجريبية في حالة الدول التي تحررت من الإستعمار، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن لهذه الدول القانونية القواعد المتعلقة بإقامة دولة سبقت الأساس التجريبي للدولة، ويبدو أن ذلك في حالة كل من دول ما بعد الاستعمار وبعض دول ما بعد الشيوعية غير المتجانسة، والديناميات الداخلية للاتجريبية قد تكون في دولة التجاوز القانوني في عصر ما بعد الحرب الباردة [2]، والنتيجة الأكثر ترجيحا من هذا الوضع هو عملية الدولة الحرب التي ينبغي أن تكون الدولة المطلقة مع الحكام فوق القانون، بدلا من دولة دستورية مع الحكام عرضة للقانون [3]. فإذن فكرة وجود الدولة **(stateness)** حسب **يندت** **(Wendt)** ، **جيرفيس (also Jervis)** ، **باول (Powell)** يتحكم فيها متغير التاريخية [4].

بالإضافة إلى أن التمايز الحضاري لديناميات تشكيل الدولة يخضع إلى منطقين متعارضين: منطق التوازن ومنطق الهيمنة، أما الهيمنة في عملية بناء الدولة فتتعلق بزيادة القدرات العسكرية والإقتصادية، وإحتكار وسائل الإكراه، وتأميم الضرائب، والبيروقراطية . أما منطق التوازن فيكمن وراء أساس حقوق المواطنة والتمثيل الديمقراطي، ومثال ذلك تشكل الدولة من الهيئات التمثيلية والبرلمانات بإسبانيا، وفرنسا، وإنجلترا وبعض الأجزاء من أمريكا اللاتنية [5].

---

[1]– وضع "تشارلز تيلي" في هذا المجال نظرية العلاقة بين الحرب وبناء الدول، فبناء الدولة حسب " تيلي" داخليا تتعلق بالتوسع في المنطقة من خلال الغزو والقدرة على السيطرة على السكان، وخارجيا هي عبارة عن تسهيل إستخراج الموارد الإقتصادية، وقد تبنى "تيلي" في نظريته شعار: "جعل الحرب على الدولة وجعل الدولة الحرب." . للمزيد أنظر:

–Michael Rear, op. cit, p23.

[2] –Ibid, p30.

[3] –Victoria Tin – bor hui, War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe, New York : Cambridge University Press, 2005, p47.

[4] –Ibid, p.38.

[5] –Ibid, p.41.

إن تشكيل الدولة هو الثورة الثقافية ذاتها، فهي عملية إجتماعية مستمرة وليس فقط عملية هيكلية وهذا يتطلب منا أن نأخذ متغير الثقافة بأكثر جدية في محاولاتنا لفهم تكوين الدولة [1]. لم تعد النظرة الكلاسيكية لماكس فيبر أن الدولة هي الهيئة التي تمارس إحتكار الإستخدام الشرعي للعنف داخل إقليم معين – كافية لفهم عصري للدولة أو بالأحرى، إذا أردنا أن نفكر في الدولة، فنحن بحاجة إلى إعتماد مفاهيم أوسع من الشرعية والإكراه، فالدولة ليست مجرد مجموعة من المؤسسات يعمل بها البيروقراطيين الذين يخدمون الجمهور، بل إنها تشتمل على الأشكال الثقافية والسياسية والتصورات والخطاب، الممارسات والأنشطة، والتكنولوجيات، والهويات الإجتماعية[2]، كما يرى في ذلك الأركيولوجي الفرنسي **ميشال فوكو** .

وعلى مستوى علم إجتماع المعرفة أدى ظهور الدولة الحديثة في العالم الثالث إلى إعادة تجديد علم السياسة بشكل عام، ذلك أن متطلبات بناء الدولة والتنمية دفعت نحو إتجاه يدعو إلى ضرورة إعداد مداخل نظرية تكون مناسبة لتحليل خصوصية المشاكل السياسية في هذا العالم، وهذا ما عكف على دراسته العديد من علماء السياسة المتخصصين في السياسة المقارنة من عالم الجنوب، في إطار ما يسمى دراسات المناطق كحقل جديد، معتمدين خاصة على نظريات ونماذج معرفية وخطوات بحثية ترجع بالأساس إلى أبحاث ونظريات ماكس فيبر **وايدوارد ايفن بريتشارد،** مثلا: في إفريقيا كانت ظواهر التحديث، والتنمية السياسية، والإندماج الوطني، والبناء المؤسساتي، وكذا دراسة ظواهر الإنقسام الإثني والعنف السياسي كعوامل أعاقت بناء الدولة الحديثة هي المحاور الأساسية لدراسة دولة ما بعد الإستعمار، إضافة إلى تحليل مكونات النظام السياسي مثل النخب الحديثة، والحزب الواحد كفواعل أساسية في عمليات التغيرات الإجتماعية والسياسية[3].

إن المشاكل التي واجهت دولة ما بعد الإستعمار وصعوبات توطين النموذج الغربي للدولة تفسر بغياب تقاليد دولتية (خاصة بالدولة) في التاريخ الإفريقي كمثال، الأمر الذي ولد رفض للدولة من قبل المجتمع، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين بينهم غورن هايدن **(Goren HYDEN)** الذي يرى أنه باستثناء" إثيوبيا"، المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء لم

[1]–CHRISTIAN KROHN–HANSEN, and KNUT G. NUSTAD, op. cit , , p.235, and p.237

[2] –Ibid, p238.

[3]– محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص.19 .

تستطع أن تطور بنفسها أنظمة دولاتية [1]. وتعود أيضا صعوبات توطين النموذج الغربي للدولة في العالم الثالث في أغلبها إلى تضارب النخب السياسية الحاكمة على المستوى الأيديولوجي فعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق ببناء الدولة الجزائرية، فإلى حد الآن لم تستطع النخب السياسية الإتفاق على طبيعة الدولة المستقبلية في الجزائر، التي من المفروض إنطلقنا في تجسيدها بعد الإستقلال، حيث نجد العديد من التصورات للدولة الجزائرية، فهناك التصور الإسلامي، والتصور الوطني، والتصور الليبرالي الديمقراطي .

من المسلم به أن الدولة في كل جزء من العالم هي قديمة ودائمة الحصيلة للممارسة الثقافية الإنسانية، ويؤكد **فيبر (Weber)** على أهمية العوامل الثقافية والدينية وغيرها التي تؤثر على تكوين الدولة في حالات قبل العصر الحديث، أيضا هناك دراسات قام بها **ستيدلي (Steedley)** عام 1999 حول الدولة والثقافة المعاصرة في جنوب شرق آسيا، وبالإضافة إلى أعمال **كليفورد، غيرتز (Geertz) ،ولترز، وبنديكت (Bendix)، أندرسون (Anderson)** فيما يخص دور الثقافة في تشكيل السلوك السياسي في السياقات التقليدية، لكن توصل كل من **غيرتز، ولترز، وأندرسون** إلى عدم وجود تناسب بين النظرية الغربية للدولة والممارسات السياسية في جنوب شرق آسيا[2].

أما عن بناء الدولة في أمريكا اللاتينية من منظور مقارن يؤكد الباحث **ماركوس كورتز (Marcus J. Kurtz)** على الأسس الإجتماعية والسياسية لعمليات بناء الدولة في دراسة أجراها في كل من "شيلي"، و"بيرو"، و"الأرجنتين"، و"أوروغواي"، وتركز هذه الدراسة على مسار الديناميات الإجتماعية والتي محورها : توطيد المؤسسات الوطنية في ما بعد الاستقلال، وإدراج الإندماج السياسي الشامل ضمن جدول الأعمال السياسي للدولة الوطنية [3].

ومن المؤكد أن هناك إعتقاد بفرض نموذج الدولة القومية الأوروبية على أفريقيا خلال القرن الماضي، من خلال الحكم الإستعماري من جهة، ثم من خلال عملية إنهاء الإستعمار ليحكمها

[1]– رضوان بروسي، مرجع سابق، ص.22.

[2] –Tony Day, FLUID IRON: State Formation in Southeast Asia, Hawai :University of Hawai‘i Press,2002, p. P.2 AND P.6 AND P.7

[3] –Marcus J. Kurtz, Latin American State Building in Comparative Perspective: Social Foundations of Institutional Order, New York: Cambridge University Press, 2013, P .

النظام العالمي الذي وضع الدولة القومية إلزامي لتصبح عضوا معترف بها دوليا من جهة أخرى . إعتمدت الدولة الإفريقية على القوة والعنف، ولا سيما بسبب إحتكارها لأدوات الإكراه لتحقيق أهدافها الإمبريالية[1]، فالتأسيس المشترك للسلطة السياسية في الدول الإفريقية مركزه الباتريمونيالية **(patrimonialism)** والنيوباتريمونيالية[2]، في مقابل السلطة الديمقراطية الجيدة في الدول الأوروبية القائمة على إحترام الحقوق والحريات، والمكرسة للمصلحة العامة[3].

إن الأسئلة الأكثر أهمية التي يقوم عليها جدول أعمال بناء الدولة للأمم المتحدة هي: أي نوع من الدولة تهدف الأمم المتحدة إلى إعادة بنائه، وكيف يجب أن يقاس نجاحها في ذلك ؟. هذه الأسئلة مقيدة لمبدأ سيادة الدول، فعملية بناء الدولة يمكن أن تنجح في دول مثل: "كوسوفو"، "تيمور الشرقية" و"أفغانستان"، ومن الممكن أن تواجه العملية تحديات رئيسية يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار كصعوبة تطعيم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على البلدان ذات التراث السياسي والثقافي، والديني المختلف تماما عن النموذج الغربي، وأهمية إدراج رغبات السكان المحليين وإدارة توقعاتهم وتجربة الولايات المتحدة في العراق تسلط الضوء على هذه التحديات، ولا سيما عدم التوافق بين الوسائل والغايات[4].

إن الدلالة الابستيمولوجية لمتغير الحضارة في عملية بناء الدولة تبرز في توظيف مفهوم النسبية الثقافية كبراديغم في العلوم الإجتماعية يقوم على رصد المسار الخصوصي لدولة ما ونظامها السياسي وهويتها الخاصة وطريقة بنائها بواسطة مرجعيتها النوعية، بمعنى التركيز على مسألة التمايز الحضاري في خصوصية بناء الدولة، فبناء الدولة في الحالة الفرنسية يجسد تجربة بارزة لدور الدولة في تشكيل الأمة، من خلال فرض سياسات ثقافية وسكانية وحدت وشكلت على أسسها الثقافة واللغة الفرنسية كأساس للهوية القومية لفرنسا، وبناء الدولة في إسرائيل قام على أساس الدعم الإستعماري لمشروع إستيطاني إحلالي منظم من الناحية المؤسسية ليشكل دولة، هذه الدولة ستشكل وتبني المجتمع. أما بناء الدولة في الحالة الجزائرية تنتمي إلى حالة دول العالم الثالث،

---

[1] -Olayode Kehinde, "Reinventing the African State: Issues and Challenges for Building a Developmental State", African Journal of International Affairs , Vol. 8, Nos. 1&2, 2005, p.27

[2]- شكل منظور الباتريمونيالية المستخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية المفهوم المشترك الذي إستوحت منه مختلف التحليلات إفتراضاتها لفهم طبيعة الدولة الإفريقية، وهو النموذج المثالي للهيمنة التقليدية عند " ماكس فيبر".

[3]- رضوان بروسي، مرجع سابق، ص.45.

[4] -International Peace Academy Report, op. cit , p4.

وما يفرق بينها وبين الحالتين السابقتين هو البحث عن بناء دولة مع عدم وضوح لسياسات بناء الأمة، من خلال محاولات إبراز الهوية العربية والإسلامية للجزائر، كنقطة بارزة بين الجزائر الكولونيالية، وأولويات دولة ما بعد الاستقلال كانت حول التنمية الإقتصادية [1].

[1]– عبد القادر عبد العالي، "بناء الدولة من خلال السياسات العامة، دراسة حالة : فرنسا، إسرائيل والجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، جامعة سعيدة، 26 – 27 أبريل 2009 .

الخلاصة والإستنتاجات:

من خلال دراسة التطور الإبستيمولوجي للإطار النظري لعملية بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة، يمكن أن نستخلص أهم الإستنتاجات العلمية التي قد توجه الباحث إلى بناء نموذج معرفي جديد لعملية بناء الدولة، وهذه الإستنتاجات نوردها فيما يلي:

1- التأكيد على أن هناك إمكانية لوجود نموذج معرفي في حقل السياسة المقارنة، على إختلاف أصوله الفكرية **(الفلسفية – الوضعية – النسبية)**، الأمر الذي فتح المجال للتحولات والتموجات المعرفية داخل الحقل على مستوى المنهج والموضوع، فمن النزعة المثالية المعيارية الشكلية إلى الدراسات الأمبريقية السلوكية التي يغلب عليها التوجه المنهجي ثم المنعطف الما بعد السلوكي الذي أعطى مركزية لتحليل الواقع الإجتماعي وإعادة بنائه من جديد، وأخيرا النزعة العلمية الثانية التي ركزت على بناء نظرية عامة للأنشطة السياسية أساسها الخيار العقلاني، حيث إنعكست هذه الدينامية المعرفية على التطور النظري والمنهجي لدراسة عملية بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة .

2- إن دراسة عملية بناء الدولة ضمن إطار التحولات المعرفية التي شهدها حقل السياسة المقارنة يستدعي منا توظيف مقاربة ابستيمولوجية نحدد من خلالها التموجات التي مرت بها مشكلة بناء الدولة داخل هذا الحقل المعرفي، فحسب منطق الثورة العلمية عند **توماس كوهن** الذي يجمع بين مختلف المداخل الإبستيمولوجية المفسرة لتطور المعرفة السياسية (الإطار المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة)، نلاحظ أن مفهوم عملية بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة كانت له مركزية تحليلية معيارية خاصة مع بروز التوجه الدستوري، حيث إعتبر الباحثين أن التحليل المؤسسي له غاية معرفية مهمة هي البحث عن القوانين التي تحكم توزيع السلطة بين مؤسسات النظام السياسي للدولة، لكن مع بروز الإتجاه السلوكي الذي يبحث عن الواقعية في الطرح ويبتعد عن المعيارية، وهذا تزامنا مع إعادة البناء المعرفي لحقل السياسة المقارنة، ركز الباحثون على إخضاع مفهوم عملية بناء الدولة للإختبار وإبراز الدولة كفاعل في العملية السياسية مع بروز فواعل أخرى كما يدعو إلى ذلك التصور التعددي وكان ذلك لدواعي سياسية، فأصبح الإهتمام بعملية بناء الدولة من منظور التركيز على أداء النظام السياسي وبناء قدراته، ومع التصدع المعرفي

والتشظي والتجزء الذي أصاب حقل السياسة المقارنة، بدأت الأدبيات المهتمة بمفهوم عملية بناء الدولة تتجه إلى إعادة مفهوم الدولة بإعتبارها وحدة تحليل أساسية في الوقت الذي كانت ما بعد السلوكية تعطي أولوية خاصة للمجتمع وقضاياه .

3- وفقا لمقاربة **باول فايرباند** حول التعددية المنهجية ساد حقل السياسة المقارنة نماذج معرفية متعددة ومتنافسة حول تفسير مشكلة بناء الدولة، وهي كالتالي:

- النموذج المعرفي الليبيرالي، بداية من روافده الكلاسيكية (نظرية العقد الاجتماعي، هيجل، وماكس فيبر، والدستورية) إلى بروز الإقتراب السلوكي العلمي في حقل السياسة المقارنة، ركز على الدستور والقانون، والشرعية، والسلطة السياسية والبناء المؤسساتي، الفرد والمجتمع، استنادا إلى الأساس المعياري والمثالي والتاريخي في تحليل عملية بناء دولة المؤسسات، بمعنى آخر تفسير هذه العملية وفق المتغيرات القانونية والمؤسسية، إلا أنه حدث تحول معرفي في دراسة متغير عملية بناء الدولة من المدرسة الدستورية إلى التحليل النسقي وفق منطق الثورة العلمية عند **كوهن،** فالدراسة النسقية **(ايستون، ألموند ودويتش)** رفضت التعامل مع بناء الدولة كهيكل وشكل بل كعملية تسودها تفاعلات سياسية لها غايات كالثقة، والإستقرار، والتكامل، والشرعية، وبناء قدرة النظام السياسي، تعد محور عملية البناء الإجتماعي والسياسي .

على عكس المنظور التحديثي التنموي الذي ركز على بناء ثقافة سياسية بشأن الهوية والتأسيس للسلطة بالتمايز وتحقيق المساواة بالتخصص الوظيفي، لكن كل من السلوكية والتنموية (ما بعد السلوكية) يلتقيان في الدراسة الأمبريقية للمجتمع والمدرسة الثانية أكثر جذرية في هذا المجال بالرغم من أنها عادت إلى من جديد إلى التحليل من خلال معايير الترشيد. أما عن المؤسساتية الجديدة تحديدا مؤسساتية الخيار العقلاني التي استعارت مفهوم العقلانية عن **صمويل هنتجتون** والذي ينتمي إلى المدرسة التنموية، فترى أن بناء الدولة هي عملية بناء خيارات عقلانية لتكون حافزا لبناء قدرات مؤسسات الدولة .

- أما النموذج المعرفي الماركسي فيعتبر ثورة معرفية ومنهجية بمقاييس **كوهن** ضد النموذج المعرفي الليبيرالي، خاصة على المستوى الإقتصادي والسياسي نظرا لأوضاع التمايز والتقسيم الطبقي التي مست المجتمع، الأمر الذي فرض تغير في التصور

الفكري حول الدولة . أما **فايرباند** فيحيلنا إلى التعدد المنهجي الذي طال الماركسية فقد تشكلت هذه المدرسة وتراكمت مع كل مرحلة، وأنتجت نظريات وإقترابات تتناسب مع المرحلة القائمة، الأمر الذي أفرز تصورين رئيسيين لعملية بناء الدولة، الأول منظور ماركسي تقليدي يركز على تناقضات الرأسمالية ويعتبر الدولة هي الأداة البنائية والوظيفية، في بناء الصراع الطبقي وإحداث الإنقسام داخل المجتمع، من خلال توظيف مصالح الطبقة البورجوازية على حساب البروليتارية.

إذن عملية بناء الدولة الإشتراكية حسب هذا المنظور هي نتيجة لأزمة إقتصادية رأسمالية يعانيها أفراد المجتمع، لكن تتعدى الدولة المرحلة الإشتراكية إلى الشيوعية حيث تبدأ عملية إنهيار الدولة خلال هذه المرحلة نتيجة لزوال الطبقات الإجتماعية . لكن هذه النظرية لم تراعي الأبعاد الأمبريقية لعملية بناء الدولة، نظرا لأن الواقع السياسي والإجتماعي للدولة أثبت أن المجتمع بحاجة إلى جهاز مؤسسي يستجيب لإحتياجاته بالرغم من بروز إتجاهات معاصرة تدعو إلى التقليص من دور الدولة. نتيجة لهذه الوضعية برزت مدرسة التبعية داخل نفس النموذج المعرفي الماركسي وأسست برنامج بحثي بالمفهوم **اللاكاتوشي** يحمل نواة معرفية أساسها فهم عملية بناء الدولة من خلال التركيز على متغير التبعية، بالإضافة إلى العامل الخارجي والبناء الإجتماعي للدولة .

- وأخيرا النموذج المعرفي الإسلامي فبالرغم من إختلاف مفكري الإسلام الكلاسيكيين **(الماوردي، الغزالي، ابن تيمية)** حول تحليل أساس عملية بناء الدولة إلا أنهم إتفقوا على الغاية المعيارية وهي تحقيق مبدأ المسؤولية السياسية، هذا الفهم ساد في إطار براديغم السياسة الشرعية. إن تاريخ الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر تاريخ قطائع تمثل فيه كل لحظة فكرية قطيعة مع سابقتها إذ الإصلاحية جاءت تشكل قطيعة مع فقه السياسة الشرعية خاصة مع بروز فكر النهضة، فعملية بناء الدولة لم تكن تتعلق ببحث نظري، فهم لم يبدأوا في التعرف عليها تعرفا فكريا مجردا كما تعرف الفلاسفة المسلمين القدماء على السياسة المدنية، بل إنهم تعرفوا عليها وهي مجسدة في قوى ضاغطة على مجتمعاتهم ومستعمرة لبلدانهم.

وعليه، وترتيبا على ما سبق نلاحظ أنه في مقابل النموذج المعرفي الغربي، نجد النموذج المعرفي الإسلامي الذي أعطى تصور ينطلق من المعيارية التي نلاحظها في مسلمات النظرية السياسية الإسلامية، ويراعي الخصوصية في تحليل عملية بناء الدولة وذلك ما أشارت إليه المدرسة النسبية المنظوراتية كأصل من الأصول المعرفية لحقل السياسة المقارنة، الأمر الذي أفرز على المستوى الإبستيمولوجي إشكالية النموذج والخصوصية الحضارية في عملية بناء الدولة، بناء عليه ومع تطور المشهد السياسي للعولمة تزايدت أهمية القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما جعل هذه المفاهيم محل إستفهام هل هي مرغوب فيها وممكنة الإستيراد جملة وتفصيلا دون النظر بعناية في السياق المحلي للدولة، فما كان على الباحثين في حقل السياسة المقارنة إلا أن يبحثوا عن الدولة النموذج التي تتوافق مرتكزاتها وخصائصها مع سياق العولمة، وهو القسم الثالث الذي سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

المقاربة العلمية لعملية بناء الدولة:

نحو تصميم براديغم جديد

الفصل الثالث: المقاربة العلمية لعملية بناء الدولة: نحو تصميم براديغم جديد:

على الرغم من إختلاف المرجعيات وتعدد النماذج المعرفية من حيث السياق التاريخي، الفكري والممارساتي إلا أن هناك قواسم مشتركة بين النماذج المعرفية الثلاثة التي سادت في مختلف أدبيات حقل السياسة المقارنة تحيل إلى التشابه بل يصل الأمر إلى التداخل والتكامل في مشكلة عملية بناء الدولة، حيث أن هذا المشترك المعرفي يشكل لنا مقاربات علمية جديدة وردت في إطار برامج بحثية .

في سياق متصل يمكن أن نستند إلى التقسيم الذي يخدم المقاربة العلمية لعملية بناء الدولة، وتقوم هذه المقاربة على الطرح الشمولي الذي يعالج الظاهرة السياسية بأبعادها السياقية والنظرية ويأخذ بعين الإعتبار البيئة التي تحيط بمفهوم عملية بناء الدولة من جهة، ومستويات التحليل بأكملها من جهة أخرى .

بناء عليه سنتطرق خلال المبحث الأول من هذا الفصل إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة نظرا لتأثره بالسياق العولمي، وعليه كان عنوان المطلب الأول المساقات الواقعية والمعرفية لعملية بناء الدولة، حيث سنركز خلاله على التحول النظري الذي مس أهم المفاهيم التي تشكل عملية بناء الدولة، ثم ننتقل إلى دراسة الدينامية المعرفية الجديدة التي ميزت حقل السياسة المقارنة في إطار تأثر علمائه بتغير المفهوم الواقعي والنظري لعملية بناء الدولة، فكان لزاما عليهم توليف النماذج المعرفية المتباينة لإيجاد برامج بحثية يمكن أن تستوفي شروط مرحلة النموذج المعرفي الجديد الخاص بدراسة عملية بناء الدولة وعلى هذا الأساس كان عنوان المطلب الثاني بالمشترك المعرفي لأدبيات السياسة المقارنة .

أما عن المبحث الثاني فوسم بالإقترابات النظرية الجديدة لعملية بناء الدولة، نتناول من خلاله أبرز المستويات التحليلية قصد تحقيق الفهم الموضوعي لعملية بناء الدولة وإعادة النظر في الإفتراضات التي قامت عليها داخل البراديغمات السابقة، فدراسة مستوى الدولة يندرج ضمنه ثلاث إقترابات أساسية هي: دور الدولة، والتي تسعى إلى خلق قدرات ووظائف بديلة لدولة الحد الأدنى، ومقاربات **(UNRISD)**: الحكم الراشد، التسيير العمومي واللامركزية، وأخيرا استراتيجيات الترسيخ الديمقراطي، وعرض هذه المقاربات سيكون في إطار

نقد النموذج المعرفي للدولة الليبيرالية والتأكيد على بناء نمط جديد للحكم وإدارة شؤون الدولة وفق منطق إحتياجات المجتمع .

أما عن مستوى النظام فيتجه تحليله نحو نفس المنطق إذ سيتم التركيز ضمن مقاربة بناء المرونة على تجاوز تصور الدولة الفيبرية القائم على العنف والإكراه الذي لا يمكنه إستيعاب الإضطرابات إلى الإستجابة للمطالب المجتمعية دون تغير في طبيعة النظام السياسي وهذا سنكتشف أنه يرتبط بطبيعة السياسات العامة، وعليه يمكن تحليل مدى فاعلية السياسات العامة في الإنجاز كمقاربة نقدية لفشل عملية بناء الدولة من خلال دور السياسات العامة في العملية .

أما عن المستوى التحليلي الثالث لعملية بناء الدولة فسيتم من خلاله التأكيد على أهمية دور الفرد الإنسان كمحور لهندسة الحكم في الدولة في إطار نقد الأساس المعرفي القائم على أساس المقاربة الدولاتية، بالإضافة إلى الإشارة إلى فشل النسوية في تمكين المساواة بين الجنسين والتركيز على مقاربة الجندر كبديل منهجي محوره التمكين الحقوقي للنوع الإجتماعي .

لهذا كان لزاما في المبحث الثالث أن نؤسس براديغم جديد قائم على التوليف بين الإقترابات النيولبيرالية لكن دون الإغفال بأن هذه الإقترابات تظل برامج بحثية تتطلع إلى بلوغ مرحلة النموذج المعرفي الجديد . لقد فتحت هذه البرامج البحثية المجال لإيجاد الدولة النموذج الصالحة لعملية البناء في حقل السياسة المقارنة، من خلال أولا مراجعة نقدية للأسس البنائية للدولة وفق النظرية السياسية المعاصرة التي تركز على العقلنة الشاملة لعملية بناء الدولة، هذا التصور يعد تأصيل معرفي لنموذج بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع والتي يمكن أن نبرز معالمها من خلال إستراتيجية نظرية توليفية لآليات البناء وفق الإقترابات النيوليبيرالية السابقة[1].

[1]- تبرز "ديفيد هارفي" في كتابها:" تاريخ موجز لليبرالية الجديدة" ، مفهوم وتعريف واسع النطاق: " الليبرالية الجديدة هي في المقام الأول نظرية للممارسات الإقتصادية السياسية التي تقترح أن الإنسان يمكن أن يصل إلى درجة أفضل للرفاه عن طريق تحرير الفرد، وتنظيم المشاريع والمهارات في إطار مؤسسي يتسم بحقوق الملكية الخاصة، والأسواق الحرة والتجارة الحرة . ودور الدولة ينحصر في خلق إطار مؤسسي مناسب لمثل هذه الممارسات ." للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Dag Einar Thorsen, and Amund Lie, " What is Neoliberalism?" ,P.11, See Link:

http://folk.uio.no/daget/What%20is%20Neo-Liberalism%20FINAL.pdf.

المبحث الأول: إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة:

إنطلاقا من الفكرة السائدة في حقل المنهجية من أنه يمكن للمفاهيم أن تؤسس للنظرية، بإعتبار هذه الأخيرة بناء مفاهيمي واضح ومحدد ومتسق مع النموذج المعرفي، وتأسيسا على ذلك لابد من مراجعة مفهوم عملية بناء الدولة نظرا للتغيرات الواقعية والمعرفية الناتجة عن متغير العولمة السياسية، والتي أثرت على حقل السياسة المقارنة ومن ثم إنعكاسها مباشرة على هذا المفهوم .

المطلب الأول: المساقات الواقعية والمعرفية لعملية بناء الدولة :

لقد شهد العالم مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي تحولات دولية كبرى سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وأمنية وتكنولوجية، عبرت عنها الأدبيات المختلفة بظاهرة العولمة، ولم يسلم موضوع الدولة من تأثيرها إن على المستوى العملي أو النظري والمعرفي، فما زالت الكتابات تتوالى على معالجة موضوع نشأة الدولة وبنائها ووظائفها والتحديات التي تواجهها، والإفتراضات التي تقوم عليها، وطبيعتها ومستقبلها في ظل التغيرات الجارية . لقد أدت العولمة إلى مراجعة جملة من المفاهيم وإعادة تعريفها في ضوء التطورات والمستجدات التي يشهدها العالم، ومن هذه المفاهيم مفهوم عملية بناء الدولة ومكوناته الأساسية كوظائف الدولة، والسيادة، والسلطة [1].

فعلى مستوى تغير مفهومي السيادة والسلطة، ساد جدل ابستيمولوجي بين **توماس هوبز** و**الدستوريين** حول السلطة المركزية وضروراتها القانونية والسياسية، وقد نتج عن هذا الجدل التساؤل التالي : كيف نسير الحكم دون أن نهدم السيادة ؟[2]، وهو نفس الإشكال النظري الذي

---

[1]- ظهرت فلسفة السيادة الحديثة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السادس عشر كفكرة وفي القرن السابع عشر كقاعدة منظمة لسلوكات الفواعل المكونة للمجال الجيو- سياسي الأوربي . كما أنها كانت مرتبطة ببروز الرأسمالية كنمط جديد للتنظيم الإجتماعي الإقتصادي والدولة كتنظيم سياسي . فالسيادة إذن تعد (كفكرة، قاعدة، ومؤسسة) مكون أساسي للدولة الحديثة وهي مرتبطة إرتباطا قويا بمفاهيم النظام، السلطة، المشروعية والحكم . للمزيد أنظر:

– أمحند برقوق، "عولمة حقوق الانسان واعادة البناء الايتيمولوجي للسيادة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004، ص.86.

[2]– بليمان عبد القادر، الأسس العقلية للسياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.88.

واجه عملية بناء الدولة في سياق تحديات العولمة . فقد سادت الدولة القومية باعتبارها الوحدة السياسية المهيمنة في العلاقات الدولية من القرن التاسع عشر حتى الموجة الثالثة للعولمة . لكن لم تعد الدولة الفاعل الوحيد ويرجع ذلك إلى العوامل التي تتحدى بشكل متزايد الحكم الذاتي والقدرات الوظيفية للدولة القومية، وما تشهده الساحة السياسة الحالية من تعقيد غير منظم (الشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية) والتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية (الإرهاب، الجريمة المنظمة، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والمرض، التهديدات البيئية وما إلى ذلك) . الأمر الذي ساهم في تقويض سلطة الدولة وتحدي التسلسل الهرمي لها بإعتبارها إستراتيجية من أعلى إلى أسفل داخل الدولة القومية. وينظر للعولمة الإقتصادية بإعتبارها القوة التي تهدد أكثر ما تهدد سلطة الدولة القومية[1] . بالإضافة إلى منطق الإستحواذ على الدولة، كون أن هذه الظاهرة في النهاية تهدد أهم أركان الدولة القومية كالسيادة الوطنية إضافة إلى عدم إستقلالية القرار السياسي، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم إستكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني [2].

ويرى **أنصار النظرية النقدية** في هذا الصدد أن هناك بعدين أساسيين يتحديان سيادة الدولة نتيجة لعولمة علاقات الإنتاج والتبادل . فمن ناحية هناك دعوة للإهتمام بالأخلاق العالمية والتي من شأنها زيادة دور السلطات فوق الدول القومية . ومن ناحية أخرى الدعوة إلى تقليص النفوذ الذي تمارسه الدولة ذات السيادة على الجماعات المحلية والثقافات التابعة ومن ثم زيادة دور الجماعات المحلية .

أما على مستوى وظائف الدولة فعلى الرغم من الدعوات التي تنادي بإقصاء الدولة أو تقليص أدوارها. إلا أنه لا يوجد ما يدل على إلغاء دور الدولة أو تشكيل بديل لها، بل سيبقى دورها مهما في جميع بلدان العالم وفي العالم النامي بصفة خاصة [3]. وحتى في

---

[1] –Nikola Lakić, "Is globalization a challenge or a threat to nation–states as a dominant form of polity ?" ,In: Western Balkans Security Observer: Globalisation And State–Building, op. cit , p–p.6–15.

[2]- ميلود ولد الصديق، "منطق الإستحواذ على الدولة، رؤية في الآليات الناجعة والإستراتيجيات المرجوة لمواجهة الفساد ومنطق الإستحواذ على الدولة"، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5–6 ماي 2009.

[3] – حسنين إبراهيم توفيق، " العولمة :الأبعاد والإنعكاسات السياسية"، عالم الفكر، العدد الثاني، أكتوبر – ديسمبر 1999، ص– ص.185 – 226.

الدول الرأسمالية القوية، وخير مثال على ذلك دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في دعم البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين في سبتمبر 2008، ولم يعد تدخل الدولة مقتصرا على الدول النامية فيما يتعلق بقضايا الرعاية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية، بل أصبح سمة تلازم الدول الرأسمالية الليبرالية التي ترفع شعار الليبرالية الجديدة ومنطق السوق.

لكن في المقابل هناك من الباحثين من يفترض أن العولمة ليست سبب مباشر في عملية بناء دول جديدة، فمنذ عام 1990، تشكلت **33 دولة**، معظم هذه الدول الجديدة هي نتيجة لإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، في حين أن أصل بعضها يرتبط إرتباطا وثيقا بإنهاء العملية الإستعمارية .

ومن الواضح، إذن، أن أسباب خلق هذه الدول في العقود الماضية، التي تنسب بالإسم إلى فترة العولمة، لم يكن كذلك بل هي أعمق تاريخيا . ويمكن للعولمة، مع ذلك، أن تساعد في عملية بناء دولة جديدة، من خلال إدخال تحسينات في مجال الإتصالات وآليات المخابرات والتي يمكن إستخدامها للتعبئة السياسية والإعلامية وحتى الإقتصادية للعولمة والتأثير على الرأي العام المحلي والأجنبي، إضافة إلى البعد التكنولوجي ويمكن بذلك فقط أن تعتبر العولمة كعامل مساعد على خلق دول جديدة وليس سببا مباشرا في ذلك [1] .

وفي إطار التقييم النقدي للعلاقة بين القانون الدولي والسياسة الدولية في عملية بناء الدولة. ودور القانون الدولي كأداة لتحقيق التطوير المؤسسي المطلوب في الدول الضعيفة . لاحظ الخبراء أن مفهوم عملية بناء الدولة إخترع لغرض التعامل مع المشاكل المؤسسية في مرحلة ما بعد الصراع أو لإستعمار المجتمعات .

وعليه فعملية بناء الدولة، بحكم التعريف، تعني أن بعض الجهات الخارجية الفاعلة هدفها من هذه العملية السيطرة على بعض صلاحيات السلطة السيادية ويمكن أن نرى أمثلة واضحة لمثل هذه الترتيبات في حالات البوسنة والهرسك أو كوسوفو. وفي هذا الصدد يحدد **تشسترمان (Chesterman)** عام 2004 عملية بناء الدولة كمشاركة دولية موسعة **(في**

---

[1] -Mladen Stojadinović, "The Creation of a New State in the Globalization Era: A Step in the Right Direction?" ,In: Belgrade Centre For Security Policy, Western Balkans Security Observer: Globalisation And State–Building, Year 6. N 21, September – December 2011,p.33.

المقام الأول، من خلال الأمم المتحدة) التي تتجاوز عمليات حفظ السلام التقليدية وبناء السلام، ويتم توجيهها في بناء أو إعادة بناء مؤسسات الحكم القادرة على تزويد المواطنين بالأمن المادي والإقتصادي. وهذه الحقيقة تعكس التساؤل التالي : هل هناك أنشطة قانونية أساسية سارية المفعول محددة لعملية بناء الدولة بموجب القانون الدولي؛ ما هو وضع الأراضي المتضررة، وهل هناك آليات سليمة تخضع الفاعلين الدوليين للمساءلة فيما يخص تطبيق الإجراءات خلال هذه العملية ؟[1] ماهي دوافع الجهات الدولية من أجل عملية بناء الدولة؟، هل هي تاريخية، جغرافية وسياسية وثقافية أم هي الإعتبارات الأمنية أو الإنسانية ؟ هل لا زال مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قاعدة من قواعد القانون الدولي ؟ [2].

إن الدور المطلوب من القانون الدولي هو تحسين عملية بناء الدولة، صحيح أن هذه العملية يمكن أن تكون ناجحة فقط إذا توفر لديها الدعم المحلي، في حين أنه سيكون مكلفا وغير فعال على خلاف ذلك، والأمثلة من كوسوفو والبوسنة والهرسك لا تؤكد هذه الفرضية، رغم أن هذا لا يقوض عملية بناء الدولة كفكرة أو مشروع . فوفق **روبرت باستور (Robert Pastor)** ، فإن التحدي الحقيقي للقرن الواحد والعشرين ليس الإطاحة بالأنظمة القمعية وعملية بناء الدول الديمقراطية، ولكن من وجهة نظر القانون الدولي، ينبغي صياغة معايير واضحة والتي تنص تحت أي ظرف يمكن للمجتمع الدولي فرض عملية بناء الدولة [3].

إلا أنه يوجد الخطر المتمثل في فقدان القانون الدولي المزيد من المصداقية، فلا يزال القانون الدولي يستند على المساواة الشكلية السيادية للدول في العلاقات الدولية، في حين أن هيمنة الإعتبارات السياسية في ما يتعلق بعملية بناء الدولة يبين أكثر من أي شيء آخر كيف يمكن للدول أن تكون غير متكافئة حقا . وعليه لا يوجد معايير واضحة لمفهوم

[1] – Dejan Pavlović, "International law and State-Building",In: Western Balkans Security Observer: Globalisation And State-Building, op. cit, p-p.42-43

[2] - Ibid, p.47.

[3] - Ibid, p.49 .

عملية بناء الدولة وبالتالي هناك العديد من المؤشرات على أن هذا المفهوم يحتاج إلى تعديل، لكن بشرط أن يعدل شكل القانون الدولي كذلك [1].

وفي فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإن الموضوع الرئيسي للسياسة الدولية ليس هو كيفية تقليص الدولنة **(stateness)**، بل هو كيفية بنائها . فبالنسبة للمجتمعات الفردية والمجتمع العالمي، فإن إضعاف الدولة ليس من مقدمات بناء الدولة المثالية، بل هو من بوادر الكارثة. والقضية الخطيرة التي تواجه الدول الفقيرة والتي تحد من قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية، هو ذلك المستوى غير المناسب من التنمية المؤسسية . حيث أنها ليست في حاجة إلى دول كثيرة، بقدر حاجتها إلى دول قوية وفاعلة في إطار النطاق المحدود لمهام ووظائف الدولة.

وفي النظام العالمي، تعرضت الدولنة إلى الهجوم والتآكل من الناحية الفعلية وذلك لعدة أسباب . حيث أن جميع الدول في العالم الثالث ضعيفة، ونهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور مجموعة من الدول الضعيفة التي تعاني من المشاكل، من أوروبا إلى جنوب آسيا . وقد شكلت هذه الدول الضعيفة تهديداً على النظام العالمي لأنها مصدر للنزاعات، والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولأنها أيضاً ستصبح مرتعاً محتملاً لنوع جديد من الإرهاب الذي يمكنه الوصول إلى العالم المتقدم . وتقوية هذه الدول بأشكال مختلفة من عملية بناء الدولة، باتت مسألة حيوية للغاية بالنسبة للأمن العالمي، ولكنها تحت هيمنة عدد قليل من الدول المتقدمة . ولذلك، فإن تعلّم كيفية بناء الدولة بطريقة أفضل، مسألة مركزية لمستقبل النظام العالمي .

نتيجة لتأثر مفهوم عملية بناء الدولة بهذه التموجات الواقعية التي خلفتها العولمة، تحرك علماء السياسة المقارنة للبحث في المفهوم نظريا وإعادة دراسة خصائصه ومرتكزاته، لكن قبل ذلك فرضت تغيرات العولمة على الحقل دمج كل النماذج المعرفية المختلفة في براديغم جديد يوافق مشكلة عملية بناء الدولة وسياقها الممارساتي .

---

[1] - Ibid, p.50.

المطلب الثاني : المشترك المعرفي لأدبيات السياسة المقارنة:

إن إنحسار النموذج الليبيرالي الغربي وإنخفاض درجة قبوله في معظم الدول النامية وبروز النماذج المحلية والبديلة، يعكس جزئيا علاقات القوة والحقائق العالمية . فإلى حد ما، فإن النموذج الليبيرالي المسيطر في حقل السياسة المقارنة يعكس نموذج الهيمنة على المستوى السياسي العام . وهكذا، ونظرا لتدهور الهيمنة الغربية خلال السبعينيات في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، فإن دولا أخرى ونماذج معرفية أخرى لعملية بناء الدولة (ليست غربية بالضرورة كالنموذج الإسلامي) أصبحت تكتسب المزيد من الأهمية في العلوم الإجتماعية وفي دراسات عملية بناء الدولة كذلك . وعليه: إلى أي مدى تعكس النماذج المعرفية المتعددة داخل حقل السياسة المقارنة المتغيرات الجديدة التي شهدتها عملية بناء الدولة في ظل مواجهتها لتحديات العولمة ؟.

إن تغيرات أوضاع القوة في الساحة الدولية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات وعودة الهيمنة الأمريكية في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية قد تفسر جزئيا إنتعاش النموذج الغربي الليبيرالي وأدبياته في عملية بناء الدولة التي تستند عليها في حقل السياسة المقارنة في مقابل ذلك تدهور النموذج الماركسي مع سقوط الإتحاد السوفياتي . إن هذه العلاقة وهذا الترابط يطرحان تساؤلات كثيرة حول درجة الحياد الثقافي والسياسي والأخلاقي للنماذج المعرفية السائدة التي يستعملها علماء السياسة المقارنة [1] .

وبناء على ما تقدم سيطر على حقل السياسة المقارنة والعلوم الإجتماعية والسياسية بصفة عامة تقليدان أساسيان: أولهما: الليبيرالية التعددية، وثانيهما: الماركسية، هذان التقليدان مثلا مختلف أنماط عملية بناء الدولة في العالم، بحيث تكاد تنقسم هذه العملية في العالم بين هذين التقليدين. وقد أدى ذلك إلى نوع من الحيوية والفعالية في حقل السياسة المقارنة، وقد رأى **فياردا (Wiarda)** أن هذه الدينامية الواسعة في الحقل تعود إلى أنه كانت هناك أسئلة محورية متعددة يتصارع معها الباحثون وحولها، مثل: الرأسمالية في مواجهة الشيوعية،

---

[1] – محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، مرجع سابق، ص.40.

والديمقراطية في مواجهة الشمولية أو السلطوية، والسوق الحر في مقابل التخطيط المركزي، والتطور السياسي في مواجهة الثورة السياسية[1].

ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت السياسة المقارنة في أزمة حقيقية إستوجبت العمل على إعادة صياغة الأسئلة التي يسعى الحقل للإجابة عليها، ومن هنا فإن حركة العولمة وما حملته من قيم ومفاهيم مثلت نقطة تحول في الحقل جعلت العديد من الباحثين يعتبر أن السؤال المركزي الذي يواجه الحقل هو: هل أصبح من المحتم على جميع الدول أن تتبع النموذج الليبيرالي في الحكم ومن ثم تنخرط في نموذج العولمة ؟ وهل هناك إمكانية لإيجاد طرق أخرى لتطويع أو تكييف هذا النموذج ؟.

وعليه فبإستكمال القرن العشرين بثورة علمية كبرى وبتصدر ظاهرة العولمة المشهد الإقتصادي والسياسي، لعبت هذه الأخيرة دور مهم في الإنفتاح السياسي للحدود وتحطم ما بقي من الحواجز التاريخية والفكرية والثقافية والمعرفية [2]. ونتيجة لما سبق فلم يبقى أي داعي لوجود نظرة أحادية أو حتى ثنائية، بل تخطى الأمر إلى تشكيل وعي جماعي متشارك في العديد من القضايا، وهذا ما يظهر في تغير العديد من المفاهيم في حقل السياسة المقارنة، وظهرت أدبيات جديدة تنطلق جلها من فكرة الإنسان العالمي، كما تطورت الدراسات العالمية **(Global studies)** وتشابكت بواسطة جسور تربط بين العديد من **الجزر النظرية (Island theories)**، والتي تعقدت أكثر نتيجة لظاهرة إقتصادية وسياسية هي العولمة . وكل هذه العوامل بإمكان السياسة المقارنة استيعابها نظرا لما يتميز به الحقل من مرونة وقابلية للإحاطة بجميع الظواهر السياسية التي تحدث في كل دول العالم [3].

وعليه إتجهت دراسات عديدة خلال العقدين الأخيرين، إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات، وذلك رغم إستمرار الإتجاه الذي ركز على الأساس الإجتماعي، وجاءت هذه العودة للإهتمام بالدولة تحت إلحاح عوامل عديدة، من أبرزها : تعقيد وتضخم السلطة السياسية في المجتمع المعاصر، عدم إستقلالية الدولة في النظام العالمي، أيضا مثل إنعدام

---

[1] –Howard Wiarda, “Is Comparative Politics Dead ? Rethinking the Field in the past – Cold War Era », Third World Quarterly, vol.19, no, 5, 1998, p-p.935-949.

[2] – جيرار ليكرك، مرجع سابق، ص.469.

[3] –Howard Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, op. cit, p.278.

إستقرار الدولة وضعفها سمة هيكلية لكل نظم الدولة في العالم الثالث[1]، وضمن هذه الحركية الواقعية شكل التيار النيوليبيرالي الإطار العام أو البرادايم العام لمختلف المقاربات التي سادت الفكر التنموي منذ سنوات التسعينيات خاصة بعد موجة الإنتقالات الديمقراطية والتوجه المتزايد نحو إقتصاد السوق[2]، بعد إنحسار الشيوعية كتيار منافس [3].

ومن ثم برز ما يعرف بالأطروحات النيوليبيرالية، والتي إستطاعت أن تلخص أهم المنطلقات المشتركة وبؤر المعالجة (شرعية السلطة السياسية – ومسألة العدالة الإجتماعية) التي إنبنت عليها النماذج المعرفية في حقل السياسة المقارنة ضمن دراسة مشكلة عملية بناء الدولة .

ترتيبا على ما سبق فإن بناء نظم تفسيرية جديدة لحل مشكلة عملية بناء الدولة في هذا العصر، يحتاج أولا إلى إستكشاف الرؤى النظرية الرئيسية نحو عملية بناء الدولة، فالكثير من الكتابات الحالية عن عملية بناء الدولة من منظور العولمة هي مشغولة بقضايا ما بعد الصراع، فبعد سقوط جدار برلين ونهاية الشيوعية، أصبح جوهر مفهوم عملية بناء الدولة يعنى بالمرحلة الإنتقالية والتحول الديمقراطي، فبعد عقدين من عام 1990، أشار عدد من المنظرين إلى أنه لا يزال ينظر لبناء الدولة على أنها عملية لم تنته بعد [4].

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، مرجع سابق، ص– ص.353–354.

[2]- تاريخيا تعد النيوليبيرالية (Néolibéralisme) ايديولوجية جديدة تم الترويج لها إثر صعود تيار محافظ إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي السابق " رونالد ريغن " سنة 1981، بتبني سياسات تدعو إلى وضع حد لدولة الرفاه، فمع ظهور الليبيرالية الجديدة تقلص دور الدولة إلا في مجالات محددة، وهذا ما دعى إليه "ريغن" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"مارغريت تاتشر" في المملكة المتحدة "بريطانيا"، تحت مسميات عديدة كالريغنية والتاتشارية، حيث تزايد الحديث عن أن الدولة ليست هي الحل، وما عليها إلا تهيئة الظروف لمشاركة المواطنين في عملية الديمقراطية لتحقيق التنمية، وحصر تدخلها في مجال الأمن، القضاء، والدفاع الخارجي . للمزيد من التفاصيل أنظر:

– Mahfoud BENNOUNE, l'Amérique de l'Etat–Providence au pouvoir Néolibéral, Alger: ENAG édition, 1992, P–P 80–81.

[3] – Riadh BOURICHE, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidien d'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007, p10.

[4] –MirunaTroncotă, "Balkanization of the Europeanization Process: How state–building was affected by axiological matters in the Western Balkans", In: Western Balkans Security Observer: Globalisation And State–Building, op. cit, p–p .67–66,and p.69.

بالرغم من التحليلات والتفسيرات التي قدمها الدارسون حول الدولة ضمن إطار النماذج المعرفية المختلفة لحقل السياسية المقارنة، نجد أنها ما زالت في حالة من الحركية المعرفية والبحث، وما المقاربات المطروحة سوى دليل واضح على ذلك، إلا أن الأكيد أنه في ظل العولمة السياسية ستناقش الدولة من خلال الكثير من المنظورات الابستيمولوجية التي قد تضعف جانبا تحليليا على آخر أو تقوي جانبا آخر، وهكذا في حراك معرفي إنساني قيمي .

المبحث الثاني : الإقترابات النظرية الجديدة لعملية بناء الدولة:

(New Theoretical Approaches of State-building Process)

أكدت السياقات المرتبطة بظاهرة العولمة حضورها في المشهد السياسي للدولة، حيث مست آثارها أسس الدولة المعاصرة وبنائها السوسيو- حضاري مع بداية الألفية الثالثة، فكان لزاما على الباحثين في حقل السياسة المقارنة تطوير إقترابات نيوليبيرالية تعالج عملية بناء الدولة على المستوى الجزئي والكلي، وضمن هذه الجزئية من الدراسة سنعرض لهذه المستويات وفق الترتيب التالي: الدولة والنظام السياسي، ثم الفرد، علما أن هذا الترتيب ذات دلالة تحليلية هامة تنطلق من التغير الابستيمولوجي والتاريخي للحقل على المستوى النظري .

المطلب الأول : على مستوى الدولة (State Level)

أولا: دور المقاربة الدولاتية في عملية بناء الدولة

تشكل المقاربة الدولاتية أداة منهجية صلبة لضبط صور التكيف الأمبريقي للدولة الوطنية مع ديناميات العولمة[1]، تحديدا ضمن مسألة دور الدولة في العملية التنموية الشاملة التي تتم داخل نسق العولمة . في هذا الصدد طرحت إشكاليات رئيسية، من أبرزها: كيف ينبغي لنا إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها وفق ما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لإحتياجات المواطن في سياق تحديات العولمة ؟ [2].

يعود التأصيل النظري لمسألة دور الدولة إلى الحوارات الفكرية التي دارت بين النظريتان الليبيرالية والماركسية[3]، فمنظري الليبيرالية الإقتصادية ترى أن الدولة حارسة لا يتعدى دورها التدخلي القضايا الأمنية، لأن تدخلها في جميع المجالات يعرقل من الديناميات

---

[1]– خالد معمري، " تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة : فحص أمبريقي لمقترب الدولانية "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر ، جامعة ورقلة، 5- 6 ماي 2009، ص.01.

[2] –Guido Bertucci, and Adriana Alberti, "Globalization and the Role of the State :Challenges and Perspectives ",p11. ,See link: http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006225.pdf .

[3]- هناك خمسة منظورات فكرية تتفرع عن المنظورين الماركسي والليبيرالي لمسألة دور الدولة يمكن إيجاز أهم ما ركزت عليه في التالي: دور دولة الحد الأدنى، دور الدولة التنموية، دور الدولة الديمقراطية الإجتماعية، دور دول الملكية الجماعية، ودور الدولة الشمولية . للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Andrew Heywwod, Politics, London : MacMillan press, 1997, pp. 93 – 96.

الإقتصادية للسوق . وترفض الماركسية ذلك، حيث تدعي أن الدولة الرأسمالية هي أداة لسيطرة طبقية، فهي تسعى إلى حراسة رأس المال على حساب الطبقة العاملة . لكن مع تفاقم أزمة الكساد الكبير وظروف الحرب في أوروبا، تعاونت الليبيرالية مع الإشتراكية الديمقراطية لتطوير دولة الرفاه الأمر الذي أدى إلى بروز **النظرة الفيبرية** التطورية التي ترى أن دولة الرفاه هي المصير النهائي لما سيؤول اليه المجتمع السياسي الغربي، ومع تراجع الكينزية ظهرت خصومات نظرية أعادت مسألة الفصل بين الدولة والمجتمع المدني التي تشكك في قدرة بيروقراطية وتكنوقراطية الدولة، ومع إنحدار الإشتراكية وسقوطها في أزمتها منذ سبعينيات القرن الماضي، صعد التيار المحافظ الجديد الذي ألح على النتائج السلبية لتدخل الدولة في الأسواق [1].

إلا أنه بتعقد الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية بسب ظاهرة العولمة، كان سببا كافيا لعودة دور الدولة من جديد، لكن هذه المرة في عملية بناء الدولة، حيث تتلخص وظائف الدولة وأدوارها وفق السياق العولمي النيوليبيرالي في التالي: وظيفة التخصص **(Function Allocation)**، وظيفة التوزيع (**Distribution Function**)، الإستقرار **(Stabilization)**، الوظيفة التنموية (**Developing Function**) .

تركز هذه المقاربة جهودها التنظيرية حول دور الدولة في عملية بناء الدولة، وتحديدا ما يرتبط بالدور التنموي للدولة . فلا شك أن عملية بناء الدولة أصبحت في هذا العصر مكلفة للغاية ويعتمد نجاح هذه العملية على توافر الموارد اللازمة وحسن إستغلالها وتطور البناء الإقتصادي والمالي وحجم تركز السكان في الحضر وتطوير الريف ونمط تدريب وتعليم السكان، ويمثل التصنيع ودرجة ونمط الفن الإنتاجي والتكنولوجيا المتوافرة، عامل مؤثر ييسر بشكل فعال عملية بناء الدولة من خلال ما يوفره للدولة من إمكانية لإدارة عملية توسيع قدراتها على إستخراج وإستثمار مواردها وبناء قواتها المسلحة وتوسيع التعليم الجماهيري وتعزيزه[2] .

---

[1]– حسن لطيف كاظم الزبيد، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لإستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، ط.1، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص– ص.37–38.

[2]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص– ص.346–347.

وبناء على ذلك، فإن العوامل المتصلة بدور الدولة من شأنها توسيع وترسيخ القدرات الإستخراجية والإكراهية والتكاملية للدولة، فعملية بناء الدولة مرتكزة في جوهرها على توظيف تلك القدرات . وعليه فمن المؤكد أن القدرة الإستخراجية بمعنى دخل الدولة يوفر للدولة الأساس المادي الذي يمكنها من أن تتدخل في القطاعات الإقتصادية المختلفة، ومن ناحية أخرى يتزايد دور المؤسسة العسكرية خصوصا في الدول النامية، إما في شكل تدخل مباشر في السلطة أو من خلال تأثيرها عن طريق الإهتمام بالدفاع والأمن وتعظيم القطاع العسكري في مواجهة القطاع المدني للدولة [1].

فمنذ نشأة الدولة القومية، ضمنت هذه الأخيرة الأمن الداخلي والخارجي؛ وعززت القانون ونظم الرفاه الوطني [2]، لكن السياق الأوسع للعولمة أثر على دور وحجم الدولة، ولم تعد هي الوحيدة تلعب الأدوار في مسألة تعزيز التنمية، حيث برزت متغيرات أخرى هي: الإطار المؤسسي للدولة، ثقافتها السياسية وطبيعة نخبها السياسية التي أصبحت تلعب دورا هاما في تعزيز التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي .

وبالرغم من ذلك ظلت الدولة تؤدي دور كبير في إقتصاد العولمة من خلال توفير الفرص التي تتيحها العولمة للمواطنين، للإستفادة من إحتياجات أعلى على مستوى تقنيات التعليم الجيد والرعاية الصحية والمعلومات والإتصالات وشبكات الأمان الإجتماعية، والبنية التحتية المتطورة. ودور الحكومة أيضا في تأمين الخدمات بأسعار معقولة للمواطنين . لكن في البلدان التي تتميز بضعف مؤسسات الدولة وعدم كفاية السياسات الإجتماعية، فإنه قد يكون من الصعب التقليل من تكاليف العولمة. وعليه في حالة الدول الهشة لا بد من توثيق التعاون والعمل المتضافر بين الدول من خلال خلق بيئة دولية أكثر إستقرارا وعن طريق إعطاء نطاق أكبر لتوسيع التبادلات في مجموعة متنوعة من المجالات [3]، فهناك أربعة قوى

---

[1]– المرجع نفسه، ص.347.

[2]-Guido Bertucci, and Adriana Alberti, op. cit, p.11.

[3]– Ibid, P–P.9–10.

دافعة ورئيسية وراء زيادة الإعتماد المتبادل هي: التجارة وتحرير الإستثمار، الإبتكار التكنولوجي والحد من تكاليف الإتصالات، روح المبادرة، والشبكات الإجتماعية العالمية [1].

وفي سياق متصل هناك أربعة مجالات رئيسية للقطاع العام، والتي تحتاج إلى التعزيز من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية والإندماج بشكل فعال في الإقتصاد العالمي. وتشمل هذه المجالات : الإصلاح المؤسسي، تنمية الموارد البشرية، تعبئة الموارد والإدارة المالية، والإبتكار وتكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات [2]. وفي إطار إعادة تحديد دور الدولة في عصر العولمة إلتزمت الدولة الديمقراطية، باستراتيجية على المدى المتوسط لإستعادة ثقة الجمهور وإعادة بناء رأس المال البشري من أجل ترسيخ فعالية الحكم الديمقراطي [3].

ثانيا: إستراتيجيات الترسيخ الديمقراطي:

يدل الترسيخ [4] في إحدى معانيه على الإستقرار والمأسسة وهي من الغائيات الأساسية لعملية بناء الدولة من خلال تعزيز التحول الديمقراطي، والخطوة الأولى لذلك تتمثل أساسا في إتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية [5]، وإقتناعهم كخطوة ثانية أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل ونبذ كل ما يمكن إعاقة أدائه . مما سيدفع بالتأكيد كخطوة ثالثة باتجاه خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا

---

[1] –Ibid, p.01.

[2] –Ibid , p22.

[3] –Ibid , p.16

[4]– علم الترسيخ (consolidologie) براديم جديد في الدراسات السياسية المقارنة يبحث في إتجاهات الإنتقال من خلال النظر فيما إذا كان مسار الإنتقال يتجه نحو الترسيخ الديمقراطي أو إلى مسارات أخرى . للمزيد أنظر :

–Steven HEYDEMANN, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", critique internationale, N° 17, Octobre 2002, P–P .57–58.

[5]– لقد أكد في هذا الصدد كل من الأستاذين (Higley) و(Guenther) أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون بإتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الإنتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى .وطبقا للأستاذ (linz) فإن الديمقراطيات الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة . ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي . للمزيد أنظر:

–هدى متيكس، "دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، في إتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر: علي الدين هلال دسوقي، القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص– ص.137–138 .

من الشرعية السياسية، وترتقي بالأداء السياسي وتضمن إحترام التنوع المجتمعي وتعمل على تمثيله .

إن الحديث عن عملية الترسيخ الديمقراطي في جوهرها تعني الإقتراب من النموذج المثالي للديمقراطية الذي جاء به العالم السياسي **روبرت داهل** (**Robert Dahl**) ، والذي يعتمد على معايير حاسمة في ذلك، والمعيار الأول هو التركيز على مدى واقعية دولة التعدد من خلال قياس مدى تحقيق الحقوق السياسية والحريات، وإجراء إنتخابات حرة ونزيهة . أما المعيار الثاني فيركز على درجة إدراج السكان المقصيين من عملية المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي (**political decision-making**) على مختلف المستويات، بالإضافة إلى الضمانات الدستورية (**constitutional guarantees**) وتنفيذها [1].

أما فيما يرتبط بدراسة عملية بناء الدولة في علاقتها بغائيات الترسيخ الديمقراطي فقد نصت الأدبيات الديمقراطية الكلاسيكية (**The classic Democratization literature**) على أن الدولة هي شرط مسبق للديمقراطية، في حين أن السياسات الدولية المعاصرة تتخذ من عمليتي تعزيز الديمقراطية وبناء الدولة عنوانا لجدول أعمالها وحالة اللامركزية (**decentralization**) هي متغير وسيط لإكتشاف طبيعة العلاقة بين الديمقراطية وبناء الدولة، خصوصا وأن تعزيز الديمقراطية وسياسات بناء الدولة تجري في وقت واحد، حيث طرح التساؤل التالي: هل الديمقراطية وعملية بناء الدولة هما مفهومان متناقضان أم متكاملان؟ .

إن الكتابات التي إفترضت أن الدولة القابلة للإستمرار في عملية البناء هي شرط مسبق للتحول الديمقراطي نجدها في أعمال "شومبيتر" و"روبرت داهل" حيث الإشارة بوضوح إلى فكرة **الدولة الفيبرية (Weberian)** (السيطرة وإحتكار الإستخدام المشروع للعنف) ضمن هذا التقليد، أكد "خوان لنز" و"ألفريد ستيبان" على **أن "الدولة ذات السيادة هو شرط**

---

[1]- LiBennich-Björkman, "State formation and democratic consolidation in the Baltic States: a political perspective on the EU membership", p.6, see link: http://www.snee.org/filer/papers/25.pdf .

أساسي للديمقراطية"، وهذا قد يؤدي إلى نموذج التسلسل حيث الدولة سوف تأتي أولا، والإنضباط الذي يركز على الديمقراطية بإعتبارها مرحلة لاحقة .

ولكن الواقع في القرن الواحد والعشرين يثبت أن سياسات تعزيز الديمقراطية لا يمكن العثور عليها إلا في حالات نادرة، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة حيث واجهت الدول ظاهرة الإنهيار التي تراوحت ما بين "يوغوسلافيا" و"تيمور الشرقية"، "هايتي"، "العراق" أو "أفغانستان"، مما أثار تساؤلات عديدة حول الترويج للديمقراطية مقابل عملية بناء الدولة [1].

وبالعكس من ذلك ليس هناك أي دليل على أن الديمقراطية وعملية بناء الدولة هما متغيران متناقضان [2]، في واحدة من الدراسات القليلة في بناء الدولة وإرساء الديمقراطية، لدى **ميشال براتون (Michael Bratton)** و**إريك تشانغ (Eric Chang)** عام 2006 أثبت أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين بالرغم من ذلك فالإرتباط بين الديمقراطية والدولة لا يمكن أن يكون أمرا مفروغا منه، لأنه لا يوجد أدلة وافرة على أن هذه العلاقة موجودة في الواقع المعاصر، فهناك العديد من الدول غير الديمقراطية التي تحكمها أنظمة إستبدادية وهذا في عهد الدول القوية . وعليه قد يكون من المفيد، في هذه الحالة، تحويل التركيز من تحليل العلاقة بين الديمقراطية والدولة، إلى مفهوم الدولة الديمقراطية (**democratic state**)، على سبيل المثال، تحديد سيادة القانون بإعتبارها سمة مشتركة بين كل من بناء الدولة والديمقراطية [3]. والشكل رقم (19)[1] يوضح علاقة الديمقراطية بالدولة (**Democracy and the state)**:

---

[1]- في مقال نشر مؤخرا عام 2005، قال "فرانسيس فوكوياما"، أنه يوجد تناقض في السياسات التدخلية المعاصرة بين بناء الدولة وتعزيز الديمقراطية، وإحتكار القوة المادية في يد الدولة ومن ناحية أخرى، بناء المؤسسات العامة والقانونية التي يمكن أن تحد من قوة الدولة في ذلك الإحتكار. للمزيد أنظر:

-Dietrich Jung,"State Formation and State-Building: Is there a lesson to learn from Sociology?" , March 2008 , p.39 , see link:

http://www.diis.dk/graphics/Publications/Reports%202008/R200811_State_Formation_StateBuilding_Sociology.pdf.

[2] - Cristina Barrios, and Said-Abass Ahamed," Democracy promotion vs. state-building: decentralization in the Democratic Republic of Congo", p2. , see link: http://www.snee.org/filer/papers/25.pdf .

[3] - Ibid, p. 5.

	دولة غير ديمقراطية موحدة non-democratic consolidated state	دولة ديمقراطية موحدة
stateness		
	دولة غير ديمقراطية هشة non-democratic fragile state	دولة ديمقراطية هشة
	ديمقراطية	

بناء على المخطط السابق يمكن القول أن البلدان الأكثر ديمقراطية هي الأكثر تنمية وقوة وفعالية (**effective**) من الأنظمة الإستبدادية (**authoritarian regimes**)، ومع ذلك هناك إحتمال عدم صدقية العلاقة بين درجة الديمقراطية وقوة الدولة، ولكن واقعيا قد نواجه أنظمة مختلطة (أي ليست ديمقراطية تماما، ولا إستبدادية تماما) فهي أقل إتساقا وأضعف من حيث السيادة الإقليمية والفعالية الإدارية [2].

وعليه ترتبط درجة الديمقراطية (**degree of democracy**) بمدى قوة الدولة فكلما واجهنا بلد أكثر ديمقراطية، كلما كانت هناك دولة قوية، ومن ثم فالديمقراطيات الكاملة توجد دول أقوى من الأنظمة الإستبدادية، لكن هذه الأخيرة توجد دول أقوى من الأنظمة الهجينة (**hybrid regimes**).

أما عن مدة الديمقراطية (**duration of democracy variable**) أي مدة النظام الديمقراطي القائم فالديمقراطية تحتاج إلى وقت لتنضج وتؤثر على ترسيخ (**consolidation**) دعائم الدولة، وتأثير المستوى الديمقراطي للبلد على ترسيخ دولة يزيد تدريجيا مع مقدار الوقت الذي إنقضى منذ بداية الإنتقال الديمقراطي .

---

[1]- Giovanni Carbone, and Vincenzo Memoli, "Does democratization foster state consolidation?: A panel analysis of the 'backward hypothesis'", p.2, see link:http://www.socpol.unimi.it/papers/2012-04-19_G.%20Carbone%20e%20V.%20Memoli.pdf

[2]- Ibid, p –p.7-6 ,

وأخيرا، هناك عدد من المتغيرات، إلى جانب متغير الديمقراطية، من المرجح أن تلعب دورا بإعتبارها عناصر إضافية أو تكميلية، في تفسير عمليات ترسيخ أسس الدولة ، ومن أبرزها: متغير مساحة الأرض، ومتغير التشرذم العرقي (**ethnic fractionalization variable**)، متغير مستوى التنمية (**level of development**).

إذا كان ما ذكرناه سابقا يعد الأرضية النظرية التي يعتمدها الباحث في حقل السياسة المقارنة خلال تحليله لعلاقة الترسيخ الديمقراطي بعملية بناء الدولة كظاهرة سياسية مركبة، فهذا لا يكفي لفهم هذه الظاهرة المعقدة في أبعادها الإمبريقية ولهذا الغرض وجدت المداخل الإستراتيجية العملية لترسيخ الديمقراطية وتعزيز عملية بناء الدولة من خلال ذلك، والتي أشارت إليها الأستاذة **تاتو فاهانين (Tatu Vanhanen)**، ومن أهمها[1]:

1- مدخل إستراتيجيات الهندسة المؤسسية :

ويعني هذا المدخل بتدعيم وبناء المؤسسات السياسية ذلك حسب ما أسماه الأستاذ **صامويل هنتجتون** في مؤلفه : **الموجة الثالثة :التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك، بمعنى صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، وإقامة نظام حزبي تعددي وإجراء إنتخابات دورية تنافسية حقيقية[2]؛ فتعزيز عملية بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية لا يعتمد فقط على شروط ثقافية، إقتصادية وإجتماعية، بل يحتاج أيضا إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة[3]، يُمكن من خلالها تعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون[4].

---

[1]- صالح زياني، " محاضرات الأحزاب السياسية في العالم الثالث "، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007 .

[2]- حسنين إبراهيم توفيق، "دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، في إتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر : علي الدين هلال الدسوقي القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص.188 .

[3]- يرى الأستاذ "بالمر" (Palmer) في هذا الصدد أن نجاح بناء دولة حديثة على المستوى السياسي يتطلب مواجهة تحدي التطور السياسي الذي يحتاج بدوره إلى خلق نظام من المؤسسات السياسية القادرة على ضبط السكان وتعبئة الموارد المادية والبشرية . للمزيد أنظر :

- عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص. 14 .

[4]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص.41 .

2- مدخل استراتيجيات الهندسة الإجتماعية:

وذلك بتبني سياسات فعالة لمعالجة الإختلال في توزيع الثروات داخل المجتمع، وهي استراتيجيات تسهل عملية البناء وتسهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية، لأنها تضمن تحقيق مزيد من العدالة الإجتماعية وتقليص حدة التفاوتات الإقتصادية والإجتماعية [1]. فالديمقراطية هي نتاج فكري ضامن لحسن إستثمار وتوزيع الثروة، وترتكز على مسألة الحريات التي من خلالها تتحقق العدالة الإجتماعية بما تشيعه من تكافؤ، ما يساهم في تقليص حدة الصراعات وظواهر العنف والإحتجاج، التي يمكن أن تثور نتيجة التفاوت الإجتماعي والإقتصادي، والتنافس الشديد على الثروة والموارد [2].

هذه السياسات من شأنها المساهمة في تدعيم وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى الركيزة الإجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي . حيث يؤكد الأستاذ **صامويل هنتجتون** في هذا الصدد، أن عملية بناء الدولة وتعزيز مرتكزاتها يتطلب مناخا ملائما وبيئة إقتصادية واجتماعية وثقافية، تتوافر فيها عوامل ومتغيرات أساسية، يقف في مقدمتها النمو الإقتصادي المُفضي إلى نمو الطبقة الوسطى [3].

3- مدخل استراتيجيات الفعل السياسي :

ينطلق هذا المدخل من التركيز على فكرة الكفاح من أجل ترسيخ الديمقراطية، والتي ترتبط بتأسيس الديمقراطية في الوعي السياسي والإجتماعي للمواطنين، بحيث تصبح مطلبًا إجتماعيًا جماهيريًا تعبر عنه حركة شعبية واسعة النطاق [4]. فإرساء الديمقراطية وتعزيزها عملية طويلة المدى تختلف عن عملية تفكيك النظم السلطوية، وهي بناء إيجابي لنظام جديد يحتاج إلى موارد وأساليب ومناهج عمل، تستمر إلى ما بعد قيام التعددية وإقرار الإنتخاب

---

[1]- حسنين إبراهيم توفيق، " دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، مرجع السابق، ص.189 .

[2]- يرى الأستاذ "روبرت تيدغر" أن هناك أسباب نفسية وراء إهتزاز العدالة الإجتماعية جراء العنف، ويركز على مدخل الحرمان النسبي أو المطلق وراء عرقلة إستكمال إرساء أسس الدولة، حيث يحوي مدخل الحرمان على متغيري الفقر وهو ذو أبعاد ومؤشرات إقتصادية، وإجتماعية، والقهر الذي يعد متغير سياسي قيمي يشمل كبت الحريات والإقصاء من المشاركة السياسية وصنع القرار، والحرمان من الحقوق . للمزيد من التفاصيل أنظر:

- روبرت تيدغر، لماذا يتمرد البشر، تر. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص- ص.152-158.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة : مكتبة الأدب، 2004، ص.314 .

[4]- حسنين إبراهيم توفيق،"دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، مرجع السابق، ص.190 .

العام والحر، ويحتاج الدفع بإتجاهها إلى عمل واعٍ ومنظم ومثابر لتغيير الواقع بالقوة الإحتجاجية والتنظيمية والنظرية معا. وتتطلب بعد ذلك خلق وتعزيز مؤسسات سياسية، تقف في مقدمتها الأحزاب السياسية والبرلمان، وتكريس حرية الصحافة وبناء نظام للإنتخابات الحرة، إلى جانب إحلال السلام والتوفيق محل الصراع، وإلتزام عام بالوصول إلى السلطة السياسية والمشاركة فيها من خلال صناديق الإنتخابات وليس عن طريق السلاح [1].

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى مساعدة كإحترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من تعميق ثقافة التعدد والإختلاف، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تدعم ذلك [2]. ولما كانت الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة لشكل وطبيعة النظام السياسي في أي مجتمع، فإن تدعيم وتعزيز التطور الديمقراطي، يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، حيث أكد الأستاذ **لاري دياموند** على أهمية وضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ، بإعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي[3]. ومادام أن النظام الديمقراطي حسب الأستاذ **ليبست،** هو ذلك النظام الذي يُوفر فرصًا دستورية مُنتظمة لتغيير الحكام من أفراد وأحزاب . وبما أن هذا التغيير قد يحمل معه الإنشقاق والتنافس الذي تفرضه الديمقراطية ما قد يُهدد تماسك المجتمع، فإن تجنب كل ذلك يستدعي وجود مجموعة من الشروط واحدة من أهمها هي الثقافة السياسية، بما تعنيه من توفر نسق من القيم[4] والمعتقدات وكل هذه المتغيرات نستطيع أن نصنفها ضمن مدخل الوعي بالديمقراطية.

---

[1]– عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع السابق، ص.315 .

[2]– نعني بالثقافة السياسية مجموعة من القيم والمعتقدات المسيطرة في الدولة . وهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتنحصر في مجموع القيم والإتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية . للمزيد من التفاصيل أنظر :

– صادق الأسود ، علم الإجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991، ص .332 .

– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة السياسية الميسرة، مرجع سابق، ص .140 .

[3]– هدى متيكس، مرجع سابق، ص.138 .

[4]- تعرف القيم علي أنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع المواقف المختلفة تتجسد في سلوكياته وإتجاهاته ، فالقيم ما هي إلا محصلة تفاعل الإنسان مع متغيرات إجتماعية وثقافية معينة . للمزيد من الإطلاع أنظر :

– إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسة في الإسلام ، ط.1، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2001، ص.13 .

ترتيبا على ما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك خلاف عميق (**profound disagreement**) حول إحتمال تعزيز الديمقراطية المستدامة في مختلف المجتمعات، فتوجد عدة مدارس فكرية متنافسة (**the several contending schools of thought**)، إلا أن هناك مقاربات أكثر أهمية وتأثيرا في عملية بناء الدولة وهي كالتالي : التوافقية (**consociationalism**) و (**centripetalism**) كلا النهجين يميل إلى التركيز على تصميم أو إصلاح المؤسسات الديمقراطية التي تتوسط بين الدولة والمجتمع، مثل الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، بل على المؤسسات التي تحدد كيف سيتم تمثيل هذه الأحزاب والجماعات، ولا سيما النظام الإنتخابي، ومع ذلك فالمنطق الإستراتيجي لهذه الإقترابات مختلف (**different strategic logics**) ، فمن جهة تحاول (**centripetalism**) تشجيع الوسطية والإعتدال السياسي من خلال التصاميم المؤسسية والتنبيه إلى عدم تسييس الإنقسامات العرقية، بينما ترى (**consociationalism**) أن الأقليات من الجماعات العرقية والطائفية لا بد أن يكون لها تمثيل ضعيف في حين كانت المقاربات التوافقية بارزة في عدد من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ مثل "ماليزيا" شبه الديمقراطية [1].

ترتيبا على ما سبق نلاحظ أن كل الإستراتيجيات المتعلقة بعملية بناء الدولة وترسيخ دعائم الديمقراطية ركزت على الجانب السياسي بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بالعوامل الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية. لهذا فإن عملية تذويت (**Internalisation**) آليات الديمقراطية ما زالت غير مكتملة سواء من ناحية المأسسة أو المشاركة في عملية بناء الدولة المعاصرة المتواجدة في السياقات الهشة (الدول النامية مثلا) [2].

ثالثا : إقتراب الحكم الراشد، التسيير العمومي الجديد واللامركزية :

هناك العديد من التقنيات الخاصة بخلق إستراتيجية عملية بناء دولة ناجحة، وقد تم تحديد ثلاثة مناهج في تقارير (**UNRISD**) عام 2010، وهذه الأساليب الثلاثة تقع جميعها

---

[1]- Benjamin Reilly, Democracy and Diversity:Political Engineering in the Asia-Pacific, New York : Oxford University Press, 2006, P-P.22-23

[2]- إسماعيل قيرة ، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.320.

ضمن المدرسة النيو – ليبيرالية، وهي: الحكم الراشد[1] (**Good Governance**)، التسيير العمومي الجديد (**New public Managemet**)، واللامركزية (**decentralism**) .

1- الحكم الراشد كمعيار لعملية بناء الدولة :

تعد دراسات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**undp**) وفكر التنمية البشرية المستدامة وأدبيات منظمات التنمية الدولية بصفة عامة السباقة في الحديث عن الأسس النظرية لموضوع الحكم الراشد، بالإضافة إلى إسهامات بعض الكتاب المتخصصين مثل: **جيمس سبث** (**James speth**)، **جون ميل**، و**شابير شيما** (**Shabir chema**) . ويرى **برنار كونت** في موضوع الحكم الراشد النيولبرالي أن بلدان الشمال تتغنى بالحكم الراشد بطريقة مباشرة أو عبر المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها وتسيرها، ففي هذا الإطار فإن البنك الدولي يضمن دور ما يعرف بالزعيم عبر وثيقتين أساسيتين هما : الحكم الراشد والتنمية 1992، والحكم الراشد وآفاقه 1994 [2] .

ويقوم الحكم الراشد في الدول على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساس. فهو يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ويعرف على أنه ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية لإدارة شؤون بلد ما على المستويات كافة، وهو الأنظمة والإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة السياسية باسم الدستور ومن ذلك إختيار القيادات وتداول السلطة ويعمل على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الإحتياجات الإنسانية ويتميز بالمشاركة، والفاعلية، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، والعدالة، والمساواة [3].

---

[1]- يعرف الحكم في بعض المنظورات على أنه :"فن قيادة المجتمعات والمنظمات "، وهذا التصور يرجعه إلى الكلمة اليونانية (To Steer) أي "قاد" . هنا نجد إعتراضين على هذا التعريف، فشق يرى أنه لا يجيب على السؤال المتعلق بمن يمارس القيادة أو الحكم (Who is doing thesteering) ، وشق آخر يرى أن هذا التعريف لا يختلف عن مهمة القيادة في السفينة (in boat Steersman)، وهو الأمر الذي يختلف عن المعنى الحقيقي للمفهوم كونه عملية تتضمن العديد من الفاعلين. للمزيد أنظر :
-Tim PLUMPTER , John GRAHAM, " governance in the millennium , challenges for Canada " , institute on governance , 2000 , P.3 , See link :http://www.iog.ca/publications/governance.pdf.

[2]- الأخضر عزي، وغالم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 21، 2005، جامعة تلمسان، ص.18.

[3]– أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، مرجع سابق، ص.58.

وهذه الخصائص أشرت للإنطلاق في الإهتمام بدور الحكم الراشد كأداة تمكينية في عملية بناء دولة قادرة في العقد الممتد بين **(2001–2010)** أن تعتمد على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على المتغيرين . حيث تعتبر الدولة القادرة شرط لا غنى عنه للتنمية، حتى ولو ينظر إلى دورها بوصفها دولة الحد الأدنى . والحكم الراشد يخلق للدولة القادرة بيئة سياسية وقانونية مؤاتية للنمو الإقتصادي ويعزز التوزيع العادل للثروات، إضافة إلى ذلك فالحكم الراشد يهتم بالسياسات التي توضع من أجل تخفيض مستويات الفقر وتعزز من وضعية التعليم والصحة، وشبكات الأمان الإجتماعي، هذا ويتطلب ذلك الإدارة السليمة للإقتصاد الكلي، والإصلاح المؤسسي، والإستثمار في تنمية الموارد البشرية، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هو من خلال بناء أشكال قوية من الحكم الديمقراطي على جميع المستويات .

إذن فالدولة القادرة هي شرط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نموا. وهناك توافق في الآراء بأن الحكم الراشد في جميع عناصره التأسيسية هو ضروري للتخفيف من حدة الفقر لكن التحديات صعبة، أقلها هو ندرة القدرات في معظم مؤسسات الدولة [1]. وبالمقابل فإن الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي وترقية حقوق الإنسان وبسط قوة القانون ، وتعبر هذه المبادئ في حد ذاتها عن المرتكزات الأساسية لعملية بناء الدولة المعاصرة .

أما إذا أشرنا إلى إختبار الجانب المعياري في عملية بناء الدولة من خلال الحكم الراشد، فالمسألة ترتبط بمدى تطبيق آليات الحكم الراشد وجعلها أركان أساسية تمثل مرجعية فكرية بالنسبة لصناع القرار والجماهير على حد سواء، ومن بين هذه الآليات : الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية، والمراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي (البرلمان)، وترسيخ الديمقراطية الحقة.

[1] -Okey Onyejekwe, “THE ROLE OF GOOD GOVERNANCE IN THE NATIONAL IMPLEMENTATION OF THE BPOA: THE NEED FOR A CAPABLE STATE” , New York, 17-21 May 2004, P – P.3-4, and P – P.5-6.

وعليه لا يختلف منطق بناء الدولة كثيرا عن منطق الحكم الراشد كنموذج في ممارسة السلطة من حيث تقاطع أبعاد كلا المفهومين بالإضافة إلى فواعل ومؤشرات القياس والغايات. وإنطلاقا من تعريف **ماركو رانجيو (Marcou Rangeon)** و**تيبولت (Thibault)** اللذان يريا أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان بعين الإعتبار المساهمة في تشكيل السياسة [1]. وبالتالي فإن عملية بناء الدولة كجهد واعي تعتمد على الممارسة الراشدة للقائمين عليها وبالإعتماد على مجموعة من الأسس والمرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية وصولا إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الإدارة العامة، وإشراك كل من القطاع الخاص، والمجتمع المدني (المحلي والدولي) في عملية البناء .

في سياق متصل تعكس مبادئ منظمة التعاون والتنمية (**OECD**) إجماعا متزايدا على أن الأداء الإقتصادي القوي وتوليد فرص العمل جزء لا يتجزأ من عملية بناء الدولة في الدول الهشة[2]، فيمكن للقطاع الخاص المساهمة في تعزيز الدولة من خلال توفير الخدمات المتعاقد عليها، وتوليد عائدات الضرائب، بتعزيز النمو والعمالة، والإستثمار في رأس المال البشري، بالرغم من الظروف المعاكسة (الأمنية، القضائية، القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية) التي تواجهه [3]. بالإضافة إلى أن دور القطاع الخاص للشركات يبرز في عمليات بناء الدولة بالرغم من إعتبار هذه الأخيرة أنها عملية سياسية وليست إقتصادية من خلال تلك الشركات

---

[1]- الأخضر عزي وغالم جلطي، مرجع سابق، ص.6.

[2]– تشير أدبيات البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية إلى مفهوم الدول الهشة (Fragil states, Etats fragiles) بأنها الدول التي تواجه صعوبات كبيرة في مجال التنمية، مثل ضعف القدرات المؤسسية، الحكم السيء، وعدم الإستقرار السياسي وتفشي العنف والصراعات . فيعرف البنك الدولي هذه الفئة بأنها الدول ذات الدخل المنخفض، والتي تحصلت على درجة أو معدل 3.2 أو أقل وفق معايير التقييم . وفي سنة 2007 تم إدراج 34 دولة من ضمن هذه الفئة أغلبها من إفريقيا من أبرزها : أفغنستان، أنغولا، بورندي، كامبوديا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، إيريتيريا... ويشير العالم الإقتصادي والإجتماعي السويدي "جونار ميردال " إلى هذا المصطلح في كتابه " تحدي الفقر العالمي" الصادر عام 1970، حيث عرف الدولة الهشة إجرائيا فيرى أنها تترك في الواقع مجتمع يسوده عدم الإنضباط الإجتماعي، تدب فيه الفوضى، ينتشر فيه الفساد وتنعدم فيه العدالة الإجتماعية.

[3] –Conference Hall, "Egmont Palace, Brussels–STATE BUILDING AND THE PRIVATE SECTOR IN FRAGILE STATES."15. March 2007, See link : http://www.improvinggovernance.be/

نفسها التي تسهم في تمكين سلطات الدول الهشة أن تكون أقل مساءلة ومستجيبة لإحتياجات مواطنيها [1].

نظراً للنمو المتزايد لحجم القطاع الخاص في الدولة التي يشترط فيها تطبيق الحكم الراشد، أصبح القطاع الخاص كمكانيزم أو أداة فاعلة في تجسيد هذا النمط من الحكم ، ذلك من ناحية أنه يلعب دوراً معتبرا كشريك للإدارة العامة (الدولة) وهذا حسب ما يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع علي كاهله، والتي تخصه الدولة، فبإمكانه أن يوفر المال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في مجالات متعددة .

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات، وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات . ويحتاج القطاع الخاص إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية، ويجب أن يتحمل القطاع ذاته قدرا من المسؤولية على تعليم وتدريب القوى العاملة، وتمكين العمال من الإستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصالات [2].

2- التسيير العمومي الجديد :

إقتصرت الإدارة العامة سابقا في الولايات المتحدة الأمريكية على تنظيم إدارة شؤون الموظفين، وقد كانت هذه الرؤية مقبولة لأهداف تأكيد إتجاه الإدارة، ولكنه الآن أصبح تعريفا ضيقا لا مبرر له مما أدى في السنوات الأخيرة إلى ضرورة توسيعه، ولعل أول الدلائل على ذلك هو التخلي التدريجي عن فكرة الفصل بين السياسة والإدارة كما قال بها الكتاب الأوائل مثل: **ليونارد وايت (Leonard D.white)**، و**فرانك جود ناو (FrankJ.Goodnow)**، ويعتبر **بول ابلبي (Paul H.Applebey)** سباقا في التأكيد على ضرورة التشديد على مدى التداخل أكثر من الإختلاف بين وضع السياسات وبين تنفيذها،

---

[1] –Luc Zandvliet, State Building and the Private Sector in Fragile States, Belgium Ministry of Foreign Affairs Brussels, 14-15 March 2007, P. 1 .

[2] – سفيان فوكة، مرجع سابق، ص. 9 .

وذلك في كتابه الشهير "السياسة والإدارة" الذي تم نشره في سنة 1949، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت النظرة السائدة، هي أن الإدارة لا تستطيع أن تحصر نفسها فقط في مجال تنفيذ السياسة العامة [1] .

وفي أواخر الستينيات وأوائل السبعينات برزت حركة الإدارة العامة الجديدة (**New Public Administration**) التي أدت إلى بطلان عملية الفصل بين السياسة والإدارة بالإضافة إلى أنها إنتقدت الرأي الذي يرى أن الإدارة العامة يجب أن تقتصر فقط على الإهتمام بالوسائل والأساليب، وأكدت على ضرورة إلتزام الإداريين بالمعايير الأخلاقية، وإهتمامهم بمشاكل مجتمعاتهم[2]، موازاة لذلك بدأ مصطلح الإدارة العامة يفقد معناه منذ سنوات السبعينات، وعوض بمصطلح "التسيير العمومي" (**Gestion Publique**) [3].

في سياق متصل، وإبتداءا من سنوات السبعينات تعرضت الإدارة العامة إلى العديد من الإنتقادات من قبل أنصار تدعيم دور القطاع الخاص في التنمية، ذلك أن البيروقراطية أدت إلى اللامبالاة وعدم الإهتمام بالحاجات العامة، تبذير الموارد العامة، وتعقد الإجراءات، وهذا ما جعل من أجهزة الدولة تشكل عائقا كبيرا أمام المصلحة العامة وتقديم الخدمات . الأمر الذي دفع إلى ظهور مدرسة فكرية جديدة تنطلق من فرضية مفادها أن إدارة الشؤون العامة تبدأ بتطبيق أساليب ومناهج القطاع الخاص في الإدارة العامة، وهذا يعني الأخذ بمعياري الكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات وفق آليات السوق [4]، تبعا لهذا التحول النظري

---

[1]- وقد جاء في أحد الكتب الحديثة في هذا المجال، أن الإدارة العامة يمكن تعريفها بأنها: "عملية وضع وتنفيذ وتقييم، وتعديل السياسات".

[2]– فريل هايدي، مرجع سابق، ص. 12

[3]- يشار إلى المصطلح باللغة الإنجليزية (Public Management)، وفي هذا الإطار تم الإنتقال من الإدارة العامة إلى مفهوم إدارة أعمال الحكومة.

[4] –Comité d'experts de l'administration publique, rapport du secrétariat: La revitalisation de l'administration publique en tant qu'élément stratégique d'un développement humain durable: vue d'ensemble. New York, Conseil économique et social (UN), 29 Mars, 2 Avril 2004, P.6.

برز ما يعرف بنمط التسيير العمومي الجديد (**NPM**) الذي يشير إلى مجموعة من الأفكار حول كيفية إعادة تعريف الحكومة لأدوارها وإعادة تحسين الخدمات [1].

إن التحديات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتقنية التي واجهت الدولة والجهاز الحكومي أثرت على المنظمة الإدارية الحكومية التقليدية التي تعتمد على الهياكل والقواعد واللوائح والإجراءات المركزية في إتخاذ القرارات، وإحتكار المبادرة في وضع السياسات والبرامج، وهذا ما أدى إلى إقرار نظام جديد للإدارة الحكومية وللإصلاح الإداري تتمثل أهم ملامحه في النقاط التالية[2]:

- التركيز على الأهداف التنموية وتحسين المزايا التنافسية.
- الإعتماد على المشاركة المجتمعية في منظومة الحكم، من خلال إقامة أطر بديلة للمجالس التشريعية والنيابية تسهم بفعالية في صنع السياسات وصياغة البرامج .
- الأخذ بمفهوم الإدارة الإستراتيجية [3] كمنهج لإدارة المؤسسات الحكومية.
- التأكيد على مفهوم الأداء المؤسسي[4] من حيث الإدارة والقياس والتقييم والمساءلة .

1– ويتم ذلك بحسب هذا البراديغم الجديد إنطلاقا من فكرة إدخال آليات السوق والخوصصة والتعاقد الخارجي (Contracting out)، والمرونة في التسيير (Managerial flexibility) من خلال اللامركزية، والمداخل الجديدة لقياس الأداء، وتبني مدخل خدمة العميل أو الزبون (Costumer Service Approach) في تقديم الخدمات العامة . بهذا الخصوص يشير "ديس غاسبر" (Des Gasper) أن التسيير العمومي الجديد ظهر سنوات الثمانينات بشكل خاص في نيوزيلاندا، أستراليا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وإنتشر هذا النمط في التسعينات في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)، وبعدها إنتشر في دول المعدومة الدخل كإفريقيا عن طريق الوكالات الدولية . للمزيد أنظر:

- Institue on governance, " the exercise of power: A round table series on accomtability", P .3, See Link: http://www.iog.ca/publications/xrtfinal.pd
- Dele Olowu, "introduction: New public management, an African reform paradigm?",Africa development, Vol XXVII, N° 3 & 4, 2002, P.2.

2– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص– ص.4-8.

3– الإدارة الإستراتيجية هي مبادرة إدارية تخطط للمحاور التالية: –تقوية موقف المنظمة – تلبية إحتياجات العملاء – تحقيق الأهداف الإستراتيجية المنشودة.

4– الأداء المؤسسي هو تلك المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية، ويشتمل هذا المفهوم على ثلاثة أبعاد: أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة – أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة– أداء المؤسسة في إطار البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية . للمزيد أنظر:

– عبد العزيز جميل مخيمر ، وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، ط.1، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص.9.

– الإهتمام بالكلفة والإيراد والجدوى الإقتصادية والإجتماعية، والإستخدامات البديلة للموارد وإنتاجيتها، فضلا عن الإهتمام بجودة الخدمات، والتعامل مع المواطنين كعملاء يجب إرضائهم وإشباع حاجاتهم.

هذه الخصائص للنظام الجديد في الإدارة الحكومية تعكس تطورات نظرية وعملية في مجال الإدارة العامة بصفتها جزء أساسي في منظومة العمليات والآليات والتفاعلات في إطار بناء قدرات الحكم وتحقيق الحكم الراشد .

في هذا الإطار يرى **أون هيوغس** (**Owen Hughes**) أن التسيير العمومي الجديد جاء ليقدم براديغم جديد في فكر وممارسات الإدارة العامة، كما حدد عدة عوامل قادت إلى طرح هذا البراديغم من بينها صعود تيار اليمين في الدول الغربية الذي يرى بأن الدولة تشكل مشكلة بسبب ضخامة حجمها وإجراءاتها، الأزمات الإقتصادية والجبائية لدولة الرفاه، ظهور نظريات إقتصادية جديدة مثل نظرية الخيار العقلاني والإقتصاد المؤسسي الجديد، وهناك عوامل أخرى مثل التغير الحاصل في تنظيمات القطاع الخاص، وظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات [1].

في هذه المرحلة إرتبطت عملية بناء الدولة ببراديغم إصلاح الإدارة العامة بإختلاف الأسباب والظروف المفضية إلى الإصلاح من دولة إلى أخرى، حيث أشارت **إلين سيولا كامارك** (**Kamarck Elaine Cuilla**) إلى أن هناك دول إرتبط العامل الأساسي للإصلاح فيها بحدوث أزمات إقتصادية، وأخرى تحكمت حركة الإنتقال نحو الديمقراطية فيها بشكل كبير في عملية الإصلاح، والجدول رقم (05) التالي يبين الأسباب المختلفة التي حفزت على بدأ حركات الإصلاح الإداري في بعض الدول من مختلف المناطق [2].

---

[1] - Dele Olowu, op. cit , P-P. 6 – 7.

[2]- إلين سيولا كامارك، "العولمة وإصلاح الإدارة العامة"، في: خوزيف س.ناي، جون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر. محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2002، ص.326.

أزمة إقتصادية /عجز الموازنة	أزمة إقتصادية يرافقها تغير في القيادة السياسية	رغبة في تحقيق مقاييس الاتحاد الأوروبي	رغبة في تحقيق مقاييس منظمة التنمية العالمية	الإنتقال إلى الديمقراطية	رغبة في فعالية أكثر
إيرلندا نيوزيلندا بنين دومينكان السويد هولندا بيرو كندا الأرجنتين إيطاليا المملكة المتحدة فرنسا المكسيك البرازيل الو.م.أ	الأردن نيكاراغوا الدانمارك بلغاريا زامبيا البرتغال هنغاريا أوغندا فنزويلا شرق كوريا إسبانيا اليابان	هنغاريا اليونان إيطاليا	مولدافيا بنين كينيا البرازيل أوكرانيا	جورجيا زامبيا هنغاريا تشيكيا الشيلي جنوب إفريقيا بولندا روسيا	سويسرا النمسا

ضمن هذا التوجه، عرفت فترة التسعينات حركة عالمية للإصلاح الحكومي (الإداري) تبلورت في مرحلتين أساسيتين . المرحلة الأولى ركزت على التحرر الإقتصادي وخوصصة الصناعات التي كانت تملكها الدولة ومنها **إصلاحات ويستمنيستير (Westminister)** في بريطانيا ونيوزيلاندا، أما المرحلة الثانية فتمحورت حول عمليات الإصلاح الإداري لوظائف

الدولة من خلال نمط إعادة إختراع الحكومة على الأسلوب الأمريكي، والذي كان حسب "دون كيتا" **(Don Ketta)** أكثر إنتشارا مقارنة بنمط ويستمنيستير [1].

3- **عملية بناء الدولة اللامركزية :**

لقد أدت التحولات التي شهدتها العديد من الدول سنوات التسعينيات المتعلقة أساسا بموجة الإنتقالات الديمقراطية، وإعتماد إقتصاد السوق كنمط لعمل الأنظمة الإقتصادية، إلى تغيرات في أنماط الإدارة التقليدية وكيفية التعامل مع المواطنين، وهذا ما قاد إلى إتساع نطاق اللامركزية في دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. وتعتبر اللامركزية بهذا الصدد "إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم السلطة بحيث يكون هناك نظام للمشاركة في المسؤولية بين مؤسسات الحكم على المستويات المركزية الإقليمية والمحلية وفقا لمبدأ التبعية، وهذا يعني زيادة الفعالية والجودة لنظام الحكم بشكل عام، مع زيادة السلطة والقدرات للمستويات المتفرعة والتابعة للمستوى الوطني[2]." بمعنى آخر تعتبر اللامركزية السياسية نظام دستوري وسياسي يتعلق بكيفية ممارسة الحكم في الدولة .

بناء عليه شهد العالم مجموعة من التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية دفعت المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي) إلى إعادة النظر في فلسفة الحكم الراشد ودعت إلي ضرورة تبني المدخل الإداري لإعادة بناء قدرات الإدارة الحكومية وترشيد أداء الأجهزة البيروقراطية بالتركيز على قيم اللامركزية والشفافية والمساءلة والنزاهة كمقاربة لترشيد أسلوب الحكم والإدارة وكشرط لتكريس عملية بناء الدولة اللامركزية [3].

---

[1]- إلين سيولا كامارك، مرجع سابق، ص- ص.319- 320.

[2]- زهير الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص-ص.123-124.

[3]- مذكرة تطبيقية لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول : إصلاح الإدارة الحكومية، أنظر الرابط:
http://www.undp.org/governance/public.htm ، تاريخ الدخول: 12 جويلية 2013.

فاللامركزية إذن هي عنصر أساسي في عملية بناء الدولة، ووفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999، فاللامركزية تشكل للدولة "زيادة سلطة وقدرات المستويات دون الوطنية"، وهي أيضا عنصر من عناصر تعزيز الديمقراطية من خلال السعي إلى ترسيخ صلات أوثق مع المواطنين في التمثيل والمساءلة . إلا أن حالة اللامركزية، حسب ما أكده **لاري دايموند (Larry Diamond)** و**سفيتلانا تساليك (Svetlana Tsalik)** عام 1999 لها آثار سلبية، مثل إحداث التعاونيات الإستبدادية، وعدم المساواة والتمييز، والتكرار البيروقراطي [1]. واللامركزية قد تكون خطر على وحدة "الأمة"، وعليه تشكل تهديد جوهري لبقاء الدولة على حد تعبير **لينز (Juan Linz)** و**ستيبان (Alfred Stepan)** عام 1996 كما حدث في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

المطلب الثاني : على مستوى النظام (System Level):

أولا: مدخل بناء المرونة:

تشير المرونة إلى قدرة أي نظام على التكيف مع الإضطرابات والحفاظ على وظائفه الأساسية دون تغيير [3]، لذلك لا بد أن يتم تقييم مرونة أي نظام بناء على قدرته على أداء وظائفه. ويمكن قياس مرونة النظام – وهو مفهوم ديناميي بطبيعته – من خلال قدرته على الإستجابة للتغيرات والصدمات عن طريق تفعيل آليات التكيف الملائمة[4]. كما تشكل المرونة عنصراً هاماً من عناصر الإستدامة . فالحفاظ على رفاهية الإنسان على مر الزمن يتطلب التقليل من درجة إجهاد النظم الإجتماعية والإقتصادية والبيئية . ويمكن تطبيق مفهوم المرونة بشكل مثمر على جميع مستويات النظام الإجتماعي والإقتصادي، من الأسر إلى المجتمعات المحلية إلى مؤسسات الدولة [5].

---

[1] - Cristina Barrios, and Said–Abass Ahamed ", op. cit, p.7

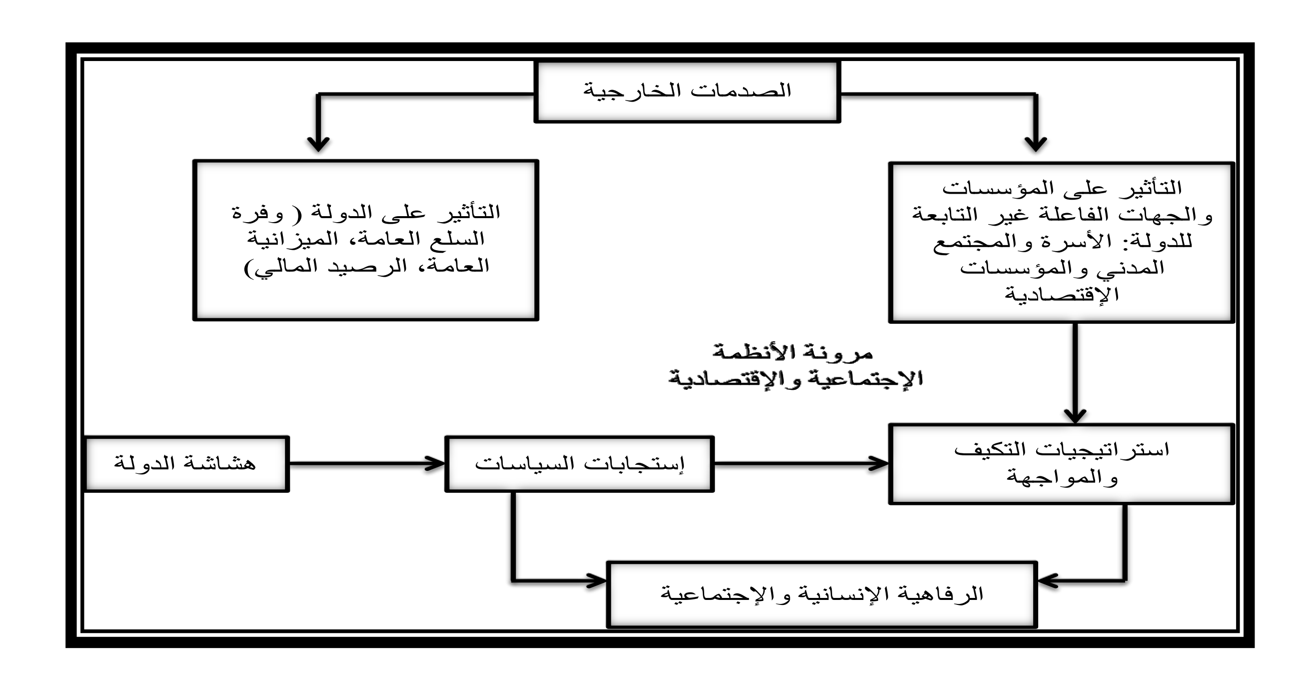
[2]- Ibid .

[3]– تعرف (Resilience Alliance) – شبكة بحثية متعددة التخصصات بدأت تبحث في موضوع المرونة عام 1999 – **المرونة** على أنها: "قدرة النظام على إستيعاب الإضطرابات والخضوع لتغييرات مع الإستمرار في الإحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج ." ويعرِّف "هولينغ" عام 1973 مفهوم المرونة بأنه مقدار الإضطرابات الذي يمكن للنظام إستيعابه دون أن يتحول إلى نظام آخر.

[4]– التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص.72.

[5]– المرجع نفسه، ص– ص.72 – 74.

وعليه فمؤسسات الدولة هي جزء حيوي من هذا النظام المعقد . ويمكن ضمان مرونة النظام الإجتماعي والاقتصادي أو تعزيزه من خلال إستراتيجيات المواجهة والتكيف التي يتم تنفيذها في مستوياته المختلفة . وفي الوقت نفسه، فإن الدولة هي التي تشكل مرونة الهياكل الإجتماعية الأخرى لأنها تتولى وضع آليات الحكم في المجتمع، وتوفير السلع العامة، وتقديم الخدمات الأساسية، وحماية أمن المواطنين، وكلها أمور ضرورية لبناء القدرات البشرية، والشكل رقم (20)[1] يوضح التفاعلات بين هشاشة الدولة والمرونة الإقتصادية والإجتماعية .



وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي هشاشة الدولة إلى تقويض مرونة أي نظام إجتماعي وإقتصادي . وهناك علاقة تضافر قوية بين التنمية الإقتصادية والإنسانية والمرونة وتعزيز مؤسسات الدولة . فإذا كانت التنمية الإقتصادية تستطيع تعزيز قدرة الدولة وخلق الطلب على الدولة، فإن عمليات وعناصر تكوين كيانات وظيفية وشرعية تابعة للدولة تساعد الشعب على أداء أنشطته الإقتصادية والسعي إلى تحقيق رفاهيته حتى في مواجهة التغيرات . ولا يمكن تحليل قدرة مؤسسات الدولة ومراحل تطورها بمعزل عن العوامل الأخرى، فعلى سبيل المثال، إذا تحسنت قدرة الأسر أو المجتمعات على تطبيق إستراتيجيات المواجهة الفعالة

[1]- المرجع نفسه.

عندما يضطرون إلى التعامل مع الصدمات الخارجية، فإن ذلك يقلل من مدى إلحاح المطالب السياسية التي يعربون عنها . ويمكن أن تؤثر المرونة الإجتماعية على هشاشة الدولة وأن تخفف من حدتها . لذلك يمكن العمل بفاعلية على عملية بناء الدولة من خلال التركيز على كل طبقات النظام الإجتماعي والإقتصادي، وليس فقط على مؤسسات الدولة [1].

تفعيلا لهذا المدخل وضعت الأمم المتحدة خطة عمل لبناء القدرة على التكيف في بعض الدول النامية، ومن ثم شكلت المرونة عنصرا هاما من إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة، بحيث يمكن إستيعاب الصدمات بشكل أفضل وإعادة البناء بعد الأزمة الإنسانية (كسر دائرة إنعدام الأمن الغذائي المزمن مثلا) [2] .

ثانيا: إقتراب السياسة العامة:

يعد مفهوم السياسة العامة من منظور الدراسات السياسية المقارنة مدخلا أساسيا في تفكيك تفاعلات النظم السياسية القائمة وتحديد مستويات البناء في الدولة . وتشكل السياسة العامة إحدى الإقترابات الأصيلة في دراسة العملية السياسية داخل الدول لما توفره من ميكانزمات وأدوات تفسيرية لدينامية البناء وحركية التفاعل . وتنبع أهمية هذا الإقتراب في كونه يكشف المرتكزات الإيديولوجية والسياسات الضابطة لتوجهات الدولة، والتي على ضوئها يمكن فهم وتحليل قرارات النظام الحاكم وأولوياته وتوازنات القوى الإجتماعية والسياسية المحركة له، وآلياته في التعامل مع المطالب والمدخلات التي تنتجها البيئة الداخلية [3].

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] -Pierre Englebert, Denis Tull," Post-Conflict Reconstruction in Africa: Flawed Ideas about Failed States", September 19, 2007, p.p.2-1 , Seelink: http://www.politics.pomona.edu/penglebert/State%20Rec%20Paper%20IS%20R&R%20Sep%2019%2007.pdf.

[3] - خالد معمري، " إقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة: المداخل النظرية والصعوبات المنهجية " ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول:السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 26-27 أفريل 2009، ص.1.

وعليه يمكن التركيز نظريا على دور السياسة العامة في عملية بناء الدولة [1]، إستنادا إلى مدى الإستمرار والتغير في السياسات العامة للدولة، فغالبا ما ترتبط فرضية فشل عملية بناء الدولة بالتغير المتواصل في السياسات، ويفسر ذلك عاملين أساسيين :

1- وجود إختلالات تعانيها السياسات المعنية بالتغيير منذ البداية نتيجة للإرتجال في إعدادها وعدم الإعتماد على قواعد بيانات ومعلومات دقيقة مكتملة وعدم تحديد أهداف السياسة وأولوياتها وبرامجها بشكل عقلاني .

2 – حدوث تغيير في المسؤولين التنفيذيين القائمين على تلك السياسات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إكتمال تطبيق السياسات العامة وغلبة طابع عدم الإستمرارية عليها [2].

وفقا لهذين الإعتبارين يمكن الوقوف على مسلمة مركزية تجمع بين درجة جودة النظام السياسي وفعاليته وبين مدى إستمرار السياسات وتقطعها، لأن عملية البناء السليم داخل الدول والمجتمعات تواكبها سياسات عامة تتسم بالعقلانية والموضوعية المفسرة لعملية التغيير الذي يفترض أنه يتم تبعا لإعتبارات موضوعية تتعلق بمرحلة التقويم وبمحطات الفشل في هذه السياسات .

أيضا يمكن الإشارة إلى مسألة الفاعلية التنفيذية فإذا كانت السياسة العامة هي تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها، والمتغيرات ذات العلاقة من خلال إستجابتها الحيوية، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الإجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية [3]. فإن الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة تمثل مدخلا مهما في تفسير مدى نجاعة التصورات الحكومية القائمة وبالتالي متغيرا

[1]- وفي هذا الاطار ينبغي الإحاطة بعدة مستويات تحليلية عند دراسة عملية البناء داخل الدول والمجتمعات ومن أبرزها: المستوى المؤسسي، الذي يرصد الأطر التنظيمية الحاكمة لعملية صنع السياسات العامة. والمستوى الوظيفي، الذي يركز على تحليل الأدوار الحقيقية للفاعلين الرئيسيين.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.301.

[3]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص. 38.

ضروريا لفهم حركيات النظام السياسي القائم وتوجهاته [1]. وفي واقع الأمر يشكل عنصر التنفيذ جانبا مهما في بلورة الأسس الأمبريقية للسياسات العامة، حيث أن عملية مناقشة السياسة العامة تعتمد على قيام الحكومة بضرورة تنفيذ السياسة العامة [2].

وضمن هذا المدخل يجب إستيعاب أن ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة قد يعود إلى قصور في السياسات المعنية، أو قصور في عملية تنفيذها أو إلى الإثنين معا . وهذه مسألة وثيقة الإرتباط بالمشكلات البنيوية التي تعانيها الأجهزة التنفيذية والإدارية في الدول [3].

وعليه يواجه إقتراب السياسة العامة في فهم عملية بناء الدولة مجموعة من الصعوبات المنهجية والإجرائية، ذلك أنه عند دراسة النظم السياسية إستنادا إلى المستوى التحليلي الخاص بفاعلية السياسات العامة تبرز عدة صعوبات، أهمها [4]:

1- نمط العلاقة بين الإدارة والسياسة ومدى إنعكاسه على تنفيذ السياسات العامة من جهة وإتجاهات الحركة بالنسبة للطبقة السياسية من جهة ثانية، فبالشكل الذي تمثل فيه الخاصية المؤسساتية سمة ملازمة لعملية البناء عند مواجهة المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية، فإنها في ذات الوقت تبرز كعقبة ممارستية أمام صانع القرار خصوصا عندما تكون حدود التداخل بين الإداري والسياسي غير مضبوطة دستوريا وتنظيميا .

2 - عدم ضبط الأدوار الوظيفية للفواعل غير الرسمية في السياسات العامة، وإرتباطها الوثيق بالأجهزة الحكومية بالشكل الذي يفقدها أصولها التنظيمية ووظائفها الفعلية، فعلى

---

[1]- تعني الفاعلية السياسية قدرة النظام السياسي على تقديم حلول للمشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع للحصول على مساندة وولاء الأفراد وبالتالي تتراكم مقومات شرعيته، ومؤشر الفاعلية هو درجة الإنجاز التي تتبلور في شكل بناء مؤسسات وإجراءات لحل الصراعات الإجتماعية بصورة مستقرة ومستمرة، ويرى "كارل دويتش" أن الفاعلية / الإنجاز هي العنصر الثالث للشرعية الدستورية بعد عنصري القواعد والقوانين، والتمثيل. أنظر:

– منال محمد أحمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ط.1، القاهرة : مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009، ص- ص.44-75.

[2]–أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، ص- ص. 13-15.

[3]– حسنين إبراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص303.

[4]– المرجع نفسه، ص.309.

سبيل المثال تحول حركات المجتمع المدني في دول عديدة إلى أدوات وظيفية في يد وحدات سياسية رسمية يعيق أداء الدولة وهذه الحركات – على حد السواء– في أداء مهامها السياسية، التنموية، والإجتماعية، وهو الأمر الذي يفقد السياسات العامة فاعلا مستقلا أثناء متابعة التنفيذ .

3 – طبيعة النخب الفاعلة في السياسات العامة وإنعكاساتها على دينامية البناء داخل الدول، فغلبة الطابع البيروقراطي على هذه النخب يجعل السياسات العامة تفتقر إلى الرؤية السياسية في كثير من الحالات، وهذه الظاهرة تثير قضايا عديدة تتعلق بعملية إعداد الكوادر السياسية، وأنماط التجنيد للمناصب الوزارية وغيرها من المناصب الأخرى المهمة في جهاز الدولة .

4 – إنعكاس أثر المتغيرات الخارجية على سيرورة السياسات العامة، بالشكل الذي يضع صانع القرار أمام جملة من التحديات التي قد تعيق في أحيان كثيرة السير الطبيعي لحركيات النظام السياسي وتوجهاته، ويمكن إستيعاب شدة الأثر الذي تفرضه هذه المتغيرات إستنادا إلى الطبيعة البنيوية للدولة .

والحقيقة أن السياسات العامة التي تتبناها الحكومات في عملية بناء الدولة ليست إلا مجموعة قرارات إدارية وتنفيذية تتضمن تنبؤات تجريبية من شكل :" **إن نحن فعلنا (س) نتج (ع)، وإذا أردنا أن نحقق (ب) علينا أن نحقق (أ)**". وقد تكشف التنبؤات، كما يعرف الجميع، غالبا عن أنها مغلوطة، فيتوجب عندئذ تصحيحها أثناء التطبيق . إن السياسة إفتراض يجب إختباره على أرض الواقع وتصحيحه على ضوء معطيات الخبرة . وسيواجهنا في هذا الإختبار نوعان من الأخطاء: نوع يمكن الكشف عنه مسبقا قبل بلوغ مرحلة التنفيذ، ونوع آخر يتعذر الكشف أو التعرف عليه إلا من خلال الفحص النقدي للنتائج العملية، لكونها نتائج موضوعية مستقلة عن الإفتراض قيد الإختبار، أي ناتجة عن البرنامج السياسي لعملية بناء الدولة الموضوع قيد الإختبار، ولذلك يتوجب على متخذي القرارات وصانعي

السياسات وخالقي النظم أو مطوريها أن يحذروا مخاطر حقيقة أن لكل فعل بشري نتائج غير ممكن التنبؤ بها [1].

المطلب الثالث : على مستوى الفرد (Individual Level):

منذ منتصف القرن الماضي، والدول المتقدمة، تسعى إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق عملية بناء الفرد الإنسان الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج. ويتم ذلك بواسطة، بناء قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل إقتدار وبشكل علمي وواقعي. ولا يتم ذلك إلا بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة القدرة على التمييز بين الواجبات والحقوق أولا، ثم إدراك تفاصيلها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يؤدى ومعرفة حدود الحق وكيف يجب أن يحصل [2]، وذلك في سياق جعل الفرد الإنسان محور هندسة الحكم في الدولة، وتمكين حقوقي للنوع الإجتماعي .

أولا : المنظور الجنساني وإقتراب النوع الإجتماعي :

طرح **مفهوم الجندر (Gender)** – بشكل عام – في أدبيات السياسة المقارنة كبديل لمفاهيم أخرى كانت مستخدمة من قبل، مثل: **النسوية (Womenism and Feminism)** التي تشير إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل [3]. ولعل الإضافة التي تميزت بها دراسات الجندر، أنها موجهة لكل من الرجل والمرأة من أجل

---

[1]– فؤاد محمود ناصيف خير بك، من الإبستيمولوجيا إلى المجتمع المفتوح: التاريخانية والمجتمع المفتوح عند بوبر، سلسلة الدراسات الفلسفية، العدد: 49، منشورات وزارة الثقافة، د.س.ن، ص– ص، 232–233.

[2]- أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري، عمان : مطبعة السفير، 2010، ص.47.

[3]- النسوية هي مجموعة مختلفة من النظريات الإجتماعية، والحركات السياسية، والفلسفات الأخلاقية، التي تحركها دوافع متعلقة بقضايا المرأة، بدأت الحركة النسوية تنتشر في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر، حيث صيغ مصطلح النسوية لأول مرة عام 1895 وتهدف هذه الحركة إلى نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الإجتماعية، فهي وضع حدود للعدالة على أساس، النوع الإجتماعي، العرق، السن، الجنس، الحالة الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، والدينية، والكثير من الحدود الأخرى غير المذكورة . للمزيد من التفاصيل أنظر:

–Gwendolyn S.O'neal, Am I a Feminist? "Reflections On Feminism in Teaching and Research", clothing and textiles research journal, 18, (2000), p. 157.

إزالة الفجوة النوعية بينهما [1]. وربما أفضل مثال على تطبيق التحليل القائم على النوع الإجتماعي على دراسة البنى والعمليات السياسية يتمثل في كتابات التسعينيات حول دولة الرفاه وتشكيلها (على سبيل المثال: **Gordon 1990; Sarvasy 1992; Nelson 1990 (Diamond: 1983**.[2]

وبالتركيز على المواقف التي طرحها المنظرون السياسيون، من **أفلاطون** إلى **هيجل**، تقدم صورة للمرأة بإعتبارها ليست كائنًا سياسيا بالكامل، لأن طبيعة المرأة المبنية على عدم التفكير العقلاني في نظرهم تهدد النظام، والعدالة، فقد وضع المنظرون الكلاسيكيون المرأة في قالب نمطي يستبعدها من المجالات العامة والسياسية والاقتصادية [3].

لكن جاءت بحوث المدرسة النسوية بمجموعة من الأسئلة التي تتحدى الأساس النظري والإبستمولوجي للمنظرين الكلاسكيين [4]، وذلك في سياق الإنتقادات الموجهة للطرق التي إتبعتها النظرية السياسية والبحوث الإمبيريقية السلوكية في العلوم السياسية لإستبعاد النساء على نحو تقليدي بوصفهن فاعل سياسي . قدمت البحوث إسهامات مهمة لدراسة النوع الإجتماعي في العلوم السياسية [5].

أما عن دراسات الجندر في السياسة المقارنة الحالية فركزت على تحليل علاقة الدولة والمرأة المواطنة في السياقات الهشة فإمكانية وصول النساء لمؤسسات الدولة محدودة جدا وكذلك تكون علاقتهن بها عبر وساطة العائلة أو المجتمع المحلي أو المؤسسات العرفية التقليدية

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص.47.

[2]- سوزان كارول وليندا زيريللي، "التحديات النسوية أمام العلوم السياسية"، سلسلة ترجمات نسوية، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، تر. شهرت العالم، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2010، ص.36.

[3]- المرجع نفسه، ص.20.

[4]– من أهم المؤلفات التي صدرت في هذا الصدد عام 1988 كتاب عن" النساء وسياسات التمكين" (Women Empowerment and the Politics of) "آن بوكمان وساندرا مورجن"، ومؤلف "النظرية النسوية : من الهامش إلى المركز"(From Margin to Center Feminist Theory:) لبل هوكس (bell hooks)، وكان أهم هذه المؤلفات : "نظرية وجهة النظر النسوية"(Feminist Standpoint Theory) الذي أرادت من خلاله " نانسي هارتسوك" (Nancy Hartsock) تطوير ابستومولوجيا ونظرية للسلطة، تضع في حسبانها الإختلافات النوعية دون تعميمها .

[5]- سوزان كارول وليندا زيريللي، مرجع سابق، ص.35.

خصوصا ما أكدته سياسات المانحين (الدعم الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف لعملية بناء الدولة) من أن أثر إصلاح هياكل القانون والعدالة والأمن على حقوق المرأة [1].

وعليه تعتمد هذه المقاربة الجديدة لعملية بناء الدولة المرتبطة بالنوع الإجتماعي على متغيرين أساسيين:

1- متغير الإصلاح المؤسسي بما في ذلك إنشاء وزارة المساواة بين الجنسين أو إنشاء الحصص لتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية والحكومة والشرطة والقوات المسلحة [2].

2- متغير تحويل ثقافة السلطة في الدول الهشة، فالعمل على تجسيد المساواة بين الجنسين بإعتباره حق أساسي وشرط ضروري لتحقيق أهداف القضاء على الفقر، والنمو والعمالة والتماسك الإجتماعي وتعزيز السلام، يتطلب تغيير ثقافة القوة التي تدعم المساواة بين الجنسين وبناء السلام المستدام [3].

وفي هذا الإتجاه يمكن تحويل هذين المتغيرين إلى مؤشرات من خلال خلق هياكل صنع قرار قادرة على الإستجابة للجنسين في مجالي السياسة والمجتمع، وإنشاء بنية تحتية وطنية مستدامة للسلام التي تسمح للمجتمعات وحكوماتها من أجل حل الصراعات داخليا . أيضا يتطلب تغيير عميق لجذور المعتقدات الإجتماعية والثقافية عن دور الرجل والمرأة في المجتمع [4]. ويرى الكثير من الباحثين في هذا الموضوع أن تمكين المرأة يتطلب تحولا

---

[1]- كلير كاستليلو، مرجع سابق، ص.5، وص.ص.15-16.

[2]- Kathleen M. Jennings, "Gender and Post-Conflict State building", Ralph Bunche Institute for International Studies, p.2 ,see link: http:// www.statesandsecurity.org/_pdfs/Jennings.pdf .

[3]- A Cordaid and WO=MEN Policy Brief, "Gender-responsive Peace and State-building :Transforming the Culture of Power in Fragile States ", September 2010, p-p.5. 4, see link: http://www.wo-men.nl/cms/wp-content/uploads/2011/05/2010.10.13-Final-Policy-Brief-Cordaid-Gender-responsive-peace-and-state-building.pdf.

[4]- Ibid.

منتظما في كافة مؤسسات الدولة يسمح بمشاركتها ولاسيما تلك التي تدعم أو تقوم على أسس ذكورية [1].

بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأدبيات المعاصرة التي إهتمت بدراسة الجندر وعلاقته بالمشاركة السياسية، حيث تساؤلت عن أصول الفجوة بين مشاركة النساء والرجال، ومن أجل تقييم ما إذا كان الرجال هم أكثر نشاطا سياسيا من المرأة قام الباحثون بقياس المشاركة السياسية بأشكالها، لعدد كبير من المواطنين؛ وإجراء مقارنة بين عينة من النساء والرجال، لتفسير سبب التنوع داخل كل مجموعة وبين المجموعتين، والتعميم على السكان ككل على أساس الملاحظات، لشرح الطريقة التي على أساسها نشأت الفجوة في السلوك السياسي من قبل الرجال والخبرات النسائية المميزة في مجموعة متنوعة من المؤسسات . وجدوا أن الإختلافات التشاركية بين النساء والرجال والفروق بين الجنسين قد تعود إلى:

1- أن هذه الإختلافات متجذرة، جزئيا، في التباينات الإجتماعية والإقتصادية الأمر الذي لم يغير من حقيقة أن النساء أقل نشاطا سياسيا، فالأصوات السياسية للنساء صامتة .

2- العمليات التي تنتج الإختلافات بين الرجال والنساء موجودة بكثرة في التعليم، والدخل، تتشابك بعمق مع التوقعات والأدوار الإجتماعية التي يتم التمييز بينها حسب الجنس [2].

وأخيرا، تثير الإنتقادات النسوية للمبادئ الفلسفية للنظرية السياسية، والمبادئ الإمبيريقية للعلوم السياسية السلوكية، تساؤلات حول مفهومنا لعملية بناء الدولة وأساسها الذي يتمثل في الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة [3]، فالأدبيات ما قبل النسوية متأثرة، إلى حد كبير، بفروض الطبيعة اللاسياسية للنساء، والإنتقادات النسوية تقدم دليلا أيضا على أن

[1]– يوسف بن بزة، "التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي: دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية (2003– 2008)"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص.26.

[2]–NANCY BURNS, and other, THE PRIVATE ROOTS OF PUBLIC ACTION: Gender, Equality, and Political Participation, Cambridge: the President and Fellows of Harvard College, 2001, p.40 and p.48.

[3]- سوزان كارول وليندا زيريللي، مرجع سابق، ص.25.

الإبستومولوجيا الوضعية بمقدورها أن تحجب مجموعة من الفروض المعيارية حول الطبيعة الإنسانية، وبوجه خاص حول طبيعة النساء، إن السياسة المقارنة في هذا المجال تحتاج إلى إستراتيجية من شقين : تؤكد إرتكاز جميع الموضوعات السياسية على النوع الإجتماعي، بينما تهتم أيضا بتلك المجالات التي أنفقت فيها المرأة تقليديا طاقاتها السياسية، وبذلك سينشأ خطاب سياسي أكثر شمولا خاصة إذا إعتبرنا المرأة هذا الكائن الإنسان عنصر فعال في هندسة الحكم السياسي للدولة .

ثانيا: إقتراب الهندسة السياسية :

لقد برزت الدعوة للهندسة السياسية خلال السنوات الأخيرة على مستوى الدول الإنتقالية خلال مرحلة ما بعد الصراع، وغالبا كانت كجزء من محاولات أوسع نطاقا لبناء نظم سياسية مستدامة **(construct sustainable political systems)** في ظل إنقسام عميق للمجتمعات أو ما يعرف بالتصدعات الإجتماعية **(social cleavages)**، ويرى **جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)** أن السؤال المركزي للهندسة السياسية هو : كيف يمكننا التدخل سياسيا في توجيه وتشكيل عملية بناء الدولة ؟ [1].

تعتمد هذه المقاربة على ثلاث متغيرات أساسية في تحليل عملية بناء الدولة، أولها: متغير دولة القانون الذي يقصد به دولة المؤسسات والقواعد والأحكام التي تنظم حياة الفرد والجماعة [2]، ومتغير دولة الحق والقانون، على خلاف دولة القانون، فإن دولة الحق والقانون مردها الإنسان وحقوقه التي تتصف بالعالمية، والتكامل والتأسيس لدولة تعمل حسب أولويات الإنسان وأمنه وأمن الأجيال القادمة وذلك عن طريق إعادة بناء فلسفة الدولة والحكم حول الإنسان ومن أجله [3]، وأخيرا دولة الرفاه التي مركزها قيام ديمقراطية إجتماعية في إطار الصيغة التي يجب أن تكون فيها الدولة قادرة على أداء دورها ومسؤوليتها من أجل تأكيد إنسانية الإنسان بعيدا عن المصادرة

---

[1] -Benjamin Reilly, op.cit, P-P.21-22.

[2] – مصطفى تاج، "دولة الحق والقانون"، أنظر الرابط : http://www.Mokarabat.com/5559.htm ، تاريخ الدخول : 05 أفريل 2013

[3] – وحيدة بورغدة، "الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الإثني"، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: سياسات الدول في مواجهة الجماعة الإثنية، جامعة قالمة، ص.9.

والإستبداد والفقر، وهو ما يؤدي إلى التوزيع العادل للدخل وتكافؤ الفرص وزيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد وهذا يتوقف على ثلاث شروط تقابلها ثلاث أوجه لتدخل الدولة هي : كفاءة، وعدالة، وإستقرار النظام [1].

من خلال هذه المتغيرات يتجلى بوضوح أن تجسيد دولة الحق والقانون والرفاه يتطلب تأسيس هيكلة أو هندسة سياسية لبناء عملية توافقية مع حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركتية وذلك بالتركيز على أربعة عمليات تكاملية مرتبطة بنموذج الهندسة السياسية وهي بمثابة الآلية الإستباقية لمنع إنهيار الدولة [2]:

1- **هيكلة دستورية :** تقتضي بالأساس إدراج غير إنتقائي لحقوق الإنسان والمواطن في هذا النص المرجعي، مع وضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وترتيبها بشكل يحقق التمكين الدستوري والإنتفاع المضاميني للإنسان دونما تجزئة أو إنتقاء أو إستثناء، فالدستور هو المرجع والضابط لكل العمليات السياسية، كما تتجلى أهمية الهيكلة الدستورية في بناء دولة قوية تحدد طبيعة الحكم **وحدوي- فدرالي** لضمان عدم إقصاء أي شريحة من شرائح المجتمع . أول عملية إذن هي الهندسة القانونية، وتعني بناء هيكلة قانونية محققة لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما إختلفت أعراقهم، وثقافتهم، ولغتهم، وجنسهم، أو دينهم فبناء مجموعة قوانين عضوية لضمان المحاسبة هي أحد الشروط الضرورية التي يجب توفرها لقيام دولة قوية .

2- **الهندسة الإنتخابية:** التي تقتضي السماح لمن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية بالإنتخاب أو الترشح في إستحقاقات تعددية وحرة ونزيهة ومنتظمة دونما تضييق للحريات أو تزوير أو تلاعب، كما أنها تقتضي هندسة ديمقراطية القواعد الإنتخابية المناسبة لطبيعة المجتمع "متجانس أو موحد" وطبيعة الدولة **وحدوية – فدرالية،** وكذلك طبيعة الكثافة

---

[1]– أحمد السيد النجار، وآخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، ط.1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص– ص.102– 106.

[2]–أمحند برقوق،" الهندسة السياسية : مقاربة ابستمولوجية " ، انظر الرابط :

http://wwwmaktoobblog.com/redirectlink.php?link=http3a2f2f berkouk mehand.yolasite.com2f،

تاريخ الدخول: 15 أوت 2013.

السكانية من حيث العدد "صعوبة التمثيل النسبي التعددي"، أو من حيث التوزيع " ضرورة إيجاد عدالة بين التمثيل من حيث الكثافة السكانية ومن حيث مساحة الرقعة الجغرافية "، ومن ثمة وجب إحترام شروط المساواة في الفرص وفي الصوت ولكن أيضا إدماج شروط الهوية الوطنية والحاجات الإدارية والتسييرية للدولة " **تقريب الإدارة من المواطن** ".

3- **الهندسة المؤسساتية:** وتعني بناء تصور وظيفي لهيكلة مؤسسات تنفيذية تؤمن بالحكم الراشد بجعله فلسفة تسيير بأمانة وشفافية، وذلك بجعلها مترابطة أيضا بالجودة السياسية القائمة على دولة الحق والقانون والحسبة الديمقراطية لتحقيق الوعود الإنتخابية بنزاهة .

المبحث الثالث : الدولة النموذج ضمن السياسة المقارنة المعاصرة:

في ظل إعادة النظر في العولمة وإستمرار أهمية الدولة في حقل السياسة المقارنة، وعلى الرغم من الهجوم على الدولة من قبل العديد من الإتجاهات النظرية، سيبقى دورها المركزي المثير للإهتمام قائما، فالملاحظ أن الإهتمام المتجدد بالدولة بين علماء السياسة المقارنة منذ عام 1980، والحفاظ على حيويتها وقدرتها على التأقلم مع الواقع في عالم السياسة المتغير بسرعة خاصة دور الدولة في المجتمع في معظم دول العالم الثالث .

على هذا الأساس برز إحتياج محللي السياسة المقارنة إلى معرفة ليس فقط ماهية الواقع السياسي لعملية بناء الدولة دوليا ومحليا (الأنطولوجيا) ، ولكن أيضا كيفية البدء لمعرفة وتفسير ذلك الواقع (الإبستيمولوجيا)[1]– إعادة صياغة الجانب النظري والمعرفي المتصل بالأسس البنائية للدولة –، وعليه طرحت إشكالية البحث عن الدولة التي تصلح لأن تكون نموذج للبناء وفق ما توصلنا إليه من مشترك إبستيمولوجي لنماذج حقل السياسة المقارنة في إطار المساقات الواقعية والمعرفية لعملية بناء الدولة .

المطلب الأول: مراجعة نقدية للأسس البنائية للدولة: رؤية من خلال النظرية السياسية المعاصرة

الملاحظ من كل ما وصلت إليه النماذج المعرفية المختلفة في حقل السياسة المقارنة حول تفسير مشكلة بناء الدولة أنها ركزت على هذه العملية من جانب الأساس البنائي بمختلف مجالاته : المؤسسية، الإقتصادية، السياسية والإجتماعية، القيمية والحضارية. فالنموذج السلوكي الليبيرالي بجانبيه النظمي والبنائي الوظيفي درس ما يتعلق بالمرتكز المؤسسي الذي محوره المؤسسة كبناء أو وظيفة معينة، والتركيز على إستقرارها وتوازنها، وإستمرارها ودورها في عملية بناء الدولة . أما النموذج الماركسي فركز على جانب البناء الإقتصادي للدولة . لكن المنظور الحضاري الإسلامي إهتم بأبعاد تختلف كثيرا

[1] -Boniface E.S. Mgonja, & Ernest Kihanga," Rethinking Globalization and Continuing Relevance of the “State” In Comparative Politics ", Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE Sociology Economics & Political Science, Vol. 12 , Global Journals Inc. (USA) , 2012, p-p.49-50, and p.51.

عن النماذج السابقة كالقيمة، الوسيلة والغاية . لكن كل هذه النماذج بإستثناء النموذج المعرفي الإسلامي[1]، أهملت العقلنة الشاملة لعملية بناء الدولة، حيث أن العامل الأساسي الذي أصبح يشغل الفكر السياسي الليبيرالي هو أننا نعيش في تاريخ غير منسجم عقلانيا، بسبب جهلنا بالنظام الكلي الذي يحكم الوجود الإجتماعي والسياسي.

ومن هنا أصبحت النزعة الليبيرالية تؤكد على الإعتقاد بأن التقدم الإجتماعي ينبع من فهم الحركة الموضوعية الطبيعية وهي حركة السوق الحرة، وذهبت النزعة المضادة لها أي النزعة الماركسية إلى أن التقدم ناتج عن فهم تطور قوى الإنتاج التي تؤدي إلى تطور علاقات الإنتاج وتعميم العدل وزوال الطبقات الإجتماعية، حيث كانت النزعتان تلتقيان في أن الأساس الذي يحكم ويوجه المجتمع والتاريخ كله هو الإقتصاد، وتعتبر السياسة فرعا للإقتصاد[2].

ومع بروز مظاهر التفكك في المعسكر الشرقي الإشتراكي في السبعينيات ظهرت حركات فلسفية نقدية وبنائية داخل المعسكر الرأسمالي في أوروبا وأمريكا، إتجه بعضها نحو تجديد الدولة الديمقراطية عن طريق تطوير المفاهيم الماركسية في ضوء تطور وتكيف الدولة الرأسمالية مع مطالب الطبقة العاملة، حيث بدأت في ألمانيا مع الأعمال النقدية التي طرحها أعضاء **مدرسة فرانكفورت**، وإنتهت مع **يورغن هابرماس (Jurgen Habermas)** .

وإتجه موقف نقدي آخر نحو إحياء الفلسفة السياسية في أمريكا وإبراز موقف الفلسفة وأوليتها على العلم في ميدان التنظيم السياسي من خلال تأكيد أولوية العدل على الفعالية،

---

[1]- تم إستثناء النموذج المعرفي الإسلامي لأنه إستطاع فعلا أن ينشأ نظام كوني للظواهر السياسية ومن بينها ظاهرة بناء الدولة ومثال ذلك أنه إعتبر الفرد أمة أو مؤسسة، وذلك طبقا لدوره وفعاليته الحضارية، وتمثل الشريعة في عقله وعمله، ومن ثم فالفرد وفق هذا المنظور هو وحدة تحليل لعملية بناء الدولة، يجب على الباحث أن يراعي المتغيرات المرتبطة بهذه الوحدة، ومن بينها: المحتوى الإيماني للفرد – الإطار الإجتماعي – السلوك العام والخاص للفرد – أفعاله وإنجازاته . للمزيد أنظر:

– نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص.104.

[2]- بليمان عبد القادر، مرجع سابق، ص.195.

وحقوق الإنسان والحريات الأساسية على التفاوت في الخطوط الإجتماعية والإقتصادية التي أتاحتها الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثمة بناء الدولة الديمقراطية التي تدافع عن العقلنة الشاملة للحريات الأساسية المنسجمة مع العدالة الإجتماعية وذلك مع **جون راولز** (**Jhon Rawlz**) .

حيث بنى **هابرماس** نظريته حول الديمقراطية التواصلية على أنقاض نقد الدولة الرأسمالية وإيديوليجتها التكنوقراطية، وبنى **راولز** نظرية العدل كإنصاف على إجراءات صورية إتخذها كمنطق جديد للبناء السياسي والإجتماعي الديمقراطي العقلاني والعادل، على أنقاض نقد الدولة الليبيرالية في أمريكا وإيديولوجيتها المتمثلة في النظرية النفعية .

ناقش **هابرماس** مشكلة شرعية السلطة السياسية كمحور لعملية بناء الدولة، حيث يرى أن الشرعية في الدولة الرأسمالية الحديثة، نتجت كأزمة سياسية، من خلال أزمات إقتصادية وإجتماعية تراتبية (أزمة إقتصادية – أزمة العقلانية – أزمة الشرعية – أزمة الدافعية – أزمة النزوع نحو النموذج الكاريزمي الذي ينفي بنية النموذج الديمقراطي الدستوري)[1]. إن ما يدعو له **هابرماس** هو نموذج جديد من الإتصال بين الفرد ومجتمعه ونظامه السياسي بشكل سيؤدي إلى إقامة توازن بين هذه العناصر في داخل المجتمع وهكذا سيتحقق الإنعتاق التدريجي من الهيمنة الكلية للسلطة السياسية، بالإضافة إلى طرح مفهوم جديد للشرعية يربط بين النظام الإقتصادي والنظام السياسي في الدولة [2].

بناء على ما تقدم يحتاج أي بناء سياسي أو نظام طامح حسب **هابرماس** للحد الأدنى من الإستقرار إلى تسويغ شرعيته والتوافق مع النظام الطبيعي للأشياء وإلى حجج تكون لأغلبية السكان، ويؤكد الفيلسوف الألماني **هابرماس** أنه تهيمن في المجتمع نظرية مركزية واحدة عن الكون موجهة نحو إضفاء الشرعية على السلطة السياسية محولة إياها بهذا الشكل إلى سلطة مطلقة، في حين أن الثورة العلمية طرحت من جديد

---

[1]– علي عبود المحمداوي، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا، ط.1، الجزائر: منشورات الإختلاف، 2011، ص– ص.273–274.

[2]– شيرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة، عمان: دار دجلة، 2010، ص– ص.100–101.

السؤال حول قضية السلطة في الوعي الإجتماعي، فمن الطبيعي أن إنهيار الشرعية التقليدية للنظام السياسي يترافق مع أزمة ثقافية عميقة [1]. هكذا يحاول **هابرماس** تأسيس دولة القانون الديمقراطية على تصور إجرائي للشرعية القائمة على معايير الرضى والإجماع، المنبثق عن الحوار العملي بين الدولة والمجتمع في الفضاء العمومي .

أما عن **جون راولز** فقد إنطلق من إخفاق الإتجاهات الليبيرالية الجديدة في تصوراتهم حول عملية بناء الدولة، حيث قام منطق هؤلاء على تجريد السياسة والأخلاق من الغايات العليا معتبرين أن السوق وحتميته الإقتصادية هما مرجع التنظيم السلمي للمجتمع الحديث، ولم تعد الدولة موضوعا للفكر النقدي بل صارت شأنا تكنوقراطيا تابعا للإقتصاد والعلوم التقنية، وبمعنى آخر فقد فقدت الدولة دلالتها كسلطة عليا قادرة على ضمان حقوق كل المواطنين، كما فقدت العدالة معناها من حيث هي حق الجميع في الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي سوغت ظهور الدولة الليبيرالية نفسها .

وعليه قدم **راولز** تصور بديل لعملية بناء الدولة قائم على مبدأ " العدالة كإنصاف" [2]، بمعنى الإنصاف كشرط إجرائي لبناء مبادئ العدل في الدولة المعاصرة، فالإنصاف يبدأ من أول إجراء أصلي يحضى بإتفاق الشركاء الإجتماعيين وهم بصدد إختيار مبادئ العدل بالإجماع، بحيث يكون هذا العدل معيارا لتقييم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع، ويعني **راولز** بالجوانب التوزيعية الحقوق والواجبات الملزمة، وتوزيع الثروات التي هي ثمرة التعاون الإجتماعي كالسلطة والثروة والمعرفة . ويعني بالبنية الأساسية الطريقة التي تنظم بها المؤسسات الإجتماعية الأساسية في نسق واحد لتصبح مصدر تكليف بالحقوق والواجبات، وتوزيع المنافع الناجمة عن التعاون الإجتماعي، مثل: الدستور السياسي، وأشكال الملكية المعتمدة قانونيا، وتنظيم الإقتصاد[3].

---

[1]– سيرغي كارا مورزا، جدلية الأيديولوجيا والعلم، تر. نواف القنطار، ط.1، دمشق: دار علاء للنشر والتوزيع، 2005، ص. 27 .

[2]– ذهب "راولز" إلى طرح تصور فلسفي بديل لبناء المجتمع الديمقراطي يقوم على مبدأ أسماه "العدالة كإنصاف" نشره في كتاب "نظرية العدالة كإنصاف" سنة 1970 ثم شرحه ونقحه ووسعه في كتاب "الليبيرالية السياسية" سنة 1997. وكتاب "الديمقراطية والعدالة" سنة 1993. حيث إنتقد "راولز" من خلال هذه المؤلفات النظرية النفعية .

[3]– بليمان عبد القادر، مرجع سابق، ص–ص .249–250.

نستنتج أن عملية بناء الدولة عند **راولز** محورها فكرة العدل الذي يبدأ إنطلاقا من وضع أصلي كتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع، تحدد فيه القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع، وتنظيم التعاون والتطور الإجتماعي والإقتصادي بأقصى ما يمكن من الإنصاف الذي يقتضيه المطلب الديمقراطي .

إذن توصلت النظريتين السابقتين إلى تصور إجرائي حول عملية بناء الدولة خاصة وأن الدولة الديمقراطية المعاصرة يؤسسها العدل والشرعية اللذان يشكلان أساس الأخلاق والسياسة [1]، وعليه ووفق أدبيات النظرية السياسية المعاصرة التي يمكن أن نعتبرها مؤسسة للسياسة المقارنة المعاصرة نلاحظ أن عملية بناء الدولة يوجهها نظريا براديغم العدل وأسس الشرعية **(Basis of legitimization)** الذي يمكن أن يؤسس لنا نموذج لدولة قائمة على متغير الإستجابة، خاصة وأنه لا يكفي لمؤسسات الدولة أن تكون عاملة بطريقة صحيحة، بل لا بد من أن يعدها المجتمع شرعية من جهة، وأن قضايا العدالة الإجتماعية والمساواة لا تزال تحتل مكانة ضمن جدول أعمال الليبرالية الجديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد بديل حقيقي لنموذج الليبرالية الجديدة [2]. وفي هذا الإتجاه يمكن أن نبحث عن تصور مقارب وشامل لعملية بناء الدولة، يستند إلى معيار وظيفي هو الإستجابة وفق معيار الإحتياجات الفردية والمجتمعية .

المطلب الثاني : نموذج بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع:

(Responsive State-building Model)

تعد بناء الدولة المستجيبة نموذج لكيفية بناء الدولة يمكن أن تعمل لإنتاج دول قادرة وخاضعة للمساءلة ومستجيبة [3]، ويشمل بناء دولة مستجيبة على مستوى ثلاثة

---

[1]- لم تعد الأخلاق والسياسة تعنى بالبحث عن مضمون الحياة الفضلى التي تعبر عن إختيارات ذاتية وثقافية أو حضارية وخاصة أخلاقية بل أصبحت تعني بالبحث في الشروط الإجرائية التي تجعل المعايير التي يحتكم إليها المواطنون صادقة وفي صالح الكل .

[2] -Howard Wiarda, “Is Comparative Politics Dead ? Rethinking the Field in the past – Cold War Era », op.cit, p.942.

[3]- هناك نموذج مضاد لبناء الدولة المستجيبة وهو بناء الدولة غير المستجيبة، للمزيد من التفاصيل حول هذا إرجع إلى قائمة الأشكال والجداول، في: الشكل رقم (02).

مجالات أساسية للبناء والتقدم: التسوية السياسية، وظائف البقاء والإستمرار والوظائف المتوقعة. ويمكن تلخيص هذه المجالات في التالي:

أولا: التسوية السياسية: يفضل علماء السياسة المقارنة مصطلح "توطيد النخبة"، وذلك من خلال التأكيد على أهمية عمليات إقناع النخب أن تنهي الصراع وتتعايش سلميا فبناء الدولة هي عملية تكرارية، تتشكل عن طريق تفاعل النخب، وحسب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع [1].

ثانيا: وظائف البقاء والإستمرار: فهي المجال الثاني من التقدم من أجل إستجابة الدولة لمجموعة من المهام الأساسية الضرورية لبقاء وقوة الإطار المؤسسي للدولة . مثل معالجة الأزمات الإنسانية، يجب أن تكون قادرة على تلبية الكفاءات الأساسية الثلاثة : الأمن، أن تكون قادرة على السيطرة، إن لم يكن إحتكار، وإستخدام العنف؛ والإيرادات، بمعنى القدرة على جمع الأموال على نحو مستدام، لا سيما من خلال فرض الضرائب؛ والقانون، أي القدرة على الحكم من خلال القوانين، وإلى أن ينظر للقيام بذلك . وعليه تحقيق الكفاءة في هذه المجالات أمر ضروري ولكنه غير كاف لعملية بناء الدولة المستجيبة[2].

ثالثا: الوظائف المتوقعة: المجال الثالث من التقدم الأساسي هو تحقيق مستوى الوظائف المتوقعة، بمعنى أنه لا بد من أن تتوفر عند الدولة المستجيبة قدرة على إنجاز التوقعات العامة خاصة في القضايا الإجتماعية والإقتصادية، لكن مستويات الأداء سوف تختلف في مستوى القدرات، وبالتالي التباين في التوقعات من دولة إلى أخرى .

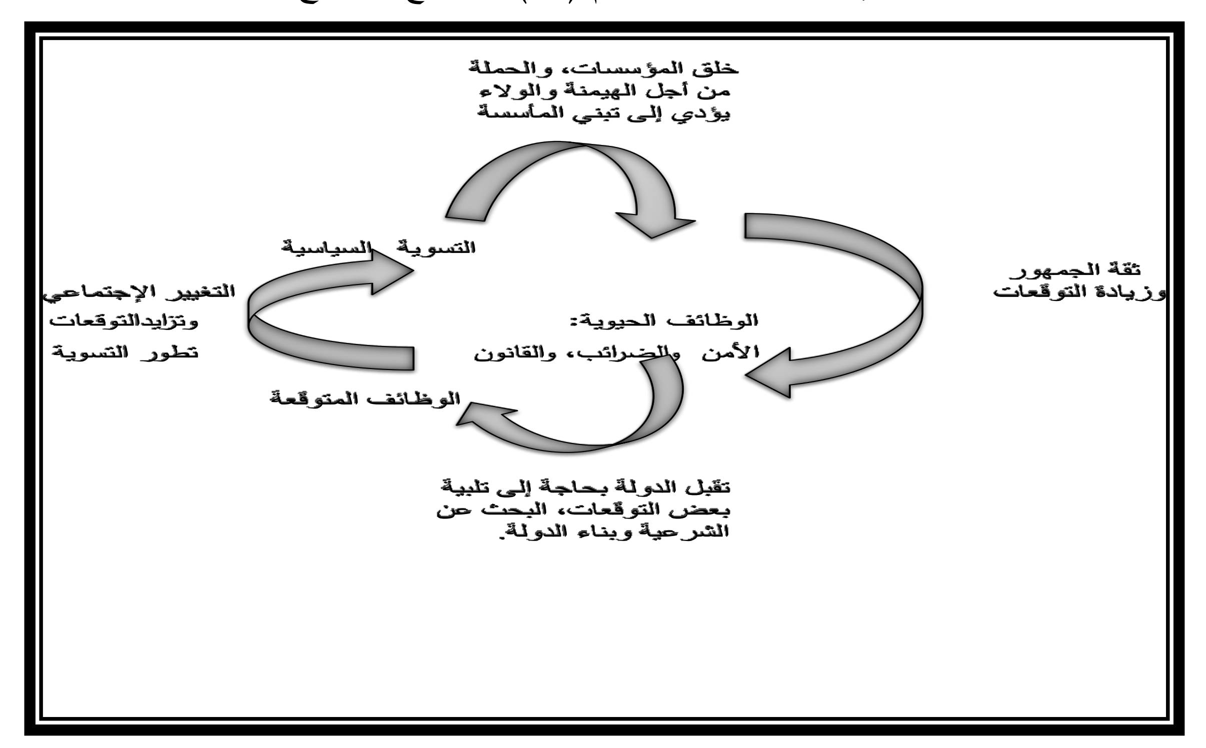
ترتيبا على السابق نلاحظ أن عملية بناء الدولة المستجيبة تشير إلى وجود ديناميكية في جهود بناء القدرات التي تؤدي بالدولة إلى زيادة الإتصال مع المجتمع، وتغذي مستوى الضغط من أجل أن تستجيب إلى مستوى التوقعات . ومع ذلك الإستعداد للمشاركة من قبل

---

[1] –Alan Whaites, States in Development: Understanding State–building, Governance and Social Development Group Policy and Research Division, 2008, P–P.6–3.

[2] - Ibid, P–P.7–8.

أفراد المجتمع والرد على المطالب من قبل الدولة يزيد من نفاذية الدولة إلى التغيير الإجتماعي (خاصة الطبقة المتوسطة)، أو إلى توسيع المراكز الحضرية؛ بالإضافة إلى دفع الإتجاه إلى التطور في مجالات التسوية السياسية . الأمر الذي تحقق في دول متنوعة مثل: كوريا الجنوبية، تايوان والمكسيك. وبالتالي عملية بناء الدولة المستجيبة تميل إلى تعزيز وتوسيع التسويات السياسية، وقابلة للتكيف على أساس المرونة والمستوى العالي للتوقعات لتحقيق وظائف البقاء والإستمرار [1]. والشكل رقم (21)[2] يوضح نموذج بناء الدولة المستجيبة.



إذن هناك إستراتيجية نظرية لعملية بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع التي تعد نموذج في حقل السياسة المقارنة وذلك بعد دراستها وفق النماذج المعرفية المتباينة، حيث لا يمكن إنجازها على واقع الممارسة إلا بمراعاة الأطر النظرية والإقترابات المنهجية للبرامج البحثية النيوليبيرالية، وفق الآليات النظرية التالية:

1- إعادة بناء الفرد الإنسان الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج في سياق جعله مركز هندسة الحكم في الدولة، والتمكين الحقوقي للنوع الإجتماعي، وخلق هياكل

---

[1] - Ibid, P-P.9-10.

[2] - Ibid, P.11.

صنع قرار قادرة على الإستجابة العادلة للجنسين في مجالي السياسة والمجتمع، لكن بتغيير الثقافة التقليدية المترسخة لدى القمة المتمثلة في معتقدات النخب السياسية من جهة، والتغيير الجذري للمعتقدات الإجتماعية والثقافية للقاعدة (الفرد والمجتمع) عن دور الرجل والمرأة في عملية بناء الدولة خاصة في الدول الهشة، الأمر الذي سينعكس على تقليص الفجوة بين الجنسين في مسألة المشاركة السياسية، وبالتالي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بإعتبارهما أفراد مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات في ظل دولة الحق والقانون، هذه الأخيرة التي تلبي إحتياجات الفرد الإنسان وتجعلها من أولوياته دستوريا وإنتخابيا ومؤسساتيا . لقد إقترب مفهوم دولة الحق والقانون من مفهوم الديمقراطية والحكم الراشد، وأصبح واحدا من مؤشرات هذا الأخير.

2- تطوير مفهوم جديد للحكم يرتكز في إدارته لمشكلات الفرد والمجتمع على قيم اللامركزية والشفافية والمساءلة والنزاهة كمقاربة لترشيد أسلوب الحكم والإدارة وكشرط لتكريس عملية بناء الدولة اللامركزية، هذه الأخيرة التي تعد عنصر من عناصر تعزيز الديمقراطية من خلال السعي إلى ترسيخ صلات أوثق مع المواطنين في التمثيل والمساءلة، ويحتاج تفعيل مفهوم الحكم الراشد فيما يخص عنصري المساءلة والإستجابة إلى مجموعة من الأسس والمرتكزات بدءا بالقاعدة المؤسساتية المتمثلة في المؤسسة الدستورية وصولا إلى الثلاثية المركبة التي تضم كل من القطاع العام ممثلا في الإدارة العامة، وإشراك كل من القطاع الخاص، والمجتمع المدني (المحلي والدولي) في عملية البناء .

3- إعادة بناء الدور الوظيفي للدولة وتصميم قدراتها وفق ما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لإحتياجات الفرد المواطن في سياق تحديات العولمة، وذلك بالتخصص الدقيق في وظائف معينة (الأمن، الضريبة، القانون) لتنمية وبناء قدرات الدولة من خلال التركيز على الإستخراج الأمثل الذي يوفر الأساس المادي، ومن ثم الإنتقال إلى التوزيع العادل للثروات المادية والخدمات الإجتماعية، بالإضافة إلى الإهتمام بالمعطى الجديد وهو رأس المال البشري وإستعادة ثقة الجماهير وزيادة التوقعات بالنسبة لمطالب وإحتياجات أفراد المجتمع كتأمين الخدمات بأسعار معقولة للمواطنين . وعليه يتناسب دور الدولة في هذه الحالة مع الوظيفة الجديدة وهي تمكين الفرد والمجتمع من الرفاه، وتحقيق الإستقرار

السياسي والإجتماعي . لكن هذا الإستقرار يحتاج إلى عملية مأسسة وترسيخ تضمن إستمرارية في عملية بناء الدولة.

4- خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة فتعد المؤسسات السياسية الديمقراطية مرتكزا أساسيا من مرتكزات عملية بناء الدولة، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم، وتمكنها من أداء وظائفها المختلفة، وهذا وفقا للسعي إلى تحقيق النموذج المعياري للديمقراطية في عملية بناء الدولة. وعلى الرغم من إختلاف النماذج التحليلية للعلاقة بين الديمقراطية والدولة إلا أن هناك إتفاق حول مفهوم بناء الدولة الديمقراطية والذي يمكن أن نلاحظه في القرن الواحد والعشرين، وذلك في إطار تطبيق سياسات تعزيز الديمقراطية في دول ما بعد نهاية الحرب الباردة، لكن عملية ترسيخ أسس ثابتة للدولة الديمقراطية تظل مرهونة نظريا بالمدة الزمنية لعملية الترسيخ الديمقرطي، ومدى تطور قدرات الدولة من حيث تفعيل قوتها المادية والمؤسساتية في هذا المجال . أما عمليا فتعزيز عملية بناء الدولة الديمقراطية يخضع لآليات سياسية معينة من بينها : تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون، والتركيز على الطبقة الوسطى كمتغير ضابط لمستوى التفاوت الإجتماعي[1]، بالإضافة إلى بناء ثقافة سياسية جديدة وترسيخها داخل وعي المواطنين تؤمن بمبادئ إحترام التنوع الثقافي والإجتماعي . لكن كل هذه المتغيرات التفسيرية ينبغي أن تراعي السياق الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الذي يمثل خصوصية البناء الكلي للدولة، وعليه فعملية بناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة تتم في ظل البحث عن تعزيز ديمقراطية مستدامة . وعلاوة على ذلك، فإن بناء مؤسسات سريعة الإستجابة وقادرة وخاضعة للمساءلة هو أمر يتطلب تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب وإنشاء آليات للتشاور تنطلق من القاعدة إلى القمة [2].

---

[1] - تعرف الطبقة الوسطى على أنها تلك الطبقة التي تقع من الناحية التراتبية بين مرتبتين أي بين الدنيا والعليا، حيث تتسم بنوع من الإستقرار الإقتصادي والمكانة الإجتماعية التي تضعها في موقع وسط في السلم المجتمعي وذلك نظرا لدورها في إحلال التوازن الإجتماعي . للمزيد أنظر :

– خالد إيزيم، "الطبقة الوسطى ودورها في بناء الدولة"، أنظر الرابط: http://www.alwatan-libya.com/more-22183-23، تاريخ الدخول: 25 سبتمبر 2013.

[2] - التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص.90 .

5- بناء مفهوم المرونة الذي يعد من أهم عناصر الإستدامة، وذلك في سياق إعادة هندسة الوظيفة الإستجابية للنظام السياسي – بإعتباره ماكنة موجودة داخل الدولة –، فمن الضروري للنظام السياسي أن يلتزم بآلية المرونة في التكيف مع إحتياجات الفرد والمجتمع والتي تشكل في كثير من الأحيان مصدرا للضغط في إطار مواجهته للصدمات الداخلية أو الخارجية، بمعنى آخر بناء قدرة النظام على إستيعاب الإضطرابات والخضوع للتغييرات مع الإستمرار في الإحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج . لكن في نفس الإتجاه لا بد من التركيز على طبيعة التفاعلات المتبادلة بين مرونة الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، بمعنى بناء القدرة على التكيف وإستيعاب الصدمات خاصة بعد حدوث أزمات إنسانية في الدول الضعيفة ذات الهشاشة المؤسساتية والوظيفية التي تبنى سياساتها العامة على الفشل في الإستجابة للمطالب البيئية.

6- صياغة منظور جديد للسياسات العامة، يبرز دورها في عملية الإستجابة ويخضعها لمنطق المساءلة والخضوع لتفضيلات الجماهير، إنطلاقا من تأسيس سياسات عامة مستمرة بالإعتماد على الدقة في جمع المعلومات، والعقلانية في وضع أهداف السياسة العامة، بالإضافة إلى البحث عن الفاعلية السياسية (التنفيذية تحديدا) للنظام السياسي التي تسمح له بتقديم حلول للمشكلات والأزمات التي تواجه المجتمع . إلا أن مستوى الفاعلية يتجه إلى التناقض نظرا لغياب الضبط الدستوري والتنظيمي لحدود العلاقة بين الإدارة والسياسة، وإنعدام ضبط الأدوار الوظيفية للفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني، وحدوث خلل في الرؤية السياسية للنخب الفاعلة في السياسات العامة نظرا لغلبة الطابع البيروقراطي على سياساتها الإستجابية . وعليه لا بد من تطوير سياسات عامة فاعلة في المجتمع تستند إلى آلية الضبط للأدوار والتصورات لكن بالرجوع إلى أفكار مدرسة التسيير العمومي الجديد.

7- إدراج القطاع الخاص في الإدارة العامة بتطبيق أساليبه ومناهجه على أساس الكفاءة والفعالية في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات وفق آليات السوق، كحل بديل للامبالاة وعدم الإهتمام بالحاجات العامة، وتبذير الموارد العامة، وتعقد الإجراءات التي سببتها البيروقراطية . وبالتالي إعادة النظر في تعريف الحكومة لأدوارها وإعادة تحسين الخدمات،

والإهتمام بجودتها، والتعامل مع المواطنين كعملاء يجب إرضائهم وإشباع حاجاتهم، وكل ذلك يتم في إطار إصلاح الإدارة العامة بالرغم من الإختلاف الموجود في المرجعيات السببية للإصلاح الإداري . وتتصل عملية بناء الدولة بعمليات إصلاح القطاع العام **(PSR)** أي إصلاح طرق الإدارة لإيجاد حلول لمشاكل تضخم حجم القطاع العام، ومشاكل سوء التسيير والتنظيم، والبحث عن عقلنة صنع القرار وإصلاح جهاز الخدمة المدنية **(CSR)**- أصبحت هذه العمليات تعتمد المدخل الديمقراطي لتحقيق الحكم الراشد في الإدارة العامة، وذلك من خلال التأكيد على أن الإدارة لا تستطيع إصلاح نفسها بنفسها، ومن ثم ضرورة أن تلعب منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص إلى جانب موظفي القطاع العام دور مهم في عمليات الإصلاح. فالإستراتيجيات الناجحة لإصلاح القطاع العام تتحدد ببناء مؤسسات للمساءلة تكون محفزا لتقديم أداء جيد للقطاع العام [1].

[1] –Mark SCHACTER, "public sector reform in developing countries: issues lessons, and futur directions ", prepared for policy Branch Canadian international development agency, institute on governance,Ottawa, December, 2000. P.1. See link :http://www.iog.ca/publications/ps_reform.PDF.

الخلاصة والإستنتاجات:

إذا كانت النماذج المعرفية في حقل السياسة المقارنة غلب عليها طابع التباين والتمايز والإختلاف البراديغمي لتفسير مشكلة بناء الدولة من جهة، فإنها من جهة أخرى ونظرا لتداخلها فقد أنتجت لنا توليفة على المستوى النظري والمنهجي في دراسة عملية بناء الدولة وكان ذلك في إطار ظهور برامج بحثية جديدة، وعليه فقد تم فتح آفاق مستقبلية لتصميم براديغم جديد يواكب سياق حركية العولمة النيوليبيرالية والذي تعود أصوله الإبستيمولوجية إلى النظرية السياسية المعاصرة التي نظرت لأساسين مهمين لبناء الدولة هما : العدالة الإجتماعية، وشرعية السلطة . ويمكن أن نلخص بوادر النموذج المعرفي الجديد في متغير بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع وفق الخطوات التالية: توطيد العلاقة بين النخبة والمجتمع ودفعها نحو الإتجاه السلمي، الأمر الذي يمكن من وظيفة البقاء والإستمرار للدولة أمنيا، قانونيا وماليا، ما يعزز قدرة الدولة على إنجاز التوقعات العامة. ويمكن التنظير للخطوات الإجرائية السابقة من خلال مقاربات السياسة المقارنة المعاصرة .

فإستنادا إلى هذا الطرح، نستنتج أن عملية بناء الدولة المستجيبة تخضع للأطر النظرية للسياسة المقارنة المعاصرة والإجراءات التي فرضها سياق العولمة، الأمر الذي يترتب عنه مجموعة من الشروط، أولها أن تنطلق عملية بناء الدولة المستجيبة من البناء السيكولوجي للفرد والمجتمع والنخب السياسية بترسيخ قيم المساءلة والمساواة والمشاركة، ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق إطار مؤسساتي يستوعب إحتياجات الفرد والمجتمع بمعايير الحكم الديمقراطي الراشد لضمان الإستمرارية في الأداء المؤسساتي وبناء قدرات الدولة ووظائفها، بالإضافة إلى مراعاة شرط المرونة في الإستجابة والتكيف لضمان فاعلية وإستمرارية في السياسات العامة للدولة خاصة مع تدخل فواعل أخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني في إنجاز عملية بناء الدولة وإصلاحها. وعليه فإن هذه الآليات وردت في إطار البرامج البحثية التي يمكن أن ترتقي مستقبلا إلى درجة البراديغم الجديد، وأخيرا نلاحظ أن هذه البرامج البحثية تنطلق من المستوى الجزئي لتحقق قاعدة معرفية صلبة للمستوى الكلي في فهم عملية بناء الدولة داخل أدبيات السياسة المقارنة .

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تم من خلال هذه الدراسة تناول الإطار المفاهيمي والنظري لعملية بناء الدولة على ضوء التطور المعرفي لأدبيات حقل السياسة المقارنة، في هذا السياق يعتبر أفضل تعبير عن أطروحة **توماس كوهن** في تطور المعرفة هو ما عبر عنه أحد العلماء بالقول "**أن النموذج المعرفي هو: ماذا بالإمكان فعله عندما تغيب النظرية ؟**" [1]، بمعنى أن تقدم المعارف لا يحدث إلا في ظل وجود أزمات ضمن حقل معرفي ما، يتم العمل على حلها، ومتى تم تجاوزها فقد تم التأسيس لنموذج معرفي جديد . والتطور النظري لمشكلة بناء الدولة داخل أدبيات حقل السياسة المقارنة – من منظور **كوهن** – هو عبارة عن مجموعة من المراحل والتموجات والنماذج التي تحدد معالمها الثورات المعرفية غايتها إعادة مراجعة البرامج البحثية .

ووفقا للتطرق إلى جزئيات معينة مرتبطة بالإطار الكلي للموضوع محل الدراسة، فقد تم استنتاج العديد من الخلاصات، كما تم التوصل إلى بعض الحقائق حتى وإن كانت ستبقى جزئية لإعتبارات عديدة، وأيضا تم إختبار والبحث في صدق أو خطأ ما تم إفتراضه من فرضيات .

وعليه يمكن أن نعرض لنتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

1- أن الدراسة النقدية لمشكلة بناء الدولة هي إنعكاس لدور الإبستيمولوجيا في حقل السياسة المقارنة، حيث أن كل نموذج معرفي في هذا الحقل عند دراسته لعملية بناء الدولة إرتد إلى أصول ومنطلقات معرفية، فالنموذج الليبيرالي تحكمه النظرية السياسية التي تعود إلى المدرسة العقدية، والنظرية الهيجلية، ثم الفيبرية والدستورية في تحليل هذه الظاهرة، أما النموذج الماركسي فقد استند إلى الحركة المضادة للإقتصاد السياسي الليبيرالي وبنى نموذجه المعرفي على النظرة الأداتية والبراغماتية لعملية بناء الدولة، أما النموذج الإسلامي فكانت معالجته لمشكلة بناء الدولة منطلقة من حقل السياسة الشرعية ثم المقاربة النهضوية للدولة. هذه المنطلقات المعرفية لم تخرج عن الحدود الموضوعية والمنهجية لحقل السياسة المقارنة التي تراوحت بين المعرفة المعيارية والمعرفة العلمية مما خلق توتر معرفي أبانت عنه إشكالية عملية بناء الدولة بين النموذج المعياري والخصوصية الحضارية، تبعا لإرتباط هذه

[1]- John Forrester, op. cit, p. 818.

الأخيرة بإحدى فرضيات النظرية الأمبريقية التي تدعو إلى دراسة خصائص الواقع الإجتماعي أبعاده على الظاهرة السياسية .

2- أن عملية بناء الدولة ظاهرة سياسية لها أطرها النظرية والمنهجية داخل حقل السياسة المقارنة والتي تخضع إلى متغيرات إبستيمولوجية أهمها النموذج المعرفي والبرامج البحثية، أما النموذج المعرفي فقد أسس للإختلاف والتباين والتصادم بين النماذج المعرفية على إعتبار أن الثورة العلمية المعرفية حسب **توماس كوهن** هي التي لعبت دور مهم في إرساء قواعد أساسية للأطر المنهجية ومداخل المعرفة النظرية المفسرة لعملية بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة وهذا ما يؤدي إلى القطيعة وإلى بناء معرفي جديد كما حدث للنموذجين: الليبيرالي والماركسي خلال دراستهما لمشكلة بناء الدولة . لكن هذا الطرح ليس دقيق كليا، نظرا لتوسع البرامج البحثية وتوليفها من قبل الباحثين المختصين بأدبيات بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة وفق مبدأ التراكم المعرفي مما أعطى آليات جديدة لها قابلية تحليل وتفسير عملية بناء الدولة من خلال إعادة تركيب أطرها النظرية في قالب جديد مواكب لدينامية العولمة السياسية .

3- إن التوليف المنهجي للنماذج المعرفية في إطار القيم المشتركة لحقل السياسة المقارنة لم ينتج نموذج معرفي جديد (**Paradigm shift**) بالمعايير **الكوهنية**، بمعنى أن دراسة تطور الأطر النظرية لعملية بناء الدولة داخل حقل السياسة المقارنة خلال الألفية الثالثة لم تخضع في تطورها التدريجي إلى مفهوم النموذج المعرفي بل إرتبطت بالبرامج البحثية حسب **إمري لاكاتوش** لأن كل المقاربات النظرية التي أتت لتفسر عملية بناء الدولة في ظل حركية العولمة السياسية على جميع المستويات التحليلية (الدولة، والنظام، والفرد)، بقيت إشكالية هل يمكن أن ترتقي هذه البرامج البحثية الجديدة مستقبلا إلى مرحلة إعادة تصميم براديغم جديد ؟، المسألة هنا تتعلق بمدى إحترام معايير نجاح الثورة العلمية المعرفية وهي أن إعادة صياغة برامج بحثية لعملية بناء الدولة، يجب أن يخضع لمعيار إعتراف الباحثين داخل حقل السياسة المقارنة بالأجندة والبرنامج البحثي، بالإضافة إلى تبني المناهضين والمعارضين لتلك البرامج لصيغة توفيقية بين النماذج المعرفية السابقة .

4- لقد استطاعت البرامج البحثية التي برزت في إطار دراسة عملية بناء الدولة ضمن حقل السياسة المقارنة المعاصرة أن تؤسس إستراتيجية نظرية كخطة بحثية تمهيدية لبروز

النموذج المعرفي الجديد وذلك من خلال تصور علمي شامل يجمع مختلف الإقترابات النظرية النيوليبيرالية والتي تقوم على فكرة موحدة وهي تأسيس دولة قادرة على الإستجابة وفق معيار احتياجات الفرد والمجتمع بما يحقق المساواة والعدل في المجتمع، ويرسخ شرعية السلطة السياسية وهي نفس الإشكاليات التي تناولتها الفلسفة السياسية المعاصرة بقطبيها الألماني **(يورغن هابرماس)** والأمريكي **(جون راولز)** .

5- أن التباين في النماذج المعرفية حول تفسير مشكلة بناء الدولة في حقل السياسة المقارنة هو نتيجة طبيعية، وحين يتعلق الأمر بالجدال بين هذه النماذج، فإن القيم المشتركة لا تكفي للوصول إلى نتيجة مطلقة، لأن الأمر يتعلق بحقل معرفي يدرس ظواهر سياسية هي في غاية التعقيد وعدم الثبات إنطلاقا من مقاربة الفوضى المنهجية الخلاقة عند **باول فايرباند** تستخدم هذه الدراسة تكاملية منهجية لمواجهة ظاهرة الدولة المركبة والمعقدة، والتي تتقاطع خلالها جملة من الحقول المعرفية . فلا مناص من استخدام تكامل تلك المناهج والإقترابات لإستيعاب ظاهرة بناء الدولة المعقدة والمتشابكة، حيث أنها تتمنع على استخدام منهج واحد لتذليلها ودراستها بفاعلية .

6- أن المنظور الحضاري البيئي لدراسة عملية بناء الدولة في محاولاته التأصيلية يجمع بين مراعاة خصوصية الظواهر السياسية في الدول والمجتمعات غير الغربية، وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والإستفادة من النماذج المعرفية التي سادت الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها، وذلك التعامل يسهم في نفي الثنائية الإيديولوجية القائمة بين الليبيرالية والماركسية التي تدعو إلى الإنغلاق على النظرة الأوربية المتمركزة حول الذات **(Eurocentrisme)**، ثم يكون بعد ذلك التطوير والبناء لأطر نظرية منفتحة على ظاهرة بناء الدولة محل البحث والتحليل والمجتمع الذي توجد فيه بأطره الثقافية والإجتماعية والتاريخية، هي المنطلق الذي يقدم الكليات التي ينبغي التعامل معها، وتكون الأطر التحليلية والنظريات التي طورت في سياق إنساني وحضاري آخر، هي الأدوات التي يستفاد منها وبها في سبيل إجادة الفهم والتحليل والتفسير لعملية بناء الدولة .

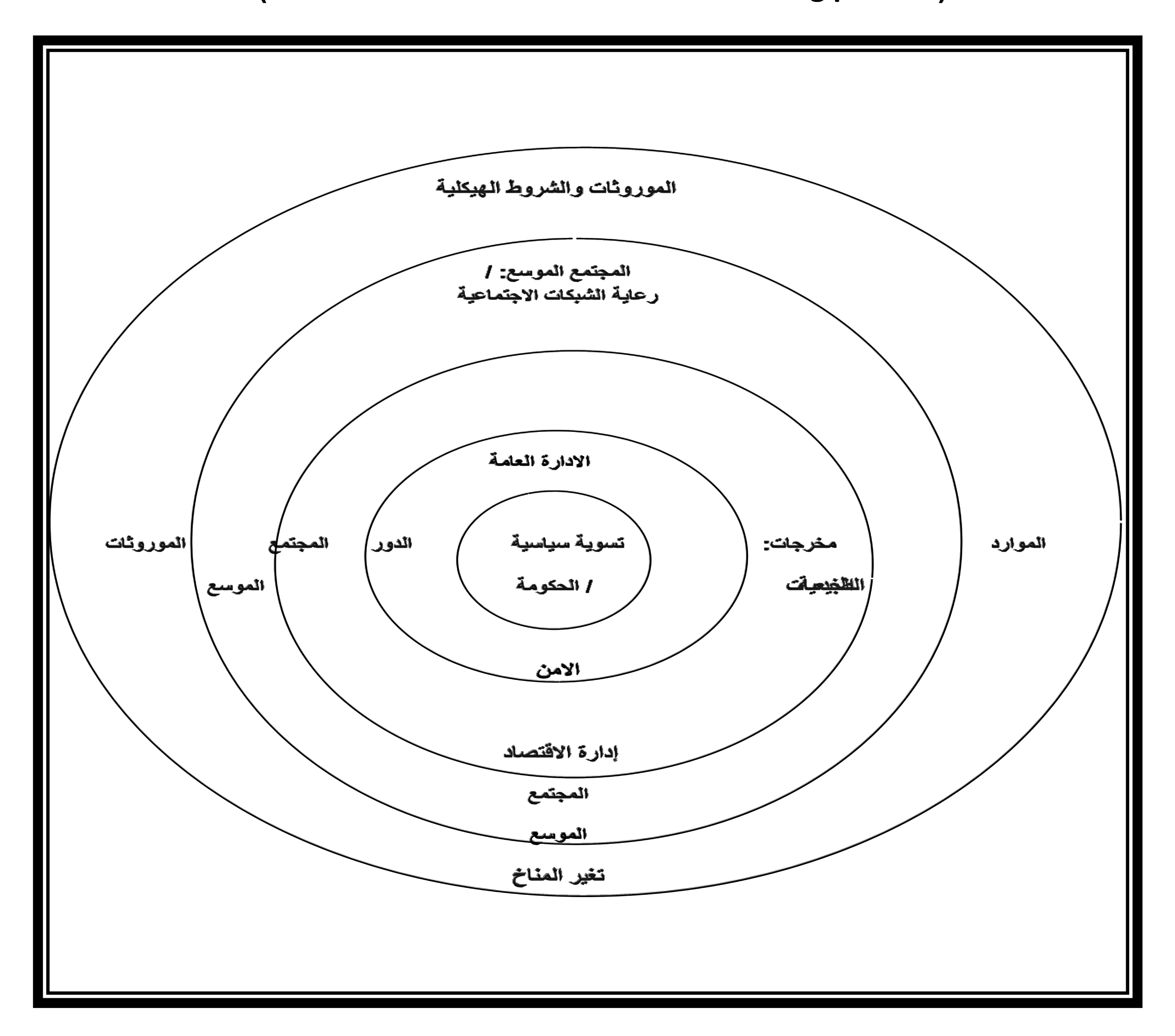
الأشكال والجداول

أ- الأشكال:

الشكل رقم (01)

مجالات وفواعل عملية بناء الدولة [1]

(Domains and actors in the state-building process)

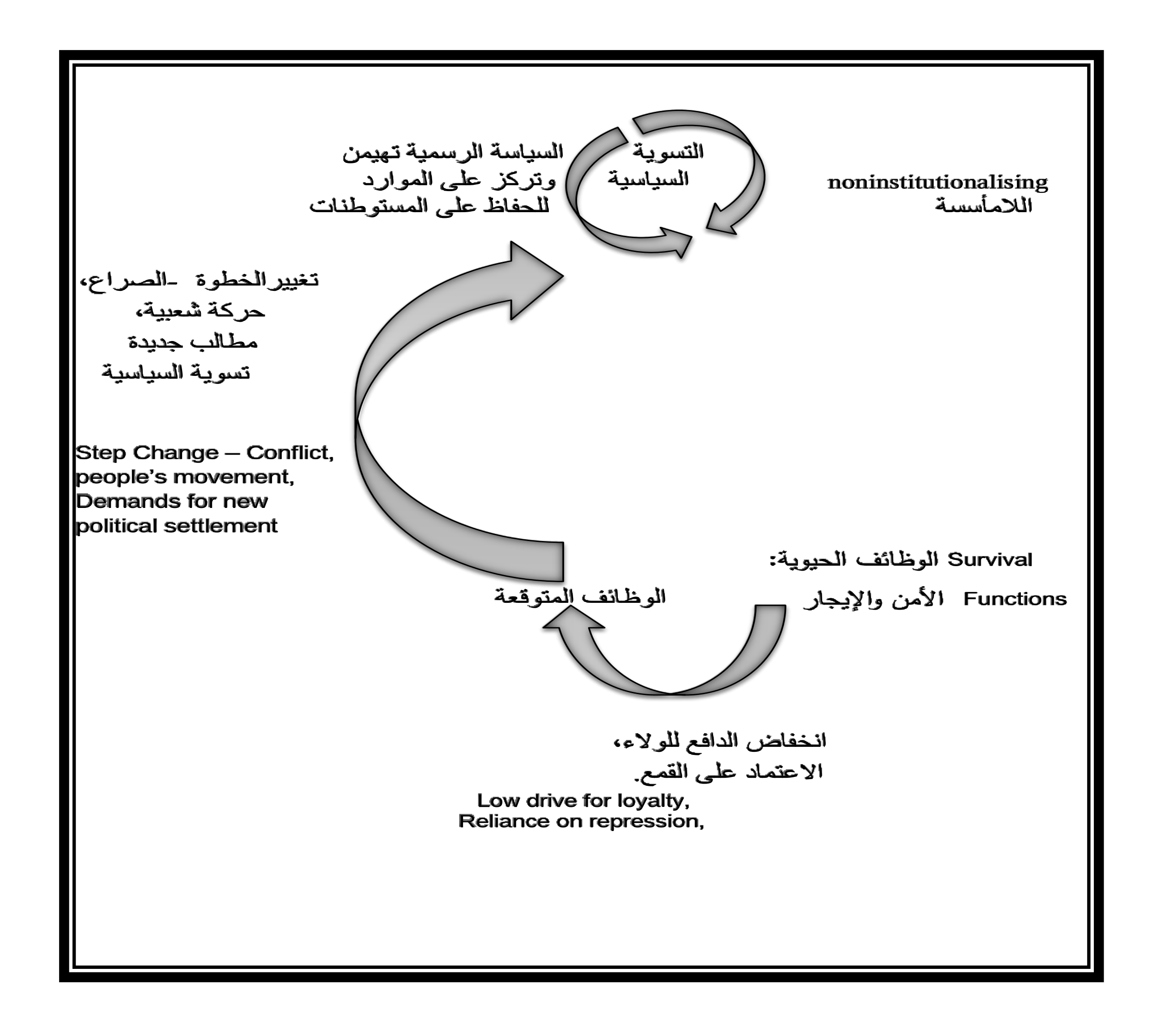


[1] -Verena Fritz, and Alina Rocha Menocal , op.cit , p.24.

الشكل رقم (02):

بناء الدولة اللامستجيبة [1]

(Unresponsive State-building)

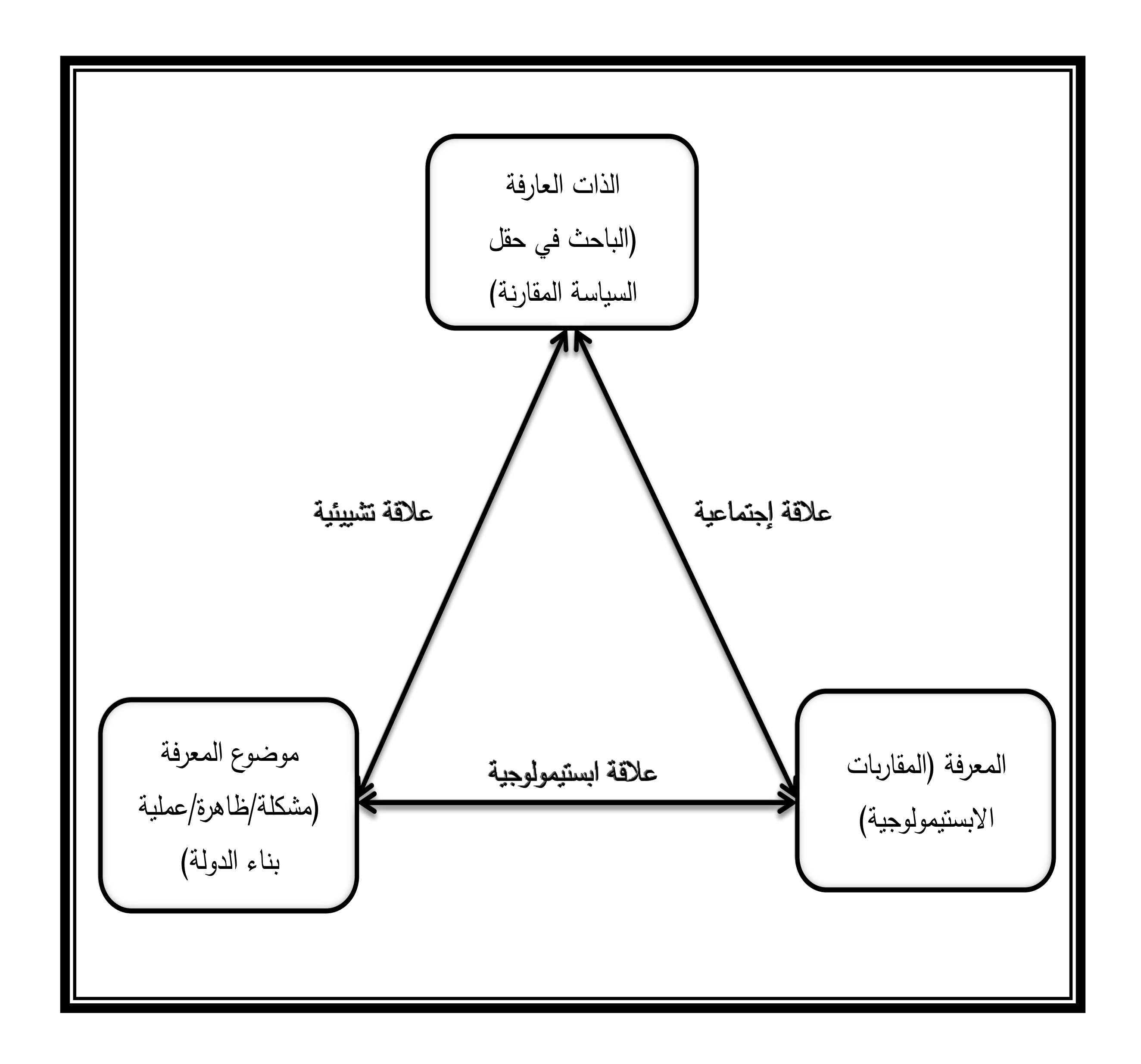


---

[1] -Alan Whaites ,op.cit , P–P.11–13.

الشكل رقم: (03)

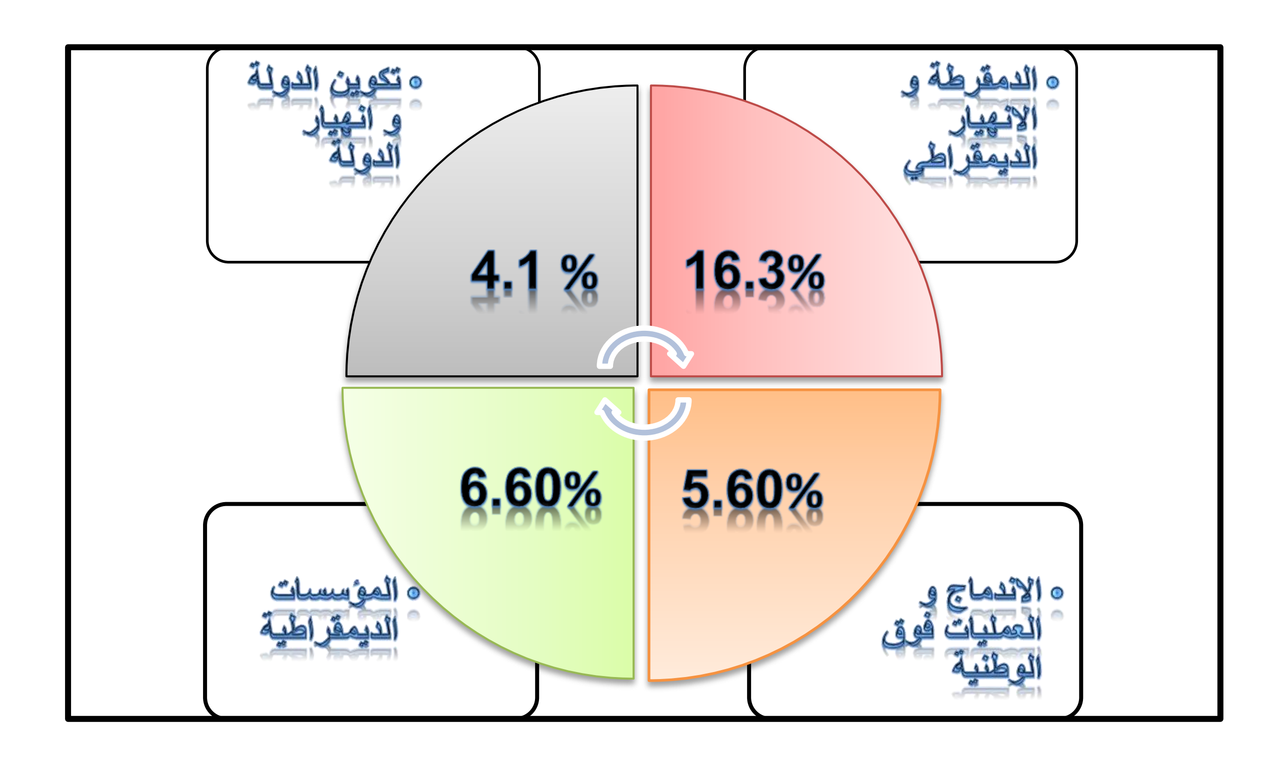
مثلث المعرفة المتعلق بالعوالم الثلاثة عند "كارل بوبر"[1]



[1]– عادل زقاغ، مرجع سابق، ص.19.

الشكل رقم (04):

النسب المئوية للمقالات المتعلقة بمشكلة بناء الدولة وأبرز ما يتصل بها من مواضيع داخل حقل السياسة المقارنة[1]



[1]- الشكل من إعداد الباحث، للمزيد من التفاصيل أنظر الجدول كاملا في المرجع التالي:

-Gerardo L. MUNCK, Richard SNYDER, "debating the direction of comparative politics: an analysis ofleading journals", P.6 , see link:

http://www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/forumregional/pdf/06_munck_snyder_cp2.pdf.

ب- الجداول:

الجدول رقم (01):

تطور السياسة المقارنة: القضايا المعالجة والمناهج المهيمنة [1]

المرحلة	التركيز الجوهري (المواضيع)	المنهج المقارن
المرحلة الشكلية ـ القانونية مابين الحربين العالميتين	التصميم المؤسسي والنظام السياسي **مواضيع التحليل:** الأنظمة الرئاسية مقابل البرلمانية، الأنظمة الفيديرالية مقابل المركزية، أشكال النظم الحزبية، الوسائل القانونية والشرعية، الأنظمة الديمقراطية، الفاشية والشيوعية.	منهجية دراسات دول قليلة أو مفردة. الوصف الشكلي التاريخي والتحليل الهيكلي، **وحدة تحليل:** دول فردية، غالبا أوروبا وأمريكا الشمالية.
الثورة السلوكية 1940 - 1960	السلوك السياسي . تفسير أنماط التنمية السياسية، الديمقراطية، الإستقرار والعنف السياسي. **مواضيع التحليل:** جماعات المصالح، الأحزاب، الإنتخابات، صنع القرار، قواعد اللعب، الأعمال العسكرية، الفلاحية والطلابية .	مقارنة عدة دول . المؤشرات ما بين الوطنية . توظيف التحليل الكمي. البحث عن قوانين تعميمية. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).
إحياء المؤسسية 1970 - 1980	العلاقة بين المؤسسات والفواعل السياسية. **مواضيع التحليل:** الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الثورة والتبعية السياسية والإقتصادية، الإحتجاج والمظاهرات السياسية، مخرجات وآليات السياسة العامة، دولة الرفاه **welfar state**	مقارنة دول قليلة. إستعمال التقنيات الكمية والكيفية. حدود الإستنتاجات للدول الفردية خارج نطاق المقارنة. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).
الإكليلية الجديدة 1990 - الحاضر (eclecticism: إستخدام العناصر الفردية في التحليل المأخوذة من الأنظمة)	البنيات الفردية، المؤسساتية والثقافية للسياسة . **مواضيع التحليل:**التحول الديمقراطي، التصميم المؤسسي، الحركات الإجتماعية، العولمة (الأبعاد السياسية الإقتصادية، والثقافية)، الشبكات العابرة، الإنتشار السياسي والثقافي، الإرهاب، حقوق الإنسان، القانون الدولي، القضايا البيئية.	**منهجية دراسات:** دول عديدة، قليلة، فردية. التقنيات الكمية والكيفية . التعميمات العالمية، مثل إستنتاجات جهوية أو ضيقة النطاق. **وحدة التحليل:** دول فردية ومفردة (نماذج جهوية وعالمية).

[1]- Todd Landman, op. cit , p.304.

الجدول رقم (02):

أنماط الدول[1]

(Typologies of the state)

من حيث الإقتصاد السياسي وشكل/ شرعية الحكم	
الدولة الحديثة، العقلانية والقانونية (Modern, rational–legal state)	المجالين العام والخاص منفصلين، وهناك الخدمة المدنية الرسمية، على أساس الجدارة.
الدولة النيوباتريمونيالية (Neo–patrimonial state)	شبكات المحسوبية متفشية، بما في ذلك في الخدمة المدنية.
الدول الهجينة (Hybrid states)	مزيج من الصفات الحديثة والنيوباتريمونيالية داخل عملية بناء الدولة .
الدولة التنموية)Developmental state(	تندرج ضمن التصنيف الفرعي للدولة العقلانية القانونية الحديثة لها خاصية إستباقية على تحقيق التنمية، تواجهها تحديات داخلية وخارجية .
الدولة المضادة للتنمية (Anti–developmental state)	الدول التي تجمع بين هياكل النيوباتريمونيالية ، مثل النظام السياسي القمعي ، وهي غير متجاوبة مع القيادة التي تقبل التدهور الاجتماعي والاقتصادي.
من حيث نطاق الدولة	
دولة الحد الأدنى (Minimalist state)	توفر فقط الحد الأدنى من المنافع العامة وتقوم بدور الحارس.
دولة وسيطة (Intermediate state)	
الدولة المتطرفة)Maximalist state(	توفر للدولة مجموعة واسعة من السلع، بما في ذلك نظام ضمان إجتماعي شامل.
من حيث قوة / قدرة الدولة	

[1] -Verena Fritz, and Alina Rocha Menocal, op cit, P.54.

الدولة القادرة / فعالة)Capable/effective state(	عالية القدرة في عملية صنع القرار وتنفيذه .
دولة ضعيفة)Weak state(	صنع القرار وتنفيذ القدرات محدودة .
الدولة الهشة)Fragile state(	صنع القرار والقدرة على التنفيذ منخفضة.
دولة فاشلة (Failed state)	إنهيار صنع القرار وفشل تنفيذه، يتداخل هذا المصطلح إلى حد كبير مع الدولة المنهارة وكثيرا ما يستخدم هذا الأخير للإشارة إلى حالات من التفكك الكامل للدولة مثل: الصومال.
من حيث طبيعة الحكم (مرتبطة بالنظام السياسي)	
دولة مستجيبة (responsive state)	الدولة التي تستجيب لاحتياجات وتفضيلات المواطن وتحترم حقوقه، هناك شعور بالالتزام المتبادل الذي يربط الدولة والمجتمع .
الدولة القمعية (Oppressive state)	جهاز الدولة يستخدم أساسا للقمع .
من حيث النظام الرقابي	
الدولة البيروقراطية التقليدية (Traditional bureaucratic state)	الدولة تلعب دورا هاما كمقدم للخدمات.
دولة الإدارة القائمة على النتائج (Results–based management)	الدور الرئيسي الدولة كمنظم .

الجدول رقم (03):

لوحة تعريفية لمصطلح التنمية السياسية عند الأستاذ "لوسيان باي" [1] .

التعريف	تعليق "لوسيان باي"
متطلب التنمية الاقتصادية "باران"، "باشنان" ، "اليز"، "وارد"، "هيرشمان".	يعطي للتنمية السياسية طابعا سلبيا، يجعل مشكلاتها تختلف تبعا لإختلاف المشكلات الاقتصادية في نظم سياسية مختلفة .
سياسة المجتمعات الصناعية :"روستو".	ليست معيارا سياسيا مناسبا ، يشوه الحقيقة في الدول النامية.
التحديث السياسي الغربي :"ليبست"، "جيمس كولمان"، "كارل دوتيش".	لا يميز بين ما هو غربي وما هو حديث.
بناء الدولة القومية – الامة .	على الرغم من انها ضرورية الا انها تعكس البعد التاريخي الغربي .
التنمية الادارية والقانونية :"ماكس فيبر"، "هندرسن".	وجهة نظر استعمارية، يعطي تركيزا للمؤسسات الادارية مما يفوق التنمية السياسية.
بناء الديمقراطية :"جوزيف لابالومبارا".	وجهة نظر قيمية ، فاصطلاح الديمقراطية يحمل قيمة ، بينما التنمية متحررة من القيم .
الاستقرار والتغير المنظم :"فريد ريجز"، "دوتيش".	وجهة نظر الطبقة الوسطى . التناقض بين الاستمرار والتغير . يجعل التنمية حركة سلبية .
تعبئة المشاركة الجماهيرية: "جيرتز"،"هوسلتر"،"ايزنستادت".	وجهة نظر جزئية ما لم يؤخذ النظام العام في الاعتبار.
تعبئة السلطان/القوة :"كولمان"، "جبرائيل الموند"، "تالكوت بارسونز" أحد جوانب عملية التغير المجتمعي: "ميلكان"، "بلاكمر"، "وينر".	يعني زيادة القدرة السياسية. هذا ينطبق على الدول الغربية. ايده "لوسيان باي" : ترتبط بالجوانب الاخرى.

[1]- بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، مرجع سابق، ص.33.

الجدول رقم (04):

مقارنة بناء الدولة في منظور العقد الإجتماعي [1].

	هوبز	لوك	روسو
شرعية بناء الدولة	الحاجة إلى الحماية ضد الفوضى التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنف.(المحافظة على السلم الإجتماعي).	ضمان الحريات الفردية ضد تعسف مالكي القوة لأن الإنسان بطبعه ميال إلى السلم .	التعبير عن الإرادة العامة (The general Will) لأن الإنسان بطبيعته ولد حرا، وتنازل عن حريته للصالح العام .
أطراف العقد المكونين للدولة	الحاكم ليس طرفا في العقد وليس جزءا منه، بل الأفراد المتساوون في الحقوق الطبيعية هم الأطراف فيه .	الحاكم طرف في العقد، والأفراد لا يتنازلون عن كل حقوقهم .	الطرف الأول هم الأفراد بوصفهم كائن جماعي مستقل، والطرف الثاني يشمل كل فرد من الأفراد منظور إليه كفرد[2].
طبيعة السلطة السياسية الناشئة	السلطة المطلقة كبديل للفوضى الكاملة.	السلطة المقيدة بقوانين تحد من إطلاقتيها (السلطة التشريعية).	سلطة الإرادة العامة (الديمقراطية المباشرة) ،ويرفض النظام النيابي .
حالة الطبيعة (State Of nature) قبل بناء الدولة .	حرب الكل ضد الكل (A War Of All Against All) كما من الممكن أن يكون العقد الإجتماعي بمثابة نوع من الإستسلام الذي	حالة الطبيعة هي حالة سلام، ليكون العقد الإجتماعي، في مثل هذه الحالة، بمثابة إتفاق محدود إشتراطي وقابل، بخصائصه هذه لأن يقود	حالة الطبيعة هي صورة الإنسان الطيب والتي يمكن أن تتحول إلى نقيضها عندما تتمكن فيه ومنه رغبات المجتمع ومقتضياته وبخاصة في

---

[1] –Passim.

[2]– الكل بمعنى المجتمع الذي تم التنازل اليه يمثلون السيادة ، وهنا يعلن "روسو" مناقضته الشهيرة : " بما أن كل واحد سيسلم نفسه للكل فانه بذلك لا يسلم نفسه لاحد " (Each giving himself to all gives himself to no body) .أنظر :

– ثناء عبد الرشيد المنياوي، فيصل فتحي محمد حسن، مرجع سابق، ص.50.

	تنتهي إليه هذه الحرب .	نحو الحرية.	مجال حب التملك .
الإلتزام بالعقد	الحاكم يلتزم بواجب واحد هو صيانة الأمن الأفراد يتنازلون له عن كل حقوقهم[1].	تنازل الأفراد عن جزء من الحق للحاكم مع إمكانية فسخ العقد فيما بينهم.	تنازل عن جزء من حريتهم وتعاقد جماعي وليس فردي مع عدم تعارض حرية الفرد مع حرية المجتمع .
التشابه	إفترض فلاسفة العقد الإجتماعي منهجيا أن الإنسان قبل أن يعرف الحالة المدنية والسياسية كان يعيش في حالة الطبيعة . لكن الإختلاف كان في تحديد طبيعة هذه الحالة (حالة الطبيعة)، وعليه التباين حول تحديد فكرة بناء الدولة أو النظام السياسي المرغوب فيه.		

[1]– يقول "هوبز":" اذا تنازل كل فرد عن سلطته، وعن حقه في حكم ذاته إلى ذلك الشخص الذي إختاره لكي يمثلهم جميعا، تكون الوحدة الحقيقية أي الدولة ، حيث تظهر إرادة واحدة للدولة تذوب فيها كل الإرادات والقوى المختلفة في إرادة واحدة هي إرادة وقوة الحاكم ". أنظر :

– فضل الله محمد سلطح، الفكر السياسي الغربي: النشأة والتطور، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004، ص.271.

الجدول رقم (05):

التحليل المقارن لعملية بناء الدولة لدى "غابريال ألموند"[1] .

النظام السياسي		
وظائف المدخلات	**وظائف المخرجات**	**التواصل السياسي**
وما يرتبط بها من نموذجي الهياكل. التنشئة السياسية (الأسرة والمدرسة، الهيئات الدينية، والأحزاب ...الخ) التوظيف السياسي (الأحزاب) التعبير عن الاهتمامات (جماعات المصالح)	وما يرتبط بها من نموذجي الهياكل، ووضع القواعد التشريعية. تنفيذ الحكم (البيروقراطية) وتطبيق القاعدة (النظام القضائي)	عملية بناء الدولة هي تطوير القدرات الخمسة للنظم السياسية: • الاستخراجية : إستخراج الضرائب والموارد البشرية من البيئة. • التنظيمية: ممارسة الرقابة على الفرد، والجماعة، والسلوك . • التوزيعية: التوزيع العادل للثروات إلى الفئات الاجتماعية المختلفة . • الرمزية: تدفق الرموز بفعالية، على سبيل المثال الأعلام. • الاستجابية: إستجابة المدخلات إلى مخرجات. هذه القدرات تساعد على مواجهة أربعة أنواع من المشاكل: • بناء الدولة: بحاجة لبناء هياكل لإختراق المجتمع. • بناء الدولة: بحاجة إلى بناء ثقافة الولاء والتزام. • المشاركة: ضغط من الجماعات للمشاركة في صنع القرار. • التوزيع: الضغط لإعادة توزيع الرفاه.

[1] -Vicky Randall, “Analytical Approaches to the Study of Politics in the Developing World”, See link: http://fds.oup.com/www.oup.com/pdf/13/9780199570836_chapter1.pdf, p.19.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم.

أولا: الكتب:

أ – باللغة العربية:

1. أبوزيد، أحمد سليمان، علم الإجتماع السياسي : الأسس والقضايا من منظور نقدي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003 .
2. (ـــ، ـــــــ) ، السياسة الاجتماعية :التعريف والمجال و الإستراتيجيات، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006 .
3. إبن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تونس : الدار التونسية للنشر، 1984.
4. أحمد، منال محمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ط.1، القاهرة : مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009 .
5. ألموند، غابريال و بنجام، باول وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي: جامعة قار يونس،
6. إمام، إمام عبد الفتاح، الطاغية : دراسة فلسفية لصور من الإستبداد السياسي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1994 .
7. أمين، سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، بيروت : مؤسسة النشر العربي، 1997 .
8. أنجرس، موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية : تدريبات علمية، ط.2، تر. بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006 .
9. الأسود، صادق، علم الإجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
10. إسماعيل، علي سعد، حسن محمد حسن، النظريات والمذاهب والنظم: دراسات في العلوم السياسية، ط.2، السويس: دار المعرفة الجامعية، 2005 .
11. (ــــــ، ـــــــــ)، مبادئ علم السياسة : دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الإجتماعية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007 .

12.أسد، محمد، منهج الإسلام في الحكم، ط.5، بيروت : دار العلم للملايين، 1978 .

13.أعراب، إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، بيروت–الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2000.

14.الأقداحي، هشام محمود ، الإستقرار السياسي في العالم المعاصر : ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2009 .

15.أركون، محمد ، الفكر الاسلامي: نقد واجتهاد، تر.هاشم صالح، ط.3، بيروت: دار الساقي، 1998 .

16.بادي، برتراند، الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الاسلام، تر. نخلة فريفر، ط.1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996 .

17.(ـــ، ـــــ)، التنمية السياسية، تر. محمد نوري المهدوي، ط.1، بيروت: تالة للطباعة والنشر، 2001 .

18.(ـــ، ـــــ)، وبيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، تر. جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، ب.س.ن .

19.باشلار، غاستون، تكوين العقل العلمي، تر.خليل أحمد خليل، ط.2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

20.بدوي، عبد الرحمان، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، ط.1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

21.بوحوش، عمار، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، ط.2 ، الجزائر :دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008.

22.بوعرفة، عبد القادر، مقدمات في السياسة المدنية، ط.1، الجزائر، رياض العلوم للنشر والتوزيع، 2005.

23.بوردو، جورج ، الدولة، تر.محمد العدلوني الإدريسي، الدار البيضاء: دار الثقافة، د.س.ن .

24.بوتومورو، تمهيد في علم الاجتماع، تر.محمد الجوهري وآخرون، ط.5، القاهرة: دار المعارف، 1981.

25.بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

26.برهييه، إميل، تاريخ الفلسفة: الفلسفة الحديثة (1850–1945) ، الجزء السابع، تر. جورج طرابيشي، ط.2، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987.

27.برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، تر. محمد عرب صاصيلا، ط.2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006 .

28.الجابري، محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، ط.5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

29.(ـــــ، ـــــــــ)، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط.6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

30.جيدنز، أنطوني، عالم جامح – كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، تر. عباس كاظم وحسن كاظم، ط.1، بيروت :المركز الثقافي العربي، 2003.

31.داوسن، ردتشارد وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، تر.مصطفى عبد الله القاسم وآخرون، ط.1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990 .

32.دبلة، عبد العالي، الدولة رؤية سوسيولوجية، ط.1، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.

33.دهمان، عبد المنعم، إقتصاد السوق الإجتماعي وتحديات تطبيقه في سورية، حلب: المركز السوري للتدريب والإستشارات الإقتصادية، 2007.

34.دوفابر، جاك دونديو، الدولة، تر. سموحي فوق العادة، ط.1، بيروت : منشورات عويدات، 1982.

35. دوفرجيه، موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، تر. جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

36.(ـــــ، ـــــ)، مدخل إلى علم السياسة، تر.سامي الدروبي وجمال الأتاسي، بيروت: دار الجيل، د.ت.ن.

37.الديلمي، حافظ علوان حمادي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار نائل، 2001.

38.الدخيل، عبد الكريم حمود، سياسات الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في قطر: طبيعتها وإنجازاتها وآثارها السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.

39.هايدي، فيريل ، الإدارة العامة من منظور مقارن، تر. محمد قاسم القريوتي، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

40.هايدنهايمر، أرنولد وآخرون، السياسات العامة المقارنة : سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، تر. أمل الشرقي، ط.1، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1999.

41.الهزايمة، محمد عوض، الفكر السياسي العربي الاسلامي : دراسة في الجانب الإيديولوجي، الجزء الاول، ط.1، عمان: دار الحامد، 2007.

42.هلال، علي الدين، مسعد، نفين، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

43.هنتنجتون، صمويل، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة، تر. سمية عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.

44.زايد، أحمد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، ط.1، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

45.الزبيد، حسن لطيف كاظم، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لإستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، ط.1، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

46.الزيات، عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي : الأبعاد المعرفية والمنهجية، الجزء الأول، مصر : دار المعرفة الجامعية، 2002.

47.الزعبي، غازي محمود ذيب، البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989 – 2003) ، أربد: عالم الكتب الحديث، 2009.

48.زروخي، إسماعيل، الدولة في الفكر العربي الحديث : دراسة فكرية فلسفية، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1999.

49.حاتم، محمد عبد القادر، الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

50.حجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط.9، بيروت : المركز الثقافي العربي، 2005.

51.الحسين، أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

52.حسن، هادي، النموذج الإجتماعي الديمقراطي: دراسة مقارنة بين السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

53.حرب، أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، 1987.

54.طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم ، الأدوات ، المناهج والإقترابات، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011 .

55.(ـــ ــــــ)، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و إشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011 .

56.الطبيب، مولود زايد ، علم الإجتماع السياسي، ط.1، الزاوية: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007.

57.الطيب، حسن أبشر، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة : د.د.ن، 2000.

58.الكايد، زهير، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

59.كامارك، إلين سيولا، "العولمة وإصلاح الإدارة العامة"، في: خوزيف س.ناي، جون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر. محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2002.

60.كاسيرر، أرنست، الدولة والأسطورة، تر. أحمد حمدي محمود، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

61.كارول، سوزان و زيريللي، ليندا، "التحديات النسوية أمام العلوم السياسية"، سلسلة ترجمات نسوية، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، تر. شهرت العالم، القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة، 2010.

62.كوهن، توماس، بنية الثورات العلمية، تر. شوقي جلال، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1992.

63.كوش، دوني، مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية، تر. قاسم المقداد، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2002.

64.لاسكي، هارولد، الدولة نظريا وعمليا، ط.2، د.م.ن: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2013 .

65.لويد، بيتر، إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، تر.شوقي جلال، الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 1980.

66.ليكرك، جيرار، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، تر.جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

67.ماكيفر، روبيرت، تكوين الدولة، تر. حسن صعب، ط.2، بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

68.محمد، حسام الدين علي، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الإندماج والتنوع، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

69.محمد نورا، صلاح الدين، نظرية الخلافة أو الإمامة وتطورها السياسي والديني، الإسكندرية : منشاة المعارف، 1996.

70.محمد، سيد محمد، الإعلام والتنمية، القاهرة : مكتبة الخانجي، د .س.ن.

71.المحمداوي، علي عبود، الإشكالية السياسية للحداثة: من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل هابرماس أنموذجا، ط.1، الجزائر: منشورات الإختلاف، 2011.

72.محمود، زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، ط.2، القاهرة: دار الشروق، 1982.

73.مهنا، محمد نصر، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

74.مورزا، سيرغي كارا، جدلية الأيديولوجيا والعلم، تر. نواف القنطار، ط.1، دمشق: دار علاء للنشر والتوزيع، 2005.

75.مياي، ميشال ، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

76.المنوفي، كمال محمود، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

77.المنياوي، ثناء عبد الرشيد، فيصل فتحي محمد حسن، الفكر السياسي : مفاهيم وشخصيات، ط.1، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.

78.المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.

79.مشاقبة، أمين و علوي، المعتصم بالله ، الإصلاح السياسي والحكم الراشد: إطار نظري، عمان : مطبعة السفير، 2010.

80.مخيمر، عبد العزيز جميل، وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، ط.1، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.

81.المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، ط.2، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، 1998.

82.(———،————)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، ط.1، بنغازي: منشورات قاريونس، د.س.ن.

83.النجار، أحمد السيد، وآخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

84.النجار، شيرزاد أحمد، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: دار دجلة، 2010.

85.نهرا، فؤاد، النموذج التعاوني لدولة الرفاه، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006.

86.سافيدان، باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، تر.المصطفى الحسوني، ط.1، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.

87.سويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

88.سلطح، فضل الله محمد، المسؤولية السياسية بين الدولة والمواطن : دراسة تحليلية في فلسفة السياسة، ط.1، الاسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

89.(ــــ، ــــــــــ)، الفكر السياسي الغربي: النشأة والتطور، ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004.

90.العاني، حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986.

91.عارف، نصر محمد، إبيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

92.(ــــ، ــــــ)، التنمية من منظور متجدد : التحيز،العولمة، مابعد الحداثة، ط1.القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002.

93.(ـــــ ـــــــ)، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

94.عبد الحافظ، عادل فتحي، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

95.عبد الرزاق، علي، الاسلام واصول الحكم : بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام، ط.2، القاهرة : المطبعة السلفية، 1925.

96.عبد الفتاح، إسماعيل، القيم السياسة في الإسلام ، ط1، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2001.

97.عبد القادر، بليمان، الأسس العقلية للسياسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

98.العزي، سويم، دراسات في علم السياسة، ط.1، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

99.علي، رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.

100.عمارة، محمد، جمال الدين الأفغاني: الاعمال الكاملة، الجزء الثاني، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

101.عساف، عبد المعطي محمد، مقدمة الى علم السياسة، ط.2، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1987.

102.الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

103.فوكوياما، فرانسيس ، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، تر. مجاب الإمام، الرياض:العبيكان للنشر، 2007.

104.قيرة، إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

105.قنست، أندرو، نظريات الدولة ، تر . مالك ابوشهيوة، محمود خلف ، ط.2، طرابلس : دار الرواد، 2001.

106.القصبي، عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، ج.2 : بناء المقاييس ، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

107.(ــــــ، ـــــــ)، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة : مكتبة الأدب، 2004

108.(ـــــ، ـــــــــــ) ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط.2، القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

109.(ـــــــــ، ـــــــــ)، الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.

110.راسل، برتراند، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الإجتماعي والسياسي، الجزء الأول، تر.فؤاد زكريا، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1983.

111.روزنيك، ديفيد ، أخلاقيات العلم، تر. عبد النور عبد المنعم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2005.

112.ركح، عبد العزيز ، ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابرماس، ط.1 ، الجزائر، منشورات الإختلاف، 2011.

113.شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر : دار هومة، 2002.

114.الشمري، عبد الصمد سعدون، النظرية السياسية الحديثة، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

115.شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والادارة في الاسلام، ط.2، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.

116.شتروس، ليو وكروبسي، جوزيف، تاريخ الفلسفة السياسية : من ثيوكيديدس حتى اسبينوزا، الجزء الأول، تر.محمود سيد أحمد، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

117.التاوغري، سرية صالح حسين ، العولمة والدولة الوطنية، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.

118.توفيق، حسنين إبراهيم، النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

119.تيدغر، روبرت، لماذا يتمرد البشر، تر. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

120.الخولي، يمنى طريف ، فلسفة العلم في القرن العشرين: الاصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

121.الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

122.الخياط، عبد العزيز عزت، النظام السياسي في الإسلام، ط1، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

123.خيربك، فؤاد محمود ناصيف، من الإبستيمولوجيا إلى المجتمع المفتوح: التاريخانية والمجتمع المفتوح عند بوبر، سلسلة الدراسات الفلسفية، العدد: 49، منشورات وزارة الثقافة، د.س.ن.

124.غريفيثس، مارتن، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

125.غليون، برهان، نقد السياسة : الدولة والدين، بيروت: دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، 1992.

ب - باللغة الأجنبية:

126.Aristotle, Politics, book four, part 02, Translated by Benjamin Jowett, Batoche books, Kitchener, 1999.

127.Badie, Bertrand, et Birnbaum, Pierre, Sociologie de l'Etat ,paris : Grasset, 1982.

128.BENNOUNE, Mahfoud, l'Amérique de l'Etat-Providence au pouvoir Néolibéral, Alger: ENAG édition, 1992.

129.Boutet, Didier, Vers L'Etat de Droit, Paris : Editions L'Harmattan, 1991.

130.BURNS, NANCY, and other, THE PRIVATE ROOTS OF PUBLIC ACTION: Gender, Equality, and Political Participation, Cambridge: the President and Fellows of Harvard College, 2001.

131.Clasen. J, Comparative Social Policy, Oxford: Blackwell, 1999.

132. Chilcot, Ronald H., Theories of Comparative Politics , Boulder : Westvie Press, 1981.

133. Day, Tony, FLUID IRON: State Formation in Southeast Asia, Hawai : University of Hawai'i Press,2002.

134. Easton, David, A System Analysis of Political Life ,New York: Wiley and Sons, Inc., 1965.

135. Erikson, Erik H., Identity, Youth, and Crisis. New York: Norton . 1968.

136. Evans, Peter, Skocpal, Theda,and others, Bringing the state back in, Cambridge.uk: Cambridge university press, 1985.

137. Fritz, Verena and Menocal, Alina Rocha, Understanding State-Building from a Political Economy Perspective, Overseas Development Institute, 2007.

138. Goodin, Robert E., and Klingemann, Hans-Dieter, A New Handbook of Political Science, Oxford University Press, 1996.

139. Gurr, Ted Robert, Why Men Rebel , Princeton: Princeton University Press, 1970.

140. Hameiri, Shahar, Regulating Statehood :State Building and the Transformation of the Global Order, UK: Palgrave Macmillan,2010.

141. Heywwod, Andrew, Politics, London : MacMillan press, 1997.

142. hobson the state and international relation, New York: Cambridge university press, 2000.

143. Inger, Furseth and Repstad, Pal, An introduction to the sociology of religion : classical and contemporary Perspectives , GreatBritain, Ashgate Publishing Limited Gower House, 2006.

144. Ingrid, van Biezen and Caramani, Daniele, (Non)Comparative Politics in Britain, University of Birmingham, Politics, VOL.26,no.01, 2006.

145. International Peace Academy Report, The Future of UN State-Building: Strategic and Operational Challenges and the Legacy of Iraq , New York :The Pocantico Conference Center ,2003 .

146. Kangas, Olli and Palme, Joakim, statism eroded ? , Labour-market Benefits and challenges to the Scandinaian Welfare State, in: Erik Jörgen Hansen; Welfare Trends in the Scandinavian countries Armonk, NY: M. E.sharpe,1993.

147. Kelsen, Hans, la democratie, sa nature, sa valeur, Paris.Economica,1988.

148. KROHN-HANSEN, CHRISTIAN, and NUSTAD, KNUT G., STATE FORMATION: Anthropological Perspectives, London: Pluto Press, 2005.

149. Kurtz, Marcus J., Latin American State Building in Comparative Perspective: Social Foundations of Institutional Order, New York: Cambridge University Press, 2013.

150. Landman, Todd, Issues and methods in comparative politics : An introduction, 2nd Edition, UK, London, Routledge, 2005.

151. Lichbach, Mark, and Zuckerman, Alan, Comparative politics: rationality, culture, and structure, 2 nd Ed, USA, Cambridge: Cambridge University press, New York, 2009.

152. Magstads, Thomas, Understanding Politics: Ideas, Institutions, and Issues, USA :Ninth Edition,Wadsworth Channel Center Street Boston,2011.

153. Mannheim, Karl, The American science of politics: Its Origins and Conditions, USA, the Taylor & Francis e-Library,2001.

154.Masannat, George S., The Dynamics of Modernization and Social Change :A Reader, California : Goodyear Publishing Campany Inc, 1973.

155.Mcauley., James W., An Introduction to Politics, State and Society. London: SAGE Publications,2003 .

156.Mccormick, John, Comparative Politics in Transition, Sixth Ed, USA, Wadsworth Center Street Boston, 2010.

157.MIGDAL, JOEL S., State in Society: STUDYING HOW STATES AND SOCIETIES TRANSFORM AND CONSTITUTE ONE ANOTHER, Cambridge.uk: Cambridge university press, 2001.

158.Munck, Gerardo L., and Snyder, Richard, Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, USA: The Johns Hopkins University Press, 2007.

159.NEWTON, KEN, and VAN DETH, JAN W., Foundations of Comparative Politics : Democracies of the Modern World, New York: Cambridge University Press, 2005.

160.O'Neil, Patrick, Essentials of comparative politics, USA, New York and London: W.W. Norton Company, 2004.

161.Patrick H, O'Neil, Karl Fields, and Don Share, Cases in comparative politics.3rd edition, London, Norton and Company Ltd, Castle House, 2010.

162.Paulantzas, Nicos , La Crise De L etat , Paris : 1 ere edition , 1976.

163.Popper, Karl, The Logic of Scientific Discovery, UK, London: Routledge Taylor & Francis Group, 2002.

164.Pye, Lucian W., Aspects of political Development: an Analytic Study, Boston: Little, Brown, 1966.

165. Raue, Julia and Sutter, Patrick, Facets And Practices of State-Building, Martinus Nijh of Publishers, 2009.

166. Rear, Michael, Intervention, Ethnic Conflict and State-Building in Iraq: A Paradigm for the Post-Colonial State, New York / London : Routledge, 2008.

167. Redor, Marie – Joelle , De L'Etat Légal à L'Etat de Droit, Paris: Economica, 1992.

168. Scruton, Roger , The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought , 3 rd ed . New York : Palgrave Macmillan . 2007.

169. Stein, Rokkan, State Formation, Nation. Building, and Mass Politics in Europe, The Theory of Stein Rokkan. Ed. By Stein Kuhnle, Peter Flora, and Derek Urwin. Oxford University Press,1999.

170. Susser, Bernard, Approaches to the study of politics, USA : Macmillan, 1992.

171. Timothy, Lim C., Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues, USA, Lynne Rienner. 2006.

172. Tin - bor hui, Victoria, War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe, New York : Cambridge University Press, 2005.

173. Viotti, Paul R., and Kauppi, Mark V., International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond, USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999.

174. Weber, Max, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parsons, Routledge, London and New York,Taylor & Francise -Library, 2005.

175.Whaites, Alan, States in Development: Understanding State-building, Governance and Social Development Group Policy and Research Division, 2008.

176.Wiarda, Howard, Comparative Politics: Approaches and Issues, USA, New York: Romwman & Littel field Publishers, 2007.

177.(_____ ,________),Comparative politics: critical concepts in political science, USA :Routledge Oxon, 2005.

178.Zandvliet, Luc, State Building and the Private Sector in Fragile States, Belgium Ministry of Foreign Affairs Brussels, 14-15 March 2007.

179.Ziblatt, Daniel, Structuring the State :THE FORMATION OF ITALY AND GERMANY AND THE PUZZLE OF FEDERALISM, U K :Princeton University Press, 2006.

ثانيا: الدوريات:

أ - باللغة العربية:

180.إبراهيم، سعد الدين، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، المستقبل العربي ، العدد: 62، 1984.

181.بدروني، فاطمة، "التحول الديمقراطي والهندسة الإنتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أريل 2011.

182.بوجلال، عبد الله، "الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 47، مايو 1991، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

183.برقوق، أمحند، "عولمة حقوق الانسان واعادة البناء الايتيمولوجي للسيادة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، الجزائر، العدد الثالث، شتاء 2004

184.هادي، رياض عزيز، "مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون"، مجلة العلوم السياسية، العدد: 57، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

185.ولد محمد، أحمد محمود، "الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث"، المستقبل العربي، العدد : 351، مايو 2008.

186.الزيدي، رشيد عمارة ياس،" أزمة الهوية العراقية في ظل الإحتلال "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 14،

187.زرنوقة، صلاح، " الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، " النهضة، العددالثاني، ربيع 2007.

188.طاشمة، بومدين، " التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي "، دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع، جوان 2012.

189.يوسف، جحيش، "إشكالية القطيعة الابستيمولوجية للإسلام السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي الاسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الأول، سبتمبر 2011، جامعة الجزائر.

190.محمود، صدفة محمد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة "، موجز سياسات، العدد الثالث، مركز العقد الاجتماعي، 2009.

191.متيكس، هدى، "دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"، إتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر: علي الدين هلال دسوقي، القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999 .

192.ناصوري، أحمد ، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2008.

193.فاخر، أحمد ، "السلام: بناء السلام وإنهاء النزاعات"، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد الأول، يناير 2005.

194.فاضل، شاكر عبد الكريم، " المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار"، مجلة الفتح، العدد : 37 ، 2008.

195.عزي، الأخضر وجلطي، غالم، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 21، 2005 جامعة تلمسان.

196.شلبى، محمد،" الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند: دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد الأول، الجزائر: 2001 –2002.

197.توفيق، حسنين إبراهيم ، " العولمة :الأبعاد والإنعكاسات السياسية"، عالم الفكر، العدد الثاني، أكتوبر – ديسمبر 1999.

198.(———، ——————)، "دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، في إتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر : علي الدين هلال الدسوقي القاهرة : اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999

199.الخزرجي، ثامر كامل محمد، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي ، العدد: 251، 2000.

200.الخليل، رعد عبد الجليل مصطفى، حسام الدين علي مجيد، "نموذج الدولة – الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الإندماج والهوية "، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد : 33، جانفي 2013.

201.الغامدي، عبد الله بن جمعان، " تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن"، مجلة شؤون إجتماعية، العدد: 92، 2006.

ب - باللغة الأجنبية:

202.Anderson, Karen, “The Politics of Retrenchment in a Social Democratic Welfare State,” Comparative Political Studies, n:9, November 2001.

203.Ayoob, Mohammed, “The Security Predicament Of The Third World State, “ In Job, Brian (ed.) National Security Of Third World States, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992.

204.Blondiaux, Loïc, "Les tournants historiques de la science politique américaine", Politic, Vol.10, No.40, 1997.

205.BOURICHE, Riadh, "la démocratie comme systéme et la problématique de la governance", le quotidien d'oran, N° 1428, Jeudi 1ére Février 2007.

206.Collins, James B., " State Building in Early –Modern Europe: The case of France", Modern Asian Studies, Vol.31, No.3,1997.

207.Denis, Monière, et Guay, Jean Herman, « Introduction aux théories politiques » , Canada, Montréal : Québec, Amérique, Éditeur (Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi), 1987.

208.Dahl, Robert, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest", American Political Science Review, vol.55, December 1961.

209.Dryzek, John, "Revolutions without Enemies: Key Transformations in Political Science", American Political Science Review, Vol.100, No.04,(November, 2006).

210.Elliot, Storm,« Pedagogical Perestroika in Comparative Political Science, Critical Intersections in Education», An OISE/UT Students'Journal, vol.01, no.01, winter, 2013.

211.Forrester, John, «On Kuhn's Case: Psychoanalysis and the Paradigm», Critical Inquiry,vol.33, Summer 2007.

212.FREYMOND, Nicolas, "la question des institution dans la science politique contemporaine:l'exemple du Néo-institutionnalisme", travaux de science politique, Nouvelle série N° 15,Université de Lausanne, département de science politique, Lausanne, 2003.

213.Gandhi, Debu, Rational Choice Theory in Political Science: Mathematically Rigorous but Flawed In Implementation Critique: A world wide journal of politics, Spring, 2005.

214.Gunnell, John G., " The Founding of the American Political Science Association: Discipline, Profession, Political Theory, and Politics ", American Political Science Review ,Vol . 100 ,No.4, November 2006.

215.(——— ,———), "Handbooks and History: Is It Still the American Science of Politics?", International Political Science Review, Vol.23, No. 04, Oct. 2002.

216.Hagopian, Frances, "Political Development, Revisited", Comparative Political Studies, Vol.33, No.6/7, August/September, 2000.

217.Halilovic, Enver, "Feyerabend's Critique of Scientism," Enrahonar Vol. 28, 1998.

218.Hall, Petter, and Taylor, Rosemary C. R.," Political science and three new institutionalism", Political studies, vol. XLIV , 1996.

219.HEYDEMANN, Steven, "la question de la démocratie dans les travaux sur le monde arabe", critique internationale, N° 17, Octobre 2002.

220.Immergut, Mellen, "The Theoretical Core of the New Institutionalism", Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998.

221.Jacob, James Farr, and Kazee, Hacker Nicole, "The Policy Scientist of Democracy: The Discipline of Harold Lasswell, D. , American Political Science Review, Vol.100,N o.04, November 2006.

222.Kahin, George Mct., Guy J. Pauker, and Lucian W. Pye, "Comparative Politics of Non-Western Countries", The American Political Science Review, V ol.49, No.4 (Dec.,1955).

223.Kehinde, Olayode , "Reinventing the African State: Issues and Challenges for Building a Developmental State", African Journal of International Affairs , Vol. 8, Nos. 1&2, 2005.

224.Laitin, David D., "Comparative Politics: The State of the Subdiscipline", Comparative Politics, unpublished Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, APSA, (September 2000).

225.Landry, Réjean, "Les traditions de recherche en science politique", Politique, n.23, 1993.

226.Leca, Jean, "La science politique dans le champ intellectuel français", Revue française de science politique, Vol.32, No4, , 1982.

227.Levi, Margaret," The Economic Turn in Comparative Politics", Comparative Political Studies, vol.33, August September, 2000.

228.Lipset, Seymour Martin , "Some Social Requisites of Democracy", American Political Science Review, 53, 1958.

229.Ma, Shu-Yun, "Political Science at the Edge of Chaos? The Paradigmatic Implications of Historical Institutionalism", International Political Science Review, Vol.28, No.01, 2007.

230.Matunhu, J., " A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment" , African Journal of History and Culture Vol. 3, June 2011.

231.Mgonja, Boniface E.S., & Kihanga, Ernest," Rethinking Globalization and Continuing Relevance of the "State" In Comparative Politics ", Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE Sociology Economics & Political Science, Vol. 12 , Global Journals Inc. (USA) , 2012.

232.Miller, Eugene," Positivism , Historicism and Political inquiry", American Political Science Review, 1972.

233.Oberheim, Eric and Hoyningen-Huene, Paul, "Feyerabend‟s Early Philosophy," Studies of History and Philosophy of Science, Vol. 31 no. 2, 2000.

234.OECD, "Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations : FROM FRAGILITY TO RESILIENCE ",the Journal on Development Vol, 9, No. 3, 2008.

235.Olaopa O.R, Akindele S.T., "A critical assessment of the issue of a macroparadigmatic influence", Department of Political Science, Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, Osun State, Nigeria, Journal Social Science, Vol.10, No.02, 2005.

236.Pouligny, Béatrice, " State Building et Sécurité International, " Critique International, n° 28 Juillet – Septembre 2005.

237.PREVOST, Gérard, " introduction à l'étude du concept de gouvernance ", Revue IDARA Revue d'écolenationale d'administration, N° 21, Alger, 2001.

238.Smith, Rogers, "Should We Make Political Science More of a Science or Morea bout Politics?",PS:Political Science and Politics, Vol.35, No.02, Jun 2002.

239.Toulmin, Stephen, " Return to politics Perestroika and Post-paradigmatic Political Science ", Review essay, Political theory, Vol.31 No.6, December2003.

240.Wiarda, Howard, "Rethinking political development: A look backward over thirty years, and a look ahead ",Studies in comparative international development ,vol.24, No.04, winter 1989.

241.(_____ ,_____), "Is Comparative Politics Dead ? Rethinking the Field in the past - Cold War Era », Third World Quarterly, vol.19, no, 5, 1998

ثالثا: الموسوعات:

أ - باللغة العربية:

242.بدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، ط.1، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

243.لالاند، أندريه، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الاول، تر.خليل احمد خليل، ط.2، بيروت: منشورات عويدات، 2001 .

244.عبد الفتاح، عبد الكافي إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.م.ن: د.د.ن، 2003 .

ب – باللغة الأجنبية:

245.Borchert, Donald M., Encyclopedia of Philosophy, Second edition, Vol.02, USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.

246.(——— ,———), Encyclopedia of Philosophy, Second edition, Vol.07, USA, Thomson Star Logo and Macmillan Reference, Printed in the United States of America, 2006.

247.Borgatta, Edgar F., and Montgomery, Rhonda J. V., Encyclopedia of Sociology, Second Edition. USA, Macmillan Reference, an imprint of The Gale Group, New York, 2000.

248.Darity, William A., International encyclopedia of social Science, 2 © end ed, Vol 2, New York, London: macmailan and thomsongale, 2008.

249.(——— ———) International encyclopedia of social Science, 2 © end ed, Vol 3, New York, London: macmailan and thomsongale, 2008.

250.(——— ———) International encyclopedia of social Science, 2 © end ed, Vol 6, New York, London: macmailan and thomsongale, 2008.

251.Hawkesworth, Mary and Kogan, Maurice, Encyclopedia of Government and Politics, (eds.), Vol. 01, London:Routledge, 1992.

252.Kurian, George Thomas, and others, The Encyclopedia of political science, USA, Associate editors, Theassistance of the APSA, CQ (Congressional Quarterly) , Press,Washington DC,2011.

253.Murray, Philomena, Encyclopedia of Democratic Thought, London : Rutledge ,2001.

254.Schramme, Thomas, On the Relationship between Political Philosophy and Empirical Sciences, Analyse & Kritik, Stuttgart, vol.30, 2008.

255.Scruton, Roger , The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought , 3 rd ed . New York : Palgrave Macmillan . 2007.

رابعا: المواد غير المنشورة:

أ- الرسائل والأطروحات الجامعية:

256.البلي، مسعود، " واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010 .

257.بن بزة، يوسف، "التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي: دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية (2003– 2008)"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 .

258.بن كادي، حسن، " التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها : دراسة تحليلية نقدية في شروطها الموضوعية ومعوقاتها الأساسية "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008 .

259.بروسي، رضوان،" الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا : دراسة في المداخل النظرية: الآليات والعمليات، مؤشرات قياس نوعية الحكم "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009 .

260.جباري، كريمة، "الإصلاحات السياسية في الجزائر (1989– 1997)"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000 .

261.جميل، شنا فائق، "مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم"، مذكرة ماجيستير، كلية القانون و السياسية، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010 .

262.زقاغ، عادل، " النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009 .

263.زريق، نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي: المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009 .

264.حمشي، محمد، " نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2011 .

265.طاشمة، بومدين، " إستراتيجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 .

266.لوصيف، السعيد، " واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات ما بعد مرحلة الحرب الباردة "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 .

267.صغور، عبد السلام، " بناء الدولة في الجزائر: دراسة تقييمية "، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 .

268.ريحان، ريمان محمد، "تنمية المجتمعات العمرانية: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002 .

269.خالد، بشكيط، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011 .

270.غزال، أحمد، "أثر العولمة على الدولة القومية"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 .

ب–المحاضرات والبحوث العلمية:

271.أبو الفضل، منى عبد المنعم " التأصيل المنهاجي لدراسة النظم السياسية العربية" ، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983-1984.

272.بوزيان الرحماني، هاجر، بكدي فطيمة، "التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر :واقع وتحديات، جامعة شلف، 16 – 17 ديسمبر 2008 .

273.بورغدة، وحيدة، "الحكم الديمقراطي كآلية لحل الصراع الإثني"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: سياسات الدول في مواجهة الجماعة الإثنية، جامعة قالمة .

274.ولد الصديق، ميلود، "منطق الإستحواذ على الدولة، رؤية في الآليات الناجعة والإستراتيجيات المرجوة لمواجهة الفساد ومنطق الإستحواذ على الدولة"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر، جامعة ورقلة، 5–6 ماي 2009 .

275.زياني، صالح، "محاضرات الأحزاب السياسية في العالم الثالث "، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007 .

276.طاشمة، بومدين، " بناء الدولة في عصر المعلومات " ، محاضرة غير منشورة، مخصصة لطلبة السنة الأولي ماجستير، تخصص السياسات المقارنة، جامعة تلمسان، 2012.

277.كاستليليو، كلير، "بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان : تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011.

278.كريم، حبيبة، "بنـاء قـُدرات الـدّولة من أجل سياسات عامة سليمة: رهان إعادة بناء الثقة "، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول:السياسات العامّة ودورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، جامعة سعيدة، 12 ماي 2009.

279.معمري، خالد، تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة : فحص أمبريقي لمقترب الدولانية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات: حالة الجزائر، جامعة ورقلة، ماي 2009.

280.(ـــ،ـــــ)، إقتراب السياسة العامة في عملية بناء الدولة: المداخل النظرية والصعوبات المنهجية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة سعيدة: 26–27 أفريل 2009.

281.عبد العالي، عبد القادر، " محاضرات النظم السياسية المقارنة "، مجموع محاضرات مخصصة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2007 – 2008 .

282.(_____، _____)، " أزمة الإنتماء على ضوء مقاصد الشريعة والنظريات الإجتماعية والسياسية"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: فقه الإنتماء إلى المجتمع والأمة، عمان : المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 22–23 مارس 2011.

283.(_____، _____)، "بناء الدولة من خلال السياسات العامة، دراسة حالة : فرنسا، إسرائيل والجزائر"، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول:السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، جامعة سعيدة، 26 – 27 أبريل 2009 .

284. فوكة، سفيان، "الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول:التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة شلف، 17/16 ديسمبر 2008.

خامسا: تقارير:

أ ـ باللغة العربية:

285.التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي.

ب ـ باللغة الأجنبية:

286.Comité d'experts de l'administration publique, rapport du secrétariat: Larevitalisation de l'administrationpublique en tant qu'élément stratégique d'un développement humain durable: vue d'ensemble. New York, Conseil économique et social(UN), 29 Mars, 2 Avril 2004.

287.Overseas Development Institute, State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building.August , 2009.

288.The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Constitution Building After Conflict: External Support To Sovereign Process, Policy Paper May 2011.

289.UNRISD., Transformative Social Policy: Lessons from UNRISD Research, Geneva: UNRISD Research and Policy Brief, 2006.

سادسا: دراسات ومقالات من الأنترنت:

أ - باللغة العربية:

290.أحمد، حسن الحاج علي، "المدرسة البنائية في العلوم السياسية: العالم المصنوع: دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية"، أنظر الرابط :
http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1153358، تاريخ الدخول :30 أفريل 2013.

291.إبزيم، خالد، "الطبقة الوسطى ودورها في بناء الدولة"، أنظر الرابط:
http://www.alwatan-libya.com/more-22183-23، تاريخ الدخول: 25 سبتمبر 2013.

292.برقوق، أمحند، " الهندسة السياسية : مقاربة ابستمولوجية " ، أنظر الرابط :
http://wwwmaktoobblog.com/redirectlink.php?link=http3a2f2fberkouk
mehand.yolasite.com2f
تاريخ الدخول: 15 أوت 2013.

293.داود، وفاء، "حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية"، أنظر الرابط :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608. تاريخ الدخول :25 جانفي 2013.

294.مصطفى، هاله، "الدولة ومرحلة جديدة فى علم السياسة"، أنظر الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219933&eid=1894:، تاريخ الدخول : 05 ماي 2013.

295.مذكرة تطبيقية لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول : إصلاح الإدارة الحكومية، أنظر الرابط:

http://www.undp.org/governance/public.htm ، تاريخ الدخول: 12 جويلية 2013.

296.العالم، صفوت، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا"، أنظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm، تاريخ الدخول: 22 أوت 2013.

297.عمر، السيد، "حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن"، أنظر الرابط: http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A9%203_1.pdf.، تاريخ الدخول:09 أوت 2013.

298.تاج، مصطفى، "دولة الحق والقانون"، أنظر الرابط:

http://www.Mokarabat.com/5559.htm ، تاريخ الدخول : 05 أفريل 2013.

ب - باللغة الأجنبية:

299.A Cordaid and WO=MEN Policy Brief, "Gender–responsive Peace and State–building :Transforming the Culture of Power in Fragile States ", September 2010, see link: http://www.wo–men.nl/cms/wp content/uploads/2011/05/2010.10.13–Final–Policy–Brief–Cordaid–Gender–responsive–peace–and–state–building.pdf.

300.Barrios, Cristina, and Ahamed, Said–Abass," Democracy promotion vs. state–building: decentralization in the Democratic Republic of Congo", see link: http://www.snee.org/filer/papers/25.pdf .

301.Bertucci, Guido, and Alberti, Adriana, “Globalization and the Role of the State :Challenges and Perspectives ”,See link: http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan006225.pdf .

302.Björkman, LiBennich, "State formation and democratic consolidation in the Baltic States: a political perspective on the EU membership",see link: http://www.snee.org/filer/papers/25.pdf .

303.Carbone, Giovanni, and Memoli, Vincenzo, "Does democratization foster state consolidation?: A panel analysis of the 'backward hypothesis'", see link:http://www.socpol.unimi.it/papers/2012-04-19_G.%20Carbone%20e%20V.%20Memoli.pdf.

304.Englebert, Pierre and Tull, Denis," Post-Conflict Reconstruction in Africa: Flawed Ideas about Failed States", September 19, 2007, See link: http://www.politics.pomona.edu/penglebert/State%20Rec%20Paper%20IS%20R&R%20Sep%2019%2007.pdf.

305.Ferraro, Vincent, "Dependency Theory: An Introduction", July 1996, See link: http://marriottschool.net/emp/WPW/pdf/class /Class_6-The_Dependency_Perspective.pdf.

306.Conference Hall, "Egmont Palace, Brussels-STATE BUILDING AND THE PRIVATE SECTOR IN FRAGILE STATES."15. March 2007, See link : http://www.improvinggovernance.be/

307.Institue on governance, " the exercise of power: A round table series on accomtability", See Link :http://www.iog.ca/publications/xrtfinal.pdf .

308.Jennings, Kathleen M., "Gender and Post-Conflict State building", Ralph Bunche Institute for International Studies, see link: http://www.statesandsecurity.org/_pdfs/Jennings.pdf.

309.Jung, Dietrich,"State Formation and State-Building: Is there a lesson to learn from Sociology?", March 2008, see link:

http://www.diis.dk/graphics/Publications/Reports%202008/R200811_State_Formation_StateBuilding_Sociology.pdf.

310. MUNCK, Gerardo L. , SNYDER, Richard, "debating the direction of comparative politics: an analysis of leading journals", P.6 , see link: http://www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/forumregional/pdf/06_munck_snyder_cp2.pdf

311. Ostry Sylivia," Globalization and Sovereignty", j.r mallory annual lecture, mc gill university, See link : www.utoronto.ca /cis/ malory.pdf.

312. Randall, Vicky, "Analytical Approaches to the Study of Politics in the Developing World", See link: http://fds.oup.com/www.oup.com/pdf/13/9780199570836_chapter1.pdf.

313. Rasmussen, Peter Raw, "What is a Nation?" , See link : www.scholiost.org/nations/whatisanation.html(acceded may 2006).

314. SCHACTER, Mark, "public sector reform in developing countries: issues lessons, and futur directions ", prepared for policy Branch Canadian international development agency, institute on governance,Ottawa, December, 2000. See link: http://www.iog.ca/publications/ps_reform.PDF.

315. Thorsen, Dag Einar, and Lie, Amund, " What is Neoliberalism?" , See Link: http://folk.uio.no/daget/What%20is%20Neo-Liberalism%20FINAL.pdf.

فهرس المحتويات

المحتويات:

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**06**
الفصل الأول : عملية بناء الدولة: التأصيل المفاهيمي والنظري وفق السياسة المقارنة..	**22**
المبحث الأول : الابستيمولوجيا والسياسة المقارنة..	**24**
المطلب الأول : ضبط مصطلح الابستيمولوجيا..	24
المطلب الثاني : مفهوم حقل السياسة المقارنة..	29
المبحث الثاني : مفهوم عملية بناء الدولة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى........................	**34**
المطلب الاول : مفهوم عملية بناء الدولة..	34
المطلب الثاني : المفاهيم المرتبطة بعملية بناء الدولة..	46
المبحث الثالث :أهم فواعل عملية بناء الدولة..	**49**
المطلب الأول: دور المؤسسة الدستورية في عملية بناء الدولة..	49
المطلب الثاني: دور المؤسسة البيروقراطية في عملية بناء الدولة..	52
المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة..	56
المطلب الرابع: دور وسائل الإعلام في عملية بناء الدولة..	59
المبحث الرابع : غائيات عملية بناء الدولة..	**65**
المطلب الأول : البعد السياسي – الأمني..	65
المطلب الثاني : البعد الإقتصادي لعملية بناء الدولة..	76
المطب الثالث : البعد السوسيو– ثقافي لعملية بناء الدولة..	82
الخلاصة والإستنتاجات..	**91**
الفصل الثاني: المنظور الابستيمولوجي المقارن لعملية بناء الدولة................	**93**

المبحث الأول: السياسة المقارنة ضمن إطار الديناميكية المعرفية: الموقع النظري لعملية بناء الدولة.. 96

المطلب الأول: أصول النماذج المعرفية السائدة في السياسة المقارنة.................... 96

المطلب الثاني : التحولات المعرفية لحقل السياسة المقارنة................................. 105

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتقدم العلمي : دراسة في متغير السياسة المقارنة........... 106

المطلب الرابع :تغير أجندة عملية بناء الدولة : ثنائية الحضور والغياب لمفهوم الدولة في الحقل... 125

المبحث الثاني: النماذج المعرفية المتباينة: تفسير مشكلة بناء الدولة.................... 135

المطلب الأول: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الليبيرالي.......................... 135

المطلب الثاني: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الماركسي.......................... 148

المطلب الرابع: عملية بناء الدولة في النموذج المعرفي الإسلامي.......................... 155

المبحث الثالث : عملية بناء الدولة بين إشكالية النموذج والخصوصية الحضارية........... 170

المطلب الأول :أثر المتغيرات السوسيو–حضارية على السياسة المقارنة.................... 170

المطلب الثاني: معيارية النموذج الغربي لعملية بناء الدولة................................ 173

المطلب الثالث : المحددات البيئية والحضارية لعملية بناء الدولة.......................... 177

المطلب الرابع : المعيارية والتجريبية : نحو ابستيمولوجية حضارية لتأسيس الدولة............ 181

الخلاصة والإستنتاجات.. 187

الفصل الثالث: المقاربة العلمية لعملية بناء الدولة: نحو تصميم براديغم جديد..... 191

المبحث الأول: إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة.............................. 194

المطلب الأول: المساقات الواقعية والمعرفية لعملية بناء الدولة............................ 194

المطلب الثاني : المشترك المعرفي لأدبيات السياسة المقارنة................................ 199

المبحث الثاني : الإقترابات النظرية الجديدة لعملية بناء الدولة........................ 203

المطلب الأول : على مستوى الدولة.. 203

المطلب الثاني : على مستوى النظام... 223

المطلب الثالث : على مستوى الفرد... 229

المبحث الثالث : الدولة النموذج ضمن السياسة المقارنة المعاصرة.....................236
المطلب الأول: مراجعة نقدية للأسس البنائية للدولة: رؤية من خلال النظرية السياسية المعاصرة..236
المطلب الثاني : نموذج بناء الدولة المستجيبة لإحتياجات الفرد والمجتمع.......................240
الخلاصة والإستنتاجات..247
الخاتمة...248
فهرس الأشكال والجداول..252
قائمة المراجع...264
فهرس المحتويات...295
ملخص البحث..299

ملخص البحث

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة التطور النظري لمشكلة بناء الدولة داخل أدبيات السياسة المقارنة، وذلك بالتركيز على تباين النماذج المعرفية وتعددها تبعا لتغير البيئة الحضارية، مع هيمنة النموذج الليبيرالي على النماذج الأخرى، وتعد الإبستيمولوجيا مدخلا تحليليا من خلاله يمكن معرفة مدى تحكم النماذج المعرفية في القدرات التفسيرية لعملية بناء الدولة، وإدراك درجة التطابق بين السياق المعرفي للسياسة المقارنة وواقع عملية بناء الدولة، وكيفية تأثير دينامية السياسة المقارنة – البناء والتفكيك المعرفي – على الأطر النظرية لمشكلة بناء الدولة. وتسعى هذه الدراسة أيضا إلى إيجاد أدوات منهجية ومعرفية تمكن الباحث من توظيف مقاربة سياسية علمية شاملة تنتقي المتغيرات التفسيرية للظاهرة، بغض النظر عن سياقاتها الأيديولوجية لتحقيق الفهم الموضوعي لعملية بناء الدولة، فمن خلال المقارنة النظرية لطبيعة الدولة الليبيرالية والماركسية والإسلامية، توصلنا وفق المشترك المعرفي للسياسة المقارنة المعاصرة إلى نموذج بناء الدولة المستجيبة، الأمر الذي أدى بالباحثين إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة والبحث عن برامج بحثية يمكن أن ترقى إلى مستوى النموذج المعرفي الجديد.

الكلمات المفتاحية:

بناء الدولة، السياسة المقارنة، الإبستيمولوجيا، النموذج المعرفي، المنظور الحضاري، الدولة المستجيبة .

Abstract:

This study aims at examining the theoretical development of the issue of state building within the literature of comparative politics. It focuses on the variation of paradigms and their multiplicity depending on the civilizational environment's change and the predominance of the Liberal paradigm. Epistemology is considered to be an analytical perspective for exploring the extent to which paradigms guide the explanation of state building, the degree of congruence between comparative politics' knowledge and state building reality, and how the dynamics of comparative politics (epistemic construction and deconstruction) affect the theoretical frameworks of state building issue. Moreover, the aim of this study is to find methodological and epistemological instruments that allow the researcher to apply a general

scientific and political approach for the selection of explanative variables of the phenomenon regardless of its ideological nature in order to achieve an objective understanding of the state building process. On the basis of the theoretical comparison of the nature of the Liberal, the Marxist, and the Islamic states, the researcher-according to the common epistemic of contemporary comparative politics- achieved the Responsive State Model, the fact that led researchers to review the concept of state building issue and to look for research programmes which might approach the new paradigm.

Key words: State building, comparative politics, epistemology, paradigm, civilizational perspective, responsive state.

Résumé:

Cette étude vise à l'examiner l'évolution théorique de la problématique de la construction d'état au sein de la littérature de la politique comparée, en se concentrant sur la variation des paradigmes est leur multiplicité dépendent au changement de civilisation de l'environnement, et la prédominance du paradigme Libérale. Epistémologie est considérée comme une perspective analytique pour explorer au qu'elle point les paradigmes guident l'explication du la problématique de construction d'état, le dégrée de la congruence entre le savoir du politique comparée et la réalité de la construction d'état, et comment les dynamiques du la politique comparée (la construction et déconstruction épistémique) influencent le cadre théorique du problématique de la construction d'état. De plus, l'étude veut trouver des instruments méthodologiques et épistémologiques qui permirent le chercheur d'appliquer une approche scientifique et politique globale pour la sélection des variables explicatifs du phénomène, négligeant sa nature idéologique afin d'achever une compréhension objective du processus de la construction d'état. En base de la comparaison théorique de la nature des états Libérale, Marxiste, et islamiques, le chercheur (selon l'épistémique commun du politique comparé) a achevé le modelé d'état responsive qui a poussé les chercheurs à reconsidérer le concept de la problématique de la construction d'état, et de chercher des programmes de recherche qui sont plus en moins proche du paradigme nouvelle.

Mots clés: construction d'état, la politique comparée, épistémologie, paradigme, perspective de civilisation, état responsive.



Abu Bakr Belkaid University – Tlemcen –

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political sciences

The Issue of State Building: An Epistemological study according to comparative politics literature

Thesis Graduation Presented to obtain a Magister' s Degree in Political Sciences

Specialty: Comparative politics .

Elaborated by student:

Mohammed Amine Bendjilali

Supervised by:

Dr. Boumediene Tachema

The jury members:

Pr. Dr. Bensahla Tani Ben Ali......... Tlemcen University .... President

Dr. Tachema Boumediene ....Tlemcen University .... Supervised and Scheduled

Dr. Awadje Ben Amer.....................Tlemcen University................................. Member

Dr. Ayad Mohamed Samir ....Tlemcen University..................................Member

Academic Year:

1434 – 1435H /2013-2014

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة التطور النظري لمشكلة بناء الدولة داخل أدبيات السياسة المقارنة، وذلك بالتركيز على تباين النماذج المعرفية وتعددها تبعا لتغير البيئة الحضارية، مع هيمنة النموذج الليبيرالي على النماذج الأخرى، وتعد الإبستيمولوجيا مدخلا تحليليا من خلاله يمكن معرفة مدى تحكم النماذج المعرفية في القدرات التفسيرية لعملية بناء الدولة، وإدراك درجة التطابق بين السياق المعرفي للسياسة المقارنة وواقع عملية بناء الدولة، وكيفية تأثير دينامية السياسة المقارنة – البناء والتفكيك المعرفي – على الأطر النظرية لمشكلة بناء الدولة. وتسعى هذه الدراسة أيضا إلى إيجاد أدوات منهجية ومعرفية تمكن الباحث من توظيف مقاربة سياسية علمية شاملة تنتقي المتغيرات التفسيرية للظاهرة، بغض النظر عن سياقاتها الأيديولوجية لتحقيق الفهم الموضوعي لعملية بناء الدولة، فمن خلال المقارنة النظرية لطبيعة الدولة الليبيرالية والماركسية والإسلامية، توصلنا وفق المشترك المعرفي للسياسة المقارنة المعاصرة إلى نموذج بناء الدولة المستجيبة، الأمر الذي أدى بالباحثين إلى إعادة النظر في مفهوم عملية بناء الدولة والبحث عن برامج بحثية يمكن أن ترقى إلى مستوى النموذج المعرفي الجديد.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، السياسة المقارنة، الإبستيمولوجيا، النموذج المعرفي، المنظور الحضاري، الدولة المستجيبة .

Abstract:

This study aims at examining the theoretical development of the issue of state building within the literature of comparative politics. It focuses on the variation of paradigms and their multiplicity depending on the civilizational environment's change and the predominance of the Liberal paradigm. Epistemology is considered to be an analytical perspective for exploring the extent to which paradigms guide the explanation of state building, the degree of congruence between comparative politics' knowledge and state building reality, and how the dynamics of comparative politics (epistemic construction and deconstruction) affect the theoretical frameworks of state building issue. Moreover, the aim of this study is to find methodological and epistemological instruments that allow the researcher to apply a general scientific and political approach for the selection of explanative variables of the phenomenon regardless of its ideological nature in order to achieve an objective understanding of the state building process. On the basis of the theoretical comparison of the nature of the Liberal, the Marxist, and the Islamic states, the researcher-according to the common epistemic of contemporary comparative politics- achieved the Responsive State Model, the fact that led researchers to review the concept of state building issue and to look for research programmes which might approach the new paradigm.

Key words: State building, comparative politics, epistemology, paradigm, civilizational perspective, responsive state.

Résumé:

Cette étude vise à l'examiner l'évolution théorique de la problématique de la construction d'état au sein de la littérature de la politique comparée, en se concentrant sur la variation des paradigmes est leur multiplicité dépendent au changement de civilisation de l'environnement, et la prédominance du paradigme Libérale. Epistémologie est considérée comme une perspective analytique pour explorer au qu'elle point les paradigmes guident l'explication du la problématique de construction d'état, le dégrée de la congruence entre le savoir du politique comparée et la réalité de la construction d'état, et comment les dynamiques du la politique comparée (la construction et déconstruction épistémique) influencent le cadre théorique du problématique de la construction d'état. De plus, l'étude veut trouver des instruments méthodologiques et épistémologiques qui permirent le chercheur d'appliquer une approche scientifique et politique globale pour la sélection des variables explicatifs du phénomène, négligeant sa nature idéologique afin d'achever une compréhension objective du processus de la construction d'état. En base de la comparaison théorique de la nature des états Libérale, Marxiste, et islamiques, le chercheur (selon l'épistémique commun du politique comparé) a achevé le modelé d'état responsive qui a poussé les chercheurs à reconsidérer le concept de la problématique de la construction d'état, et de chercher des programmes de recherche qui sont plus en moins proche du paradigme nouvelle.

Mots clés: construction d'état, la politique comparée, épistémologie, paradigme, perspective de civilisation, état responsive.